جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم أصول الدين

الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي المتوفى سنة ٦٤٣هـ

إعداد
خلود محمد الحسبان
إشراف
الأستاذ الدكتور أمين القضاة

حقل التخصص – الحديث الشريف وعلومه

١٧/ذو القعدة/١٤٢٦هـ
٢٠٠٥/١٢/١٩م

الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ

إعداد
خلود محمد الحسبان

بكالوريوس شريعة، جامعة اليرموك ١٩٩٤م
ماجستير في الحديث الشريف، جامعة آل البيت ١٩٩٨م

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة – تخصص الحديث الشريف وعلومه في جامعة اليرموك، اربد، الأردن

وافق عليها
أمين القضاة.. رئيسا
أستاذ في الحديث الشريف، جامعة اليرموك
محمد الأحمدي أبو النور .... عضوا
أستاذ في الحديث الشريف، جامعة اليرموك
عبد المجيد محمود...عضوا
أستاذ في الحديث الشريف، جامعة اليرموك
سلطان العكايلة.. عضوا
أستاذ في الحديث الشريف، جامعة اليرموك
فايز ابو عمير.. عضوا
أستاذ مشارك في الحديث الشريف، جامعة جرش

١٧/ذو القعدة/ ١٤٢٦هـ
٢٠٠٥/١٢/١٩

الإهداء

إلى روح والدي العزيز، وإلى والدتي الحبيبة

جزاهما الله عني كل خير...

وإلى زوجي وابنتي...

وإلى إخواني وأخواتي...

وإلى مشايخي...

وإلى كل مَنْ بلّغ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتنى به

أهدي عملي هذا

شكر وتقدير

يسرني أن أسدي خالص الشكر والتقدير لكلية الشريعة في جامعة اليرموك ممثلة بعميدها وأعضاء هيئة التدريس فيها لما بذلوه من جهد ومتابعة في سبيل التميز والارتقاء في تدريس علوم الشريعة الغراء.

وأتقدم بالتقدير والامتنان للمشرف على رسالتي الأستاذ الدكتور أمين القضاة حفظه الله لما نفعني به من توجيهات موفقة محفوفة بنقد موضوعي ودقة ملاحظة.

كما وأشكر أعضاء هيئة المناقشة أخذ الله تعالى بأيديهم للنصح للسنة المطهرة على صاحبها الصلاة والسلام.

وأخص بالعرفان والامتنان أساتذتي في برنامج الدكتوراه بارك الله في أعمالهم وأعمارهم وجعلنا في ميزان حسناتهم.

المحتوى

ملخص البحث:

هذا بحث أقدمه في إحدى مراتب الجرح والتعديل عند الحافظ ابن حجر ألا وهي مرتبة "المقبول".

والراوي حتى يتمّ وصفه بـــ "مقبول" لا بد من تحقق ثلاثة شروط فيه، وهي:

- قلة حديثه.
- ألا يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله.
- أن يتابع على روايته.

فأما **الأول** فإن الراوي إذا قلّت روايته ولم يذكر بجرح فإن ذلك يمكن الاعتماد عليه للحكم على ضبطه، ويتأكد ذلك إذا علمنا أن غالب الرواة المقبولين إنما يروون الحديث أو الحديثين.

وأما الشرط الثاني فإن الرواة المقبولين فيهم من لم يجرح قط، **وفيهم من ذكره بعض النقاد بجرح.**

وهذا الجرح يعده الحافظ ابن حجر:جرحاً مردوداً،أو أن ينزّل الجرح على **رواية مخصوصة.**

والراوي المقبول بنوعيه من جرح ومن لم يجرح ضربان:

-فيهم مَنْ وثق أو عُدّل.

-وفيهم من لم يذكر بتوثيق ولا تعديل.

ولأجل هذا التنوع في حالات الراوي المقبول من حيث الجرح والتعديل وجوداً وعدماً، أو ثبوتاً وعدم ثبوت أقول لأجل هذا وقع بعض المحدّثين المعاصرين بين شعبتين:

-إحداهما ردت على الحافظ ابن حجر الحكم بـــ"مقبول" في رواة وثقوا من أصحاب هذه المرتبة، ويمثل هذه الشعبة البحث الذي قدمه الدكتور الكندري والدكتور الهاجري، ويمثلها أيضاً الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد في بعض ما تعقبا به الحافظ ابن حجر في " تقريب التهذيب".

– ثانيهما ردت على الحافظ ابن حجر حكمه بــــ"مقبول" في رواة جهّلهم بعض النقاد.وظهر هذا الصنيع في كثير مما تعقب به الشيخ شعيب والدكتور بشار الحافظَ ابن حجر في كتابهما "التحرير"

وقد قرر غير واحد من النقاد أن الراوي إذا جهله بعض النقاد، وعرفه غيره؛ بتعديل أو توثيق، فذلك مقدم على تجهيله، بل هو مبطل له. **فالوجه أن يُنظر في علة انصراف الحافظ عن تجهيل الراوي -تبعاً لتجهيل بعض النقاد- قبل المسارعة إلى تعقبه ومنازعته في مصطلحه.**

وأما الشرط الثالث وهو أن يروي ما يتابع عليه، فقد ذهب كل من قرأت له ممن كتب في "المقبول" إلى حمل ذلك على المتابعة الاصطلاحية المشهورة، وتبعاً لذلك وصف بعض المعاصرين الحافظ باللامنهجية تارة، وبتعذر شرطه هذا تارة، وبالتباين بين الواقع النظري والواقع العملي في تصور مرتبة "المقبول" تارة أخرى.

وأرى أن ذلك كله -تبعاً لدراستي- مدفوع عن الحافظ رحمه الله تعالى؛ ذلك أنه لم يرد من قوله (حيث يتابع) المتابعة الاصطلاحية ولكنه أراد : **فهو مقبول حيث يروي ما لا يخالِف فيه، أو أن يأتي بما له أصل في الدين.**

وأما عن ميدان الدراسة فهو كتاب "الأحاديث المختارة" للحافظ ضياء الدين المقدسي رحمه الله تعالى، الذي ذكر في ديباجة كتابه هذا أنه اختار أحاديث مما ليست في الصحيحين أو أحدهما فجعلها في كتابه، ومقتضى الاختيار أن يكون الحديث صحيحاً أو حسناً.

وتكمن قيمة تخريج الضياء للمقبولين أن الحديث الذي يخرجه من حديث هؤلاء فأنَّ ذلك شهادة منه على صحة أو حسن حديث الراوي المقبول، هذا إذا لم يتعقبِ الحديث بتعليل له، أو تضعيفٍ لأحد رواته.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله دائماً أبداً حمداً لا يفتر ولا يزول، له الحمد وليُّ التوفيق في كل عمل مقبول، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وذا أول ما أقول.

وبعد،

فقد زخرتْ كتب الرجال، والجرح والتعديل، وكتب العلل باصطلاحات للأئمة النقاد يريدون بها تقييم عدالة الراوي وضبطه، ولما كان هذان من أحد الأركان التي يُحكم بها على الحديث صحةً، أو حسناً، أو ضعفاً؛ كان لا بد من فَهْم اصطلاحاتهم، والكشف عن مراد أصحابها بها، حتى يصحَّ البناء عليها ببيان درجة الحديث بعد التأكد من سلامته من الانقطاع والشذوذ والعلة.

ولعل من أيسر كتب الجرح والتعديل وأكثرها تداولاً لدى دارسي الحديث الشريف هو كتاب "تقريب التهذيب" للحافظ ابن حجر، الذي نظَم فيه ألفاظ الجرح والتعديل في اثنتي عشرة مرتبة، اختار في الراوي أصحَّ ما قيل فيه، وأعدلَ ما وُصف به، مختصِراً ذلك إلى كلمة واحدة، أو أكثر.

وغالب اصطلاحاته في المراتب هي على ما جرى عليه غيره من النقاد، غير أنَّه اختصَّ ببعض المصطلحات،ومن ذلك مصطلح "المقبول" الذي عرّفه بأنّه:**"من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث"**.

واخترت -بعد التوكل على الله- أن يكون موضوع رسالتي في هذا المصطلح تحت عنوان: **"الراوي المقبول عند الحافظ ابن حجر، دراسة تطبيقية على كتاب "الأحاديث المختارة" للحافظ ضياء الدين المقدسي"** راجية من المولى سبحانه أن يكون فيه نفع للمسلمين، ونصيحة لسنة المصطفى ﷺ.

وآمل أن يَحل هذا البحث كثيراً من الإشكالات؛ وأهمها:

- أنَّ الحافظ ربط هذه المرتبة بقلة حديث من اتصف بها، فهل لقلة الحديث تأثير في عدالة الراوي أو ضبطه؟.
- وأنَّه استخدم لفظ الترك في حد "المقبول" -حيث قال (... ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله)- فهل أراد الترك المشتق من مصطلح "متروك"، أم أراد مطلق الترك لجميع حديثه، أم أراد ترك الاحتجاج بحديثه؟؟.
- وجعل الحافظ المتابعة شرطاً أصيلاً في هذه المرتبة، فهل أراد بها المتابعة الاصطلاحية، فإنْ ثبت ذلك كان شرطاً متعذراً على ما ذكر الشيخ محمد عوامة، أو كان شرطاً لاغياً على ما ذكر الدكتور وليد العاني-رحمه الله-.

أو يكون الحافظ-وهو الصواب في نظري إن شاء الله- أراد بها عبارة دارجة لدى النقاد-كما سيأتي استعراض عشرات النماذج على ذلك- من قولهم:

" فلان لا يتابع على حديثه"، أو "فلان لا يتابع على بعض حديثه"، أو " لا يتابع فلان على كلمة(...)، أو لا يتابع فلان على رفْعه "، ونحو ذلك من هذا الباب...

فيكون معنى كلام الحافظ في حد "المقبول": "... فهو مقبول حيث يتابع على روايته فلا يخالِف، فإنْ خالف فهو لين الحديث في روايته التي خالف فيها على وجه الخصوص.

واخترت بموافقة أساتذتنا الأفاضل أن تكون الدراسة التطبيقية في كتاب "الأحاديث المختارة" للحافظ ضياء الدين المقدسي رحمه الله.

والسبب في اختيار هذا الكتاب دون غيره :

* أنه معدود في كتب الصحاح وأنه مقدم على "مستدرك الحاكم".

ولعله كان من الأنفع أن يكون الصحيحان ميدان الدراسة التطبيقية لكنني علمت أن الدكتور عداب الحمش يصنف كتاباً في الرواة المقبولين المخرّج لهم في الصحيحين، وكدت تبعاً لذلك أن أدع الموضوع تماماً لولا أني فهمت من الدكتور الحمش خطوطاً عريضة في الراوي المقبول ليست كالتي توصلت إليها بدراستي فمضيت فيه.

* وأن كتاب " الأحاديث المختارة" على أهميته غير مشتهر عند كثير من دارسي الحديث الشريف فليس هو بشهرة صحيحي ابن خزيمة وابن حبان، فكان من فوائد بحثي هذا التعرفة بالكتاب بما في ذلك شرطه ومنهجه فيه.

* ومن أسباب اختيار هذا الكتاب الكشف عن مدى اعتماد الضياء رحمه الله على أحاديث الرواة الذين حكم عليهم الحافظ ابن حجر بمقبول، وقد كنت -تبعاً لمعرفتي بالكتاب- أعلم مسبقاً سعة اعتماد الحافظ المقدسي على أحاديث هؤلاء، فقد أخرج ل(١٤٨) راوياً "مقبولاً" في (٣١٢) حديثاً، من أصل (٤٢٥١) حديثاً في المجلدات العشر الأولى المتوفرة بين أيدينا. فاخترت بموافقة الأستاذ المشرف أنْ يكون المجلدان الأول والثاني ميدان الدراسة التطبيقية، وقد استوعب فيهما الحافظ الضياء مسانيد الخلفاء الراشدين الأربعة-رضي الله تعالى عنهم- وكان عددهم (٢٦) راوياً، ثم زدت على ذلك (٣١) راوياً "مقبولاً" ممن أخرج لهم الضياء في غير هذين المجلدين. ثم درست حوالي (٨٠) راوياً "مقبولاً" ممن ليست لهم رواية في "الأحاديث المختارة" في مباحث متعددة في هذه الرسالة.

وتكمن أهمية هذا البحث والثمرة العملية التي أرجوها منه:

- أنّه من الأهمية بمكان إنصاف الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- وإجلال جهوده في كتابه "تقريب التهذيب" والكشف عن منهجه فيه، وعلى الأخص موضوع "المقبول"، على حين أن كل من قرأت لهم ممن كتب في "المقبول" خرج **ناقداً لابن حجر**: كالدكتور بشار عواد، والشيخ شعيب الأرناؤوط، والدكتور محمد عوامة، والدكتور مبارك الهاجري، والدكتور وليد الكندري[1].

أو خرج **مشيداً بمنهج الحافظ غير أنه شعر بتفاوت بين النظرية والتطبيق** عند الحافظ فيما يتصل بالشرط الثالث من شروط المقبول وهو المتابعة وأعني بذلك شيخنا الدكتور وليد العاني رحمه الله تعالى[2].

-وأنّه لا بد من التعرف على الشرط الأول من شروط المقبول وهو (قلة الحديث) وبيانه وهل تثبت الدراسة وجود صلة بين عدد أحاديث الراوي ومدى ضبطه، وهو الأمر الذي نفاه الدكتور محمد عوامة في تقدمته "لتقريب التهذيب".

-وأنّ ثمرة الدراسة في الشرط الثاني أنها تكشف عن مراد الحافظ بقوله "ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله" وأنه أراد: ولم يثبت فيه من الجرح ما يستحق بسببه ترك الاحتجاج بحديثه. ومن خلا عن الجرح لا يقتضي أن يكون

---

[1] بشار والأرناؤوط، د.بشار عواد، والشيخ شعيب الأرناؤوط، "تحرير تقريب التهذيب". ومحمد **عوامة في** تحقيقه "تقريب التهذيب" ص (٧١).

ود.الهاجري ود. الكندري في بحثهما "من قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" "مقبول"خرج له البخاري في صحيحه احتجاجاً - جمع ودراسة وتحليل"مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية،الكويت،العدد٥٩ شوال١٤٢٥.

[2] العاني، "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها"ص(٥٢-٨٤).

خلا عن التعديل، فإنَّ كثيراً من المقبولين وثقهم ناقد أو أكثر من أئمــة الحــديث. والدراسة في هذا الضابط تردّ على كثير مما تعقب به صاحبا "تحريــر تقريــب التهذيب" الحافظ ابن حجر، وترد كذلك على البحث الذي قدمه الدكتور الهــاجري والدكتور الكندري اللذين استنكرا على الحافظ أن يسمى الرواة العشرة الذين احتج بهم البخاري "مقبولين" مع أن بعضهم وثق وكأنهما استحضرا فــي أذهانهمــا أن الراوي المقبول هو من ضمن الرواة الضعفاء الذين تجبر روايــتهم إذا توبعــوا عليها، ترداداً للكلمة الأولى التي قالها الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- التي ضعّف فيها حديث الراوي "المقبول" إلا أن يكون له متابع[1]. ولو علم الشيخ رحمه الله أن كلمته التي قالها في الراوي "المقبول" لم تكن على الصواب، لما سره أبداً أن تنقل عنه وتكون قاعدة سارت عليها كثير من كتب الحديث والرسائل الجامعية! فرحمة الله عليهم جميعاً.

-**ودراسة الشرط الثالث** من شروط "المقبول" من الأهمية بمكان، فقد كان موضع إشكال عند كل مَنْ كتب في "المقبول" ممن قرأت لهم؛ ذلك أنهم جميعــاً فهموهــا على أساس أنها المتابعة الاصطلاحية المشهورة، ولو أراد الحافظ ذلك لقال "فهو مقبول حيث له متابع" وليس "حيث يتابع" . والحال أنني رجعت إلى استعمال النقاد لهذا التركيب أعني قولهم يروي فلان ما يتابع عليه أو لم يتــابع عليــه فــلان. فوجدت هذا التركيب مما درجت عليه ألسنة كثير من النقاد كالإمام البخاري فــي كتابه "التاريخ الكبير"، وابن حبان في "المجروحين"، وابن عدي فــي "الكامــل"، فظهر أن مرادهم بقولهم: (روى ما لا يتابع عليه)، أو (لم يتابع عليه) أن الراوي

---

[1] أحمد شاكر، "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث-لابن كثير-" ص(١٠١).

خالف في روايته مع كونه متفرداً بها، والمعنى أنه إذا قيل فيه لم يتابع عليه فالمعنى: أنه خالف الأحاديث الصحيحة أو أصول الدين بعامّة. ولو كان كلام المعاصرين في المتابعة ما ذكروا، لكانت النتيجة أن كل أحاديث من قال فيهم ابن حجر: "لين الحديث" قد تفرد بها أصحابها، والواقع خلاف ذلك بل منهم من تفرد في كل ما روى، ومنهم من كان له متابع في كل ما روى، ومنهم من تفرد في بعض، وكان له متابع في بعض آخر.

- ولا يقل عن ذلك أهميةً بيانُ حكم حديث الراوي المقبول،فقد ظهر من خلال هذه الدراسة أنّ حديثه حسن لذاته إلا ما خالف فيه، **وفي ذلك الرد على المحدثين المعاصرين حيث انقسم هؤلاء إلى فريقين:**

- **الفريق الأول: يقول بأنّ حديث "المقبول" ضعيف إلا أن يكون له متابع فيحكم** على حديثه بالحسن لغيره وعلى هذا المذهب الشيخ أحمد شاكر-رحمه الله- وهو أول من ذكر ذلك فيما أعلم، والشيخ الألباني-رحمه الله-، والدكتور بشار ،والشيخ شعيب، والدكتور الهاجري، والدكتور الكندري-.
- **وأما الثاني فيحسّن حديث الراوي "المقبول" تحسيناً ذاتياً من غير أن يفصل بين ما توبع عليه وبين ما لم يتابع عليه لأنه حَسِب أنّ المتابعة هي المتابعة** الاصطلاحية المشهورة، ثم عدّها لاغية على المستوى التطبيقي، وأعني الدكتور وليد العاني رحمه الله تعالى. ولعله أول من حسّن حديث الراوي المقبول من المعاصرين بعد ما قاله الشيخ أحمد شاكر رحمهما الله تعالى

وأما عن الدراسات السابقة:

١-فإنّ أول من تنبه إلى تبيان هذه المرتبة هو الدكتور وليد العاني -رحمه الله تعالى-، فقد كان سابقاً على محدثي عصرنا في التنبّه إلى مصطلح "مقبــول"، فبينــه لطلابــه، وشرحه في كتابه[1] ، وكان مع ذلك غير متعصب لرأيه، فكان يقول "أنا لا ألــزم أحــداً بالأخذ بما أقول".وهو رحمه الله شيخي وقد أفدت منه كثيراً ، أجزل الله مثوبته. وإني لما بحثت في هذا الموضوع وجدته مصيباً في كثير مما قال، إلا أنني خالفته في أشياء:

أولها مفهوم "حيث يتابع " في حد "المقبول" فقد فهمها -رحمـــه الله- علـــى أنهـــا المتابعـــة الاصطلاحية. ثم لما تتبع روايات "المقبولين" وجدهم يتفردون أحياناً بما يـــروون، ويتـــابَعون عليها أحياناً أخرى، فاعتذر عن الحافظ ابن حجر بأنّ هذا الشـــرط-المتابعـــة-لاغٍ عمليـــاً، فقصرت عنده شروط "المقبول" إلى اثنين: قلة الحديث، وعدم ثبوت الجرح فيه. ثـــم حسّـــن حديث الراوي "المقبول" مطلقاً، سواء توبع أم لم يتابع[2]. ثم عرّف "لين الحديث" عند ابن حجر في "التقريب" على أنه : (تفرد راوٍ معيّن من مرتبة معيّنة بحديثٍ ما)[3]، ويعني بـــه: تفـــرد "المقبول". ورأى أنّ كل ذلك كان مبنياً على المقدمة الأولى وهي أنه عدّ قول الحافظ: "حيـــث يتابع" متابعةً اصطلاحية.

٢- ومن الدراسات السابقة كتاب "تحرير تقريب التهذيب" للشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد، وهو كتاب تعقبا فيه أحكام الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعـــالى- فـــي "تقريـــب التهذيب"، ووصفا -في مقدمتهما- كتاب "تقريب التهذيب" بخلوه من المنهجية العلمية، وأنّ هذا الكتاب لا يتماشى مع الشهرة العلمية التي نالها الحافظ!. وقد جمعت كثيراً من تعقباتهما علـــى

---

[1] العاني، "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها"، ص(٥٢-٨٤).
[2] المرجع السابق ص(٧٩).
[3] المرجع السابق ص(٨٠).

الحافظ فيما يتعلّق "بالمقبول" فوجدتهما خالفا فيها كثيراً من النقاد، وسأعرض ذلك في الباب الأخير من الفصل الأول –إن شاء الله تعالى–.

٣– ومن الدراسات السابقة بحث نشرته مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت، بعنوان : من قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" "مقبول" وخرج له البخاري في صحيحه احتجاجاً – جمع ودراسة وتحليل، وقام بهذا البحث الدكتور مبارك سيف الهاجري، والدكتور وليد محمد الكندري، وهما من أعضاء هيئة التدريس في كلية الشريعة في جامعة الكويت.

وفي بحثهما هذا جمعا من أخرج لهم البخاري احتجاجاً من الرواة "المقبولين" فكانوا عشرة رواة انتقدا من خلال ذلك الحافظ ابن حجر في وضعهم في مرتبة "المقبول" مع أن: البخاري احتج بهم، ووثقهم ناقد أو أكثر.

وكأنه وقر في ذهن الباحثين الكريمين أن الراوي المقبول هو من قبيل مراتب الضعيف!! مع أن ما حده الحافظ في تعريفه للمقبول يتمشى مع ما ذكرا من احتجاج البخاري بهم أو توثيقهم.

فهؤلاء العشرة:

- ليس لهم من الحديث إلاّ القليل.
- ولم يثبت فيهم ما يترك الاحتجاج بحديثهم.
- وأخرج لهم البخاري ما لم ينكر عليهم.

فما التناقض والإشكال في اجتماع الوصفين أعني وصفهم بالمقبول وأن البخاري احتج بهم وأنهم وثقوا !!.

مع العلم أن كثيراً من المقبولين –كما سيأتي إن شاء الله تعالى– نقل الحافظ في "تهذيب التهذيب" عن الأئمة توثيقهم فلا يظنُّ أحد من الباحثين أنه ظفر بما لم يظفر به الحافظ ابن حجر ولكن غاية الأمر أن الحافظ لم يرَ أن يصف من لم يرو –مثلا– إلا حديثاً واحداً ثقةً حتى

لو وثقه بعض الأئمة، فجعل الثقة عنده من كان كذلك ولكن على أن يكون مشتهراً إلى حد ما برواية الحديث.

وشئ آخر انتقداه على الحافظ فيما يتصل بالمقبول، ذلك أنهما فهما كغيرهما أن المتابعة المذكورة في تعريف المقبول هي المتابعة الاصطلاحية، بأن لا يتفرد الراوي بالرواية، فاجتهدا في تبيان أن الرواة العشرة أخرج لهم البخاري ما تفردوا به، ومع ذلك سماهم ابن حجر "مقبولين" !!

والحقيقة أن الحافظ لم يُرد من قوله "فهو مقبول حيث يتابع" أنه فهو مقبول حيث له متابع ولكن أراد أنه مقبول حيث **يروي ما يتابع عليه ولا يخالف فيه.**

فقد يتفرد المقبول – أو الراوي بشكل عام– بالرواية : ويتابع عليها بمعنى أن لها شاهداً من الحديث أو أنها لا تخالف الأصول، أو لا يتابع عليها بمعنى أنه يخالف فيها ما صح من الأحاديث وأصول الدين.

وليس هذا بدعاً من القول بل هو استخدام مشتهر إلى حد ما عند كثير من النقاد.

منهجية البحث

اتبعت منهج الاستقراء، ثم التصنيف، ثم التحليل، واستخلاص النتائج، ذلك أن الموضوع مشتمل على قسمين أحدهما نظري والثاني تطبيقي .

ففي الجانب النظري استقرأت كثيراً من كتب الحديث المتقدمة التي استخدم أصحابها لفظ "مقبول" في الحكم على الرواة فظهر أنهم استخدموا هذا الوصف في مقام التعديل وعلى صور عدة، وحسن كثير منهم حديث الراوي المقبول بل منهم من صحح له كالترمذي والحاكم، والبوصيري..... ورأيت مناسبة للمقام أن أقارن بين أحكام الأئمة المتقدمين على

الراوي المقبول، وأحكام الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد على الرواة المقبولين الذين انتقدوا على ابن حجر وصفه لهم بـ"المقبولين" وذلك في كتابهما "تحرير تقريب التهذيب".

وبين يدي الدراسة التطبيقية عرّفت بالحافظ الضياء وبكتابه "الأحاديث المختارة" لأنه ميدان الدراسة فاستقرأت الكتاب بمجلداته العشرة المتوفرة لدينا، ورسمت من بعد ذلك خطوط منهجه ومذهبه في بعض قواعد الجرح والتعديل والعلل، فوجدته ناقداً معتدلاً.

وجعلت الفصل الثالث في الدراسة التطبيقية فبدأت بمبحث في الرواة "المقبولين" في "الأحاديث المختارة" من حيث عددهم، ومن حيث مَنْ بيّن الضياء شيئاً من حالهم، ومن حيث مصادر الضياء التي اعتمد عليها في تخريج أحاديث "المقبولين". ثم شرعت بتعريف "المقبول" ودراسته، التي قسمتها إلى مباحث وهي شروط الراوي المقبول تبعاً للتعريف وهي: قلة الحديث، ثم عدم ثبوت الجرح فيه، ثم أن يروي ما يتابع عليه. وقدمت بين يدي ذلك كله مداخل حتى أتدرج في الدخول في الموضوع بطريقة سهلة ميسورة، وطبقت هذه الشروط على الرواة المقبولين الذين أخرج لهم الضياء، وربما أعدوهم إلى غيرهم ممن لم يخرج لهم الضياء تتميماً للفائدة.

هذا وقد وثقت الآيات الكريمة الواردة في البحث، وخرجت الأحاديث من مظانها، ووثقت النصوص عموماً. واستخدمت بعض المختصرات فإذا قلت :

"التقريب" : فهو "تقريب التهذيب".

"المختارة" : فهو "الأحاديث المختارة".

"التحرير" : فتحرير تقريب التهذيب".

"الفتح" : "ففتح الباري".

"الحافظ" : فالحافظ ابن حجر رحمه الله.

وهذا بيان مختصر لمخطط البحث:

فقد قسمت موضوعات الرسالة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: الراوي المقبول عند المحدثين وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: بيان المنهج العام عند الحافظ ابن حجر في الحكم على الرواة في "التقريب".

المبحث الثاني: المقبول لغة واصطلاحاً.

المبحث الثالث: استخدام المحدثين لفظ "مقبول" في الحكم على الرواة.

المبحث الرابع: استخدام الحافظ ابن حجر لفظ "مقبول" في غير كتابه "تقريب التهذيب".

المبحث الخامس: دراسة نسبة المقبولين في كل طبقة من طبقات الرواة في "تقريب التهذيب"

المبحث السادس :. دراسة حكم حديث الراوي المقبول عند أئمة الحديث.

المبحث السابع: بيان حكم الحافظ ابن حجر على حديث الراوي المقبول

المبحث الثامن: تعقبات صاحبي "التحرير" على الحافظ ابن حجر فيما يتصل "بالمقبول".

الفصل الثاني:التعريف بالضياء المقدسي وكتابه "الأحاديث المختارة"

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول:ترجمة موجزة للمؤلف.

المبحث الثاني:طريقة تصنيف كتاب "الأحاديث المختارة".

المبحث الثالث:شرط الحافظ الضياء في "المختارة".

المبحث الرابع الأحاديث المعلة في "المختارة".

المبحث الخامس : العلل غير القادحة في صحة الحديث عند الحافظ الضياء.

المبحث السادس : تقديم الحافظ الضياء التعديل على التجريح إذا كان المعدل أعلم.

المبحث السابع: تقديمه التعديل على التجريح غير المفسر.

المبحث الثامن: تعديله الراوي إذا سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم.

المبحث التاسع: تعديله الراوي كونه لم يُذكر في كتابي البخاري وابن أبي حاتم.

الفصل الثالث: دراسة الراوي "المقبول" عند ابن حجر، وتطبيقاتها من خلال "الأحاديث المختارة". وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: دراسة في الرواة "المقبولين" في "الأحاديث المختارة".

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مصادر الحافظ الضياء فيما أخرجه من أحاديث الرواة "المقبولين".

المطلب الثاني: عدد "المقبولين" في كل طبقة من طبقات "التقريب" ممن أخرج لهم الضياء.

المطلب الثالث: الرواة "المقبولون" الذين أخرج لهم الضياء وبيَّن حالهم.

المبحث الثاني:دراسة الشرط الأول من شروط "المقبول" وهو قلة الحديث من خلال "المختارة". وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: علاقة قلة الحديث بالحكم على الراوي.

المطلب الثاني: حد قلة الرواية.

المطلب الثالث: قلة حديث الراوي "المقبول".

المبحث الثالث:دراسة الشرط الثاني:وهو(أنْ لا يثبتَ فيه ما يُتركُ حديثُه مِن أجله)من خلال "المختارة". وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وهو القسم الأول:أنْ يخلو الراوي عن الجرح تماماً وربما وُثق مع ذلك

المطلب الثاني: وهو القسم الثاني: أنْ يُجرح الراوي "المقبول" بجرح مردود.

المبحث الرابع:دراسة الشرط الثالث وهو (أن يروي ما يتابع عليه) من خلال "المختارة. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: دلالة جملة (لا يتابع عليه) عند الأئمة النقاد

المطلب الثاني: هل المتابعة المذكورة في حد "المقبول" هي المتابعة الاصطلاحية؟

المطلب الثالث: دلالة لفظ المتابعة في جملة " فهو مقبول حيث يتابع "

الواردة في حد "المقبول".

المطلب الرابع: هل المتابعة داخلة في حد "المقبول" أو خارجة عنه ؟.

المطلب الخامس:الأوجه التي تأتي المتابعة الواردة في حد المقبول على شاكلتها.

وأخيراً أرجو أن يكون في دراستي هذه دفعةً يستمر بها علم الحديث السير في فلكه، ويكون فيه النفع لمن سلكه.

وأستغفر الله تعالى، وأعتذر عما في البحث من أخطاء، كما أحمده على ما فيه من حسنات فإنّه الموفق إلى ذلك.


الفصل الأول: الرأي القبلي عند المدرسين

الفصل الأول: الراوي المقبول عند المحدثين

المبحث الأول: منهج الحافظ ابن حجر

في الحكم على الرواة في "التقريب"

في تقدمته "للتقريب" كشف الحافظ ابن حجر عن منهجه في الحكم على الرواة، ذلك أنــه رحمه الله اطلع على غالب ما قيل في رواة الكتب الستة من جرح وتعديل من خــلال كتــاب الحافظ المزي رحمه الله "تهذيب الكمال" وما زاده عليه من أقوال لأئمة النقــد فــي "تهــذيب التهذيب"، ثم تفحص ذلك كله مستخلصاً منه حكماً واحداً شاملاً لأرجح ما حُكم به على الراوي وأعدله، قال رحمه الله:

"**أحكم على كل شخصٍ منهم بحكم يشمل *<u>أصح</u> ما قيل فيه، و<u>أعدل</u> ما وُصف بــه* بأخصــر عبارة، وأخلص إشارة**"[1] وربما جاء حكمه على الراوي بوصف مطابق لما قاله أحد الأئمة، كأن تُذكر في الراوي أقوال متعددة،ومن ضمن ذلك يقول النسائي مثلاً: لا بأس بــه، فيقــول الحافظ في "التقريب": لا بأس به.

وربما جاء بوصف جديد ليس فيما ذكروا؛ وذلك كحكمه على الراوي ب"مقبول" أو "صدوق يخطيء"، أو نحو ذلك، وربما حكم على راو لم يسبقه أحد إلى الحكم عليه، فانتظمت له الأحكام في الرواة في اثنتي عشرة مرتبة، نصفها مراتب تعديل والنصف الآخر مراتب جرح، فمراتب التعديل هي من الأولى إلى "مقبول" من السادسة،بشهادة الحافظ السيوطي- رحمه الله- حيث ذكر في كتابه "تدريب الراوي" مراتب ألفاظ التعديل وقال في آخرها : "وزاد شيـــــخ

---

[1] ابن حجر، "تقريب التهذيب" ص (٧٤).

الإسلام: "مقبول"، وأما ألفاظ الجرح فمراتب..."[*]

وإنما جعل الصحابة في مرتبة من المراتب -وهي الأولى- إشادةً بشرفهم، وحتى لا يلتبسوا على بعض المحدثين بغيرهم ممن شابههم بالاسم، والكنية، أو غيرها، كالتمييز بين أم الدرداء الصحابية، وأم الدرداء التابعية والذي يترتب عليه تمييز المبتدىء -على الأقل- بين المرسل والموصول، وحتى لا يبقى راوٍ له ترجمة في "التقريب" إلا وينضوي تحت مرتبة من المراتب الإثنتي عشرة.

فأتم الحافظ عمله على هذه الصورة الدقيقة والنافعة، وابن حجر حاله كبقية العلماء ربما اعترى شيئاً من عمله الخطأ والسهو، ولكن ذلك لا يخرج بالكتاب عموماً عن وصفه بالدقة والمنهجية، اللتين نفاهما عنه في كتابه هذا بعض علماء عصرنا!

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط والدكتور بشار عواد في كتابهما "تحرير تقريب التهذيب":

((أما الحافظ ابن حجر فقد حاول في مقدمة التقريب أن يجعلهم -أي الرواة- اثني عشر صنفاً ولم يبين غايته الواضحة من هذا التصنيف وماذا تعد مرتبة حديث كل واحد منهم فضلاً عن **اضطرابه اضطراباً شديداً في هذه الألفاظ وعدم التزامه الدقة))**[1].

وقالا أيضاً: ((وقد اضطرب الحافظ اضطراباً شديداً في "التقريب" في موقفه من توثيق ابن حبان أو ذكره لشخص في كتابه "الثقات" فهو تارة يعتدّ به، ولا يعتد به تارة أخرى .. وهذا الموقف المضطرب من توثيق ابن حبان والعجلي وابن سعد وأضرابهم والذي يمكن تقديم عشرات الأمثلة عليه لا يمكن إحالته على سبب من الأسباب **سوى الابتعاد عن المنهج وخلو الكتاب منه، ومثله مثل مئات التراجم التي لم يحررها تحريراً جيداً بحيث ضعف ثقات، ووثق**

---

[*] السيوطي، "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" ١/٣٤٥.

[1] شعيب الأرناؤوط، ود. بشار عواد"تحرير تقريب التهذيب" ١/٤٣.

ضعفاء، وقبل مجاهيل، واستعمل عبارات غير دقيقة في المختلف فيهم مما سيجده القارىء الباحث في مئات الانتقادات والتعقبات التي أثبتناها في "تحرير أحكام التقريب"))[1].

وقالا أيضاً: ((كنا نتعجب من صنيع أهل العلم مِنْ قبلنا كيف أهملوا الكلام عليه-أي على ابن حجر- ولم يتعقبوه بشيء ويغلب على ظننا أن مرد ذلك إلى سببين رئيسيين:

أولهما: أن مؤلفه نال شهرة واسعة في هذا الفن بحيث لم يَعدْ أحد يفكر أن يناقش أقواله أو يبحث فيها.

ثانيهما: الاكتفاء بما فيه طلباً للدعة والراحة وعدم النظر في الكتب التي ألفت في هذا العلم العظيم، والمقابلة بين ما انتهى إليه الحافظ في كتابه هذا من أحكام على هؤلاء الرواة، وبين ما جاء في تلك الأصول من نقول وآراء في حق هؤلاء الرواة واستخلاص الآراء منها والتأكد مما جاء فيها من أحكام.

والحق المر الذي لا بد لنا من أن نبديه وننبه إليه هو: أن صنيع الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب لم يكن يتناسب مع الشهرة العريضة التي نالها والمنزلة العلمية التي تبوأها))[2].

قلت: وما ذنب الحافظ ابن حجر أن لا يفهم بعضنا مصطلحاته فيتعقبه-لأنه لم يُحط بها- من حيث لا مسوغ للتعقب؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، ثم إن علماءنا -رحمهم الله تعالى- لم يكونوا ليتركوا النصيحة لسنة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مراعاة لشهرة ابن حجر أو طلباً للراحة كيف ذلك وقد ضرب -رحمه الله تعالى- من نفسه مثلاً رائداً في التعقب والاستدراك على شيوخه وعلى المتقدمين إظهاراً للحق وهذا بيّن لمن طالع كتبه ودرس فيها، وقد تعقب الحافظ كثيراً من العلماء في مواضع كثيرة في "الفتح" ومن ذلك تعقبه ابن العربي

---

[1] المصدر السابق ٣١/١.

[2] المصدر السابق ١٦/١.

حيث ترجم البخاري: باب: لبس القميص. فقال ابن العربي: لم أر للقميص ذكراً صحيحاً إلا في الآية المذكورة وقصة ابن أُبَي، ولم أر لهما ثالثاً فيما يتعلق بالنبي-صلى الله عليه وسلم-. قال الحافظ: قال هذا في كتابه"سراج المريدين" وكأنه صنفه قبل "شرح الترمذي"، فلم يستحضر، حديث أم سلمة، ولا حديث أبي هريرة،...، ولا حديث أسماء، ولا حديث معاوية..[*] فانظر إلى طريقته في التعقب أنه قدم بين يدي ذلك اعتذاراً عنه،ثم بيّن ما يعرفه من الحق نصيحة للمصطفى -صلى الله عليه وسلم-.

هذا بالإضافة إلى شهادة الأئمة له بعلو شأنه في هذا العلم:

قال الحافظ السيوطي -رحمه الله-: انتفعتُ في الفن بتصانيفه، وافدتُ منه الكثير، وقد غلق بعده الباب، وختم به هذا الشأن.. وقال السخاوي: شهد له شيخه بأنه أعلم أصحابه بالحديث، وقال كلٌ من التقي الفاسي والبرهان الحلبي: ما رأينا مثله. ومحاسنه جمّة، وما عسى أن أقول في هذا المختصر، أو مَنْ أنا حتى يُعرّفَ بمثله..[1]

وقال ابن تغري بردي: حافظُ المشرق والمغرب، أمير المؤمنين في الحديث، قاضي قضاة الديار المصرية، وعالمها، وحافظها وشاعرها.[2]

وقال البرهان اللقاني: أجلُّ نعمة الله على المؤمنين بعد الإيمان وجود الشهاب ابن حجر العسقلاني، وكان يُدْعى في حياته بأمير المؤمنين في الحديث. وقال عنه تلميذه البرهان القلقشندي: شيخ الإسلام والحفّاظ المجدد لهذه الأمة دينها[3].

---

[*] ابن حجر، "فتح الباري"١٠/٢٦٦، وانظر: ٨/٢٤٤، ٨/٢٥٤، ٨/٣٦٥، ١٠/٢٧، ١٠/٢٦٦، ١٠/٣٠٥، ١٠/٣٣١، ١١/٢٥٦.

[1] "الضوء اللامع" ٢/٣٩.

[2] السيوطي،"طبقات الحفاظ" ص(٥٤٨).

[3] "النجوم الزاهرة" ١٥/٢٥٩.

وقال الكتاني –رحمه الله-: حافظ الدنيا ومفخرة الإسلام، ذهبـي عصـره، ونضـاره، وجوهره الذي ثبت بها على كثير من الأعصار افتخارُه، إمام هذا الفن للمقتدين، ومقدم عساكر المحدثين، مرجع الناس في التضعيف والتصحيح، وأعظم الشـهود والحكـام فـي التعـديل والتجريح، قضى له كل حاكم بارتقائه في علم الحديث إلى أعلى الدُرَج، حتى قيل فيه حـدِّثْ عن البحر ولا حرج.[1]

والعلماء الذين جاءوا من بعده كالحافظ السيوطي، وأبي الطيب آبآدي، والمبـاركفوري، والشوكاني، وغيـرهم، أكثـروا مـن اعتمـاد أحكامـه والنهـل مـن كتبـه فـي مئـات الأمثلـــة..........

وهؤلاء الأئمة العلماء اعتمدوا حكم الحافظ ابن حجر رحمهم الله ولا نظن بهم أنهـم يقرّونـه على الخطأ واللامنهجية مجاملة له أو مراعاة لقدره الراسخ في قلوب الناس، أو طلباً للدعـة والراحة، إذ ما زال علماؤنا على مر العصور يتعقب بعضهم بعضاً نصيحة لسنة المصـطفى صلى الله عليه وسلم، وإظهاراً للحق والصواب. ومن العلماء الذين اعتمدوا قول الحافظ فـي الحكم على الرواة:

- المباركفوري فقد أكثر في كتابه "تحفة الأحوذي" من اعتماد قول الحافظ ابن حجر في التقريب بل وحكم هو بنفسه على حديثه بناءً على فهمه لمراتب الحافظ ابن حجـر، **مما يدل على أنّه لم يُشْكِل عليه تصوّرُ أحوال مراتب الرواة الإثنتي عشـرة التـي جعلها الحافظ ميزاناً للحكم على الرواة**، بل استخدمها وأدركها وفهم مـراد الحـافظ منها، وحكم تبعاً لذلك على أحاديث رواتها، وأذكر ههنا أربعة نماذج ذكر من خلالها

[1] "فهرس الفهارس" ٣٢٢/١.

المباركفوري عن الحافظ مرتبة الراوي في "التقريب" ثم حكم بنفسه على الأحاديـث التي رووْها فقـــد :

أ- قال المباركفوري في "تحفة الأحوذي": "قال الحافظ-يعني ابن حجر- في ترجمة الحارث بن سعيد العتقي إنه "مقبول" فالظاهر أن هذا الحديث حسن"[*]

ب - وقال في حديث آخر: " عبد الرحمن بن اللجلاج نزل حلب مقبول من السابعة قوله - أي الترمذي-"وإنما أعرفه من هذا الوجه" لم يحكم عليه بشيء مـن الصـحة والضـعف والظاهر أنه حسن"[1].

ج - وقال في حديثٍ لِمُسَّةَ الأزدية: قال الحافظ في "التقريب" عن مسة إنها "مقبولة" والظاهر أن هذا الحديث حسنٌ، صالحٌ الحديثُ للاحتجاج[2].

د - وقال في حديث فيه حميدة الأنصارية: "حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية مقبولة من الخامسة... ثم قال وهذا إسناد حسن "[3].

وتكررُ استخدام المباركفوري لمراتب ابن حجر وحكمُه على أحاديث رواتها يدل على اعتداده بها وفهمه لها، ويدل كذلك على تكوّن قناعة راسخة لديه أنّ حكم حديث الراوي "المقبـــول" حسن، وما نقلته آنفاً من الأمثلة إنما هو أنموذج لمرتبة من المراتب.

(*) المباركفوري، عبد الرحمن بن عبد الرحيم، "تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي، ٣ /١٢٧.

(١) المصدر السابق ٤/٤٩.

(٢) المصدر السابق ١/٣٦٣.

(٣) المصدر السابق ٨ /١٤. وانظر: ١/٤٢، ١/٩٣، ١/١٣٠، ١/١٣٥، ١/٢٩٣، ١/٣٧٨، ١/٤٤٠، ١/٤٨٥، ٢/٤٠، ٢/٥٢، ٢/٧٢، ٢/٨٤، ٢/١٧٦، ٢/٢٢١، ٢/٢٣٥، ٢/٢٨٤، ٢/٢٨٥، ٢/٢٩٠، ٢/٣٠٣، ٢/٣١٩، ٢/٣٢١، ٢/٣٢١، ٢/٣٢٤، ٢//٤١٣، ٢/٤٤٤، ٢/٤٩٦،......

- وكذلك الحال اعتمد أبو الطيب آبادي في شرحه لسنن أبي داود المسمى "عون المعبود شرح سنن أبي داود" اعتمد قول الحافظ في "تقريب التهذيب" في مئات الأمثلة اطّلعت على كثير منها، ومن ذلك:

- أخرج أبو داود حديثاً فيه أبو حَيَّة، فقال العظيم آبادي: " صحح خبره ابن السكن وغيره، وفي "التقريب": "**مقبول " من الثالثة**"[1].

- وأخرج أبو داود حديثاً فيه أبو جعفر الأنصاري، فقال الآبادي: " **قال الحافظ في "التقريب"**: "**مقبول" من الثالثة**، وقال في "الخلاصة": حسّن الترمذي حديثه، وقال النووي في "رياض الصالحين": رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح على شرط مسلم"[2].

- واعتمد الشوكاني في "نيل الأوطار" قول الحافظ في "التقريب" في أمثلة كثيرة، تسعة منها نقل عن الحافظ حكمه فيها على الرواة بأنهم "مقبولون"، فمن ذلك هذا المثال: قال في حديث أبي موسى" لعن رسول اللهﷺ من فرق بين الوالد وولده وبين الأخ وأخيه" قال: **حديث أبي موسى إسناده لا بأس به فإن محمد بن عمر بن الهياج صدوق وطليق بن عمران مقبول**[3]. انتهى كلام الشوكاني.

وهذا يدل على ما دل عليه سابقه **أنّهم لم يجدوا إشكالاً في فهم مراتب الحافظ**، ولم يلتبس عليهم الحكم على أحاديثهم، فقد حكم الشوكاني على الإسناد، ثم بيَّن أحوال رواته، بأنّ أحدهم صدوق والآخر "مقبول" ، ولما كان "المقبول" أدنى مرتبة من الصدوق، وإنما يُحكم على

---

[1] أبو الطيب آبادي،"عون المعبود شرح سنن أبي دود" ١٣٥/١.

[2] المصدر السابق٣٢٤/٢، وانظر ٣٢٦/٢، ١٣/٣، ٤٢/٣، ١٤٧/٣، ٦٠/٤، ٢٣٨/٤، ٢٢٩/٤، ٥٤/٥، ٧٦/٥، ٦٠/٦، ١٢٣/٦، ٢٣٦/٦، ٢٥٩/٦، ٣٤٥/٦، ٣٤٦/٦، ....

[3] الشوكاني، محمد بن علي، "نيل الأوطار" ٢٦١/٥. وانظر: ٢٢١/٤، ٢٨٩/٤، ٢٠٣/٥، ٢٦١/٥، ١٤٤/٨ ....

الحديث باعتبار أدنى مراتب رواته، كان ذلك دليلاً يدل على حكم حديث أحد المراتب التي ذكرها الحافظ وهي مرتبة "مقبول"، ويدل اعتدادهم أيضاً بمراتب "التقريب" على أنّ أحكام الحافظ على الرواة كانت منصفة ودقيقة.

والخلاصة أنّ الحافظ اتبع منهجاً دقيقاً في الحكم على الرواة في كتابه "التقريب"، ذلك أنه يستنير بأحكام من سبقه من الأئمة النقاد، ثم يصهر هذه الأقوال جاعلاً منها حكماً جديداً، وهذا منحىً ينبغي التنبُه إليه؛ فليس قول الحافظ في الراوي: "لين الحديث"-مثلاً- كقول الإمام أحمد "لين الحديث"، فابن حجر حكم عليه بذلك استرشاداً بأقوال مَنْ سبقه من المحدثين، وأما قول الإمام أحمد فهو حكمٌ خالصٌ مِنْ قِبَله، فلا يعاب هذا النهج ولا يعاب ذاك، بل لكل وِجهةٌ هو موليها، ولذا فقد أبعد عن الصواب من وصف الحافظ بالبعد عن المنهجية.

المبحث الثاني : المقبول لغة واصطلاحاً

يقال تقبّلَ الشئ وقبلَهُ قبولاً بفتح القاف وقد تضم: إذا أخذه.

وقَبِل على الشئ وأقبل إقبالاً: إذا لزمه وأخذ فيه[1].

والقبول بفتح القاف : المحبة والرضا بالشئ وميل النفس إليه، وفي الحديث: "ثم يُوضَعُ له القبول في الأرض"[2].

والقَبول وقد يضم: الحسن والشّارة[3].

وهذه المعاني في القبول يرجع بعضها إلى بعض، فمن قبل الشئ فقد أخذه، أو أخذ فيه، ثم رضي به واستحسنه.

واستناداً إلى معنى القبول فإنّ (مقبول) اسم مفعول : والحديث المقبول: هو ما أخذ به العلماء واستحسنوه ورضوا به حجة في المسائل والأحكام.

والراوي المقبول – لغة– : هو من أخذ بخبره ورضي بحاله أئمة الحديث.

وقد وصف أئمة الحديث الراوي بالقبول في مقام التعديل له– كما سيأتي بيانه إنْ شاء الله–، ومقتضى التعديل الأخذ بحديث الراوي ، والرضى به، لذا فليس اصطلاحهم بمعزل عن المعنى اللغوي؛ بل إنّ استخدامهم للفظ مقبول في الحكم على الرواة كان على الاعتبار اللغوي، ولم أرَ لأحدهم اصطلاحاً خاصاً بهذا الوصف، إلا الحافظ ابن حجر كما ذكر في ديباجة كتابه "تقريب التهذيب" إذ جعل هذه اللفظة في المرتبة السادسة من مراتب الجرح

---

(1) القاموس المحيط مادة (قبل).

(2) رواه البخاري في "صحيحه" "فتح" ٣٠٨/٦، كتاب"بدء الخلق"– باب: ذكر الملائكة، برقم (٣٢٠٩).

(3) ابن الأثير، "النهاية في غريب الحديث والأثر" ١٠/٤. وانظر: "المفردات" للراغب الأصفهاني ص(٣٩٣). والشارة هي الهيئة واللباس. "النهاية في غريب الحديث" ٥١٨/٢.

والتعديل حيث قال: السادسة: "من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث" [1]

وتبعاً لدراستي فإنّ الحافظ استخدم مصطلح "مقبول" في مقام التعديل للراوي إذا روى ما توبع عليه.

فالحافظ ابن حجر أراد من هذه المرتبة تقوية حال الراوي المقلّ من الرواية إذا اجتاز شرطين:

أولهما: أن لا يثبت فيه جرحٌ يُسقط الاحتجاجَ بحديثه.

ثانيهما: أن يروي ما يتابع عليه.

فالشرط الأول فيه تقييم لعدالة الراوي وضبطه بشكل عام، والشرط الثاني فيه تقييم لضبطه في رواية مخصوصة. ولا بد من تحقق الشرط الأول في كل راوٍ "مقبول"، فإذا تمَّ للراوي الشرطان كان "مقبولاً"، وإنْ تمَّ له الأول دون الثاني فهو "لين الحديث".

وآمل في هذه الرسالة أنْ أفصل القول مدعَّماً بالأدلة والأمثلة لبيان مقصود الحافظ بهذا المصطلح، متممة لجهود من سبقني، ومناقشة من أراه أبعد في تصور حال الراوي "المقبول" -عند ابن حجر- وصفاً وحكماً على حديثه.

---

[1] ابن حجر،"تقريب التهذيب" ص (٧١).

المبحث الثالث:

استخدام المحدثين لفظ "مقبول" في الحكم على الرواة:

إذا رجعنا إلى كتب الجرح والتعديل نجد أنّ المتقدمين والمتأخرين من أئمة الحديث استخدموا كلمة "مقبول" في وصف الرواة، ولذا لم يكن الحافظ ابن حجر مبتدعاً هذا الوصف.

وجاء الوصف ب"مقبول" في كلامهم على أضرب أربعة:

الأول: اقترانها بقيد:

نحو : مقبــول الرواية، مقبــــول الأخبار، مقبول القول ، مقبول الشهادة ، ....فمن ذلك:

- قال الطحاوي في سالم بن عبدالواحد المرادي: مقبول الحديث.[1]
- وقال أبو الشيخ في أبي أسيد أحمد بن محمد بن أسيد: مقبولُ القول[2]. وذكر أبو الشيخ مثل ذلك في عبد الله ابن أسيد الثقفي.[3] وفي إبراهيم بن أورمة.[4] وفي أحمد بن عبد الله بن دليل.[5]

الثاني: اقترانها بصفة تعديل أخرى:

نحو : ثقة مقبول ،صدوق مقبول ، فقيه عالم مقبول ، مقبول ثقة،... أو تقترن بقيد وبصفة تعديل أخرى، فمن ذلك:

- قال أبو حاتم الرازي: عمارة بن أكيمة الليثي: صالح الحديث مقبول"[*]

---

(1) "تهذيب التهذيب" ٣٨١/٣.

(2) أبو الشيخ، "طبقات المحدثين بأصبهان" ٥١٧/٣.

(3) المصدر السابق ٥١٤/٣.

(4) المصدر السابق ١٨٦/٣.

(5) المصدر السابق ٢٠٠/٤.

(*) المصدر السابق ٣٥٩/٧.

- وقال ابن عدي في سهيل بن أبي صالح: ثبت لا بأس به مقبول الأخبار "[1].
- وقال الحاكم في عثمان بن حاضر الحِمْيَري : شيخ من أهل اليمن مقبول صدوق[2].
- وقال في عبدالله بن واقد الهروي: فقيه، عالم، صدوق، مقبولٌ.[3]
- وقال في أحمد بن يوسف السلمي الملقب بحمدان: أحد أئمة الحديث، كثير الرحلة، واسع الفهم، مقبول عند الأئمة في أقطار الأرض.[4]
- وقال في ابن مُجاشِع: محدثٌ ثبتٌ، مقبولٌ، كثيرُ التصنيف والرحلة.[5]
- وقال أبو الشيخ في أبي مسلم محمد بن إسماعيل: مقبولُ القول، أحدُ الأجلّة.[6]
- وقال في محمد بن عمر بن الحسن: كثير الحديث، ثقة، مأمون، مقبول القول[7].
- وقال في عبد الله بن محمد بن الحجاج بن يوسف: مقبول القول، كتب حديثاً كثيراً بالشام ومصر، ثقة[8].
- وقال في غياث بن محمد بن غياث: كان مقبول القول، ديناً، فاضلاً، كثير الحديث[9].
- وقال في إسحاق بن إبراهيم بن زيد: مقبول القول، ثقةٌ، مأمون.[*]

الثالث: انفرادها. ومن ذلك:

---

[1] "طبقات المحدثين بأصبهان" ٤٣١/٤

[2] أبو عبد الله الحاكم، "المستدرك على الصحيحين" ٦٦٠/١. ونقله عنه الحافظ في "تهذيب التهذيب" ١٠١/٧.

[3] المصدر السابق ٥٩/٦.

[4] ذكره الذهبي، في "سير أعلام النبلاء" ٣٨٥/١٢.

[5] المصدر السابق ١٣٦/١٤.

[6] أبو الشيخ، طبقات المحدثين بأصبهان" ٣١٦/٣.

[7] المصدر السابق ١٩٥/٤.

[8] المصدر السابق ٢٥٦/٤.

[9] المصدر السابق ٢٠٥/٤.

[*] المصدر السابق ٢٠٧/٤. وانظر: ٤٠/٣، ٤٥/٣.

- قال الإمام أحمد قال في عبدالرحمن بن إسحق العامري: هو رجل صالح أو مقبول[1].
- وقال الخطيب البغدادي: " لا أحفظ عن أحد من أهل العلم أنه قال إلا سماك بن موسى الضبي مقبول"[2].
- وقال ابن عدي في ابن أبي داود: مقبول عند أصحاب الحديث.[3]

الرابع: اقترانها بتضعيف غير مُعتمد –وهذا الضرب لم أجده عند غير الذهبي –:

نحو: مقبول، ضعفه ابن منده .

والضربان الآخِران هما الأقرب إلى اصطلاح الحافظ ابن حجر.

واستخدم الحافظ الذهبي وهو شيخ مشايخ الحافظ ابن حجر رحمهما الله تعالى الصور الأربعة في مواضع عديدة، ظهر من خلالها تأثر ابن حجر–إلى حد ما– به، فمن ذلك:

١– قال الذهبي في "الكاشف"[4]: إسماعيل بن عبيد بن رفاعة الزرقي عن أبيه، وعنه ابن خثيم، **مقبول لم يُتْرك.**

وقال ابن حجر في "التقريب" : مقبول.

---

[1] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٢٥/٦.

[2] ابن ماكولا، "تهذيب مستمر الأوهام" ٢٨٠/١.

[3] ابن عدي، "الكامل في ضعفاء الرجال" ٢٦٦/٤.

[4] الذهبي،"الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" ٢٤٨/١.

٢- وقال في "الكاشف": إسحاق بن عبيدالله بن أبي مليكة عن ابن أبي مليكة وعنه أسد بن موسى ويعقوب بن محمد **مقبول**. ق[1].

قال ابن حجر:إسحاق بن عبيدالله بن أبي مليكة التيمي مجهول الحال من السادسة،وعندي أن الذي أخرج له ابن ماجه هو إسحاق بن عبيدالله بن أبي المهاجر وهو **مقبول، ق** .

٣- وقال في "الكاشف": إسحاق بن جعفر الصادق عن عبدالله بن جعفرالمخرمي، وجماعة، وعنه ابن كاسب وإبراهيم بن المنذر، مقبول[2].

وقال ابن حجر في "التقريب" : صدوق.

٤- وقال في "الميزان" : عبيدالله بن الحسن العنبري البصري: **(صدوق مقبول**، لكن تكلم في معتقده ببدعة، قد خرج له مسلم، وقال النسائي: ثقة فقيه، وقال ابن سعد : كان ثقة محموداً عاقلاً من الرجال) [3]. انتهى.

وقال ابن حجر في "التقريب" : ثقة فقيه.

٥- وقال في "الميزان":أحمد بن زيدان أبو العباس المقري، قال أبو عمرو الداني: قرأ عليه بعض أصحابنا المغاربة ببيت المقدس، قلت –أي الحافظ الذهبي-:هذا الرجل مقبول، أو لا وجود له، فإن الناقل عنه نكرة لا يعرف[4].وأقره ابن حجر في "لسان الميزان"[5]

---

(1) المصدر السابق ٢٣٧/١

(2) المصدر السابق ٢٣٥/١

(3) الذهبي،"ميزان الاعتدال في نقد الرجال" ٥/٥.

(4) المصدر السابق" ٢٣٥/١

(5) ابن حجر، "لسان الميزان" ١٧٥/١.

٦- وقال الذهبي: أحمد بن جعفر القطيعي **صدوق مقبول**[1] وقال في "الميزان": "**صدوق في نفسه مقبول تغير قليلاً**" قال الخطيب: "**لا أعلم أحداً ترك الاحتجاج به**" [2].

٧- وقال أيضاً : إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي **مقبول، ليّنه شعبة والنسائي ولم يُتْرك، قال النسائي: ليس بالقوي، وضعّفه أحمد**[3]. وقال ابن حجر في "التقريب": **صدوق ضعيف الحفظ.**

٨- وقال الذهبي: جابر بن عمرو أبو الوازع تابعي مشهور مقبول، قال النسائي: منكر الحديث ووثقه ابن معين واختلف قول ابن معين فيه[5]. وقال في "التقريب": صدوق يهم.

٩-وقال الذهبي: سليمان بن إبراهيم الأصبهاني الحافظ مقبول ضعّفه يحيى ابن منده الحافظ[6]. وليس هو والذي بعده من رجال "التقريب".

١٠-وقال في "سير أعلام النبلاء": محمد بن يحيى الصولي مقبول القول حسن المعتقد[7].

---

[1] الذهبي، " المغني في الضعفاء " ٣٥/١.

[2] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢٢١/١.

[3] الذهبي، " المغني في الضعفاء " ١٨/١.

[5] المصدر السابق ١٢٥/١.

[6] المصدر السابق ٢٧٧/١.

[7] الذهبي، "سير أعلام النبلاء" ٣٠٢/١٥.

١١-وقال أيضاً ".. وراوي مسنده عنه شيخ مقبول لا نعلم شيئاً من أمره"[١].

نستدل بما تقدم على سعة مدى وصف الراوي بمقبول عند الحافظ الذهبي، فقد استخدمه فيمن هو ثقة، وفي الصدوق وفي الصدوق الذي يخطىء، أي في المراتب الثانية وحتى السادسة من مراتب "التقريب".على أنَّ الحافظ ابن حجر استخدم هذا الوصف في "التقريب" استخداماً ضيقاً فجعله في المرتبة السادسة، وهذا يفسر تطابق حكميهما في الراويين الأولَين، إذ لم يثبت عند أيٍّ منهما ما يستدعي ترك الاحتجاج بحديثهما، بل إنَّ قول الحافظ الذهبي في الراوي الأول: مقبول لم يترك، لا يبعد أن يكون مؤثراً في الحافظ ابن حجر في اصطلاحه في "المقبول" الذي وسمه ببعض ذلك فقال: " من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله..".

وأما الأحمدان ابن زيدان والقطيعي، وسليمان بن إبراهيم ، ومحمد بن يحيى فليسوا من رواة "التقريب" حتى نقيس حكم أحد الحافظيْن بالآخر.

---

[١] المصدر السابق ٤٨٧/١٤.

المبحث الرابع:

استخدام الحافظ ابن حجر لفظ "مقبول"

في غير كتابه "تقريب التهذيب"

لم تقتصر جهود الحافظ في التصنيف في علم الرجال على ما صنفه في رواة الكتب الستة وملحقاتها، بل تعدى ذلك إلى مصنفات أخرى درس فيها أحوال رواةٍ غيرِ هؤلاء، ككتابه "لسان الميزان"، وكتابه "تعجيل المنفعة"...ومع سعة ما صنف إلا أنه لم يكثر من استخدام لفظ "مقبول" في غير كتابه "التقريب".

ومصطلح "مقبول" فيه خصوصية من ناحيتين:

أولاهما : أنه اصطلاح خاص بابن حجر.

ولا يعني ذلك أنّ أحداً من المحدثين لم يستخدم هذه الكلمة في الحكم على الرواة، فقد استخدمها جماعة منهم كما سيأتي بيانه إن شاء الله، ولكن لم يستخدموها كمصطلح، واختص ابن حجر عنهم بأنه اصطلح لهذه الكلمة اصطلاحاً خاصاً لم يُسبقْ إليه.

ثانيهما : أنّه اصطلاح خاص برواة "تقريب التهذيب"، وهم رواة الكتب الستة وملحقاتها ومَنْ ذكرهم تمييزاً.

وملحقاتُها هي:"خلق أفعال العباد"، و"الأدب المفرد"، و"جزء القراءة"، و"رفع اليدين"،وجميعها للإمام البخاري، و"المراسيل" و"فضائل الأنصار"، و"الناسخ"، "والتفرد" و"القدر" و"المسائل" وهي جميعاً لأبي داود، و"الشمائل المحمدية" للترمذي" ، و"مسنـــــد علي"، و"مسند مالك" وهما

للنسائي، و"التفسير" لابن ماجه.

وأما من ذكرهم تمييزاً فهم الذين ذكرهم الحافظ ممن تشابهت أسماؤهم وأسماء آبائهم...، أو كناهم..مع مَنْ لهم رواية في الكتب الستة وملحقاتها، فذكرهم الحافظ حتى لا يلتبس هؤلاء بهؤلاء. ومن ذكرهم الحافظ تمييزاً ذكر مرتبتهم من الجرح والتعديل، وقد تكون لهم رواية في كتب الحديث، وقد لا تكون.

وعلى هذا فهنالك فرق بين قولنا إنّ ابن حجر استخدم هذا اللفظ في بعض كتبه هنا وهناك، وأنْ يكون استخدمه فيها كمصطلح. فقد استخدم -رحمه الله تعالى- هذا الوصف في مواضع قليلة في بقية كتبه، **فمن ذلك:**

١- قال في "لسان الميزان"[١]: أبو عبد الله القرشي المصري، وقيل بالتصغير، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، وعنه شعيب بن أبي أيوب، مقبول من السادسة. وكذلك قال في "التقريب": مقبول من السادسة.

٢- وقال في "اللسان"أيضاً: ابن أبي رهم مقبول من شيوخ الزهري.[٢] وكذلك قال في "التقريب": مقبول.

٣- وقال في "اللسان" كذلك: أحمد بن عامر الطائي: مقبول ، ذكره أبو الحسين محمد بن عبد الله الرازي والد تمّام فيمن كتب بدمشق فقال روى عن أبيه وعن الربيع بن سليمان صاحب الشافعي وأبي زرعة الدمشقي وأبي بكر بن الصباغ وغيرهم، روى عنه أيضاً عبد الوهاب

---

(١) ٧/٤٧٢.

(٢) ٧/٥٠٣.

الكلابي وقال أبو الحسين الرازي: كان من أهل بيت علم، وأورد أبو الحسين عنه عن الربيع عن الشافعي حكاياته في أخبار الشافعي.[1]

٤- قال في "فتح الباري": راشد الحِمّاني: مقبول[2]. وقال في "التقريب": صدوق ربما أخطأ.

٥- وقال في "الفتح" أيضاً: قيس بن أبي حازم: "ثقة ثبت مقبول الرواية.[3]

٦- وقال في "التلخيص الحبير" عن الواقدي: " إذا لم يخالف الأخبار الصحيحة ولا غيره من أهل المغازي مقبول في المغازي عند أصحابنا، والله أعلم"[4].

٧- وقال: ".. هذا الإسناد إنْ كان مَنْ بين ابن عدي وابن لهيعة مقبولٌ فهو حسن"[5]

نستدل بما تقدم أن الحافظ ابن حجر رحمه الله سبق له استخدام هذا الوصف في غير كتابه "تقريب التهذيب" ولكن في حدود ضيقة؛ ففي "اللسان" ثلاث مرات، وفي "فتح الباري" مرتين، وفي " التلخيص الحبير" مرة واحدة.

وهؤلاء جميعاً ممن ذُكر في "التقريب" عدا أحمد بن عامر.

وبمقارنة ما ذكره في تلك الكتب مع ما ذكره في "التقريب" في حق هؤلاء الرواة نجد أنّه:

١-وافق تماماً حكمه في "لسان الميزان" حكمه في "التقريب" في راويين وهما أبو عبد الله القرشي وابن أبي رهم فقد قال في كل منهما في "التقريب": "مقبول"، ولعلّ الحافظ ظنّ وهو

---

(1) ١/٢٠٣.

(2) ابن حجر، "فتح الباري " ١٢/٥.

(3) ابن حجر، " فتح الباري" ١٠/٤٢٠

(4) ابن حجر،"التلخيص الحبير" ٢/٢٩١.

(5) المناوي،" فيض القدير " ١/٢٢٧.

يترجم لأبي عبدالله القرشي في "اللسان" أنه يترجم له في "التقريب"، فقال: "مقبول من السادسة" وإنما جرت عادته على ذكر طبقة الراوي في "التقريب" لا في "اللسان"، فالله أعلم.

٢-وصف الراوي راشد الحماني بالقبول في "الفتح" وأما في "التقريب" فقال فيه: صدوق ربما أخطأ، وهذا الوصف هو من مفردات المرتبة الخامسة، وليست عن المرتبة السادسة ببعيدة.

٣-استخدم الوصف بالقبول منفرداً في أربعة مواضع، واستخدمه في موضع واحد مقترناً بقيد وذلك فيما قاله في الواقدي، واستخدمه في موضع آخر مقترناً بقيد وبصفة تعديل أخرى، وذلك فيما قاله في قيس بن أبي حازم.

٤-كون الحافظ عطف الوصف (مقبول الرواية) على صفتي ثقة وثبت وذلك فيما ترجم به لقيس بن حازم إذ قال: (ثقةٌ ثبتٌ مقبولُ الرواية) فهذا يدل ابتداءً على أنّ هذا الوصف من ألفاظ التعديل، وإلا لم يصلح العطف على هاتين الصفتين الرفيعتين بصفة جرح.

والخلاصة أنّ الحافظ استخدم لفظ "مقبول" في الحكم على الرواة في غير كتابه "التقريب" ولم يستخدمه فيها كمصطلح، ولكن على ما درج عليه غيره من المحدثين من مراعاة المعنى اللغوي لهذه الكلمة، ولم تستخدم كمصطلح إلا لما حدّ لها الحافظ حداً خاصاً في الحكم على مراتب الرواة الذين ذكرهم في "التقريب".

المبحث الخامس:

نسبة الرواة "المقبولين في كل طبقة

من طبقات الرواة في "تقريب التهذيب".

قسَّم الحافظ ابن حجر في كتابه "التقريب" مراتب الرواة إلى اثنتي عشرة مرتبة، وبلغ عدد تراجم الرواة (٨٨٢٦) حسب الطبعة الرابعة بتحقيق الشيخ محمد عوامة، وأحصيت الـرواة من مرتبة "مقبول" فوجدتهم (١٥٤٨) بنسبة السدس. وهذه قائمة إحصائية بأعداد المقبــولين حسب طبقات الرواة الإحدى عشرة، ونسبتهم بالنظر إلى العدد الكلي للرواة المقبــولين، مــع التذكير بأنَّ الطبقة الأولى هي طبقة الصحابة ولذا استثنيتها من الجدول:

الطبقة	عدد الرواة المقبولين	النسبة
الثانية	٧٢	%٤,٦٥
الثالثة	٤٢٩	٪٢٧,٧
الرابعة	٢٠٢	% ١٣
الخامسة	٧٨	% ٥
السادسة	٢٨٩	% ١٨
السابعة	٢٠٠	% ١٣
الثامنة	٥٦	%٣,٦
التاسعة	٣٨	%٢,٤

العاشرة	٧٦	٤,٩ %
الحادية عشرة	٨٤	%٥,٤
الثانية عشرة	٢٢	%١,٤
المجموع	١٥٤٨	%١٠٠

وبعد النظر في هذه القائمة نستنتج بأن عدد المقبولين في الطبقات الأولى يزيد بوضوح على عددهم في الطبقات الآخرة.وأخص بالذكر طبقات التابعين الأربعة: الثانية والثالثة والرابعة والخامسة إذ إن عددهم (٧٨١)بنسبة خمسين بالمائة من مجموع المقبولين في الطبقات الإحدى عشرة. وهذا يشير إلى كثرة حكم الحافظ ابن حجر على التابعين بلفظ **"مقبول" ذلك أنّ كثيراً من التابعين :**

- **ليس لهم من الحديث إلا القليل.**
- **ولم يثبت فيهم ما يترك الاحتجاج بحديثهم.**
- **فهم "مقبولون" فيما لم ينكروا فيه من الروايات.**

وهذه العناصر الثلاثة هي العناصر المكونة لحدّ "المقبول" عند الحافظ ابن حجر الذي عرّفه ب: " مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله فهو مقبول حيث يتابع".

وقول الحافظ "فهو مقبول حيث يتابع" هو من باب التوثيق الحذِر، أوالتوثيق النسبي، أو لنقل: التوثيق المعلّق على حال روايته المخصوصة بالدراسة.

ومما يجدر ذكره أن جميع الرواة المقبولين أفرد الحافظ وصفهم بمقبول عدا **طائفة** أضاف إلى وصفهم بـــ مقبول وصفهم بـــ :

١- الإرسال

٢- أو بصفة دالة على شهرته في غير رواية الحديث.

٣- أو بتضعيف غير مُعتَمد.

٤- أو بالتنبيه على عقيدته.

فمن الأول : حسان بن أبي وَجْزَة: قال فيه الحافظ: مقبول له مراسيل.

شداد مولى عياض الجزري: قال الحافظ: مقبول يرسل.

دُوَيد بن نافع الأموي مولاهم: مقبول وكان يرسل.

فضيل بن فضالة الهَوْزي: مقبول أرسل شيئاً.

النزال بن عمار: مقبول أرسل عن ابن عباس.

المسور بن إبراهيم بن عوف الزهري: مقبول وروايته عن جده عبدالرحمن مرسلة.

ومن الثاني : معبد بن راشد، قال فيه الحافظ: **مقبول فقيه.**

وَزير بن صَبيح: **مقبول عابد.**

هُنَيّ بن نويرة : **مقبول من العبّاد.**

عبدالغني بن عبدالله القيني الأردني: **مقبول زاهد.**

أبو بكر بن عياش السلمي: **فاضل، له كتاب في غريب الحديث، مقبول.**

ويمكن أن يلتحق بذلك : حسان بن كريب الرعيني: مقبول وله إدراك.

وقال في علقمة بن نضلة: تابعي صغير مقبول **أخطأ من عده في الصحابة.**

ومن الثالث: قال في كنانة مولى صفية رضي الله عنها **مقبول ضعفه الأزدي بلا حجة**. ولم أجد مثالاً غيره، ـ وهذا صريح في الدلالة ابتداءً على أنَّ مرتبة "المقبول" ليست مرتبة ضعف-.

ومن الرابع: قال في سالم بن عبد الواحد المرادي: **مقبول وكان شيعياً.**

وقال في بكير بن عبد الله الطائي: **مقبول رمي بالرفض.**

ويمكن الاستدلال بما سبق على أن مرتبة "المقبول" هي مرتبة وصف من خلالها الحافظ عدالة وضبط الراوي معاً.

فعدالته بيِّنة في قوله **(ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله)** فإنَّ مسلوب العدالة شهد عليه الأئمة بالفسق، وكفى به قادحاً يسوّغ تركَ حديثه، ولذا فكل مَنْ قال فيه الحافظ "مقبول" فقد شهد له-على الأقل الحافظ ابن حجر- بأنَّه عدل.

ولما أراد الحافظ الثناء على عدالته قال: مقبول، عابد، أو من العباد، أو زاهد، أو فاضل، له كتاب...- والشهرة في مثل ذلك يمكن أن تقوم مقام الراوي الثاني فيمن لم يرو عنهم إلا واحد-. **ولما أراد التنبيه على شيء في عقيدته قال: مقبول وكان شيعياً، أو رمي بالرفض.**

وأما الضبط فقد شهد الحافظ للراوي "المقبول" بالضبط **شهادة نسبية: فجعله ضابطاً فيما توبع عليه فلم يخالف فيه، وغير ضابط فيما خالف فيه.**

ولما أراد التنبيه على ضابط آخر -غير الضابط في قوله: "حيث يتابع"-يمحّص ضعيف حديثه من حسنه وصفه بالإرسال بإطلاق تارة، أو بالإرسال في أحوال مخصوصة ومن كان كذلك من "المقبولين" **فيُحكم على حديثه بالضعف:**

١- إذا ثبت أنه روى ما لا يفيد اتصال إسناده.

٢- وإذا روى ما لم يتابع عليه، والقيد الثاني يشترك فيه هذا مع جميع المقبولين.

المبحث السادس: حكم حديث المقبول عند أئمة الحديث

كان أئمة الحديث –ممن اطلعت على أقوالهم وأحكامهم على الأحاديث– بين محسّنٍ لحديث الراوي "المقبول" وبين مصحح له، ولعل تصحيح من صحح له كان باعتبار تعدد طرقه، أو يكون من الأئمة الذين لا يفرّقون بين الصحيح والحسن، ذلك أنّ التفرقة بينهما جاءت متأخرة نوعاً ما، وإنما كانت القسمة ثنائية، بمعنى أنّ الحديث إما صحيح أو ضعيف.

وقد جمعت –ما استطعتُ –أحكام أئمة الحديث على حديث الراوي "المقبول" فأنا أذكر ما توصلت إليه، وإنما هذه شواهد على سبيل التمثيل لا الحصر:

- الإمام أحمد –رحمه الله– (ت٢٤١هـ) ففي ترجمة عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى– وهو "مقبول"– قال الأثرم: قلت لأحمد: سعيد وعبد الله أخوان؟ قال :نعم، قلت: فأيهما أحب اليك؟ قال:" كلاهما عندي حسن الحديث"[١]. قلت: وسعيد قال عنه الحافظ: ثقة.
- أبو داود: قال في حصين بن عبد الرحمن الأشهلي: حسن الحديث[٢]. وحصين "مقبول".
- وقوّى ابن المديني رحمه الله (ت ٢٣٤هـ) حديث زينب بنت كعب بن عجرة الأنصارية، حيث قال: "وحديث سلمان عنها في "مسند أحمد" بسند جيد"[٣]. وزينب "مقبولة".
- تصحيح الإمام الترمذي–رحمه الله– وتحسينه (ت٢٧٩هـ) فقد صحح أحاديث الرواة التالية أسماؤهم وهم جميعا "مقبولون" كما في "التقريب":

---

(١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣٦٩/٤.

(٢) المصدر السابق ٣٤٧/٢.

(٣) الترمذي، محمد بن عيسى،"علل الترمذي" ٨٨٢/٢.

١-جُرَي بن كُلَيب النَهدي برقم (١٥٢٤) [١]

٢-عبد الله بن علي بن الحسين برقم(٣٥٤٦)

٣-عبد الله بن مالك بن الحارث برقم (٨٨٧)

٤-عبد الله بن عمرو بن عبسة برقم (٢٦٧٦)

٥-عبد الله بن الوضاح برقم (١٩٨٩)

٦-عبد العزيز بن ربيعة برقم (٢١٣٨)

٧-عبد الملك ابن أبي محذورة برقم (١٩١)

٨-هشام بن إسحق بن عبد الله برقم(٥٥٨)

٩-أبو العجفاء السلمي برقم (١١١٤)

١٠-يزيد الفارسي برقم (٣٠٨٦

١١-عبد الرحمن بن ماعز برقم (٢٤١٠)

١٢-صالح بن سُعَيد المؤذن برقم (٣٦٣٧)

١٣-ليلي مولاة أم عمارة برقم (٧٨٥)

١٤-مَرْجانة برقم (٨٧٦)

١٥-حبيب بن سليم العبسي برقم (٩٨٦)

١٦-حجاج بن حجاج بن مالك برقم(١١٥٣)

١٧-حفص بن عبد الله الليثي البصري برقم(١٧٣٨)

١٨-زياد الُعُصفُري برقم(٢٣٠٠)وقال:هذا عندي صحيح

١٩-زيد بن ظبيان برقم(٢٥٦٨)

---

(١) الرقم هذا رقم الحديث في "سنن الترمذي".

٢٠-زيد بن عطاء بن السائب برقم (١٣٢٠)

٢١-سليمان بن عمرو بن الأحوص برقم (١١٦٤)

٢٢-يزيد بن عبد الرحمن بن الاسود الاودي برقم(٤٧٦)،(٢٠٧٢)،(٦٠٤٤)

٢٣-يعلى بن مملك برقم (٢٦٣٩)،(٥٦٩٣)،(٥٦٩٥)

٢٤-أبو ابراهيم الاشهلي برقم (١٠٢٤).

٢٥-أبو خالد البجلي الأحمسي برقم (

٢٦-أبو عثمان التبان برقم(٤٦٢)،(٤٦٦)،(١٢٥٤)،(٣٥٧٣)،(٤٠١٦)

٢٧-أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو برقم (١٩٢٤)

٢٨-ابو المثنى الجهني برقم(٥٣٢٧)

٢٩-وهب بن ربيعة الكوفي برقم (٣٩١)

٣٠-مكتوم بن العباس برم (١٠٧٠).

٣١-مسلم بن نذير برقم (١٧٨٣)

٣٢-محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلي برقم(٨٢٢)

٣٣-زينب بنت كعب بن عجرة برقم (١٢٠٤)

فهذه إذن شواهد من أحكام الإمام الترمذي على أحاديث الراوة "المقبولين" تدل صراحة على قوة حديثهم عنده، ولعلني لو استقرأتُ استقراءً تاماً لظفرتُ بالمزيد ...

وقال الترمذي :"حسن غريب" في أحاديث الرواة المقبولين التالية أسماؤهم:

١-بكير بن شهاب برقم (٣١١٧)

٢-بكير بن فيروز برقم(٢٤٥٠)

٣-بلال بن مرداس برقم (١٣٢٤)

٤-حجير بن عبد الله الكندي برقم (٢٨٢٠)

٥-الحسن بن اسامة الكلبي برقم(٣٧٦٩)

٦-الحسن بن محمد بن عبيد الله برقم (٥٧٩)

٧-عبد الله بن سليمان النوفلي برقم (٣٧٨٩)

٨-عبد الله بن عمرو المزني برقم(٤٩٠)

٩-عبد الله بن عمران التيمي برقم (٢٠١٠)

١٠-عبد الله بن عمرو الأودي برقم(٢٤٨٨)

١١-عبد الله بن عميرة برقم(٣٣٢٠)

١٢-عبد الله بن كيسان برقم (٤٨٤)

١٣-عبد الله بن المهاجر برقم(٤٢٧)

١٤-عبد الله بن النعمان برقم (٧٠٥)

١٥-عبد الله بن زياد برقم(٣٨٦٢)

١٦-عبد الرحمن بن أبي شميلة برقم(٢٣٤٦)

١٧-عبد الرحمن بن مصعب بن أبي سليمان برقم(٣٦١٧)

١٨-عبد العزيز ابن أبي سليمان برقم (٣٦١٧)

١٩-عبد الملك بن نوفل برقم (١٥٤٩)

٢٠-عثمان بن ربيعة برقم (٣٣٩٣)

٢١-علي بن جعفر بن محمد برقم (٣٧٣٣)

٢٢-علي بن صالح المكي برقم (٢٧٣٣)

٢٣-علي بن علقمة برقم (٣٣٠٠)

٢٤-عمر بن عبد الرحمن برقم (٣٠٣٨)

٢٥-القاسم بن عبد الواحد برقم (١٤٥٧)

٢٦-كثير بن فائد برقم (٣٥٤٠)

٢٧-محمد بن الحسين بن ابي حليمة البصري برقم(٣٦٣٨)

٢٨-محمد بن سالم الربعي برقم (٣٥٨٨)

٢٩-محمد بن يزيد بن خنيس برقم (٥٧٩)

٣٠-محمد بن يوسف بن عبد الله برقم(٣٦١٧)

٣١-مالك بن مسروح برقم (٣٩٤٧)

٣٢-مرثد الزماني برقم (١٩٥٦)

٣٣-مزاحم ابن أبي مزاحم برقم(٩٣٥)

٣٤-مسلم بن ابي سهل النبال برقم (٣٧٦٩)

٣٥-المسيب بن نجبة برقم (٣٧٨٥)

٣٦-المطلب بن عبد الله بن قيس برقم(٣٦١٩)

٣٧-منصور بن وردان الأسدي برقم(٨١٤)

٣٨-مهاجر بن مخلد برقم (٣٨٣٩)

٣٩-النعمان بن سعد بن حبته برقم(٧٤١)

٤٠-هود بن عبد الله العبدي برقم(١٦٩٠)

٤١-يزيد بن قطيب برقم(٢٢٣٨)

٤٢-أبو ربيعة الأيادي برقم(٢٧٧٧)

٤٣-أبو طلحة الخولاني برقم(١٠٢١).

٤٤-أبو مسلم الجذمي برقم(١٨٨٠)

٤٥-عديسة بنت أهبان برقم(٢٢٠٣) وغيرهم

٤٦-عبد الله بن حسان العنزي برقم(٢٨١٤)

٤٧-سعيد بن راشد برقم (٣٧٧٥)

٤٨-حاتم بن سياه برقم (٣٧٦٧)

٤٩-زائدة بن نشيط برقم (٢٤٦٦).

٥٠-الزبير بن جنادة برقم (٣١٣٢)

٥١-زياد بن مينا برقم (٣١٥٤)

٥٢-سعيد بن عبد الله الجهني برقم(١٧١)

٥٣-غالب بن نجيح برقم (٦١٤)

٥٤-أبو الأبرد المدني برقم (٣٢٤)

وقد بيّن المباركفوري مراد الترمذي بقوله (حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث فلان) أنّ الغرابة هي من جهة السند، ثم قال: ولا منافاة بين أن يكون الحديث غريباً من جهة السند، وبين أن يكون حسنا أو صحيحا كما تقرر[1]. وقال العراقي في معرض كلامه عن حديث في "سنن الترمذي": جرت عادة المصنف على أن يقدم الوصف بالحسن على الغرابة، وقدم هنا (غريب) على (حسن) والظاهر أنه يقدم الوصف الغالب على الحديث؛ فإن غلب عليه الحسن قدمه، وإن غلبت عليه الغرابة قدمها، وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف إلا من هذا الوجه، وانتفت فيه وجوه المتابعات

---

(١) المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ٤٤/١.

والشواهد، فغلب عليه وصف الغرابة. كذا في "قوت المغتذي"[٢]. وقال الدكتور العتر في معنى حسن غريب: التعدد يشترط حيث يفرد (الحسن) في وصف الحديث فإذا قُيّد بالغرابة عُلِمَ أنَّ التعدد غير ملاحظ فيه مع بلوغ الحديث بنفسه رتبة الحسن فهذا مأخذه من تحليل كلام الترمذي، وحمل بعضه على بعض".[٣] والخلاصة أنّ قول الترمذي: (حسن غريب) يعني أنه أعلى رتبة من قوله: (حسن) فقط، لأن الحسن عنده يحتاج إلى عاضد كما صرّح في تعريفه للحسن.

***واحتج ابن خزيمة في "صحيحه" بأحاديث رواة "مقبولين"، منهم:**

١- محمد بن عيسى الدامَغاني[١]

٢- نجي الحضرمي[٢].

٣- عبد الله بن أبي رزين[٣].

٤- إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية[٤].

٥- عبد الله ابن أبي الجعد[٥].

٦- مرثد بن أبي مرثد الزماني[٦].

***واحتجّ ابن حبان-رحمه الله تعالى-(ت ٣٥٤)**

---

(٢) المصدر السابق ٧١٤/٢.

(٣) نور الدين عتر، "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين" ص(١٧١).

(١) ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة" ١٩١/١، برقم (٣٧٠).

(٢) المصدر السابق ٥٤/٢، برقم (٩٠٢).

(٣) المصدر السابق ٧٩/٤، برقم (٢٣٩٠)

(٤) المصدر السابق ٣٢٤/١

(٥) "المصدر السابق ٦٠/١

٦ المصدر السابق برقم (٢١٧٠).

في "صحيحه" بأحاديث للرواة المقبولين، منهم:

١-حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام[1].

٢-حوثرة بن أشرس العدوي[2]

٣-يحيى بن عباد -أو ابن عمارة-[3]

٤-عمرو-ويقال عمر- بن جاوان[4]

٥-علي بن علقمة الانماري[5]

٦-نجي الحضرمي[6]

٧-أبو العجفاء السلمي[7]

٨-إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية[8]

٩-سلمة بن الأزرق الحجازي[9]

١٠-عتيك بن الحارث بن عتيك[10]

١١-نبهان مولى أم سلمة[11]

---

١ ابن حبان ، "الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان" ٥٢٤/١، ولم يخرج في الباب غير حديثه ، وكذلك مَنْ بعده جميعاً.

٢ المصدر السابق ٤٣٩/٢.

٣ المصدر السابق ٨٠/١٥.

٤ المصدر السابق ٣٦٢/١٥ وقال الشيخ شعيب:اسناده حسن.

(٥) المصدر السابق ٣٩٠/١٥.

(٦) المصدر السابق ٥/٤.

(٧) المصدر السابق ٤٨١/١٠ وقال الشيخ شعيب: اسناده قوي.

(٨) المصدر السابق ٣١٤/٧.

(٩) المصدر السابق ٤٢٨/٧.

(١٠) المصدر السابق ٤٦١/٧.

(١١) المصدر السابق ٣٨٧/١٢ .

١٢-جون بن قتادة [١]

١٣-محمد بن خلف الدارمي[٢]

١٥-مسلم بن ابي سهل النبال[٣]

١٦-مهاجر بن مخلد[٤]

١٧-عبد الرحمن بن ماعز[٥].

١٨-هشام بن إسحاق بن عبد الله[٦]

١٩-أبو طلحة الخولاني[٧]

٢٠-سعيد بن أبي راشد[٨]

٢١-محمد بن حمزة الاسلمي[٩]

٢٢-مرثد بن أبي مرثد الزماني[١٠]

٢٣-عبد الله بن علي بن حسين[١١]

٢٤-أبو مودود عبد العزيز ابن أبي سليمان[١]

---

(١) المصدر السابق١٠/٣٨١.

(٢) المصدر السابق ٤/٣١٩

(٣) المصدر السابق ١٥/٤٢٣.

(٤) المصدر السابق ١٤/٤٦٧.

(٥) المصدر السابق ١٣/٦.

(٦) المصدر السابق ٧/١١٢.

(٧) المصدر السابق ١٠/٢١٠.

(٨) المصدر السابق ١٥/٤٢٧.

(٩) المصدر السابق ٦/٤١١.

(١٠) المصدر السابق ١٠/٤٨١.

(١١) المصدر السابق ٨/٤٣٩.

٢٥-محمد بن ميمون بن مسيكة [٢]

٢٦-زينب بنت كعب بن عجرة[٣]

٢٧-محمد بن مسلم بن عائذ[٤]

٢٨-عبد الله بن كيسان [٥]

٢٩-عبد الله بن عمرو الأودي الكوفي [٦]

٣٠-نمران بن عتبة الذماري[٧]

٣١-يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت[٨]

٣٢ -عبد الرحمن بن الصامت [٩]

٣٣-عبد الرحمن بن ماعز[١٠].

٣٤-عبد الرحمن بن المسور بن مخرمة[١١]

---

(١) المصدر السابق ٢١٦/٨.
(٢) المصدر السابق١٣٢/٣.
(٣) المصدر السابق ٤٨٦/١١.
(٤) المصدر السابق ١٢٨/١٠.
(٥) المصدر السابق ٤٩٦/١٠ .
(٦) المصدر السابق ٧٥/١٠.
(٧) المصدر السابق ٥١٧/١٠.
(٨) المصدر السابق ٤٦٥/١٠ .
٩ المصدر السابق ٢٤٥/١٠
(١٠) المصدر السابق ٦/١٣.
١١ المصدر السابق ٧٢/١٤.

٣٥-عبد الرحمن بن مهران[١]

٣٦-عبد العزيز بن عثمان بن جبلة[٢]

٣٧-عبد الملك بن ميسرة بصري [٣]

٣٨-عبيدة بن مسافع[٤]

٣٩-أبو العجفاء السلمي(٥)

٤٠-عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري[٦]

٤١-عبد الله بن عنبسة[٧]

٤٢-عبد الله بن مالك بن حذافة [٨]

٤٣-قبيصة بن هلب[٩]

٤٤-محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل[١٠]

٤٥-مسلم بن سلام الحنفي[١١]

---

١ المصدر السابق ٢٧٨/٤.
٢ المصدر السابق ٩٠/١٦.
٣ المصدر السابق ١٥٧/١٤
٤ المصدر السابق ١٤ /٣٤٦.
(٥) المصدر السابق ٤٨١/١٠.
٦ المصدر السابق ٤٩/١٠.
٧ المصدر السابق ١٤٢/٣
٨ المصدر السابق ١٠٦/١٠
٩ المصدر السابق ٣٣٩/٥.
١٠ المصدر السابق ٢٣٤/٩.
١١ المصدر السابق ٨/٦.

٤٦-مسلم بن يسار الجهني[١]

٤٧-مشرح بن هاعان[٢]

٤٨-نابل صاحب العباء[٣]

٤٩-الوليد بن قيس بن الأخرم[٤]

٥٠-يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي[٥]

٥١-يعلى بن مملك[٦]

٥٢-أبو مسلم الجذمي[٧]

•وصحح الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" -ووافقه الذهبي- أحاديث عدد من الرواة "المقبولين"، ومن هؤلاء :

١- أمية بن هند[٨].

٢- محمد بن سالم الربعي البصري[٩].

---

١ المصدر السابق ٣٧/١٤.
٢ المصدر السابق ٤٥٠/١٣.
٣ المصدر السابق ٣٤/٦.
٤ المصدر السابق ٣٢/٣.
٥ المصدر السابق ٤٠٧/١٣.
٦ المصدر السابق ٣٦٦/٦.
٧ المصدر السابق ٣٠٣/٦.
(٨) الحاكم، "المستدرك على الصحيحين" ٢١٥/٤. وقد وصف الحاكم بالتساهل في التصحيح ولكن اخترت ما وافقه عليه الذهبي ليكون ادل واقوى.
(٩) المصدر السابق ٢١٩/٤.

٣- القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي[١].

٤- محمد بن عبد الرحمن شيخ من فَهْم[٢].

٥- عتيك بن الحارث بن عتيك[٣].

٦- عبد الله بن علي بن الحسين[٤].

٧- موسى ابن أبي موسى[٥].

٨- يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت[٦].

٩- يحيى بن عمارة-أو ابن عباد-[٧].

١٠- نجي الحضرمي[٨].

١١- أبو العجفاء السلمي[٩].

١٢- عبد الله ابن أبي الجعد[١٠].

١٣- محمد بن خلف الداري[١١].

١٤- سعيد بن أبي راشد[١٢].

---

(١) المصدر السابق ٤٣٨/٢.
(٢) المصدر السابق ١١١/٤.
(٣) المصدر السابق ٥٤٩/١.
(٤) المصدر السابق ٣٥٢/١.
(٥) المصدر السابق ٥٤٩/١.
(٦) المصدر السابق ٣٧١/٢.
(٧) المصدر السابق ١٠٩/١.
(٨) المصدر السابق ٤٣٢/٢.
(٩) المصدر السابق ١٧١/١.
(١٠) المصدر السابق ١٧٥/٢.
(١١) المصدر السابق ١٦/١.
(١٢) المصدر السابق ٣١٩/٤.

١٥- مرجانة مولاة عائشة[١].

١٦- مرثد بن أبي مرثد الزماني[٢].

١٧- عبد الله بن سليمان النوفلي[٣].

١٨- عبد الله بن يونس حجازي ([٤]).

١٩- أبو قابوس مولى عبد الله بن عمرو[٥].

٢٠- محمد بن ميمون بن أبي مسيكة[٦].

٢١- مشرع بن هاعان ([٧]).

٢٢- يزيد بن عبد الرحمن بن الأسود الأودي([٨]).

٢٣- الوليد بن قيس بن الأخرم ([٩]).

٢٤- زينب بنت كعب بن عجرة[١٠].

- وحسَّن الإمام النووي حديث نبهان مولى أم سلمة وهو مقبول-حديث "أفعمياوان أنتما"-وقال:هذا الحديث حديث حسن ولا يُلتفت إلى قدحِ مَنْ قدح فيه بغير حجة معتمدة"([١١]).

(١) المصدر السابق ٧٧/٣.
(٢) المصدر السابق ٤٨٨/١.
(٣) المصدر السابق ٤٣٧/١.
٤ المصدر السابق ٢٠٣/٢.
(٥) المصدر السابق ١٤٩/٣.
(٦) المصدر السابق ١٠٢/٤.
٧ المصدر السابق ٢١٦/٤.
٨ المصدر السابق ١٦٨/١.
٩ المصدر السابق ٣٧٤/٢.
(١٠) المصدر ا لسابق ٢٠٨/٢.
١١ النووي، "شرح النووي على صحيح مسلم" ٩٧/١٠. وقد سبق الكلام على هذا الحديث ص(٤٢).

وقوّى الحديث الذي تفردت به (مُسَّة) -وهي مقبولة- حيث قال: "قول جماعة من مصنفي الفقهاء إن هذا الحديث ضعيفٌ مردودٌ عليهم"[1].

- وحسّن ابن الملقن في "البدر المنير"[2] حديث مُسَّة وهي مقبولة وقد تفردت به: **لا نُسلِّم جهالة عينها، وجهالة حالها مرتفعة فإنه روى عنها جماعة، وأثنى على حديثها البخاري، وصحح الحاكم إسناده، فأقلُّ أحواله أن يكون حسناً.**
- وحسّن الحافظ المزي-رحمه الله- (ت ٧٤٢هـ) حديث حمزة بن يوسف بن عبد الله ابن سلام عند ابن ماجه حديث في قصة إسلام زيد بن سُعْنة مختصرا. قال المزي: **وهو حديث حسن مشهور**[3] وحمزه مقبول كما في "التقريب".
- **وحسّن الحافظ الهيثمي-رحمه الله (ت ٨٠٧هـ) لرواة "مقبولين" ، منهم:**

١- أبو بكر ابن خالد بن عرفطة.

أخرج أبو يعلى من طريق أبي بكر بن خالد بن عرفطة أنه أتى سعد بن مالك فقال: بلغني أنكم تعرضون على سبِّ عليٍّ بالكوفة فهل سببته؟ قال: معاذ الله، قال: والذي نفس سعد بيده لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول في عليٍّ شيئا لو وُضع المنشار على مفرقي على أن أسبَّه ما سببته أبداً.

أورده الهيثمي في "المجمع" ثم قال: رواه أبو يعلى وإسناده حسن[4].

٢- شبِل بن خُلَيْد المزني.

---

(١) نقله عنه ابن حجر في "التلخيص الحبير" ١/١٧١.

(٢) "تهذيب الكمال" نقله عنه الآبادي في "عون المعبود" ١/٥٠١.

(٣) المزي، "تهذيب الكمال" ٧/٣٤٧.

(٤) الهيثمي، "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" ٩/١٣٠ .اخرجه أبو يعلى، أحمد بن علي، في "مسنده" ٢/١١٤.وأخرجه أيضاً ابن حبان كما في "صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان"٩/٤٧ برقم (٦٩٠٢)، والضياء المقدسي في "المختارة" ٢/٣٠١، ٣/٢٧٣.

روى الطبراني من طريق أبي نهيك، عن شبل بن خليد المزني، عن أكثم بن أبي الجون قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة، وإنه لمن أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار، وإنه من أهل الجنة؛ تدركه الشقوة أو السعادة عند خروج نفسه فيختم له بها[1]. وفيه قصة.

ذكره الهيثمي في "المجمع" ثم قال: **رواه الطبراني وإسناده حسن**[2]

٣- أم موسى سَرِيّة علي-رضي الله عنه-.

روى الإمام أحمد وأبو يعلى من طريق مغيرة عن أم موسى عن علي رضي الله عنه قال: ما رمدتُ منذ تفل النبيُّ صلى الله عليه وسلم في عيني[3].

أورده الهيثمي في "المجمع" وقال: **"رواه أبو يعلى وأحمد باختصار ورجالهما رجال الصحيح، عدا أم موسى، وحديثها مستقيم"**[4].

- **وصحّح الحافظ البوصيري-رحمه الله – أسانيد فيها رواة "مقبولون"، ومنهم:**

١- سعيد بن سفيان الأسلمي –وهو "مقبول"–[5]. وفي "تهذيب التهذيب": : عنه ابن أبي فديك، وعبد الله بن إبراهيم الغفاري، ذكره ابن حبان في "الثقات"، روى له ابن ماجة حديثا واحداً، وقال صاحب "الميزان": لا يكاد يعرف[6].

---

١ الطبراني، " المعجم الكبير " ٢٩٦/١ ، وأخرجه من طريقه الضياء في "المختارة" ٣٣٣/٤.

(٢) ابن حجر، "المجمع" ٢١٤/٧.

٣ الامام أحمد، " المسند "٧٨/١ واللفظ له ، أبو يعلى، "مسند أبي يعلى " ٤٤٥/١.

(٤) ابن حجر، "المجمع " ٢٢/٩.

(٥) ابن ماجه، "سنن ابن ماجة" ٨٠٥/٢ ، برقم (٢٤٠٩).

٦ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢٠٦/٣.، وابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣٦/٤.

قال ابن ماجه: حدثنا إبراهيم بن المنذر، ثنا ابن أبي فديك، ثنا سعيد بن سفيان مولى الأسلميين، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر قال: قال رسول الله ﷺ: "كان الله مع الدائن حتى يقضي دينه ما لم يكن فيما يكره الله.[1]

قال البوصيري: **هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات**، رواه أبو نعيم عن أبي بكر أحمد بن السندي، عن موسى بن هارون الحافظ، عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، به، **وقال: هذا حديث غريب من حديث جعفر عن أبيه عن عبدالله بن جعفر لم يرو عنه إلا سعيد ولا عنه إلا ابن أبي فديك** انتهى. وورواه الحاكم في "المستدرك" من طريق ابن أبي فديك وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، قال: وله شاهد من حديث أبي أمامة ثم رواه من طريق القاسم عن أبي أمامة [2].

٢- سعيد بن أبي راشد- وهو "مقبول"-.

روى ابن ماجه[3] من طريق يحيى بن سليم، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن أبي راشد، أن يعلى بن مرة حدثهم، أنهم خرجوا مع النبي ﷺ إلى طعام دعوا له فإذا حسين يلعب في السكة ... الحديث، وفيه: "حسين منّي، وأنا من حسين، أحبَّ اللهُ من أحبَّ حسيناً، حسين سبط من الأسباط" ورواه الترمذي وابن حبان والحاكم[4]. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وإنما نعرفه من حديث عبد الله بن عثمان بن خثيم، وقد رواه غير واحد عن عبد الله بن عثمان بن خيثم. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

---

١ ابن ماجه، " سنن ابن ماجه " ٨٠٥/٢، باب: من ادّان ديناً وهو ينوي قضاءه.

٢ البوصيري،"مصباح الزجاجة " ٦٣/٣.

(٣) ابن ماجه، "سنن ابن ماجه " ٥١/١، باب: فضل الحسن والحسين.

٤ الترمذي، " سنن الترمذي" ٦٥٨/٥ ،كتاب "المناقب"- باب: مناقب الحسن والحسين، برقم(٣٧٧٥)، وابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٤٢٧/١٥ ، الحاكم، " المستدرك " ١٧٩/٣.

قال البوصيري: **هذا إسناد حسن رجاله ثقات**[1]

وأخرجه ابن ماجه من طريق وهيب، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، بزيادة:إن الولد مَبْخَلَة مَجْبَنَة[2]

وقال البوصيري: **هذا إسناد صحيح** رواه الإمام أحمد في "مسنده" من طريق ابن خيثم فذكره، وزاد: مجهلة بين مجبنة ومبخلة، ورواه ابن أبي شيبة في "مسنده" كما رواه ابن ماجة سواء، ورواه أحمد بن منيع في "مسنده" ثنا القاسم بن خارجة ثنا إسماعيل بن عياش عن عبد الله بن عثمان فذكره بزيادة فيه وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رواه البزار في "مسنده".[3]

- **وحسّن أبو عمر ابن عبد البر** حديث عبد الله بن حسان العنبري-وهو راوٍ "مقبول"- إذ قال: " هو حديث طويل فصيح حسن"[4] والتحسين ذاتي؛ قال الترمذي: "حديث قيلة-يعني بنت مخرمة- لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسان"[5].
- **وحسّن المنذري** حديث عبد الله بن حسان أيضا؛ حيث قال:" حديث حسن"[6]

وصحح حديث عبدالله بن أبي الجعد[7]-وهو مقبول- فقد أخرج ابن ماجه من طريق **عبدالله بن أبي الجعد** عن ثوبان قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يزيد في العمر إلا البر، ولا يرد القدر إلا الدعاء، وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه"[8].

---

١ البوصيري، " مصباح الزجاجة " ٢٢/١.

٢ ابن ماجه،"سنن ابن ماجه " ١٢٠٩/٢، كتاب"الأدب"- باب: بر الوالدين، برقم(٣٦٦٦).

٣ البوصيري، "مصباح الزجاجة" ١٠٠/٤.

(٤) ذكره ابن حجر في "الاصابة" ١٧١/٨.

(٥) الترمذي، "سنن الترمذي" ١٢٠/٥، كتاب "الأدب"-باب: ما جاء في الثوب المعصفر، برقم(٢٨١٤). وقد تقدم الحديث ص(٤١).

(٦) ذكره عنه المبار كفوري في "تحفة الاحوذي" ٩٩/٨.

(٧) نبه على ذلك صاحب "المراتب الرابعة.." ص (١٠٨).

٨ ابن ماجه، "سنن ابن ماجه" ١٣٣٤/٢،كتاب "الفتن"-باب: العقوبات، برقم(٤٠٢٢).

ذكر المنذري هذا الحديث ثم قال: رواه النسائي **بإسناد صحيح** وابن حبان في صحيحه بزيادة، والحاكم وقال صحيح الإسناد.[1].

وحسّن أحاديث أربعة رواة مقبولين جاءوا في سند واحد، فهو -تقريباً- مسلسل ب"المقبولين": فقد أخرج الترمذي حديثاً من طريق حفص بن عمر بن مرة الشنّي، حدثني أبي عمر بن مرة قال سمعت بلال بن يسار بن زيد مولى النبيﷺ حدثني أبي، عن جدي، سمع النبيﷺ يقول: "مَنْ قال أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه، غفر له، وإنْ كان فرَّ من الزحف". قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه[2]. قلت: حفص وبلال وأبواهما أربعة كلهم "مقبولون" كما في "التقريب"، قال المنذري بعدما نقل قول الترمذي: **وإسناده جيد متصل**، فقد ذكر البخاري في "تاريخه الكبير" أن بلالاً سمع من أبيه يسار، وأن يساراً سمع من أبيه زيد مولى رسول اللهﷺ [3].

- **وصحح الشافعي** حديث المهاجر بن مخلد([4]) فقد أخرج ابن خزيمة من طريق المهاجر وهو ابن مخلد أبو مخلد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبيﷺ : أنه رخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما[5]. وذكره الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" ثم عزاه ل: "ابن خزيمة واللفظ له، وابن حبان، وابن الجارود، والشافعي، وابن أبي شيبة، والدارقطني، والبيهقي،

---

١ المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، "الترغيب والترهيب" ٢١٣/٣.

٢ الترمذي،" سنن الترمذي "٥٦٨/٥، كتاب"الدعوات"-باب: في دعاء الضيف، برقم(٣٥٧٧).

٣ المنذري،" الترغيب والترهيب " ٣١١/٢.

٤ نبه على ذلك الدكتور وليد العاني رحمه الله- "منهج دراسة الاسانيد" ص(٦٨).

٥ ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة" ٩٦/١.

والترمذي في "العلل المفرد"، وصححه الخطابي أيضا، ونقل البيهقي أن الشافعي **صححه في سنن حرملة**[1].

- ويظهر في هذا المثال **تصحيح الخطابي** أيضاً حديث المهاجر بن مخلد.
- **وصحح البيهقي** حديث جون بن قتادة الاشجعي[2] وجون "مقبول".

وحديث عبد الله ابن أبي الجعد الأشجعي وقال: هذا إسناد صحيح[3].

وأما الذين صحح لهم فكثير انظر موافقته تصحيح الحاكم في موضعه- ص(٦٥-٦٧)-.

- **تحسين المباركفوري في " تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي:**

فقد حكم على حديث لم يحكم عليه الإمام الترمذي بقوله:

((قال الحافظ-يعني ابن حجر- في ترجمة الحارث بن سعيد العتقي إنه "مقبول" فالظاهر أن هذا الحديث حسن)) انتهى[4].

أ- وقال في حديث آخر قال الترمذي: "وإنما أعرفه من هذا الوجه":

((عبد الرحمن بن العلاء بن اللجلاج نزيل حلب مقبول من السابعة.. لم يحكم عليه بشيء من الصحة والضعف والظاهر أنه حسن))[5]

وقال في حديثه لمُسّة الأزدية أخرجه الترمذي:

((قال الحافظ في التقريب عن مسة إنها "مقبولة" والظاهر أن هذا الحديث حسنٌ، صالحٌ الحديثُ للاحتجاج))[6]

---

١ ابن حجر، "التلخيص الحبير" ١٥٧/١.

(٢) البيهقي، "السنن الكبرى" ١٧/١.

(٣) المصدر نفسه.

٤ المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ١٢٧/٣.

٥ المصدر السابق، ٤٩/٤.

٦ المصدر السابق، ٣٦٣/١.

وقال في حديث فيه حميدة الأنصارية أخرجه الترمذي:

((حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية مقبولة من الخامسة ... وهـــذا إسنـــاد حسن))[1]".

*** تحسين الإمام الشوكاني في "نيل الأوطار"**

ففي حديث أبي موسى- رضي الله عنه- "لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالد وولده وبين الأخ وأخيه" قال:

((حديث أبي موسى إسناده لا بأس به فإنّ محمد بن عمر بن الهياج صدوق، وطليـق ابن عمران مقبول))[2].

وصحح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله الحديث الذي تفردت به مُسّه الأزدية-وهي "مقبولة"- في "النفاس" حيث قال إسناده صحيح[3]. وهو رحمه الله الذي نبهني إلى قول النووي وابن الملقن. وحسّن كذلك لأبي ثِفَال المُرّي في التسمية على الوضوء فقال في تعليقه على "سنن الترمذي: "إسناده جيد حسن"[4].

وفي نهاية هذا المبحث أثنّي على ما بدأتُ به مِن الحكم على حديث الـراوي "المقبـول" **بالتحسين الذاتي له-إلا ما خالف فيه-**، والمرجعية في ذلك هي حكم الحافظ ابن حجر نفسه، ثم حكم غيره من الأئمة النقاد رحمهم الله تعالى، وذلك في عشرات الشواهد التي لا يسع أحداً أن يُغمض عينيه عنها، أو ينصرف إلى غير وِجهتها.

---

١ المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ١٤/٨.

٢ الشوكاني، "نيل الأوطار" ٢٦١/٥.

(٣) في تعليقه على "سنن الترمذي" ٢٥٨/١.

٤ ٣٨/١.

المبحث السابع: حكم أحاديث

المقبول عند الحافظ ابن حجر

المبحث السابع: حكم حديث المقبول عند الحافظ ابن حجر

-رحمه الله-

- حكمَ كثير من الأئمة-كما سبق ذكره- على حديث الراوي الذي أطلق عليه ابن حجر حكم "مقبول" **بأنّه حسن لذاته**، ومن هـؤلاء الإمـام الترمـذي، والهيثمي، والبوصيري[1] ـ رحمهم الله جميعاً ـ ويضاف إلى ذلـك ابـن حجر نفسه في كتبه "فتح الباري" و"الإصابة" و"تغليق التعليق" و"التلخـيص الحبير"، وغيرها.
- وحكمَ بعضهم على حديث "المقبول" بالصحة كالترمذي والحـاكم والـذهبي والبيهقي والمنذري وابن عبدالبر والنووي والبوصيري وغيرهم[1] -رحمهم الله جميعاً-.
- وأخرج الشيخان البخاري ومسلم في "صحيحيهما" أحاديث عدد ممن حكـم عليهم الحافظ ب"مقبول"، وكذلك بقية أصحاب الصحاح: ابن خزيمة، وابـن حبان، والحاكم، والضياء المقدسي[1].

والحافظ ابن حجر-رحمه الله- وهو صاحب هذا المصطلح، حسّن حديث "المقبول" في العديد من كتبه تحسينا ذاتيا فمن ذلك:

١- حسن الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" حديث عبد الله بن علي بن الحسين، وعبدالله مقبول، أخرج له الترمذي حديثاً من طريق سليمان بن بلال، عن عمارة بن غَزِيّة، عـن

(١) كما سيأتي بيانه في محله إن شاء الله.

عبد الله بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن حسين بن علي بن أبي طالب مرفوعاً: "**البخيل الذي مَنْ ذُكرت عنده فلم يصل عليّ**". وقال: هذا حـديث **حسـن صحيح غريب**[*]. قال الحافظ: أخرجه الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وإسـماعيل القاضي وأطنب في تخريج المتابعات، وبيان الاختلاف فيه من حديث علي ومن حـديث ابنه الحسين **ولا يقصر عن درجة الحسن**". قلت: طرق الحديث تدور على عبدالله بن علي ابن الحسين، والاختلاف المشار إليه ليس سببه عبدالله بن الحسين ،وإنما اختلف على الراوي عنه؛ قال الدارقطني: يرويه عمارة بن غزية واختلف عنه؛ فرواه الـدراوردي عن عمارة بن غزيَّة، عن عبد الله بن علي بن الحسين، مرسلا عن علي، ورواه سليمان ابن بلال عن عمارة بن غَزِيَّة، عن عبد الله بن علي، عن أبيه، عن جـده، كـذلك رواه عبدالله بن جعفر بن نجيح المديني، عن عمارة بن غزية. وقول سليمان بن بـلال أشـبه بالصواب والله أعلم[1].

٢- وحسّن حديث الصحابية قيلة بنت مخرمة، من طريق عبد الله بـن حسـان حـدثتني جدتاي صفية ودُحَيبة ابنتا عُلَيْبة، أنَّ قيلة بنت مخرمة حدثتهما... في حديث طويل فيه قصة، وفيه قول النبيﷺ :"أتُغلبُ إحداكنُ أن تصاحبَ في الدنيا معروفاً، فإذا حال بينه وبـين من هو أولى به، استرجـع، ثم قال: رب آسِني ما أمضيـت، فأعنّي على ما أبقيت" [2] ، وهؤلاء الثلاثة "مقبولون" قال الحافظ: " **وهذا طرف من حديث طويل حسن**

(*) الترمذي، "سنن الترمذي" ٥٥١/٥، كتاب" الدعوات"-باب(١٠١)، برقم(٣٥٤٥) .

(١) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ١٠٢/٣. "فتح الباري" ١٦٨/١١.

(٢) أخرجه الطبراني، "المعجم الكبير" ٢٥/ ١٠واللفظ له. والترمذي في "سننه" مختصراً ١٢٠/٥، كتاب"الأدب"-باب: ما جاء في الثوب المعصفر، برقم(٢٨١٤).

الإســناد أخرجه ابن أبي خيثمة، وابن أبي شيبة، والطبراني، وغيرهم، وأخــرج أبــو داود، والترمذي أطرافا منه"[1]. وحسنه أيضا ابن عبــد البر[2] والمنذري[3] وقال الترمذي:"حــديث قيلة لا نعرفه إلا من حديث عبد الله بن حسان".

٣- وحسّن حديث عبدالله بن أبي بلال. وهو "مقبول"، وقد تفرد به، فقد أخرج النسائي من طريق بقية قال حدثنا بحير، عن خالد، عن ابن أبي بلال، عن العرباض بن ســارية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " يختصم الشهداء والمُتوفون على فُرُشهم إلى ربنا في الذين يتوفون من الطاعون..الحديث.[4]. قال الحافظ: "أخرجه أحمد أيضاً، والنسائي بسند حسن أيضاً بلفظ: يختصم الشهداء ... [5].

٤- وقوّى إسناد حديث نبهان مولى ام سلمة وهو "مقبول" كما في "التقريب". قال الحافظ ابن حجر في حديث "أفعمياوان أنتما": "هو حديث أخرجه أصحاب "السنن" من روايــة الزهري، عن نبهان مولى أم سلمة، عنها. وإسناده قوي وأكثر ما علــل بــه انفــراد الزهري بالرواية عن نبهان وليست بعلة قادحة؛ فإن مَنْ:

- يعرفه الزهري.
- ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة.

---

(١) ابن حجر"فتح الباري " ١٥٥/٣.

(٢) نقله عنه الحافظ ابن حجر، "الإصابة في تمييز الصحابة" ١٧٠/٨.

(٣) نقله عنه المباركفوري في "تحفة الاحوذي" ٩٩/٨. وحديث قيلة المشار إليه حديث طويل وفصيح، حريّ أن تُدرس لغته، وتُستخرج فوائده. وإنما أخرجه الترمذي مختصراً.

(٤) النسائي، "السنن الصغرى" ٣٧/٦، كتاب"الجهاد"- باب: مسألة الشهادة، برقم(٣١٦٢).

(٥) ابن حجر، "فتح" ١٩٤/١٠.

- ولم يجرحه أحد لا تردّ روايته"[1].

قلت: والنظرة العابرة لحال نبهان تصفه بأنه مجهول الحال ولكن بيّن الحافظ انه ليس كذلك.

- ثم قوى إسناده مع العلم بأن نبهان تفرد به بمعنى أن حديث نبهان حسن لذاته.
- ومع أن نبهان تفرد بروايته إلا أنّ الحافظ وصفه ب"مقبول" في "تقريب التهذيب" لتستدل على انه لم يُرِد المتابعة الاصطلاحية ولكن أراد أنه "مقبول" حيث يتابع فلم يخالف في روايته، وإلا فهو في منزلة "لين الحديث"[2].

ثم إنّ نبهان روى عنه أيضاً محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة[3]، فلما شهد الزهري عليه أنه مكاتب أم سلمة، وظهرت السلامة على حديثه كان ذلك رافعاً الجهالة بنوعيها عنه، مثبتاً لعدالته وصلاحيته للاحتجاج بخبره، ولذا قوّى الحافظ حديثه.

وقول الحافظ "من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ولم يجرحه أحد لا ترد روايته" دعامة عظمى وترجمة عملية للمقبول ولحكم حديث المقبول إذ بيّن أنّ روايته قوية مقبولة، وأقل درجات القبول: الحسن، فلله الحمد والمنة، والتحسين ذاتي كما تقدم. وحديث نبهان هذا أخرجه الترمذي في "سننه"[4] وقال:"حديث حسن صحيح" قلت: وماذا عسى من يضعّف حديث "المقبول" إذا تفرد أن يقول؟! وأين الجهالة وهو مولىً لإحدى نساء النبيﷺ ، وروى عنه الزهري، ولم يجرحه أحد، إضافة إلى تصحيح مَنْ صحح له، وتحسين مَنْ حسّن !!

---

(١) "فتح الباري" ٣٣٧/٩.

(٢) وسيأتي تفصيل ذلك وبيانه في الفصل الثالث إنْ شاء الله تعالى ص(٢٦٢ وما بعدها).

(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣٧٢/١٠.

(٤) الترمذي، "سنن الترمذي" ١٠٢/٥ كتاب "الأدب" باب-ما جاء في احتجاب النساء من الرجال، برقم (٢٧٧٨).

وأخرج الحديث أيضاً ابن حبان، وقـال الشيخ شعيب في "تحقيقه "صحيح ابـن حبـان" :"إسناده ضعيف"[1] ثم قال :وقال الترمذي :"حديثٌ حسنٌ صحيح! وجعل علامة تعجّب". وقال أيضاً: اضطرب رأي الحافظ في هذا الحديث فقال في "الفتح" ١/٥٥٠: "وهو حديث مختلَف في صحّته"، وقال في "الفتح" ٣٣٧/٩:"إسناده قوي وأكثر ما علّل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان وليست بعلة قادحة".

قلت: وليس هذا اضطراباً، لسببين: أولهما: أنّ الحافظ ابن حجر وصف في قوله الأول حقيقةَ ما عليه المحدثون والفقهاء من الاختلاف في الحكم على هذا الحديث، فمنهم من صححه ومنهم من حسّنه ومنهم من ضعّفه ولم يعبّر الحافظ هنالك عن رأيه في الحكم على هذا الحديث. وأما قوله الآخِر فصرّح فيه بحكمه هو على هذا الحديث.

وأدلل على ذلك بما يلي:

صحح هذا الحديث من العلماء الإمام الترمذي فقال "حديث حسن صحيح"[2]

وحسّن هذا الحديث جماعة من العلماء ولا يقال إنهم حسنوه بالمتابعة لأن الإمام أحمد قال: "هذا حديث يونس لم يروه غيره" فقد جاء من طريق يونس، عن ابن شهاب الزهري، عن نبهان مولى أم سلمة، عن أم سلمة. ومن هؤلاء المحدثين الذين حسنوه الإمام النووي الذي قال:

---

(١) ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٣٨٧/١٢.

(٢) الترمذي، "سنن الترمذي" ١٠٢/٥، كتاب "الأدب"- باب: ما جاء في احتجاب النساء من الرجال، برقم(٢٧٧٨). ونقل ابن الملقن في "خلاصة البدر المنير" ١٨١/٢، برقـم (١٩١٧) تصحيح الترمذي ولم يتعقبه.

" هذا الحديث حسن ولا يُلتفت إلى قدح مَن قدح فيه بغير حجة معتمدة"[1] وقال الحافظ ابن حجر "استحسنه شيخنا"[2] وأخرجه ابن حبان في "صحيحه" واستنبط منه حكماً شرعياً فقال: "فيه دليل على أنّ النساء محرّم عليهن النظر إلى الرجال .. وقال أيضاً: ذكْر الأخبار عما يجب على النساء من غض البصر.."[3]وقال المباركفوري: " والصحيح الذي عليه الجمهور أنه يحرم على المرأة النظر إلى الأجنبي"[4].

عارض هذا الحديث في ظاهره حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها التي أمرها النبيﷺ بالاعتداد عند ابن أم مكتوم رضي الله عنه، فمن قدم حديث فاطمة وصف نبهان بالجهالة بسبب تفرد الزهري بالرواية عنه، وقال حديث نبهان لا تقوم به حجه[5].

وقال الحافظ ابن حجر: " رواه أبو داود، والنسائي، والترمذي، وابن حبان، وليس في إسناده سوى نبهان مولى أم سلمة شيخ الزهري وقد وُثّق [6]

ثانيهما: أن الحافظ ابن حجر ذكر قولين في شرحه والأصل أن الاعتبار إنما يكون للمتأخر منهما، وقوله "إسناده قوي" متأخر– حسب ترتيب شرحه– عن قوله الآخر ، والله تعالى أعلم .

---

(١) النووي، "شرحه على صحيح مسلم" ٢٤١/٤.

(٢) ابن حجر،"التلخيص الحبير" ١٤٨/٣.

(٣)) ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٣٨٧/١٢، برقم(٥٥٧٥).

(٤) المباركفوري، "تحفة الأحوذي شرح سنن الترمذي" ٢٤١/٤.

(٥) انظر: ابن قدامة، "المغني" ٨١/٧ . وابن عبد البر، "التمهيد" ١٥٤/١٩، والقرطبي، "تفسير القرطبي" ٢٢٨/١٢. وأبا داود ،"سنن أبي داود" ٤٦٢/٢ كتاب "اللباس" –باب: في قوله تعالى "وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن".ورجح الإمامان أحمد وأبو داود والحافظان المنذري وابن حجر –كما في المصادر المتقدمة– الجمع بين الحديثين، قال الأثرم: قلت لأبي عبد الله: كان حديث نبهان لأزواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة وحديث فاطمة لسائر الناس؟ قال: نعم. ابن قدامة، "المغني" ٨١/٧.

(٦) ابن حجر، "التلخيص الحبير" ١٤٨/٣.

٥- وحسن حديث حبيب بن سُليم العَبْسي وهو مقبول " إذ قـــال في حديث من روايته عن بلال بن يحيى العبسي ، عن حذيفة بن اليمان-رضي الله عنه-مرفوعاً في النهي عـــن النعي: "أخرجه الترمذي وابـــن ماجه بإســـناد حسن"[1] قال الترمذي: حسن صحيح[2].

وأشار إلـــى ذلك الدكتـــور العاني -رحمه الله-[3]

وذكر الحافظ حديثاً أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري من طريق **حبيب بن سليم**، عن بلال ابن يحيى قال: جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال: "الصـــلاة عمـــود الدين".

ثم قال: وهو مرسل **رجاله ثقات**[4]

٦- وحذيفة البارقي وهو "مقبول"، وصحح له. أشار إلى ذلك الدكتور وليد العاني -رحمه الله-[5]

قال الحافظ: روى أحمد والنسائي والبغوي من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن **حذيفة البارقي**،عن جنادة بن أبي أمية الأزدي أنهم دخلوا على رسول اللهﷺ ثمانية نفر هو ثامنهم، فقرب إليهم طعاما يوم الجمعة.. الحديث. وروى أحمـــد أيضـــا مـــن طريق يزيد عن أبي الخير أن جنادة بن أبي أمية حدثه أن رجالا من الصحابة... ثم

---

(١) ابن حجر،"فتح الباري" ١١٧/٣.

(٢) "الترمذي، "سنن الترمذي" ٣١٣/٣، كتاب"الجنائز"-باب: في كراهية النعي، برقم(٩٨٦).

(٣) العاني، "منهج دراسة الأسانيد" ص(٧٤). وقال صاحبا "التحرير"٢٤٧/١: بل صدوق.

(٤) ابن حجر،"التلخيص الحبير" ١٧٣/١.

(٥)"العاني، منهج دراسة الأسانيد" ص(٧٤). وقال صاحبا "التحرير": بل مجهول.

قال الحافظ: **وهذان الخبران صحيحان**[1]

٧- وحسن حديث عبد الحميد بن عبد الواحد الغنوي، أشار إلى ذلك الدكتور العاني – رحمه الله–[2]

وعبد الحميد "مقبول". قال أبو داود: حدثنا محمد بن بشار حدثني **عبد الحميد بن عبد الواحد** حدثتني أم جنوب بنت نميلة عن أمها سويدة بنت جابر عن أمها عقيلة بنت أسمر بن مضرس عن أبيها أسمر بن مضرس قال: أتيت النبيﷺ فبايعته، فقال: "من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له"[3].

قال الحافظ: "**أخرجه أبو داود بإسناد حسن**"[4].

٨- وحسّن لعبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي وهو "مقبول".

روى أبو داود[5] من طريق حريز، حدثني عبد الرحمن بن ميسرة الحضرمي، سمعت المقدام بن معدي كرب سنان قال: أتي رسول اللهﷺ بوضوء فتوضأ، فغسل كفيه ثلاثا ...الحديث.

قال الحافظ: حديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح في وضوئه رأسه، وأذنيه، ظاهرهما وباطنهما، وأدخل إصبعيه في صماخي اليسرى (رواه) أبو داود والطحاوي من حديث المقدام بن معدي كرب **وإسناده حسن**، وفي الباب عن الربيع بنت معوذ في "السنن" سوى النسائي، وأنس عند الدارقطني والحاكم والصواب وقفه

(١) ابن حجر، " الإصابة " ٥٠٢/١.

(٢) العاني، "منهج دراسة الأسانيد" ص(٧٥). وفي "التحرير": بل مجهول.

(٣) أبو داود، "سنن أبي داود " ١٧٧/٣.

(٤) ابن حجر، "الاصابة" ٦٧/١.

(٥) أبو داود، " سنن أبي داود" ٣٠/١، باب: صفة وضوء النبي ﷺ.

على ابن مسعود وعثمان، رواه أحمد والحاكم والدارقطني، ورواه الطحاوي من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وفيه عن ابن عباس[1].

٩- قال في حديث مهاجر بن مخلد-وهو مقبول-: "**وهذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر**[2].

١٠- قال[3] الحافظ في "التلخيص الحبير" في حديث ريحان بن يزيد العامري- وريحان "مقبول"-: "رواه أبو داود والترمذي والحاكم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص بسند حسن"[4]والحديث هو: "لا تحل <u>الصدقة</u> لغني.."

قلت: وفي "تهذيب التهذيب"[5] في ترجمة ريحان: قال " ابن معين: ثقة، وقال حجاج عن شعبة عن سعد بن إبراهيم سمعت ريحان بن يزيد وكان أعرابيا صدوقا، وقال أبو حاتم: شيخ مجهول، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال البخاري في "تاريخه": ثنا حجاج فذكره، وقال عقبه: وروى إبراهيم بن سعد عن أبيه، فلم يرفعه.انتهى وقال ابن الجوزي مقوياً حديث ريحان: قالوا قد قال أبو حاتم الرازي ريحان شيخ مجهول ثم إن الحديث إنما هو <u>المسألة</u> لا تحل...وذكر ابن الجوزي الحديث بلفظ (المسألة) عن صحابي آخر من طريق فيها مجالد ثم قال: قلنا أما ريحان فإنْ جهّله أبو حاتم فقد عرفه يحيى بن معين

---

(١) ابن حجر،"التلخيص الحبير" ٨٩/١.

(٢) ابن حجر،"النكت على ابن الصلاح" ٤٢٧/١.

(٣) واستقرأ الباحث محمد عيسى خليف أحكام الحافظ ابن حجر على الأحاديث التي أوردها للرواة "المقبولين" في كتابه "التلخيص الحبير" استقراء تاماً، وذلك في رسالته في الماجستير (المراتب الرابعة والخامسة والسادسة-من خلال "التلخيص الحبير-). وإنْ كانت نتيجة المناقشة أنّ بعض المناقشين أصر على أن يغيّر الباحث نتيجة بحثه فضعّف حديث "المقبول" في النتائج، ولسان حال رسالته أنّ حديثه حسن لذاته! ، وعلى كل حال، فقد أفدت منه -مشكوراً- عدد الرواة "المقبولين" في "التلخيص الحبير"، ومواضع أحاديثهم، فأنا هنا أذكرها بعد أنْ حققتها بشيء من الدراسة.

(٤) ابن حجر، "التلخيص الحبير" ١٠٨/٣.

(٥) ٢٦٠/٣.

ووثقه، وأما هذا الحديث الذي ذكروه فجوابه من وجهين أحدهما أنه ضعيف قال يحيى لا يحتج بحديث مجالد والثاني أنا نقول به وأن المسألة لا تحل له و لا أخذ الصدقة[1].

١١- وقال في حديث يزيد بن نعُيَم بن هَزّال وهو مقبول:"رواه أبو داود من حديث يزيد بن نعيم ابن هزال عن أبيه ثم قال: "إسناده حسن"[2].

قلت: وهو حديث ماعز، وقال ابن عبد البر بعد ما روى الحديثَ من الموطأ من طريقٍ مرسل: وهذا الحديث لا خلاف في إسناده في الموطأ على الإرسال كما ترى وهو يستند من طرق صحاح[3].انتهى ثم ذكرها جميعاً من طريق يزيد بن نعيم.

١٢- وقال في حديث يوسف بن الزبير المكي وهو مقبول:" روى أحمد من حديث مجاهد عن مولى لابن الزبير، عن ابن الزبير، عن سودة قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: إن أبي شيخ كبير لا يستطيع أن يحج. وإسناده صالح ومولى ابن الزبير اسمه يوسف، قد أخرج له النسائي "[4].

١٣- وصحح حديث جَون بن قتادة، وجون "مقبول" قال الحافظ: "حديث دباغ الأديم ذكاته: أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي وابن حبان من حديث الجون بن قتادة، عن سلمة بن المُحَبّق، به، وفيه قصة وفي لفظ: دباغها ذكاتها، وفي لفظ: دباغها طهورها، وفي لفظ: ذكاتها دباغها، وفي لفظ: ذكاة الأديم دباغه، وإسناده صحيح وقال أحمد: الجون لا أعرفه، وقد

---

(١) ابن الجوزي، "التحقيق في أحاديث الخلاف" ٦١/٢.

(٢) "التلخيص الحبير"٥٨/٤.

(٣) ابن عبد البر،"التمهيد" ١٢٥/٢٣.

(٤) "التلخيص الحبير" ٢٢٥/٢.

عرفه غيره؛ عرفه علي بن المديني وروى عنه الحسن وقتادة، وفي الباب عن ابن عباس.. "[1].

١٤- وصحح حديث محمد بن حمزة الأسلمي وهو "مقبول" قال الحافظ: "..عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة، عن أبيه،عن جده،وصححها الحاكم"[2].

١٥- وصحح حديث خالد بن غلّاق القيسي. فقد أخرج البيهقي من طريق شعبة، عن سعيد الجُرَيْري، عن خالد بن غلاق، عن أبي هريرة قال: "من استحق النوم فقد وجب عليه الوضوء"، وقد روي ذلك مرفوعا ولا يصح رفعه[3]. وقال الحافظ وقد ذكره من طريق خالد ابن غلاق عن أبي هريرة موقوفاً: إسناده صحيح[4].

١٥-وقوّى حديثا أخرجه الإمام أحمد من طريق نعيم بن أبي هند، عن ابن سمرة بن جندب، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: "من قَتل فله السلب"[5] وابن سمرة هو سليمان "مقبول " من الثالثة. كما في "التقريب". قال الحافظ : متفق عليه من حديث أبي قتادة، وفي "مسند أحمد" عن سمرة بن جندب، مثله، وسنده لا بأس به[6].

١٦- وصحح حديثاً فيه أم الحسن البصري، واسمها خيرة، -وهي "مقبولة"-فقد قال الحافظ في معرض كلامه عن أحاديث الرش من بول الغلام: "وفي الباب عن أم سلمة رواه الطبراني وإسناده ضعيف فيه إسماعيل بن مسلم المكي، لكن رواه أبو داود من طريق الحسن عن أمه

((١) ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٦١/١.

(٢) (المصدر السابق ٢٠٤/٢.

(٣) البيهقي، "السنن الكبرى" ١١٩/١.

(٤) "التلخيص الحبير" ١٢٧/١.

(٥) الإمام أحمد، "المسند" ١٢/٥.

(٦) ابن حجر، "التلخيص الحبير" ١٠٥/٣.

أنها أبصرت أم سلمة تصب على بول الغلام ما لم يطعَم، فإذا طعم غسلته، وكانت تغسل بول الجارية. وسنده صحيح ورواه البيهقي من وجه آخر عنها موقوفا أيضا وصححه[1].

١٧-قال في حديث محمد بن ميمون ابن أبي مسيكة "ليُّ الواجدِ يُحلُّ عرضَه": "وهو إسناد حسن"[2] وقال الطبراني: "لا يروى إلا بهذا الإسناد". ونبه على هذا المثال واللذَيْن من بعده الدكتور وليد -رحمه الله-[3].

والمقصود أن الحافظ حسّن حديث ابن أبي مُسَيْكة مع العلم بأنه تفرد بالحديث، لكنه روى ما ليس بمنكر ، وما لا يخالف الأصول- وهذا معنى من معاني عبارة: (روى فلان ما يتابع عليه)- ولذا قال ابن عبد البر بعد روايته لهذا الحديث[4]: "هذا عندي نحو معنى قول الله عز وجل: **(لا يحبُّ اللهُ الجهرَ بالسوءِ منَ القولِ إلا مَنْ ظلِمَ)**"[5].

١٨-وحسن أثراً لعلي رضي الله عنه من طريق **غزوان بن جرير، عن أبيه، وكلاهما "مقبول"** قال: وهو إسناد حسن، غزوان: هو والد فضيل بن غزوان روى عنه أيضا الأخضر بن عجلان، وذكره ابن حبان في ثقاته "[6] علق البخاري حديثه هذا في الصلاة مطولاً بصيغة الجزم عن علي ولا يعرف إلا من طريق جرير[7]. وقال المباركفوري: قلت: إسناد أثر عليٍّ

---

(١) المصدر السابق ٣٩/١.

(٢) ابن حجر، "تغليق التعليق" ٣١٩/٣، وانظر:ابن حجر، "فتح الباري " ٦١/٥.

(٣) العاني، "منهج دراسة الاسانيد" ص(٧٢).

(٤) ابن عبد البر، "التمهيد " ٢٨٧/١٨.

(٥) سورة " النساء " ، آية (١٤٨).

(٦) ابن حجر، "تغليق التعليق" ٣٦/٢.

(٧) ابن حجر، " تهذيب التهذيب " ٦٧/٢.

هذا الذي رواه أبو داود عن جرير الضبي صحيح كما ستعرف. ثم قال: إسناده صـــحيح أو حسن(*).

١٩-وحسَّن أثراً لأبي عمرو ابن حِماس- مقبول من السادسة د. كذا في "التقريب"، ولعله سقط رمز (بخ). وقد ولد على عهد النبيﷺ وله قصة مع عمر[١]- قال الحافظ: قوله: (باب ما جاء في التطوع مثنى مثنى، ويذكر ذلك عن عمار وأبي ذر وأنس وجابر بـــن يزيـــد وعكرمـــة والزهري رضي الله عنهم).أما أثر أبي ذر فقال ابن أبي شيبة: أخبرنا يزيد بن هارون، عـــن محمد بن عمرو، عن **أبي عمرو بن حماس**، عن مالك بن أوس بن الحدثان الأنصاري، عـــن أبي ذر أنه دخل المسجد فأتى سارية، فصلى عندها ركعتين. **والإسناد حسن**[٢].

٢٠- **وصحح** حديث عمرو بن جاوان وهو "مقبول" كما في "التقريب"، وذلك في "الفتح" حيث قال: " أخرج الطبري بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن جاوان قال: قلت له: أرأيتَ اعتزالَ الأحنفِ ما كان؟! قال: سمعت الأحنف قال: حججنا فإذا الناسُ مجتمعون في وسط المسجد يعني النبوي، وفيهم عليٌّ، والزبير، وطلحة، وسعد، إذ جاء عثمان... فذكر قصة مناشدته لهم في ذكر مناقبه."[٣]

٢١- وحسَّن حديث ابن الحَوتَكية، وهو "مقبول" كما في "التقريب" وذلك فيما أورده في "الفتح" أيضاً حيث قال: " أخرج إسحاق بن راهويه، والبيهقي في "الشعب" من طريق يزيد بن الحوتكية، عن عمر رضي الله عنه أنَّ أعرابياً جاء إلى النبيﷺ بأرنب يهديها إليه، وكان

(*) المباركفوري، "تحفة الأحوذي " ٧٩/٢.

(١) ابن حجر، " الإصابة " ٣٠٩/٧.

(٢) المصدر السابق ٤٤٢/٢.

(٣)ابن حجر، "فتح الباري" ٣٤/١٣. والحديث أخرجه أيضاً البزار في "مسنده" ٨٢/١، والضياء في "المختارة" ٤٧٤/١ كلاهما من طريق حصين ، به.

النبيﷺ لا يأكل من الهدية حتى يأمر صاحبها، فيأكل منها، من أجل الشاة التي أهديت إليه بخيبر، الحديثَ، **وسنده حسن**."[1]

٢٢- **وحسّن حديث أبي العجفاء السلمي، وهو "مقبول" كما في "التقريب"** قال -رحمه الله تعالى-: " قوله: باب: لا يقال فلان شهيد. أي على سبيل القطع بذلك، إلا إن كان بالوحي، وكأنه أشار إلى حديث عمر: أنه خطب فقال: تقولون في مغازيكم فلان شهيد، ومات فلان كلاهما، ولعله قد يكون قد أوقر راحلته!! ألا لا تقولوا ذلكم؛ ولكن قولوا كما قال رسول اللهﷺ: " من مات في سبيل الله أو قتل فهو شهيد". **وهو حديث حسن أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء**".[2]

---

(١) "فتح" ٦٦٤/٩. والحديث أخرجه أيضاً الضياء في "المختارة" ٤٢١/١.

(٢) المصدر السابق ٩٠/٦. والحديث أخرجه أيضاً في "المختارة" ٤١٠/١.

المبحث الثامن:

تعقبات صاحبَي "تحرير تقريب التهذيب" على الحافظ ابن حجر بمصطلح "المقبول"

تعقب الدكتور بشار عواد والشيخ شعيب الأرناؤوط جلَّ أحكام الحافظ ابن حجر في "التقريب" في كتاب سمياه "تحرير تقريب التهذيب" ، ولم يَسلم لهما كثيرٌ مما تعقباه، وعليهما في ذلك من المؤاخذات ما عليهما، ولعله كان ينبغي التريث قليلاً قبل الإقدام على ردّ كتاب مشهود لمؤلفه بالتضلع، والاطلاع، والتحرير، والتحقيق، والتدقيق، في مصنفاته في علوم الحديث الشريف. وقد اطلعت على بعض تعقباتهما فيما يتصل بمرتبة "المقبول"-إذ تتبعت ما يزيد عن أربعمائة ترجمة راوٍ "مقبول" في كتابهما "التحرير"-، والذي خلصتُ إليه أنهما لو أدركا تماماً منهجه في الحكم على الرواي "المقبول" -والحكم على الشيء فرع عن تصوّره- لتراجعا عن كثير من ذلك. ومنشأ سعة تعقباتهما أنّ مفهوم مصطلح "المقبول" الذي اعتمده المحققان غير المفهوم الذي قصده الحافظ ابن حجر-كما أوضحت ذلك في المقدمة، وكما سيأتي تفصيله في الفصل الثالث-وذلك فيما يتصل بعدم ثبوت الجرح في الراوي "المقبول"، وما يتصل بمفهوم المتابعة، والفرق تبعاً لذلك بين "المقبول" وبين "لين الحديث"، وما يتصل بحكم حديث الراوي "المقبول"، ذلك أنّ المفهوم الذي أشرت إليه لهذا المصطلح منسجم- بحمد الله- تماماً مع أحكام الحافظ، وأحكام غيره من أئمة النقد، ومنسجم كذلك مع نتائج الدراسة.

وظهر جلياً بعض الوجهات التي سارا عليها وهي:

أولاً: أنه حينما يرى المحققان أنّ أحد أئمة النقد قد حكم على الراوي "المقبول" بالجهالة فإنهما يتعقّبان ابن حجر بقولهما: *بل مجهول*.

فمثلاً لو جهّل أحد النقاد راوياً مقلاً-ولم يُجرح بغير ذلك-،وصحح الأئمة الحفّاظ حديثه، فإن ابن حجر يسمي الراوي "مقبولاً" ويَعُدُّ تجهيل أبي حاتم غيرَ ثابت في حق هذا الراوي، لأنّ مَنْ علم حال الراوي حجة على مَنْ لم يعلم.وأما صاحبا "التحرير" فيسميانه مجهولاً ولا يقبلان قول الحافظ فيه "مقبول"،ثم يتعجّبان من تصحيح أو تحسين الأئمة له.

انظر مثلاً على ذلك الرواة ذوي أرقام التراجم الآتية في "التحرير": ٤٠، ٥٥٥، ٥٦٧، ٦٤٧، ٦٥١، ٦٥٦، ٦٧٢، ٧١٩، ٧٨٢، ٧٨٧، ٨١٥، ٨٤٨، ٨٥٥، ٨٦٠، ٨٩٣، ٨٩٢، ٩٠١، ٩١٤، ٩١٩، ٩٤٩، ٩٧٢، ٩٨٣، ٩٨٦، ٩٩٧، ١٠١٣، ١٠٢٣، ١٠٦٦، ١٠٩٦، ١١٠٨، ١١٤٣، ١١٤٨، ١١٥٥، ١١٥٨، ١١٧٠، ١١٧١، ١٢٨٢.

ثانياً: وإذا وجدا في الراوي-يعني المقبول عند ابن حجر- توثيقاً صريحاً من قِبل أحد أئمة الجرح والتعديل يقولان: *بل صدوق حسن الحديث*" أو بل صدوق، أو بل ثقة -من غير أن يُعمِلا الشرط الأول للمقبول وهو قلة الحديث – انظر مثلاً: ١، ١٩، ٢٠٥، ٢٥٦، ٣٦٠، ٤١٣، ٥٢٥، ٥٥٦، ٦٣٣، ٧١٣، ٧٥٣، ٧٦٤، ٧٧٤، ٨٠٩، ٨٥١، ٨٥٧، ٩٣١، ٩٣٣، ٩٩٥،٩٤٧، ٩٦٦، ٠٠٩، ١١٠٧، ١١٦١، ١٢٠٥.

- ثم إنهما وافقا الحافظ في عدد قليل نسبياً من الرواة "المقبولين".

وأذكر ههنا تعقبات لصاحبي "التحرير" على "تقريب التهذيب" فيما يتعلق ب"المقبول"

ويظهر من خلالها مخالفتهما لكثير من النقاد

:

الرقم	اسم الراوي	حكم الأئمة المحدثين على حديثه	حكم الحافظ	حكم صاحبي التحرير
١-	ابن ابي بلال	حسن له الحافظ في الفتح	مقبول	بل مجهول ١٩٦/٢
٢-	عبد الحميد بن عبدالواحد الغنوي	قال في حديث له "رواه أبو داود وإسناده حسن" ([1])	مقبول	بل مجهول ٣٠٠/٢
٣-	زياد بن ضميرة		مقبول	بل مجهول٤٢٤/٢
٤-	صفية بنت عليبة	حسن لها الحافظ في "الفتح" ١٥٥/٣.	مقبولة	بل مجهولة ٤١٤/٤
٥-	نُخَيبة بنت عليبة	حسن لها الحافظ في "الفتح" ١٥٥/٣.	مقبولة	بل مجهولة ٤٢٣/٤
٦-	حبان بن عاصم التميمي	حسن له الحافظ في "الفتح" ١٥٥/٣.	مقبول	بل مجهول ٢٤٣/٢
٧-	مهاجر بن مخلد	قال الحافظ ابن حجر:"هذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر"	مقبول	بل صدوق حسن الحديث ومن الطريف أن المصنف جاء بحديث هذا الرجل مثلا على الحديث الحسن لذاته في"نكته" على ابن الصلاح"٤٢٧/١ ثم قال هنا:مقبول!!
٨-	منقذ مولى عثمان	حسن له الحافظ في "هدي الساري"[2]	مقبول	بل مجهول ٤٢١/٣
٩-	حذيفة البارقي	صحح له الحافظ في "الفتح"[3]	مقبول	بل مجهول ٢٥٧/١
١٠-	محمد بن عبد الله بن عباس الهاشمي	قال الحافظ ابن حجر:"رواه النسائي وإسناده حسن"[4]	مقبول	بل مجهول ٢٦٩/٣
١١-	يوسف بن الزبير	قال الحافظ:"إسناده صالح"[1]	مقبول	بل مجهول الحال

١ " الإصابة" ٣٩/١.

٢ ص (٨١).

٣ ٢٣٤/٤

٤"التلخيص الحبير" ١٢٤/٣.

	المكي			١٣٣/٤
١٢-	أم عون بنت محمد بن جعفر	حسن لها الحافظ[1]	مقبولة	بل مجهولة ٤/٤٤٥
١٣-	جون بن قتادة	صحح له الحافظ في "التلخيص الحبير" ٦١/١ واخرج له ابن حبان في "صحيحه" ٣٨١/١٠	مقبول	بل مجهول ٢٢٦/١
١٤-	سليمان بن سمرة بن جندب	قال الحافظ في "التلخيص الحبير" ١٢٠/٣:"سنده لا باس به"	مقبول	بل مجهول ٦٩/٢
١٥-	هلال بن أبي هلال المدني	صحح له الحافظ حديثا كما ذكر صاحبا "التحرير".	مقبول	"بل مجهول،..*ومع ذلك فقد صحح المؤلف إسناد* حديث رواه أبو داود(٤٩١٢) فيه هلال هذا.
١٦-	غزوان بن جرير عن ابيه	قال الحافظ في "تغليق التعليق" ٣٦/٢ :وهو اسناده حسن	مقبول	بل مجهول الحال١٤٩/١
١٧-	يونس بن عبيد	حسن له الترمذي ١٩٦/٤	مقبول	بل مجهول، وقد حسن الترمذي في حديثه وتبعه الذهبي فلعله لسبب اخر ١٤٠/٤.
١٨-	أبو عبيدة بن محمد بن عمار	حسن له البخاري.	مقبول	بل مجهول الحال ٢٩٤/٣
١٩-	حفص بن عبد الله الليثي	صحح له الترمذي برقم (١٧٣٨)	مقبول	بل مجهول ٣٠٢/١
٢٠-	زياد العصفري	قال الترمذي:هذا عندي أصح. برقم (٢٣٠٠)	مقبول	بل مجهول ٤٣٢/١

١المصدر السابق ٢٣٩/٢.

٢ المصدر السابق ١٥٠/٢.

٢١-	زيد بن عطاء بن السائب	صحح له الترمذي برقم (١٣٢٠)	مقبول	بل مجهول لكن صحح الترمذي حديثه الواحد الذي اخرجه والنسائي وفي ذلك نظر
٢٢-	مرجانة مولاة عائشة	صحح لها الترمذي برقم (٨٧٦)	مقبولة	بل مجهولة ٤/٤٣٢
٢٣-	عبد العزيز بن ربيعة	صحح له الترمذي برقم (٢١٣٨)	مقبول	بل مجهول الحال ولكن قال الترمذي عن حديثه حسن صحيح وزعم الذهبي في الميزان والمغني انه صدوق ضعف، وما وجدنا فيه كلاما ولا ذكر في كتب الضعفاء التي وصلت الينا فلعل الازدي هو الذي ضعفه؟
٢٤-	يعلى بن مملك	صحح له الترمذي برقم (٢٦٣٩) وبرقم(٥٦٩٣) وبرقم(٥٦٩٥).وأخرج له ابن حبان في 'صحيحه' ٦/٣٦٦.	مقبول	بل مجهول ٤/١٣١
٢٥-	أبو خالد البجلي	صحح له الترمذي	مقبول	بل مجهول ٤/١٨٥
٢٦-	أبو قابوس مولى عبدالله بن عمرو	صحح له الترمذي[1]	مقبول	بل مجهول تصحيح الترمذي حديثه لأن له ما يعضده ٤/٢٥٥
٢٧-	وهب بن ربيعة الكوفي	صحح له الترمذي[2]	مقبول	بل مجهول ٤/٧٠
٢٨-	محمد بن عبدالله بن الحارث النوفلي	صحح له الترمذي[3]	مقبول	بل مجهول الحال

١ حديث رقم (١٩٢٤).

٢ حديث رقم (٣٩١).

٣ حديث رقم (٨٢٢).

٢٩-	عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي	صحح له الترمذي[1]	مقبول	بل مجهول.. ومن عجب أن يقول الترمذي في حديثه الذي أخرجه هو وابن ماجه والنسائي: حسن صحيح!
٣٠-	وكيع بن عُدُس	صحح له الترمذي[2]	مقبول	بل مجهول ٦١/٤.
٣١-	ثعلبة بن عباد	قال الترمذي: حسن صحيح. برقم (٥٦٢)	مقبول	"بل مجهول". ثم قالا: أما قول الترمذي عقب حديثه الذي رواه عن سمرة بن جندب "حسن صحيح" ففيه نظر (!!) أو يكون الترمذي حكم على المتن، وربما يكون له شاهد يتقوّى به لا سيما أنه قال بإثره: وفي الباب عن عائشة، ولعل صنيع الترمذي هو الأولى".
٣٢-	زيد بن ظبيان	صحح له الترمذي برقم(٢٥٦٨)	مقبول	"بل مجهول، تفرد بالرواية عنه ربعي بن حراش، ولم يوثقه سوى ابن حبان، لكن صحح الترمذي حديثه الواحد الذي أخرجه هو(٢٥٦٨) والنسائي(٢٠٧/٣)

١ حديث رقم (٢٣١٩).

٢ تحفة الأحوذي"٤٦٠/٦.

				وفي ذلك نظر.
-٣٣	أبو حبيبة الطائي	صحح له الترمذي[1]	مقبول	بل مجهول ٤/١٧٧.
-٣٤	زينب بنت كعب بن عجرة	صحح حديثها الترمذي[2]، والذهبي والذهلي، وابن حبان والحاكم[3]	مقبولة	بل مجهولة الحال٤/٤١٧
-٣٥	حاتم بن سياه	قال الترمذي في حديثه[4]:حسن غريب	مقبول	بل مجهول ١/٢٣٠
-٣٦	زائدة بن نشيط	قال الترمذي في حديثه:حسن غريب[5]	مقبول	بل صدوق وثقه ابن معين وكأن المصنف ما وقف على هذا التوثيق ١/٤١١
-٣٧	سعيد بن عبد الله الجهني	قال الترمذي: حسن غريب[6]	مقبول	بل مجهول ٢/٣٢
-٣٨	ابو الابرد المدني	قال الترمذي: حسن غريب[7]	مقبول	بل مجهول له حديث "صلاة في مسجد قباء كعمرة" وقال الترمذي:حسن صحيح، وتعقبه الذهبي في "الميزان" وقال:هذا حديث منكر. ١/٤٣٠
-٣٩	عبد الله بن سليمان النوفلي	قال الترمذي في حديثه:حسن غريب[8]	مقبول	بل مجهول ٢/٢١٩

١ تحفة الأحوذي"٦/٤٦٤.

٢ حديث رقم (١٢٠٤).

٣ "تحفة الأحوذي" ٤/٣٢٨.

٤ حديث رقم (٣٧٦٣).

٥ حديث رقم (٦٧).

٦ حديث رقم (١٧١).

٧ حديث رقم (٣٢٤).

٨ حديث رقم (٣٧٨٩).

-٤٠	عبد الله بن عمرو المزني	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[1]	مقبول	بل مجهول ٢/٢٤٥
-٤١	عبد الله بن عمرو الأودي	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[2]	مقبول	بل مجهول ٢/٢٤٦
-٤٢	عبد الله بن عمران التيمي	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[3]	مقبول	بل ضعيف يعتبر به في الشواهد والمتابعات
-٤٣	عبد الله بن عميرة	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[4]	مقبول	بل مجهول ٢/٢٤٨
-٤٤	عبد الله بن كيسان	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[5]	مقبول	بل مجهول ٢/٢٥٧
-٤٥	عبد الله بن المهاجر	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[6]	مقبول	بل مجهول ٢/٢٧٤
-٤٦	عثمان بن ربيعة	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[7]	مقبول	بل مجهول
-٤٧	علي بن علقمة	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[8]	مقبول	بل مجهول ٣/٥٠
-٤٨	كثير بن فائد	قال الترمذي في حديثه:حسن غريب[9]	مقبول	بل مجهول ٣/١٩٤
-٤٩	مالك بن مسروح	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[10]	مقبول	بل مجهول ٣/٣٤٣
-٥٠	مرثد الزماني	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[1]	مقبول	بل مجهول ٣/٣٥٩

١ حديث رقم (٤٩٠).
٢ حديث رقم (٢٤٨٨).
٣ حديث رقم (٢٠١٠).
٤ حديث رقم (٢٣٢٠)
٥ حديث رقم (٤٨٤).
٦ حديث رقم (٤٢٧).
٧ حديث رقم (٣٣٩٣).
٨ حديث رقم (٣٣٠٠).
٩ حديث رقم (٣٥٤٠).
١٠ حديث رقم (٣٩٤٧).

٥١-	مسلم بن أبي سهل النبال	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[2]. وأخرج له ابن حبان[3].	مقبول	بل مجهول ٣/٣٧٢ وقال الشيخ شعيب في تحقيقه "صحيح ابن حبان" في حديث لابن أبي سهل: "إسناده ضعيف" ثم قال:"وقال الترمذي:حسن غريب-وجعل علامة تعجب(!)- ونقل عن ابن المديني تجهيل ابن أبي سهل والراوي عنه، ثم قال:"وهذا مما يُنتَقد تحسينُه على الترمذي".
٥٢-	المطلب بن عبد الله بن قيس	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[4]	مقبول	بل مجهول ٣/٣٨٦
٥٣-	النعمان بن سعد بن حبتة	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[5]	مقبول	بل مجهول ٤/٢٠
٥٤-	هود بن عبد الله العبدي	قال الترمذي في حديثه:حسن غريب[6]	مقبول	بل مجهول ٤/٤٥
٥٥-	ابو طلحة الخولاني	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[7]	مقبول	بل مجهول ٤/٢٢٢
٥٦-	سعيد بن راشد	قال الترمذي في حديثه: حسن	مقبول	بل مجهول ٤/٢٧

---

١ حديث رقم (١٩٥٦).
٢ حديث رقم (٣٧٦٩)
٣ "صحيح ابن حبان" ١٥/٤٣٧
٤ حديث رقم (٣٦١٩).
٥ حديث رقم (٧٤١).
٦ حديث رقم (١٦٩٠).
٧ حديث رقم (

		غريب[1]		
-٥٧	أبو سعيد ابن أبي المعلى	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب.[2]	مقبول	بل مجهول. واستغرب الترمذي حديثه ٢٠٣/٤.
-٥٨	أمية بن صفوان الجمحي	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[3]	مقبول	بل مجهول الحال ١٥١/١
-٥٩	حنان الأسدي	قال الترمذي في حديثه: حسن غريب[4] وقال في نسخة "السنن"[5] : "غريب"	مقبول	بل مجهول ٣٣٢/١.
-٦٠	رميثة بنت الحارث بن الطفيل الأزدية	قال الترمذي في حديثها: حسن غريب.[6]	مقبولة	بل مجهولة ٤١٧/٤
-٦١	الرباب بنت صليع	صحح حديثها الدارقطني وقال الترمذي: "حديث حسن غريب"[7]	مقبولة	با مجهولة ٤١٥/٤.
-٦٢	لؤلؤة مولاة الأنصار	قال الترمذي في حديثها: حسن غريب[8]	مقبولة	بل مجهولة ٤٣٢/٤.
	عبد الله بن سليمان النوفلي	صحح حديثه الحاكم ووافقه الذهبي[9]	مقبولة	بل مجهول ٢١٩/٢
-٦٣	عتيك بن الحارث	صحح حديثه الحاكم ووافقه الذهبي[10]	مقبول	بل مجهول ٤٣٢/٢
-٦٤	مرثد بن عبد الله الزماني	صحح حديثه الحاكم ووافقه الذهبي واحتج به ابن حبان[1].	مقبول	بل مجهول ٣٥٩/٣، وقال الشيخ شعيب في تحقيق "صحيح

---

١ حديث رقم (٣٧٧٥).

٢ حديث رقم (٣٩١٥).

٣ "تحفة الأحوذي" ٤٠٧/٧.

٤ "تحفة الأحوذي" ٦١/٨.

٥ حديث رقم (٢٧٩١).

٦ "تحفة الأحوذي" ٢٥٧/١٠.

٧ المصدر السابق ٣١٠/٣.

٨ المصدر السابق ٦٠/٦.

٩ "المستدرك" ٤٣٧/١.

١٠ المصدر السابق ٥٤٩/١.

				ابن حبان" في حديث لمرثد": " إسناده ضعيف" وقال أيضاً: "وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي(!) -متعجباً لذلك-.
-٦٥	نجي الحضرمي	صحح حديثه الحاكم ووافقه الذهبي[٢]	مقبول	بل مجهول ٤/١١
-٦٦	يحيى بن عمارة أو ابن عباد	صحح له الحاكم ووافقه الذهبي[١]	مقبول	بل مجهول ٤/٩٦ وقال الشيخ شعيب في تحقيقه "صحيح ابن حبان": قال الترمذي: هذا حديث حسن وصحح الحاكم إسناده، ووافقه الذهبي، ثم جعل علامة تعجب(!).
-٦٧	يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت	صحح حديثه الحاكم ووافقه الذهبي[٣]	مقبول	بل مجهول ٤/١٠٤
-٦٨	الحارث بن سعيد العتقي	حسن حديثه الإمامان النووي والمنذري[٤]	مقبول	بل مجهول الحال ١/٢٣٥
-٦٨	بلال بن يسار بن زيد	قال الحافظ المنذري في حديث له: إسناده جيد"[١]	مقبول	بل مجهول ١/١٨٨

١ المصدر السابق ١/٤٨٨."صحيح ابن حبان" ٨/٤٣٩.

٢ المصدر السابق ٢/٤٣٢.

٤ المصدر السابق ١/١٠٩.

٣ المصدر السابق ٢/٣٧١.

٤ انظر "تحفة الأحوذي" ٣/١٢٧.

	القرشي			
-٦٩	حمزة بن يوسف بن عبدالله بن سلام	قال الحافظ المزي في حديثه في قصة إسلام زيد بن السعنة: "حديث حسن مشهور"[٢]	مقبول	بل مجهول ٣٢٥/١
-٧٠	يوسف بن الزبير المكي	قال الحافظ: هذا حديث صحيح الاسناد[٣]	مقبول	"بل مجهول الحال ،.ومن عجب أن *يقول الذهبي في* "الميزان" عن حديثه الواحد الذي أخرجه النسائي(١٨٠/٦) :"هذا حديث صحيح الإسناد".
-٧١	يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم	قال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة. برقم(١٦٨٠).	مقبول	بل مجهول،.وقد حسّن الترمذي حديثه وتبعه الذهبي فلعله لسبب آخر.
-٧٢	حصين بن عبد الرحمن الحارثي	قال ابن حبان: من متقني أهل الكوفة[٤]	مقبول	" بل ضعيف .*والأعجب منه قول الذهبي في "الميزان" صدوق إن شاء الله ! فكان المصنف اغترّ بقول الإمام الذهبي والله أعلم.*
-٧٣	سعيد بن عثمان البلوي	حسن حديثه الحافظ الهيثمي[٥]	مقبول	بل مجهول ٣٨/٢
-٧٤	أبو بكر ابن خالد	حسن حديثه الحافظ الهيثمي[١]	مقبول	بل مجهول الحال

---

١ المصدر السابق ٢٢/١٠.

٢ المزي، "تهذيب الكمال" ٣٤٧/٧.

٣ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢٩٦/٧.

٤ ابن حبان، "مشاهير علماء الأمصار" ص(١٩٤).

٥ "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" ٢٥٠/١٠

	بن عرفطة			٤/١٥٦
٧٥-	أبو بكر ابن علي بن عطاء بن مقدم	حسن حديثه الحافظ الهيثمي[2]	مقبول	بل مجهول الحال ٤/١٥٩
٧٦-	سعيد بن أبي راشد	صحح حديثه الحافظ البوصيري[3]	مقبول	بل مجهول ٢/٢٧
٧٧-	سعيد بن سفيان الأسلمي	صحح حديثه الحافظ البوصيري[4]	مقبول	بل مجهول ٢/٣٢
٧٨-	هصان بن كاهن	وثقه الذهبي في "الكاشف" وذكره ابن حبان في "الثقات" وأخرج له في "صحيحه" ما يشهد بعدالته ودقته وحرصه على الحديث فقد حدثه عبدالرحمن بن سمرة حديثا ثم قال هصان: قلت: أنت سمعته من معاذ؟ قال: فعنفني القوم فقال: دعوه فإنه لم يسىء القول، نعم، سمعته من معاذ زعم أنه سمعه من رسول الله ﷺ[5].	مقبول	"بل مجهول الحال فقد روى عنه اثنان فقط وذكره ابن حبان وحده في "الثقات" وقال الذهبي في "الكاشف": ثقة (!).
٧٩-	حمزة بن يوسف ابن سلام	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[6]	مقبول	بل مجهول ١/٣٢٥
٨٠-	يحيى بن عباد أو ابن عمارة	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[7]	مقبول	بل مجهول ٤/٩٦
٨١-	عمرو ويقال عمر بن جاوان	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[8]	مقبول	بل مجهول ٣/٨٨
٨٢-	علي بن علقمة	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[1]	مقبول	بل مجهول ٣/٥٠

١ المصدر السابق ٩/١٣٠ .

٢ المصدر السابق ٧/٨.

٣ "تهذيب الكمال" ٣٢/٢٢٨

٤ في "الزوائد" –النسخة الملحقة "سنن ابن ماجه" ٢/٨٠٥.

٥ "صحيح ابن حبان" ١/٣٣٤،، "الثقات" ٤/٥١٢، "الكاشف" ٢/٣٣٨.

٦ حديث رقم (٥٤٤٨).

٧ ١٥/٨٠.

٨ ١٥/٣٦٢.

	الانماري			
-٨٣	نجي الحضرمي	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[2]	مقبول	بل مجهول ٤/١١
-٨٤	إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[3]	مقبول	بل مجهول ١/١٣٦
-٨٥	سلمة بن الازرق الحجازي	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[4]	مقبول	بل مجهول ٢/ ٥٦
-٨٦	عتيك بن الحارث بن عتيك	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[5]	مقبول	بل مجهول ٢/٤٣٢
-٨٧	مسلم بن ابي سهل النبال	حسن حديثه الترمذي برقم(٣٧٦٩)، واحتج به ابن حبان في "صحيحه"[10]	مقبول	بل مجهول ٣/٣٧٢ وقال الشيخ شعيب في تحقيق صحيح ابن حبان":اسناده ضعيف ثم قال وقال الترمذي حسن! ونقل عن ابن المديني تجهيل مسلم والراوي عنه ثم قال الشيخ شعيب: وهذا مما ينتقد تحسينه على الترمذي"
-٨٨	عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[7]	مقبول	بل مجهول الحال ٢/٢٤٤.
-٨٩	عبد الله بن عنبسة	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[8].	مقبول	بل مجهول ٢/ ٢٤٩.

١ ١٥/٣٩٠.
٢ ٤/٥.
٣ ٧/٣١٤.
٤ ٧/٤٢٨.
٥ ٧/٤٦١.
١٠ ١٥/٤٢٣.

٧ ٩/٢٣٤.
٨ ٣/١٤٢.

٩٠-	عبد الله بن كيسان	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[1]	مقبول	بل مجهول ٢/٢٥٧
٩١-	عبد الله بن مالك بن حذافة	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[2].	مقبول	بل مجهول ٢/٢٥٩.
٩٢-	عبد الرحمن بن السائب الهلالي	أخرج له ابن حبان في "صحيحه"[3].	مقبول	بل مجهول ٢/٣٢١.
٩٣-	عبد الرحمن بن الصامت	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[4].	مقبول	بل مجهول ٢/٣٢٦.
٩٤-	عبد الملك بن ميسرة، بصري	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[5].نعم جهله ابن المديني، ولكن روى عنه حريز.قال أبو داود: شيوخ حريز كلهم ثقات. وقال العجلي: شامي تابعي ثقة. كذا في "تهذيب التهذيب"	مقبول	بل مجهول ٢/٣٩١.
٩٥-	عبيد الله بن عبد الله بن موهب	أخرج له ابن حبان في "صحيحه"[6]	مقبول	بل مجهول ٢/٤٠٩.
٩٦-	قبيصة بن الهلب	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[7]	مقبول	بل مجهول ٣/١٧٨.
٩٧-	محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[8]	مقبول	بل مجهول الحال ٤/٢٦٥.
٩٨-	مسلم بن سلام الحنفي	أخرج له ابن حبان في "صحيحه"[9]	مقبول	بل مجهول ٣/٣٧٣.
٩٩-	نمران بن عتبة	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[1]	مقبول	بل مجهول ٤/٢٤

١ ١٠/٧٥.
٢ ١٠/١٠٦.
٣ ١٣/٤٦٢.
٤ ١٠/٢٤٥.
٥ ١٤/١٥٧.
٦ ٦/١٢٩.
٧ ٥/٣٣٩.
٨ ٩/٢٣٤.
٩ ٦/٨.

	الذماري			
١٠٠	يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت	احتج به ابن حبان في "صحيحه"[1]	مقبول	بل مجهول٤/١٠٤
١٠١	أبو ثفال المرّي	حسن حديثه البخاري[3] وحسن حديثه كذلك الشيخ احمد شاكر[4]	مقبول	بل ضعيف
١٠٢	مسّة الأزدية	قال ابن الملقن: لا نسلم جهالة عينها، وجهالة حالها مرتفعة فانه روى عنها جماعة وأثنى عليها البخاري وصحح الحاكم إسناده فاقل أحواله أن يكون حسنا. وقال المباركفوري بعد نقله قول الحافظ فيها (مقبولة): الظاهر أن هذا الحديث حسنٌ صالحٌ الحديثُ للاحتجاج.[5]	مقبولة	بل مجهولة الحال ٤/٤٣٢

وبعد، فكما ظهر في هذا الجدول، فإنّ المؤلفَيْنِ نازعا ابن حجر في كثير من أحكامه على الرواة "المقبولين"، فترتب على ذلك أنهما خالفا الكثير من أئمة الحديث، ذلك أنّ حكم الحافظ على الراوي ب "مقبول" كان منسجماً مع ما ثبت من أقوال الأئمة فيه وأحكامهم على أحاديثه، فلما خالفا الحافظ اختلفت عليهما أحكام كثير من المحدثين.

---

١ ١٠/٥١٧

٢ ١٠/٤٦٥.

٣ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٠/١٤٧.

٤الترمذي، "سنن الترمذي" ١/٣٨.

٥المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ١/٣٦٣.

الفصل الثـــــاني:

التعريف بالضياء المقدسي وكتابه "الأحاديث المختارة"

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف وهو الحافظ الضياء –رحمه الله–[1]

اسمه ونسبه ومولده:

هو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن ضياء الدين السعدي، المقدسي، الجَمّاعيلي[2]، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي.

ولد سنة (٥٦٩هـ) بالدير المبارك أحد الأحياء العريقة في مدينة دمشق، وتقع من جهة جبل قاسيون.

ونشأ منذ صغره على طلب الحديث، فقد سمع وهو ابن سبع من العديد من المحدثين كأبي المعالي ابن صابر وغيره من العلماء في دمشق.

شيوخه وتلاميذه:

لازم الحافظ الضياء الحافظَ عبد الغني المقدسي، ونهل من علمه، فكان يحرضه على الطلب والرحلة، فبرع في علم الحديث الشريف، حتى صار عظيم الشأن في الحفظ ومعرفة

---

(١) مصادر ترجمته: الذهبي، " سير أعلام النبلاء" ١٢٦/٢٣-١٢٨، ابن القيسراني، "تذكرة الحفاظ" ١٤٠٥/٤. وابن مفلح، "المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد" ٤٥٠/٣. و ياقوت الحموي"معجم البلدان"٢ /١٦٠، السيوطي،"طبقات الحفّاظ" ص (٤٩٨)، وحاجي خليفة، "كشف الظنون" ١٦٢٤/٢.

(٢) جمّاعيل: هي قرية من جبل نابلس، نشأ فيها العديد من أئمة الحديث الحنابلة، فبالإضافة إلى الحافظ الضياء–رحمه الله– كان من علمائها الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، وعبدالله بن قدامة المقدسي، وإنما انتسب هؤلاء إلى بيت المقدس لقرب جمّاعيل منها. كما ذكرته مصادر ترجمته.

الرجال، فكان المشار إليه في التعديل والتجريح، والتصحيح والتضعيف. وكتب-رحمه الله- عن أقرانه ومَنْ هو دونه، وحصّل الأصول الكثيرة. ويقال إنّ الحافظ الضياء -رحمه الله - كتب عما يزيد على خمسمائة شيخ، وإنما يدل ذلك على غزارة علمه وتنوّعه، ذلك أن الحافظ الضياء لما وجد نفسه استنفد علم علماء بلده دمشق وما جاورها، رحل إلى بلاد عديدة:

فسمع **بدمشق** من الخضر بن طاووس، والفضل ابن البانياسي، وأحمد بن الموازيني، وعمر ابن علي الجويني، ويحيى الثقفي، وطبقتهم.

ثم رحل إلى **مصر** وسمع من أبي القاسم البوصيري وطبقته.

ثم إلى **بغداد**، وسمع من المبارك بن المعطوش، وابن الجوزي وطبقتهما.

ثم تابع ترحاله إلى **أصبهان**، فسمع من أبي جعفر الصيدلاني وطبقته.

ثم رحل إلى **همذان** فسمع من عبد الباقي بن عثمان.

وسمع في **نيسابور** من المؤيد الطوسي وطبقته.

وفي **هراة** من عبد المعز بن محمد البزاز.

وفي **مرو** من أبي المظفر بن السمعاني.

تلاميذه:

روى عنه خلق كثير منهم: ابن نقطة، وابن النجار، وسيف الدين بن المجد، وابن الأزهر الصريفيني، وزكي الدين البرزالي، ومجد الدين ابن الحلوانية، وشرف الدين ابن النابلسي، وابنا أخويه الشيخ فخر الدين علي بن محمد بن عبد الرحيم والحافظ أبو العباس ابن الظاهري، وأبو عبد الله محمد بن حازم، والعز ابن الفراء، وأبو جعفر ابن الموازيني، ونجم الدين موسى الشقراوي، والقاضي تقي الدين سليمان بن حمزة، وأخواه محمد وداود، وإسماعيل بن إبراهيم ابن الخباز، وعثمان بن إبراهيم الحمصي، وسالم بن أبي الهيجاء القاضي، وأبو علي بن

الخلال، وعلي بن بقاء الملقن، وأبو حفص عمر بن جعوان، وعبد الله بن المقدسي، وزينب بنت عبد الله ابن الرضي، وعدة.

صفاته وثناء العلماء عليه:

كان الحافظ الضياء ذا همّة عالية في طلب الحديث والرحلة في سبيل ذلك، فبرع في هذا الشأن وأجاد، حتى نعته كثير من علماء عصره بالحافظ، والإمام، وشيخ السنة، ومحدث الشام، وغير ذلك طيب الأوصاف، إضافة إلى ما اشتُهر عنه من لين الجانب، والتواضع، ويغشى ذلك كله زهدٌ وتعبد، وذكرٌ وتهجّد...

وأذكر ههنا جانباً مما ذكره علماء عصره من الثناء عليه:

- فقد قال فيه ابن الحاجب-وهو أحد تلاميذه-: شيخنا الضياء شيخ وقته، ونسيج وحده علماً وحفظاً وثقة، وديناً، من العلماء الربانيين، وهو أكبر من أن يدل عليه مثلي، كان شديد التحري في الرواية، مجتهداً في العبادة، كثير الذكر، منقطعاً، متواضعاً، سهل العاريَّة.

  وقال أيضاً: سألت زكي الدين البرزالي عن شيخنا الضياء فقال: حافظ ،ثقة،جبل ،ديّن، خيّر.

- وقال عز الدين عبد الرحمن ابن العز: ما جاء بعد الدارقطني مثل شيخنا الضياء.

- وقال الحافظ شرف الدين يوسف بن بدر: رحم الله شيخنا ابن عبد الواحد كان عظيم الشأن في الحفظ ومعرفة الرجال، هو كان المشار إليه في علم صحيح الحديث وسقيمه، ما رأت عيني مثله.

- وقال ابن النجار: كتب أبو عبد الله بخطه، وحصّل الأصول، وسمعنا منه وبقراءته كثيراً، وكتب الكتب الكبار بخطه، وحصل النسخ ببعضها بهمة عالية وجد واجتهاد، وتحقيق، وإتقان. كتبت عنه ببغداد ونيسابور ودمشق وهو حافظ متقن ثبت ثقة صدوق نبيل حجة عالم بالحديث وأحوال الرجال، له مجموعات وتخريجات، وهو ورع تقيّ، زاهدّ، عابدّ، محتاطٌ في أكل الحلال، مجاهد في سبيل الله، ولعمري ما رأت عيناي مثله في نزاهته وعفته وحسن طريقته في طلب العلم.
- وقال الشرف ابن النابلسي: ما رأيت مثل شيخنا الضياء.
- وقال ابن القيسراني: الإمام العالم الحافظ الحجة محدث الشام شيخ السنة صاحب التصانيف النافعة، وحصل أصولا كثيرة ونسخ وصنف ولين وجرح وعدل وكان المرجوع إليه في هذا الشأن.

وقال الحافظ الذهبي: الشيخ، الإمام، الحافظ، القدوة، المحقق، المجود، الحجة، بقية السلف، صاحب التصانيف والرحلة الواسعة ، كتب عن أقرانه ومَنْ هو دونه، وحصّل الأصول الكثيرة، وجرح وعدل، وصحح وعلل، وقيّد وأهمل مع الديانة والأمانة، والتقوى والصيانة، والورع، والتواضع، والصدق، والإخلاص، وصحة النقل، ولم يزل ملازما للعلم والرواية والتأليف إلى أن مات، وتصانيفه نافعة مهذبة.

وقال أيضاً: أنشأ مدرسة إلى جانب الجامع المظفري، وكان يبني فيها بيده، ويتقنع باليسير، ويجتهد في فعل الخير، ونشر السنة، وفيه تعبد وانجماع عن الناس، وكان كثير البر والمواساة، دائم التهجد، أمارا بالمعروف، بهيُّ المنظر، مليح الشيبة، محببا إلى الموافق والمخالف، مشتغلا بنفسه رضي الله عنه.

- وقال الإمام السيوطي: الإمام، العالم، الحافظ، الحجة، محدث الشام، شيخ السنة، صاحب التصانيف، رحل وصنف، كان جبلا، ثقة، ديناً، زاهداً، ورعاً.
- وقال ابن مفلح: محدث آلاف، ووحيد دهره، وشهرته تغني عن الإطناب في ذكره .

تصانيفه: صنف تصانيف كثيرة، ووافته المنية قبل إتمام بعضها، ومن تصانيفة المشهورة:

- كتاب "الأحاديث المختارة" وقد عمل نصفها في ستة مجلدات،-(٨٦) جزءاً حديثياً- وهو مجال الدراسة في هذا البحث، وقد أثنى عليه غير واحد من العلماء؛ قال ابن مفلح:له تصانيف كثيرة منها "الأحاديث المختارة" وهي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين خرجها من مسموعاته، قال بعضهم: هو خير من صحيح الحاكم.

  وقال ابن كثير: كان بعض الحفاظ من مشايخنا يرجحه على "المستدرك".

  وقال حاجي خليفة: التزم فيه الصحة فصحح فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها.

- وكتاب "**فضائل الأعمال**" في مجلد، وكتاب "**الأحكام**" ولم يتم في ثلاثة مجلدات، و"**الموافقات**" في نحو من ستين جزءاً، و"**مناقب المحدثين**" في ثلاثة أجزاء ، و"**فضائل الشام**" جزآن، و" **صفة الجنة**" ثلاثة أجزاء، و"**صفة النار**" جزآن، و"**سيرة المقادسة**" مجلد كبير، و"**فضائل القرآن**" جزء، و"**ذكر الحوض**" جزء، و"**النهي عن سب الأصحاب**" جزء، و" **قتال الترك**" جزء، و" **فضل العلم**" جزء.

توفي رحمه الله يوم الإثنين ثامن عشر جمادى الآخرة سنة (٦٤٣هـ) ودفن بسفح جبل قاسيون.

المبحث الثاني: طريقة تصنيف كتاب "الأحاديث المختارة"

لما كان مقصد الضياء رحمه الله من تصنيف كتابه اختيار أحاديث صحيحة أو حسنه مما ليست في "الصحيحين" كان بالإمكان أن يختار تلك الأحاديث من كتب تندرج تحت أحد طريقتين من طرق تصنيف الأحاديث:

الأول: كتب مرتبة حسب مواضيع أحاديثها ككتب الصحاح، وكتب السنن ولم يكثر الحافظ الضياء من تخريج الأحاديث من هذه المصادر، فإن كثيراً من هذه الأحاديث صحيحة على الأقل على مذاهب أصحابها، فلم يرد رحمه الله التنبيه على صحة أحاديث فرغ من تصحيحها من قبل.

الثاني : كتب مرتبةً الأحاديثُ فيها حسب رواتها ككتب المسانيد والمعاجم وهذه الكتب تزخر بالأحاديث الصحيحة والحسنة -فضلاً عن الضعيفة- ولم ينبه أصحابها غالباً على درجتها من الصحة، ولذا كانت هذه الكتب غالب مصادره، ومن ثم لم يكن مستغرباً أن يرتب أحاديث كتابه على هذه الطريقة.

فإذن صنف الحافظ الضياء رحمه الله "الأحاديث المختارة" على الرواة، وبالأخص حسب مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم. والصحابة الذين خرّج لهم الضياء منهم المقل في الرواية ومنهم المكثر ومنهم بين ذلك:

- فإذا كان الصحابي مقلاً فإنه يخرّج أحاديثه تباعاً بلا ترتيب معين.
- ثم إذا كان الصحابي مكثراً كأنس بن مالك وابن عباس فإنّه يرتب أحاديثهم حسب الرواة عنهم مرتبين على حروف المعجم، وإذا كان الرواة عنهم مكثرين كرواية حميد

الطويل عن أنس أو سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم فإنه يرتب أحاديثهم حسب الرواة عن هؤلاء كذلك.

وقد راعى الضياء رحمه الله في ترتيب المسانيد الأفضلية ثم حروف المعجم:

- فقد ابتدأ كتابه بمسانيد **الخلفاء الأربعة** رضي الله عنهم.

- ثم خرّج مسانيد الصحابة تتمة **العشرة المبشرين بالجنة.**

- ومن بعد هؤلاء راعى ترتيب المسانيد على **حروف المعجم** حسب. **وتفصيل ذلك:**

١- أن المجلد الأول في "المختارة" كان لمسانيد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم.

٢- والمجلد الثاني استقل بمسند علي رضي الله عنه.

٣- والمجلد الثالث كان لمسانيد العشرة ثم ذكر في آخره مسانيد الصحابة المبتدئة أسماؤهم بحرف الهمزة.

٤- ويجدر بالذكر أن المجلدات الخامس والسادس والسابع كانت لمسند أنس بن مالك رضي الله عنه

٥- وأن المجلد التاسع -بعضه- والعاشر والحادي عشر كانت لمسند ابن عباس رضي الله عنه.

٦- وأما مسانيد الصحابة المبتدئة أسماؤهم بحرف الباء إلى حرف الصاد فمفقودة - إلى صعصعة-

وأما عن طريقة عرضه للأحاديث:

- فإنه يروي **الحديث بإسناده** من الكتب والأجزاء الحديثية، وكثيراً ما يجمع عدة أسانيد على متن واحد وربما استخدم إشارة التحويل (ح)، وربما ذكر فروق الروايات، أو يقول : اللفظ واحد.

-ويحرص على **تخريج الحديث** من مسند الإمام أحمد والسنن الأربعة وصحيحي ابن خزيمة وابن حبان.

-ثم يعرّف بحال بعض رواة الحديث المتكلم فيهم فيدافع عنهم أو يذكر أنه إنما أخرج لهم اعتباراً أو استشهاداً.

-ويختم ما يتعلق بالحديث بذكر ما قيل في تعليله وغالباً ما ينقل ذلك عن الإمام الدارقطني رحمهما الله وكثيراً ما يسكت عن قوله دليلاً على إقراره لما قال، وربما تعقبه برد ما ذكر، أو بالتنبيه على أن مثل تلك العلة غير قادحة فلا تضر في سلامة الحديث.

-ثم يفصِل بين كل حديثين بقوله "آخر" أو بذكر اسم صاحب المسند الذي يليه.

المبحث الثالث:

شرط الحافظ الضياء في "المختارة"

بين الحافظ الضياء في ديباجة كتابه شرطه فيما يخرجه من أحاديث؛ قال رحمه الله:

" فهذه أحاديث اخترتها مما ليس في البخاري ومسلم إلا أنني ربما ذكرت بعض ما أورده البخاري تعليقاً، وربما ذكرت أحاديث بأسانيد جياد لها علة؛ فنذكر بيان علتها حتى يعرف ذلك"[1].

- فإذن اختار الحافظ الضياء أحاديث مقبولة ليست في الصحيحين وبما أنه اختار أحاديث دون أخرى؛ فهذا دليل على درايته في علم الحديث في كل ما يتعلق بالراوي والمروي والرواية، ولذا فإن مسموعاته هي أكثر مما أخرجه في كتابه هذا لأنه تخيّر منها.
- **ومقتضى الاختيار –الذي ذكره الضياء– أن يكون انتخب من مجموع الأحاديث أحاديث صحيحة أو حسنة مما يصلح أن يكون حجة عند الأئمة العلماء.**
- **وإنما وصفتُ أحاديثه بالصحة أو الحسن لأن ذلك ظهر بالتتبع كثرة تخريجه** للحديث الحسن، وإن كان وصف الأئمة للحديث إذا أخرجه الضياء أن يقولوا: صححه الضياء في "المختارة" ولا يعني ذلك أنه صرّح بصحته ولكن أنه أخرجه في كتابه ولم يتعقبه بتضعيف أو تعليل.

---

(١)"المختارة" ١/٦٩.

فقد قال الشوكاني في حديث "اللهم أحيني مسكيناً وتوفني مسكيناً" : زعم ابنا الجوزي وتيمية ضعفه، قال ابن حجر وليس كذلك بل **صححه الضياء في المختارة**[1] انتهى.

وبالرجوع إلى "المختارة"[2] وجدت الحافظ الضياء ذكر الحديث دونما تصريح منه بصحته، ولم يتعقبه بقول.

وقال الزرقاني[5]: وللطبراني **وصححه الضياء** عن ابن ثابت رفعه: "اتقوا دعوة المظلوم"

قلت: وفي إسناده أبو عبدالله الأسدي لم أجد له ترجمة غير أن الحسيني ذكره في "الإكمال"[6] ولم يقل فيه شيئاً.

فالمراد من هذه الأمثلة وغيرها بيان قول الأئمة في حديث أخرجه الضياء ولم يتكلم فيه أن يقولوا: صححه الضياء ولا يعني أنه صرح بتصحيحه، بل إنّ مجرد تخريجه للحديث من غير أن يضعفه أو يعله يعد تصحيحاً له.

- قال ابن مفلح في تعريفه "بالأحاديث المختارة" : **"هي الأحاديث التي تصلح أن يحتج بها سوى ما في الصحيحين خرّجها من مسموعاته. قال بعضهم: هو خير من صحيح الحاكم**[1].

قلت ويشير إلى الزركشي حيث قال: **تصحيحه أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان**[2].

---

(١) المناوي، "فيض القدير" ١٠٣/٢.

(٢) ٢٧٠/٨

(٥) الزرقاني، "شرح الزرقاني" ٥٥٣/٤.

(٦) المصدر السابق.

(١) ابن مفلح، "المقصد الأرشد في ذكر أصحاب أحمد" ٤٥٠/٣.

(٢) ذكره عنه ابن حجر، في "القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد" ص (٤٩).

وأحاديث الضياء باعتبار وجودها في الصحيحين أو عدم وجودها أربعة أضرب:

الأول – أحاديث ليس لها أصل في الصحيحين وهذا الغالب على كتابه.

الثاني– وقد يخرّج الحديث المخرج فيهما ولكن عن صحابي آخر وههنا يقول: له شاهد في الصحيحين من حديث فلان.

الثالث – وقد يخرّج الحديث المخرج فيهما بالمتن والصحابي راوي الحديث نفسه ولكن يأتي الحديث من طريق الضياء بزيادة ليست فيما أخرجاه وهنا يقول :

<u>**قصدنا منه كذا**</u>... [أي قصده بتخريج هذا الحديث المخرّج في "الصحيح" هو جملة كذا ، أو لفظة كذا]

<u>**إنما أردنا كذا....**</u>

الرابع– وقد يخرّج ما ذكره البخاري تعليقاً.

والحافظ الضياء إذ يخرّج ما لم يخرجه الشيخان فإنه لا يذكر ذلك بلفظ الإلزام كما صنع الإمام الدارقطني ولم يقلْ إن الحديث على شرطهما ولم يخرجاه كما صنع أبو عبدالله الحاكم ولكن ربما أخرج الحديث ثم يذكر قول الدارقطني في إلزام البخاري ومسلم تخريجه في كتابيهما حسب.

- ومن ذلك حديث عبدالله بن أبي الجدعاء رضي الله عنه قال قال رجل يا رسول الله متى كتبت نبياً؟ قال: "وآدم بين الروح والجسد".ثم ذكر قول الدارقطني في إلزاماته[1].
- وأخرج حديث أسامة بن عمير رضي الله عنه أن النبيﷺ نهى عن جلود السباع ثم قال: قال الدارقطني: وأحاديث قتادة عن أبي المليح بن أسامة بن عمير عن أبيه. قال الضياء: يعني أنها من الأحاديث التي يلزم البخاري ومسلماً إخراجها[2]. وأخرج حديثاً للصنابحي رضي الله عنه سمعت رسول اللهﷺ يقول: "ألا إني فرطكم على الحوض" ثم قال : ذكر الدارقطني الصُنابح بن الأعسر مما يلزم إخراج حديثه على مذهب البخاري ومسلم[3]. وأخرج من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن الضحاك بن سفيان الكلابي أن النبيﷺ ورّث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها. ثم قال الضياء: ذكر الدارقطني مما يلزم البخاري ومسلم تخريج حديثه فذكر جماعة منهم: الضحاك بن سفيان، روى حديثه الزهري عن سعيد بن المسيب عنه[4].

- وأخرج من طريق يحيى بن أبي كثير عن بعجة بن عبدالله أن أباه أخبره أن رسول اللهﷺ قال لهم يوماً: "هذا يوم عاشوراء فصوموه".

قال الضياء: ذكر الدارقطني عبدالله بن بدر الجهني روى عنه ابنه بعجة، قاله يحيى

---

(١) المختارة" ١٤٤/٩

(٢) المصدر السابق ١٨٥/٤

(٣) المصدر السابق ٥٦/٨

(٤) المصدر السابق ٨٨/٨

ابن أبي كثير عنه، يلزم البخاري أو مسلم إخراج حديثه[1].

- وانظر المواضع التالية: ١٧٨/٨، ٢٠٥/٨ ، ٢٣٨/٩.

الضرب الثاني: وهو أحاديث يخرجها ولها أصل في "الصحيحين" أو أحدهما.

ومنهجه في ذلك أن يروي الحديث ثم يقول: **له شاهد في الصحيح من حديث الصحابي فلان.**

ولا أرى أن المقصد الوحيد لديه هو **تقوية الحديث** بدليل أنه يخرّج الحديث الصحيح ثم يذكر شاهده عند الشيخين، وإنما له مقصد في **الدلالة على أن الحديث مخرّج في الصحيحين** ولا يتنافى ذلك مع شرطه المتقدم وهو ألا يختار أحاديث مخرجة في الصحيحين وإنما يعني ليست مخرجة بنفس المتن والصحابي الراوي المخرج له في الصحيح.

- فقد أخرج باسناد صحيح من طريق عفان ثنا وهيب ثنا عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه سمعه يقول إن رسول اللهﷺ قال:"من ادعى الى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله..." . ثم قال الضياء : **له شاهد في صحيح البخاري من رواية يزيد بن شريك التيمي عن علي**[2].

- وأخرج بإسناد صحيح من طريق سفيان بن عيينة عن أبي اسحق الهمداني عن زيد بن أثيع قال: سألنا علياً رضي الله عنه بأي شئ بعثت في الحجة؟ قال: بعثت بأربع: ألا يطوف بالبيت عريان....

---

(١) "المختارة" ٣٦/٩

(٢) المصدر السابق ١١٢/١٠.

قال الضياء: **له شاهد في الصحيح من حديث أبي بكر الصديق**[1].

- وأخرج بإسناد لا بأس به من طريق أبي العلاء بن عبدالله بن الشخّير عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي في نعليه.

  قال الضياء: **له شاهد في الصحيح من حديث أنس بن مالك**[2].

- وأخرج بإسناد حسن من طريق فضيل بن سليمان عن عبدالله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ ذكر ربه عز وجل قال: "إذا ذكرني عبدي خالياً ذكرته خالياً..." له شاهد في الصحيحين من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة[3]. وأخرج بإسناد لم أجد ترجمة لأحد رواته من حديث عبدالله بن سبرة أنه سمع النبي ﷺ يقول: أنهاكم عن ثلاث عن قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال. ثم قال: **له شاهد في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة**[4].

والشواهد على ذلك كثيرة يطول بسردها المقام.

الضرب الثالث : أحاديث مخرجة في الصحيح أخرجها الضياء لأجل زيادة لفظة أو نحوها ليست فيما أخرجاه.

الأصل أن لا يخرج الضياء ما أخرجه الشيخان بالمتن والصحابي راوي الحديث نفسهما تبعاً لشرطه الذي سبق ذكره، ولكن ربما أخرج ما أخرجاه **بزيادة لفظة أو ذكر لقصة الحديث**

---

١ المختارة ٢/٨٤

٢ المصدر السابق ٩/٤٨٠

٣ المصدر السابق ١٠/١١٤

٤ المصدر السابق٩/٤٠٠

أو نحو ذلك مما ليس في روايتهما، وتخريج الضياء هذا الضرب من الأحاديث لا يتعارض مع شرطه. وههنا تنبيهان:

الأول: على المحدث ألا يبادر إلى وصف الزيادة [أنها مخرجة في "صحيح البخاري" مثلاً إلا أن تكون حقاً موجودة في خصوص رواية البخاري، أوضح ذلك من خلال هذا المثال: فقد أخرج الضياء حديثاً من طريق سليمان الأحول عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في دعاء النبيﷺ له: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل".

قال الضياء : **قصدنا من هذا الحديث "وعلمه التأويل" ، وأما قوله "فقهه في الدين" فقد أخرج في الصحيحين**[1].

فإذن أخرج الضياء هذا الحديث وهو مخرّج في الصحيحين لأجل زيادة "وعلمه التأويل".

قال الحافظ ابن حجر: هذه اللفظة "وعلمه التأويل" اشتهرت على الألسنة "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل" حتى نسبها بعضهم للصحيحين ولم يصب.

وقال أيضاً : قال الحميدي:هذه الزيادة ليست في الصحيحين[2].

الثاني: أن الشيخين لا يتركان غالباً تلك الزيادة أو ذاك التفصيل إلا لسبب كأن يكون راويها متقاعداً عن شرطهما، ولنأخذ مثالاً نقارن فيه رواية البخاري مع رواية الضياء وسبب عدم تخريج البخاري الرواية التي فيها الزيادة.

- فقد أخرج الضياء من طريق بريد الجرمي، ثنا سيف بن عبيدالله ثنا ورقاء عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلىﷺ قال: "السجود على

---

(١) المختارة" ١٠/١٧٠

(٢) ابن حجر، "فتح الباري" ٧/١٠٠.

سبعة أعضاء؛ اليدين والقدمين والركبتين والجبهة، ورفع الأيدي إذا رأيت البيت؛ وعلى الصفا والمروة وبعرفة، وبجمع، وعند رمي الحجار، وإذا أقيمت الصلاة".

قال الضياء : **أما ذكر السجود فقد روي في "الصحيحين" من رواية طاووس عن ابن عباس، وإنما أردنا منه رفع اليدين**[1].

إذن رواية البخاري وهي من طريق طاووس عن ابن عباس فيها ذكر السجود وليس فيها ذكر رفع الأيدي على حين أن رواية سعيد فيها كل منهما. والسبب في عدم تخريج البخاري هذه الزيادة **أنها من رواية عطاء بن السائب**، صحيحٌ أن الجماعة أخرجوا له لكنه على ما ذكر الحافظ في "التقريب" صدوق اختلط ويحكم على روايته بحسب الراوي عنه، والراوي عنه هنا ورقاء بن عمر اليشكري وروايته بعد الاختلاط[2]. ولم يروه عن عطاء غيره كما صرح بذلك الطبراني "المعجم الكبير"[3] وأخرجه أيضاً من طريق ابن أبي ليلى عن الحكم بن مقسم عن ابن عباس. وابن أبي ليلى هو محمد، صدوق سئ الحفظ جداً ولم يخرج له الشيخان.

والأمثلة على هذا الضرب والأحاديث ليست بالكثيرة منها:

- ما أخرجه من طريق جعفر بن عثمان المخزومي قال: رأيت محمد بن عباد بن جعفر قبّل الحجر وسجد عليه وقال: رأيت خالي ابن عباس يقبل الحجر ويسجد عليه وقال: رأيت عمر يقبل الحجر ويسجد عليه وقال: رأيت رسول الله ﷺ يفعله.

---

(١) "المختارة" ١٠/٢٩٣

(٢) ابن حجر، "هدي الساري" ص(٤٢٥)-مقدمة فتح الباري".

(٣) ١١/٣٨٥

قال الحافظ الضياء: أما تقبيل الحجر فقد روي في "الصحيح" من حديث عمر من غير طريق، وإنما أردنا هنا السجود عليه[1].

- وأخرج من طريق بكير بن مسمار بن عامر بن سعد قال : كان رسول الله ﷺ يناولني السهم يوم أحد ويقول : "ارم فداك أبي وأمي".

قال الضياء: إنما أردنا من الحديث قوله "يناولني السهم" والتفدية قد ذكرت في "الصحيح"[2].

- وانظر ٣٣٥/٣ ، ٦٨/٩ ، ١٠١/٩٩.

الضرب الرابع : أحاديث يخرّجها وقد ذكرها البخاري تعليقاً

الإسناد المعلق: هو ما حذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر . وفي صحيح البخاري طائفة من ذلك، وحكمها أن الإمام البخاري إذا جاء بها باللفظ الجازم أنها صحيحة إلى من علق عنه هذا إذا لم يصلها في موضع آخر من كتابه وأما إذا وصلها فحكمها حكم بقية أحاديث الصحيح من الصحة. وأما إذا جاء بها بصيغة التمريض فمنها ما هو مقبول : صحيح أو حسن، ومنها ما هو ضعيف. ولا يعاب الجامع الصحيح بوجود مثل هذه الأحاديث فيه لأنها خارجة عن شرطه، وشرطه تخريج الأحاديث الصحيحة المسندة وليست المعلقات كذلك، ولذا فإنه لا يستغرب أن يخرج الضياء أحاديث معلقة عند البخاري ولا يتعارض ذلك مع شرط الضياء.

ومن هذا الضرب:

---

(١) المختارة" ٢٨٤/١

(٢) المصدر السابق ٢٠٥/٣

- ما أخرجه الضياء من مسند أبي يعلى الموصلي نا مصعب الزبيري، نا عبدالعزيز ابن محمد، عن عبيدالله بن عمر، عن ثابت، عن أنس أن رجلاً كان يلزم قراءة (قل هو الله أحدٌ) في الصلاة مع كل سورة وهو يؤم أصحابه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ما يلزمك هذه السورة" قال : إني أحبها قال : "حبها أدخلك الجنة"[1].

ثم قال الضياء : **أخرجه البخاري تعليقاً**[2] قال : **(وقال عبيدالله عن ثابت ...) فذكره.**

وأخرجه الترمذي عن محمد بن اسماعيل البخاري عن اسماعيل بن أبي أويس عن عبدالعزيز. وقال : حديث حسن غريب صحيح[3].

- وما أخرجه من طريق شعيب قال : إن الليث قال: أن خالد الحذاء، عن ابن أبي هلال عن يزيد بن عبدالله بن أسامة عن عبدالله بن خباب عن أبي سعيد الخدري عن أسيد بن حضير في قصة قراءته سورة البقرة ودنو الملائكة منه[4].

ثم قال الضياء: **ورواه البخاري تعليقاً من مسند أسيد فقال : وقال الليث** حدثني ابن الهاد عن محمد بن ابراهيم عن أسيد[5]. ووصله أيضاً الحافظ ابن حجر من طريق يحيى بن بكير، حدثني الليث، به[6] .

---

(١) "المختارة" ٥ /١٢٧ ، وأبو يعلى، " مسند أبي يعلى " ٨٣/٦.

(٢) البخاري، "صحيح البخاري" ٢٦٨/١، كتاب " الأذان" – باب : الجمع بين السورتين في الركعة .

(٣) الترمذي ،"سنن الترمذي" ١٦٩/٥، "فضائل القرآن" –باب: ما جاء في سورة الإخلاص، (٢٩٠١). ووصله الحافظ ابن حجر من طريق الترمذي هذه في " تغليق التعليق" ٣١٦/٢.

(٤) "المختارة" ٢٦٧/٤.

(٥) المصدر السابق ، و "صحيح البخاري" كما في (الفتح) ٦٣/٩، " فضائل القرآن" – باب : نزول السكينة عند قراءة القرآن.

(٦) ابن حجر، "تغليق التعليق" ٣٨٧/٤

وقال ابن حجر في موضع آخر: وصله أبو عبيد في فضائل القرآن عن يحيى بن بكير عن الليث. وانظر المواضع التالية وفيها أحاديث معلقة عند البخاري وصلها الحافظ الضياء: ١٩٩/٥ ، ٤١٢/٣ ، ٢٧/٩ ، ١٥٠/١٠.

المبحث الرابع: الأحاديث المعلة في "المختارة"

أخرج الضياء رحمه الله تعالى (٣١٢) حديثاً لرواة حكم عليهم ابن حجر ب"مقبـــول"، وقد وجدت نزراً قليلاً ولعلهما حديثان أخرجهما وفيهما علة، هي علة عند غيره، ولكنه لم يعدّها علة[١] ، فلو ثبتتْ فهل يقدح هذا في كتاب "المختارة"، أو يقدح في الحكم العام على حديث الراوي "المقبول" ؟

فأما الجواب عن السؤال الثاني، فإنّ هذه الصورة منسجمة مع مفهوم مرتبة "المقبول" عند ابن حجر، ولا يقدح بالحكم العام على حديثه وهو أنه حسن لذاته إلا ما لم يتابع عليه، وما ذكره الضياء من أحاديث معللة -عند غيره- للراوي "المقبول" هي مما لم يتـــابع عليهـــا "المقبول"، ويكون فيها بمقام "لين الحديث"، وأذكّر ههنا بحدّ "المقبول": قال الحـــافظ ابـــن حجر -رحمهما الله تعالى-:

((السادسة: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، فهو **مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث)).**

وأما الجواب عن السؤال الأول فإنّ الضياء يقصد أساساً إلى تخريج أحاديث معلـــة في كتابه، وما لم يتابع عليه "المقبول" هو من هذا الباب، وأذكّر ثانية بقول الضياء الـــذي قدم به كتابه حيث قال: "**... وربما ذكرنا أحاديث بأسانيد جياد لها علة، فنذكر بيان علتها حتى يعرف ذلك**"[٢].

وفي هذا القول من الحافظ الضياء فوائد عديدة، منها:

---

(١) ولذلك ذكرتهما في المبحث الخامس ولم أذكرهما هنا.

(٢) "المختارة" ١/٦٩.

- أنه يقصد إلى تخريج أحاديث معلة في كتابه بهدف بيان علتها لئلا يغتر بسلامة ظاهرها محدّث فيبادر إلى تصحيح الحديث.
- وأنّ العلة عنده في الحديث المعل خفيةً – بدليل قوله حتى يعرف ذلك، وكأن ذلك لا يظهر إلا ببيان.
- وأن العلة في الحديث المعل إنما تتطرق إلى ما ظاهره السلامة من الأحاديث. هذا هو الجانب النظري وهو كذلك على مستوى الجانب العملي.
- وعلى الغالب فإن ما يذكره الضياء من العلل إنما ينقلها عن أحد أئمة العلل، ثم يقر ما ذكره من علة في الحديث وربما تعقبه. وأكثر نقولاته في العلل هي عن الدارقطني وربما نقل عن الترمذي أو ابن أبي حاتم أو غيرهم...

وهذه بعض الأحاديث أخرجها الضياء تعليلاً لها :

- فقد أخرج حديثاً من طريق حفص بن غياث عن أشعث عن الحسن عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى أن يصلّى بين القبور. قال الضياء : قال الدارقطني : رواه معاذ بن معاذ عن أشعث عن الحسن مرسلاً والمرسل أصح[1].
- وأخرج حديثاً من طريق محمد بن عبدالله العمي ثنا ثابت عن أنس بن مالك قال: قال رسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه: " أتعجزون أن تكونوا مثل أبي ضمضم" ثم قال الضياء : قال الدارقطني: رواه حماد بن سلمة عن ثابت عن عبدالرحمن بن عجلان مرسلاً عن النبيﷺ وهو الصحيح[2].
- وانظر المواضع التالية وفيها أحاديث معللة خرّجها الضياء ليبين علتها:

---

(١) المختارة ٢٤٦/٥

(٢) المصدر السابق ١٥٠/٥٠

١/٣٥٣ ، ١/٣٣٥ ، ١/٤٨٩ ، ٢/٨٦ ، ٢/١٠٠ ، ٢/٢٤٨ ، ٥/٧٤ ، ٥/١٢٠ ، ٥/١٥٠ ، ٥/٢٥٢ ، ٧/٥٦ ، ٧/٧١ ، ٨/٢٣٣ ، ٧/١٩٩

وفي كل ذلك يذكر العلة عن الدارقطني أو غيره ويقرّه.

- وأما المواضع التي يبين فيه الضياء العلة استقلالاً فهي قليلة نسبياً، ومنها :

- ما أخرجه من طريق بريد بن أبي مريم قال : سمعت أنس بن مالك قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من صلى عليَّ صلاة واحدة صلى الله عليه عشر صلوات..."

ثم قال الضياء : أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة" من طرق إلى يونس عن بريد عن أنس. ورواه عن عبدالحميد بن محمد عن مخلد بن يزيد عن يونس عن بريد عن الحسن عن أنس.

قلت-أي الحافظ الضياء-: ورواية من رواه عن بريد عن أنس أولى لأنه ذكر السماع منه، والله أعلم[1].

- وانظر أمثال ذلك : ٩/٣٤٧ ، ١٠/١٨٢ ، ٤/٢٦٨ .

وتتميماً لهذا المبحث كان لا بد من ذكر العلل غير القادحة في صحة الحديث عند الحافظ الضياء، وقد جعلت ذلك في المبحث التالي.

(١) المختارة" ٤/٣٩٦

المبحث الخامس:

العلل غير القادحة في صحة الحديث عند الحافظ الضياء

في "الأحاديث المختارة" طائفة من الأحاديث يظهر بادئ الأمر أن فيها علة قادحة في صحة الحديث على حين يبين الحافظ الضياء أن مثل تلك العلل لا تحول بين الحديث وبين الحكم بصحته أو حسنه لأنها أحوال محتملة الوقوع جداً، والرواة "المقبولون" الذين بيَّن حالهم الضياء هم ثلاثة عشر راوياً، منهم اثنان ذكر بعض النقاد في حديثيهما علة، ولكن الضياء لم يعدَّها علة، وسأذكرهما في الموضع المناسب في هذا المبحث.

ومن صور دفع العلل عند الحافظ الضياء :

- **دفع العلة عن الحديث بأنْ يكون المحدث ربما سمع الحديث من شيخ ثم سمعه من شيخ آخر فلا تعل إحدى الروايتين بالأخرى ومن هذا الضرب:**

١- ما أخرجه من حديث أحد الرواة الذين حكم عليهم ابن حجر ب"مقبول" وهو زيد بن عطاء بن السائب. فقد أخرج الضياء من طريق زيد هذا، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك قال: قال رسول اللهﷺ : "من خرج يريد أن يفرق بين أمتي وهم جميع فاضربوا عنقه" ([1]).

قال الضياء: وقال الطبراني: هكذا رواه زيد بن عطاء بن السائب، عن زياد بن علاقة عن أسامة، والصواب: عَرْفَجَة[2].

---

١ " المختارة" ١٧٦/٤.

٢ الطبراني، "المعجم الكبير" ١٨٦/١.

قال الضياء : قال أبو حاتم: زيد ليس بالمعروف، رواه جماعة عن زياد بن علاقة عن عرفجة بن شريح.

قلت-أي الضياء-: **ولعله سمعه منهما والله أعلم**، رواه أحمد بن منيع عن هشيم، عن مجالد. ورواه أبو يعلى أيضا عن سريج بن يونس، عن هشيم، عن مجالد، عن زياد بن علاقة. ورواه الطبراني عن عبيد بن غنام، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن بشر، عن مجالد عن زياد .

٢-وأخرج من طرق عن شعبة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبيﷺ أنه قال: "في السلف في حبل الحبلة ربا"[١].

وقال البغوي : هكذا حدث بهذا الحديث محمد بن جعفر عن شعبة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ. وقد رواه عثمان بن عمر عن شعبة عن أيوب قال سمعت سعيد بن جبير يحدث عن ابن عمر عن رسول اللهﷺ فذكر مثله. وقد روى هذا الحديث معمر ووهيب وحماد بن سلمة وابن عيينة كلهم عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبيﷺ. قال الحافظ الضياء : **ومن المحتمل أن يكون سعيد بن جبير حفظه عنهما والله أعلم.**

قلت: لعل محمد بن جعفر سلك في روايته الجادة فجعل الحديث من رواية ابن عباس لشهرة سعيد بن جبير بالرواية عنه لا عن ابن عمر.

٣-وأخرج من طريق سعيد بن عبدالرحمن المخزومي ثنا سفيان بن عيينة عن سليمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله (من أوسط ما تطعمون أهليكم) وأخرجه

---

[١] "المختارة" ٦٢/١٠.

من طريق هشام بن عمار ثنا سفيان بن عيينة عن سليمان بن عيينة عن سليمان بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس.

قال الحافظ الضياء : "رواه ابن ماجة عن محمد بن يحيى عن عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبي المغيرة. **ولعل ابن عيينة قد سمعه من سليمان بن عيينة عن سليمان بن أبي المغيرة ثم سمعه من سليمان بن أبي المغيرة. أو يكون** دلسه، وأظن أن سليمان بن عيينة زيادة من بعض الرواة وأنه غلط والله أعلم.[1] انتهى.

قلت: هشام بن عمار هو ابن نصير السلمي الدمشقي قال فيه الحافظ: صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح. انتهى

فلعله حدث به بعدما كبر. وعلى هذا فليس هذا المثال يصلح تماماً للدلالة على دفع توهم العلة بكون المحدث سمع من شيخين دونما أن تعل إحدى الروايتين الأخرى، ولكن يستدل بهذا المثال على **أن دفع العلة بما ذكرت أمر وارد عنده رحمه الله تعالى.**

٤- وأخرج من طريق أحمد بن الوليد نا يعقوب بن محمد الزهري حدثني ابراهيم بن سعد ابن ابراهيم، حدثني أبي، عن أبيه ، عن عبدالرحمن بن عوف قال : كان اسمي في الجاهلية عبد عمرو فسماني رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدالرحمن.

قال الحافظ الضياء : ورواه عقبه بن مكرم عن يعقوب بن محمد الزهري، عن ابراهيم بن محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف، حدثني أبي عن عبدالرحمن بن عوف.

ولعل يعقوب سمعه منهما . والله أعلم[2].

---

١ "المختارة" ١٠/١٧١.

٢ المصدر السابق ٣/١٠٣-١٠٤.

وأخرج الضياء[1] حديث عليٍّ مرفوعاً " لا يؤمن عبد حتى يؤمن بالقدر وبالبعث بعد الموت..." من طرق مدارها على منصور بن المعتمر، واختلف عنه فرواه شعبة فيما رواه غندر عنه، وزائدة، وشريك، وسفيان الثوري -فيما رواه عنه- أبو نعيم وأبو داود الحفري أربعتهم عن منصور، عن ربعي، عن علي، وخالفهم أبو الأحوص، وشعبة فيما رواه النضر بن شميل عنه وسفيان الثوري فيما رواه وكيع عنه فروَوْه عن منصور عن ربعي، عن رجل، عن علي. قال الدارقطني: وهو الصواب.

قلت -الضياء- : قد تقدم رواية زائدة ورواية أبي نعيم وأبي داود الحفري عن سفيان ولم يذكروا بين علي وربعي أحداً ويعارض قول الترمذي[2] قول الدارقطني[3]، **ويحتمل أن يكون ربعي سمعه من علي وسمعه من رجل عنه فكان يرويه مرةً عن علي، ومرةً عن رجل عنه والله أعلم.**

ثانياً : دفع العلة عن الحديث باحتمال كون الصحابي روى الحديث عن النبيﷺ ورواه تارةً أخرى عن صحابي آخر عن النبيﷺ .

١- فقد أخرج الضياء من عدة طرق عن حميد عن أنس أن أبا موسى استحمل النبيﷺ فوافق منه شغلاً فقال : "والله لا أحملك والله لا أحملك" فلما ولى دعاه **فقال : يا رسول الله أليس قد حلفت أن لا تحملني** فقال: "وأنا أحلف الآن لأحملنك".

---

(١) "المختارة" ٦٨/٢

(٢) حيث رجح رواية أبي داود الحفري حيث قال: وحديث أبي داود الحفري عندي أصح من حديث النضر. الترمذي، "سنن الترمذي"٤٥٢/٤ برقم(٢١٤٥).

(٣) جاء في النسخة المطبوعة من "المختارة" : ويعارض قول الترمذي وقول الدارقطني وأظن أنه برفع قول الأولى على الفاعلية، وبحذف حرف العطف.

ورواه عفان بن مسلم عن حماد عن حميد قال سمعت أنساً أن أبا موسى قال : "استحملنا..."

قال الحافظ الضياء : وقد روي في الصحيحين مثل هذا غير حديث وهو أنه يرويه الصحابي عن النبيﷺ وربما رواه عن صحابي غيره عن النبيﷺ. فمن ذلك رواية أنس ابن مالك عن زيد بن ثابت أنه تسحر مع رسول اللهﷺ. أخرجه البخاري ومسلم من رواية قتادة عن أنس عن زيد بن ثابت. وقد رواه البخاري من رواية أنس أن النبيﷺ وزيد بن ثابت تسحّرا، من رواية قتادة عن أنس.

وقد روى البخاري ومسلم من رواية شعبة عن قتادة عن أنس عن عبادة بن الصامت عن النبيﷺ : "رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة"

وقد رواه مسلم من رواية ثابت عن أنس عن النبيﷺ. واستشهد به البخاري فقال : ورواه ثابت عن أنس وقال : ورواه حميد عن أنس عن النبيﷺ [1].

٢- وأخرج من طريق عبدالحميد بن جعفر عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن أُبي بن كعب قال: قال رسول اللهﷺ : " ألا أعلمك سورة ما أنزل في التوراة ولا في الزبور ولا في الإنجيل ولا في القرآن مثلها؟ قلت : نعم...".

وقد روى قتيبة بن سعيد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة قال : خرج النبيﷺ على أُبي بن كعب فقال: "يا أُبي " فالتفت فلم يجبه ... وذكر الحديث، وتمامه هذا الحديث.

رواه الترمذي عن قتيبة وقال: حديث حسن صحيح. فجعله من مسند أبي هريرة.

قلت –أي الحافظ الضياء– : وهذا لا يؤثر في صحة الحديث، فإن كثيراً من الحديث

---

١ "المختارة" ٦/٣١.

الصحيح قد يرويه الصحابي عن النبيﷺ؛ ويرويه عن صحابي آخر عن النبيﷺ[1].

٣-وأخرج من طريق محمد بن رمح، أنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن سعيد بن زيد، أنه سمعه يقول: إن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : أوصني، قال: "أوصيك أن تستحي الله عز وجل كما تستحيي رجلاً صالحاً من قومك".

قال الضياء : سئل عنه الدارقطني فقال: حدث به يزيد بن أبي حبيب واختلف عنه؛ فرواه الليث بن سعد عن يزيد، عن أبي الخير، عن سعيد بن زيد أو سعد بن يزيد، عن النبيﷺ، وخالفه عبدالحميد بن جعفر فرواه عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن سعيد بن زيد عن ابن عم له قال : قلت : يا رسول الله أوصني .... الحديث. وقول عبدالحميد بن جعفر أشبه بالصواب.

قلت – أي الحافظ الضياء- : وهذه رواية الصحابي عن الصحابي صحيحه فلا يؤثر ذلك فيه، والله أعلم [2].

٥- وأخرج حديث الإسراء من طريق أبي صخرة عن يونس عن الزهري عن أنس عن أبي بن كعب ، ثم ذكره من حديث يونس وعقيل عن الزهري، عن أنس عن أبي ذر ومن حديث قتادة عن أنس عن مالك بن صعصعة.

ومن حديث قتادة عن أنس.

---

١ "المختارة" ٤٣١/٣.

٢ المصدر السابق ٢٩٩/٣.

ثم نقل عن الدارقطني قوله: اختلف عن يونس فقال أبو صخرة، عن يونس: عـن أبـي.

واحسب سقط عليه (ذر) فجعله: عن أبي بن كعب، ووهم فيه.

وروى بعضه شعبة عن قتادة عن أنس

ويشبه أن تكون الأقاويل كلها صحاحاً لأن رواتهم أثبات.

قال الحافظ الضياء : **قوله الأخير عندي أولى وهو قوله (ويشبه أن تكون الأقاويل كلها صحاحاً لأن رواتهم أثبات)**

وكون حديث أبي مثل حديث أبي ذر لا يؤثر فيه. ثم الرواية فيها عن أبي بن كعب فكيف يشتبه ابن كعب بذر؟ وإذا كانت قد صححت الرواية عن أنس، وروايته عـن أبـي ذر، عنه، وعن مالك بن صعصعة فتصحُ روايته عن أبي بن كعب والله أعلم [1].

ثالثاً : دفع العلة عن بعض الأحاديث التي تروى متصلة تارة ، ومرسلة تارة أخرى

١- ومن ذلك ما أخرجه من معجم الطبراني من طريق أحد الرواة الـذين حكـم علـيهم الحافظ ب"مقبول" وهو عبدالله بن الزبير-الباهلي- ثنا ثابت البناني، عن أنـس بـن مالك قال: قال رسول اللهﷺ: "ما تحاب رجلان في الله إلا كان أحبهما إلى الله أشدهما حباً لصاحبه"

قال الطبراني: لم يروه عن ثابت إلا عبدالله بن الزبير[2].

قال الدارقطني : رواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلاً قال: وهو الصواب.

---

١ "المختارة" ٣٢٩/٣.

٢ ذكر المحقق أن مبارك بن فضلة تابعه على ذلك كما في الأدب المفرد لمحمد بن إسماعيل البخاري،ص(٢٣٧) وابن حبان، "صحيح ابن حبان ٣٨٨/١، وغيرها.

قلت- الحافظ الضياء-: روى سليمان بن المغيرة عن أنس : جاء رجل من أهل المدينة إلى رسول اللهﷺ فقال: من خلق السماء؟ فقال: "الله" -الحديث ، رواه مسلم في "صحيحه". من رواية سليمان هذا عن ثابت، وقد خالفه حماد بن سلمة فرواه عن أنس مرسلاً فلم يضره [1].

٢- وأخرج من طريق وكيع ومن طريق سلْم بن قتيبة كلاهما عن همام بن يحيى، عن اسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك قال : أُتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمر فجعل يفتشه. قال الضياء رحمه الله : أخرجه أبو داود عن محمد بن عمرو بن جبلة عن سلم بن قتيبة عن همام عن اسحق عن أنس.

وعن محمد بن كثير عن همام عن اسحق مرسلاً.

قلت -أي الحافظ الضياء-: وهذا الحديث ذكر ليحيى بن معين فقال: ما رواه لنا وكيع إلا مرسلاً. وفي الجملة إن بعضهم رواه متصلاً وبعضهم مرسلاً وكثير من الأحاديث تأتي هكذا، والله أعلم [2].

---

١ "المختارة" ٥/١٢٠.

٢ "المختارة" ٤/٣٦١.

المبحث السادس:

تقديم الحافظ الضياء التعديل على التجريح

إذا كان المعدل أعلم من الجارح

كثيراً ما نجد الأئمة النقاد يتفقون على توثيق راوٍ أو على الطعن فيه، وفي المقابل نجدهم ربما اختلفوا في الراوي الواحد بين معدل وموثق له وبين طاعن فيه.

ذلك أن أركان النقد ثلاثة:

- الناقد
- ما يقع عليه النقد : الراوي أو المروي أو الرواية.
- وصيغة النقد.

فبالنسبة للركن الأول فإننا نجد تعارضاً في الجرح والتعديل يكون أحياناً أساسه التباين الواقع بين النقاد شدةً أو تساهلاً، وتعنتاً أو اعتدالاً ومردُّ هذه الأطياف يعود إلى:

- شخصية الناقد وعقيدته وعلمه
- وطبيعة علاقته بالراوي إن كان معاصراً له كأن يكون من أقرانه،
- وعمق خبرته بالراوي أو سطحيتها.

ويقع اختلاف أحياناً بين النقاد لأمور تتعلق بالراوي نفسه:

- كخلط أحدهم الراوي بغيره ممن يشابهه بإسمه واسم أبيه أو كنيته أو نسبه...

فعلى حين يوثقه إمام من الأئمة يضعفه آخر لتشابهه في الاسم والطبقة ... مع

راوٍ غيره. وقد أحسن كثير من النقاد ومنهم ابن حجر رحمه الله فيما صنعه في "تهذيب التهذيب" و "تقريب التهذيب" من ذكر طائفة من الرواة ليسوا من رواة الكتب الستة نبه عليهم تمييزاً لهم عمن شابههم من رواة الكتب الستة.

- أو يضعف الراوي تبعاً لأمور تتصل بمتن الحديث الذي رواه؛ كأن يزعم الناقد تفرّد الراوي بألفاظ في الحديث على حين يثبت ناقد آخر متابعة غيره له.
- أو يضعف لأمور تتصل بشكل رواية الحديث كرمي الراوي بالتدليس أو سرقة الحديث أو قلب الأسانيد... على حين يذكر ناقد آخر خلاف ذلك.
- أو نجد التعارض في الجرح والتعديل في الراوي الواحد تبعاً لأمور منها جروح في الراوي اعتد بها بعض أئمة الجرح والتعديل دون بعض.
- أو تبعاً لألفاظ في الجرح والتعديل استعملها نقاد على خلاف ما استعمله غيرهم كوصف الراوي أو المروي بالنكارة أو الوصف بالكذب أو الوضع.

ويتفرع عن ذلك أن الاختلاف قد لا يعدو أن يكون شكلياً غير حقيقي فلا تعارض مثلاً بين وصف الراوي بالوثاقة من قبل أحد النقاد وبين وصف الإمام أحمد له بمنكر الحديث وذلك إذا علمنا أنه إنما يقصد تفرده بالرواية.

وقد ذكرت آنفاً العناصر التي يقع عليها النقد– وهي الركن الثاني من أركان النقد – **وهي الراوي والمروي والرواية فلا تعارض حقيقي بين أن يوثق أحد الأئمة راوياً ما على حين يضعفه ناقد آخر في رواية أو روايات له مخصوصة، فالتوثيق ههنا يكون عاماً والتضعيف خاص فلا تعارض مثلاً بين أن يقول ابن معين في راوٍ إنه ثقة وبين أن يذكر له البخاري في "التاريخ الكبير" مثلاً حديثاً ثم يقول فيه نظر فإنما يقصد خصوص هذا الحديث، ومعلوم أن الثقة قد يخطئ كما أن الضعيف قد يصيب، والمطلوب**

التنكب عما أخطأ فيه الراوي والتنبه إلى نقاط ضعفه من غفلة أو وهم أو اختلاط أو تدليس،...

فإذا تعارضت أقوال الأئمة في الراوي وفي الحكم على مرويات له معينة فعلى الغالب أن التعارض شكلي، وأما إذا كان التعارض في الراوي نفسه كأن يصفه أحدهم بالثقة والآخر بالجهالة مثلاً فالاختلاف حينذاك حقيقي.

والرواة "المقبولون" كثيراً ما يجرحون بالجهالة، على حين يعدلون أو يوثّقون من قبل نقاد آخرين، أو يُجرحون بجرح مخصوص، ولذا فعلى المحدث ألا يبادر إلى الحكم على هؤلاء الرواة حكماً عاماً بالضعف اعتماداً على جرح غير ثابت، أو جرح مخصوص. وقد أسلفتُ أن الضياء بيّن أحوال ثلاثة عشر راوياً، وقد ظهر من خلال بعضها تقديمه التعديل على الجرح إذا كان المعدل أعلم. فقد أخرج حديثاً تفرد به عمارة ابن عبد الكوفي وهو راو "مقبول" ثم قال: عمارة بن عبد قال الإمام أحمد: مستقيم الحديث، وقال أبو حاتم: مجهول لا يُحتج به[1].

بل إنّ كل مَنْ جُرح من الرواة "المقبولين" ممن أخرج لهم الضياء ولم يَتعقب رواياتهم بتضعيف ولا تعليل فهم عنده ممن يحتج بهم والجرح فيهم ليس ثابتاً عنده، والتعديل فيهم مقدم على التضعيف والتجهيل.

هذا، ومن خلال استعراض بعض الشواهد عند الحافظ الضياء في تقديمه التعديل على التجريح نجده غالباً ما يرد تجريح الحافظ ابن حبان -رحمهما الله تعالى-.

نعم ذُكر ابن حبان بالتعنت في الجرح، ولكنْ كثير من ذلك يعود إلى توسّعة في وصف المحدث المترجم له برواية الموضوعات والمقلوبات والملزقات والمعضلات، وفي

---

١ "المختارة" ٢/٣٠٩.

كثير من الأحيان فإنه لا يريد المعنى الاصطلاحي للوضع، ولكنه يسمى سرقة الحديث وضعاً، وقلب الإسناد على غيره متنه وضعاً،... ويتبين حقيقة مراده من وصف الراوي برواية الموضوعات عن طريق تفحص رواياته التي غالبا ما يعقب بها استدلالاً على ما ذكر من حكم على الراوي، فإذا عُلم اصطلاحه -ولا مشاحّة في الاصطلاح- فلا داعي لوصفه بالتعنت، اللهم إلا من قِبل تعميمه ما وجد من أخطاء للراوي على حاله جميعاً.

والآن لنأخذ بعض الأمثلة التي قدم الضياء التعديل فيها على التجريح لكون المعدل أعلم:

- أولا: قال الحافظ الضياء وقد روى حديثاً فيه كامل أبو العلاء: **"كامل بن العلاء أبو العلاء الفقيمي: ذكره ابن ابي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً وقال (أبنا أبو بكر بن أبي خثيمة فيما كتب إلي قال : سمعت يحيى بن معين يقول: كامل أبو العلاء ثقة، وتكلم فيه أبو حاتم البستي. ويحيى بن معين أعلم من أبي حاتم البستي والله أعلم"(*).**

قلت: وقال يعقوب بن سفيان : ثقة.

وقال النسائي : ليس به بأس وقال في موضع آخر : ليس بالقوي .

وقال ابن سعد : قليل الحديث وليس بذلك. وقال الحاكم : هو ممن يجمع حديثه[1] وقال ابن عدي : لم أر من المتقدمين فيه كلاماً فأذكره إلا أني رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها فذكرته من أجل ذلك، ومع هذا أرجو أن لا بأس به[2].

وقال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من حيث لا يدري، فلما فحش ذلك من أفعاله بطل الاحتجاج بأخباره[1] . فابن حبان قدح في ضبط أبي العلاء دون عدالته لأنه قال : (من حيث لا يدري) وقد وصفه بوصفين :

(*) "المختارة" ١٣٥/١٠.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب" ٣٦٦/٨.

(٢) ابن عدي، "الكامل في الضعفاء" ٨٢/٦.

الأول : قلب الأسانيد

الثاني : رفع المراسيل

وللتأكد من أحقية ذلك نستعرض بعض الأحاديث التي ذكرت له هنا وهناك.

وقبل ذلك فإن من صور قلب الأسانيد أن يُجعل إسناد على غير متنه، وقد صنع أبو العلاء مثل ذلك : سأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث رواه كامل بن العلاء، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، عن النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله عز وجل كتب الغيرة على النساء، والجهاد على الرجال فمن صبر منهن احتساباً كان له مثل أجر شهيد"

قال أبو حاتم الرازي : هذا حديث موضوع بهذا الإسناد[٢].

قلت: والإسناد سليم إلا من كامل فإن الحكم بن عتيبة من أثبت الناس في ابراهيم النخعي كما في "سير أعلام النبلاء"[٣]

وذكر ابن حبان أن كاملاً يرفع المراسيل وأظنه يقصد بالمراسيل الموقوفات. ومن رفع المراسيل ما أخرجه ابن عدي من حديث كامل بن العلاء، عن حبيب بن أبي ثابت، أن أم سلمة قالت للنبيﷺ إن الوليد بن الوليد مات فكيف أبكي عليه قال قولي: أبكي الوليد بن الوليد بن المغيرة قد كان غيثاً في السنين فينا منيرة[١] . قال الحافظ ابن حجر: وهذا باطل، والمحفوظ أن أم سلمة هي التي قالت ذلك، فأنكر عليها النبيﷺ[٢] .

---

(١) ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٢٢٦/٢.

(٢) " ابن أبي حاتم ، "علل الحديث" ٣١٣/١. والحديث أخرجه الطبراني في "الكبير" ٨٧/١٠.

(٣) ٢١١/٥

(١) ابن عدي، "الكامل" ٨١/٦.

(٢) ابن حجر،"تهذيب التهذيب" ٣٦٦/٨.

وقال أيضاً : وهذا باطل وكأنه انقلب على الراوي[3].

ومن أخطائه ما زاده ونقصه في إسناد حديث الفطر في رمضان وهو حديث أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبيﷺ "من أفطر يوماً من رمضان من غير مرض ولا رخصة، لم يقضه صوم الدهر وإن صامه"[4]

قال الدارقطني: يرويه شعبة، عن حبيب، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوس[5] عن أبيه، عن أبي هريرة. قال شعبة : ولم يسمعه حبيب من أبي المطوس وقد رواه. ورواه الثوري؛ واختلف عنه فقال يحيى القطان وعبدالرحمن بن مهدي والنعمان بن عبدالسلام عن الثوري، عن حبيب، عن عمارة، عن أبي المطوس. قال حبيب : فلقيت أبا المطوس فحدثني عن أبيه، عن أبي هريرة، وقيل عن الثوري... وذكر طرقه ثم قال : ورواه كامل بن العلاء عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن أبي المطوس، عن أبي هريرة، ولم يقل (عن أبيه) وزاد فيه (سعيد بن جبير).

ثم: قال وأضبطهم للإسناد يحيى القطان ومن تابعه عن الثوري[1]

ولذا فإن ابن حبان لا أراه تعدى في نقده لكامل أبي العلاء ولكنه شخّص جرح الراوي تشخيصاً دقيقاً بناءً على دراسة في مروياته.

---

(٣) ابن حجر، "الاصابة في تمييز الصحابة" ٦٢١/٦.

(٤) رواه ابن حنبل، أحمد بن محمد في "المسند" ٣٨٦/٢ ، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٢/٤. كلاهما من طريق شعبة عن حبيب عن عمارة .ورواه الدارقطني، علي بن عمر، في "سنن الدارقطني" ٢١١/٢ ، والدارمي في "سننه" ١١٨/٢. كلاهما من طريق سفيان عن حبيب عن أبي المطوس

(٥) قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" ٢٦٠/٢:من قال أبو المطوس أو ابن المطوس فقد أصاب.

(١)الدارقطني،"العلل الواردة في الأحاديث" ٢٧١/٨.

- ثانياً : وأخرج الضياء حديثاً فيه عباد بن راشد التميمي ثم قال: **(عباد بن راشد : وثقه الامام أحمد بن حنبل، وتكلم فيه ابن حبان وأثنى عليه غير واحد من الأئمة، وروى عنه عبدالرحمن بن مهدي، والمتقدمون أعلم به من المتأخرين، والله أعلم)**[٢]

وعباد بن راشد وثقه الأئمة وجرحه بعضهم جرحاً يسيراً[٣] **ولا يصل بأي حال الى ما ذكره ابن حبان، وفي واقع الامر فإن ابن حبان وهم في عباد بن راشد فخلطه بعباد بن كثير فترجم باسم عباد بن راشد ودرس أحاديث ابن كثير وحكم على ابن راشد ظناً منه أنه ابن كثير وقد ميز بينهما ابن حجر كما سيأتي** قال ابن حبان: (كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير حتى يسبق الى القلب أنه المتعمد لها فبطل الاحتجاج به وهو الذي روى عن الحسن قال : حدثني سبعة من الصحابة منهم عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو وأبو هريرة وغيرهم في الحجامة، وقد روى عن الحسن بهذا الإسناد حديثاً طويلاً أكثره موضوع)[٤] . قال الحافظ ابن حجر متعقباً ابن حبان: " يشير-أي ابن حبان- الى حديث المناهي وليس من رواية عباد بن راشد؛ إنما هو من رواية عباد بن كثير فهذا عندي من أوهام ابن حبان"[١]. فالصواب أن الذي قصده ابن حبان هو عباد بن كثير الثقفي قال الحافظ في "التقريب" : (متروك، قال أحمد روى أحاديث كذب).

وأما الحافظ الضياء -رحمهما الله تعالى- فلم يتنبه الى خلط ابن حبان بين الراشدَيْن.

---

(٢) "المختارة" ١٣٣/٥.

(٣) انظر البخاري، "التاريخ الكبير" ٣٦/٦، وابن أبي حاتم ، "الجرح والتعديل" ٧٩/٦.

(٤) ابن حبان "كتاب المجروحين" ١٦٣/٢.

١ ابن حجر ، "تهذيب التهذيب" ٨٠/٥

• ثالثاً : وأخرج الضياء حديثاً فيه يزيد بن عبدالرحمن الدالاني ثم قال: (يزيد بن عبدالرحمن الدالاني أبو خالد الواسطي :

قال الإمام أحمد : لا بأس به، وقال أبو زرعة : هو صدوق وقال الإمام ابن حبان: كثير الخطأ فاحش الوهم، يخالف الثقات في الروايات لا يجوز الاحتجاج به.

والإمام أحمد وأبو زرعة أعلم من ابن حبان، ورواية شعبة عنه مما يقوي أمره)[٢]

قلت: وقال أبو حاتم : صدوق ثقة .

وقال ابن معين والنسائي: ليس به بأس.

وقال الحاكم : الأئمة المتقدمون شهدوا له بالصدق والإتقان.

وقال الذهبي: مشهور حسن الحديث[٣].

وقال فيه ابن حبان : (كثير الخطأ فاحش الوهم، يخالف الثقات في الروايات حتى إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة علم أنها معمولة أو مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات فكيف إذا انفرد عنهم بالمعضلات)[٤]. ولم يتفرد ابن حبان بجرحه فقد جرحه جماعة من النقاد:

قال ابن عدي: له أحاديث صالحة وفي حديثه لين إلا أنه مع لينه يكتب حديثه[١].

وقال ابن سعد : منكر الحديث.

وقال ابن عبدالبر: ليس بحجة[٢]

---

(٢) المختارة"١٠/٣٧٣

(٣) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٢/٩٠، والذهبي، "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة"٢/٧٥١.

(٤) ابن حبان، كتاب "المجروحين" ٣/١٠٥.

(١) ابن عدي، "الكامل" ٧/٢٧٧.

(٢) ابن حجر، "تهذيب التهذيب"١٢/٩٠

وقال ابن حجر : صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس.

ولنأخذ هذا المثال من أحاديث يزيد الدالاني التي أخطأ فيها ونرى الدقة التي فصل فيها ابن حبان حاله:

فقد روى الإمام أحمد وأبو داود والترمذي[٣] من حديث أبي خالد يزيد الدالاني عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس أنه رأى النبيﷺ نام وهو ساجد حتى نحط أو نفخ ثم قام يصلي فقلت : يا رسول الله إنك نمت، قال : "إن الوضوء لا يجب إلا على من نام مضطجعاً فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله....الحديث.

فأبو خالد الدالاني يظهر من خلال هذه الرواية كثرة وهمه ومخالفته للثقات من خلال :

أولاً : روايته عن قتادة، ولم يسمع منه وقد ذكره الكرابيسي في المدلسين فالإسناد ابتداءً منقطع.

ثانياً : خالف أوثق الناس عن قتادة وهو سعيد بن أبي عروبة الذي رواه ولم يذكر فيه أبا العالية.

ثالثاً : خالفه أيضاً برفع الحديث وقد رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله.

رابعاً: وخالف في متن الحديث؛ قال أبو داود: قوله "إنما الوضوء على من نام مضطجعاً" منكر لم يروه إلا يزيد الدالاني عن قتادة، وروى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئاً من هذا[١].

خامساً : قال الدارقطني في "سننه"[٢]: تفرد به أبو خالد الدالاني عن قتادة ولا يصح.

---

(٣) ابن حنبل "المسند" ٢٥٦/١، وأبو داود، "سنن أبي داود" ٥٢/١ كتاب "الوضوء" باب: الوضوء من النوم. والترمذي، "سنن الترمذي" ٢٥٦/١ كتاب "الوضوء"– باب: ما جاء في الوضوء من النوم.

(١) أبو داود، "سنن أبي داود" ٥٢/١ – باب الوضوء من النوم.

وقال الترمذي في "العلل"[3]: سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال: لا شيء، رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله، ولم يذكر أبا العالية، ولا أعرف لأبي خالد سماعاً من قتادة، وأبو خالد صدوق لكنه يهم في الشيء[4] .

وأما ما أخرجه الضياء من حديث أبي خالد الدالاني فليس مما أخطأ فيه لأنه توبع على سند الحديث ومتنه ولم يخالف، وقد رواه عنه شعبة فيما رواه عنه غندر.

- وأخرج حديثاً لسالم بن عجلان ثم قال: سالم بن عجلان الأفطس: وثقه أحمد بن حنبل، وروى له البخاري، وتكلم فيه ابن حبان البستي. **والإمام أحمد والبخاري أعلم منه**[5]

قلت: لم أجد لابن حبان متابعاً على تضعيف سالم غير ما وصف به من الإرجاء مما يدعم قول الحافظ الضياء رحمهما الله تعالى.

وقال ابن حبان رحمه الله في سالم : كان ممن يرى الإرجاء، ويقلب الأخبار وينفرد بالمعضلات عن الثقات[6].

وقال ابن معين : صالح الحديث.

وقال أبو حاتم : صدوق وكان مرجئا نقي الحديث.

وقال العجلي : ثقة.

وقال النسائي : ليس به بأس .

---

(٢) الدارقطني، "سنن الدارقطني" ١٥٩/١

(٣) الترمذي، "علل الترمذي" ٤٥/١.

(٤) بتصرف من الزيلعي،"نصب الراية"٤٤/١.

(٥) "المختارة" ١٦٣/١٠.

(٦) ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٣٤٢/١

وقال ابن سعد : ثقة كثير الحديث

وقال الدارقطني : ثقة(*)

وقال الذهبي : تابعي مشهور.

وقال ابن حجر : ثقة رمي بالإرجاء.

- وأخرج حديثاً لسويد بن عمرو ثم قال : (**سويد بن عمرو الكلبي أبو الوليد: تكلم فيه أبو حاتم البستي، وقد روى له مسلم في "صحيحه" ووثقه يحيى بن معين، ويحيى ومسلم أعلم بالرجال من ابن حبان، والله أعلم**)[1] انتهى.

قلت : وقال الذهبي : وثقه ابن معين وغيره، **وأما ابن حبان فأسرف واجترأ فقال** : كان يقلب الأسانيد ويضع على الأسانيد الصحاح المتون الواهية لا يجوز الاحتجاج به بحال[2].

وسكت عنه البخاري في "التاريخ الكبير"[3].

روى سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً: "أحبب حبيبك هوناً ما عسى أن يكون بغيضك يوماً ما ...."[1].

فهذا الإسناد مقلوب على هذا المتن، وهو إسناد صحيح لكنه موضوع لا أصل له جُعل لمتن واهٍ من حيث نسبته إلى النبيﷺ. فكلام ابن حبان هو نقد مفصل لفحش خطأ سويد

(*) "الجرح والتعديل" ١٨٦/٤ و الذهبي، "ميزان الاعتدال في نقد الرجال" ، "تهذيب التهذيب" ٣/ ٣٨٢.

(١) "المختارة" ١٢/١٠.

(٢) الذهبي،"ميزان الاعتدال" ٣٥٠/٣ و ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٣٥٢/١، "تاريخ ابن معين رواية الدارمي" ١١٨/١.

(٣) ١٤٨/٤.

(١) ذكره ابن حبان في " كتاب المجروحين" ٣٥٣/١.

في هذا الحديث وما ماثله مما أخطأ فيه، ولكن لا يصح إجراؤه على جميع ما روى.

قال ابن حبان رحمه الله : وهذا الحديث ليس من حديث أبي هريرة ولا من حديث ابن سيرين ولا من حديث أيوب وهشام ولا من حديث حماد بن سلمة، وإنما هو قول علي رضي الله عنه فقط[٢].

فسويد رواه عن أبي هريرة مرفوعاً والصواب أنه عن علي موقوفاً.

وقال الدارقطني : لا يصح رفعه، والصحيح عن علي موقوفاً[٣]. وأخرجه البيهقي من طريق أبي بدر ثنا عطاء بن السائب عن أبي البختري عن علي أنه كان يقول: "أحبب حبيبك هوناً ما ...." ورواه سويد عن حماد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو وهم، والمحفوظ موقوف[٤].

وقد أخرج البيهقي في "سننه" حديثاً آخر من طريق عبدالواحد بن غياث ثنا حماد ثنا أبو الزبير عن جابر قال: نهي عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب صيد. فهكذا رواه عبدالواحد، وكذلك رواه سويد بن عمرو عن حماد قال ولم يذكر حماد عن النبيﷺ.والأحاديث الصحاح عن النبيﷺ في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء، وإنما الاستثناء في الأحاديث الصحاح في النهي عن الاقتناء ولعله شبّه على من ذكر في حديث النهي عن ثمنه من هؤلاء الرواة الذين هم دون الصحابة والتابعين. والله أعلم[١]

(٢) المصدر السابق.

(٣) الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ١١٠/٨

(٤) البيهقي، "شعب الإيمان" ٢٦٠/٥.

(١) السنن الكبرى" للبيهقي ٦/٦.

المبحث السابع:

تقديمه التعديل على الجرح غير المفسَّر

مسألة تعارض الجرح والتعديل الواردين في الراوي الواحد هي مسألة خلافية مشهورة، والمذاهب فيها ثلاثة:

الأول : تقديم الجرح على التعديل. وعليه جمهور العلماء على ما ذكر الخطيب.

الثاني : تقديم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر عدداً.

الثالث: ألا يترجح أحدهما على الآخر إلا بمرجّح.

والمذهب الأول هو الأشهر بين النقاد على أنه مقيد بأن يكون الجرح مفسراً، فإن الجرح المبهم غير مقبول إلا إذا خلا الراوي عن التعديل[1].

وعلى مذهب الجمهور كان توجه الحافظ الضياء -رحمه الله-، فقد كان يقدم التعديل على ما ذكر في الراوي من جرح إذا كان الجرح مبهماً غير مفسر وخاصة إذا كان الجارح معروفاً بالتشدد. فلا ينقض قوله ما ذكر في الراوي من تعديل إلا أن يتابعه على الجرح ناقد آخر.

وتتنزل على هذه القاعدة الأمثلة التالية:

١- فقد أخرج الضياء حديثاً فيه شريح بن النعمان الهمداني ثم قال: "شريح روى عنه أبو اسحق -أي السبيعي- وقال: وكان رجل صدق، وروى عنه سعيد بن أشوع وابنه سعيد

(١) بتصرف من اللكنوي،"الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" ص(١١٥-١١٧) .

ابن شريح، وقال أبو حاتم: لا يحتج به، وكذا عادة أبي حاتم يقول في غير واحـــد

ممن

روى له أصحاب الصحيح يقول: لا يحتج به، ولا يبين الجرح، فلا نقبل إلا ببيان الجرح.

والله أعلم"[1].

قلت: وتفصيل قول أبي حاتم هو أن ابنه عبدالرحمن سأله عن شريح بن النعمان الصائدي

وهبيرة بن يريم فقال: ما أقربهما، قال عبدالرحمن: يحتجُّ بحـديثهما؟! قـال : لا ، همـا

شبيهان بالمجهولين[2].

ولم أجد في شريح شيئاً يشير إلى ضعفه إلا أن البخاري ترجم له في "التاريخ الكبير"[3]

وذكر له الحديث الذي أخرجه الضياء ثم قال : لم يثبت رفعه[4].

وقد ذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

وقال الذهبي في "الكاشف"[6] : وثّق.

وقال في "ميزان الاعتدال"[7] : جيد الأمر صالح.

وقال في "المغني في الضعفاء"[8] : قوي الأمر.

---

١ المختارة" ١١٤/٢

٢ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٣٣/٤

٣ ٢٢٩/٤

٤ وقال الدارقطني في "العلل" ٢٣٨/٣: رواه أبو اسحق عن سعيد بن أشوع عن شريح بن النعمان عن علي مرفوعاً، ورواه الثوري عن ابن أشوع عن شريح عن علي موقوفاً، ويشبه أن يكون القول قول الثوري والله أعلم. ولذا فليس الوهم من شريح.

٥ ٣٥٣/٤

٦ ٤٨٤/١.

٧ ٣٧٠/٣.

٨ ٢٩٧/١

وقال ابن سعد : كان قليل الحديث[1].

وقال فيه الحافظ ابن حجر : صدوق من الثالثة، وسكت عنه في "اللسان"[2].

وبعد استعراض أقوال الأئمة النقاد نجد أن قول الحافظ الضياء في محله، وقد روى له أصحاب السنن الأربعة حديثاً واحداً[3] وهو الحديث الذي أخرجه الضياء وقد صححه الترمذي[4]. فقول أبي حاتم يعارضه التعديل والتوثيق المذكور آنفاً عن الترمذي وابن حبان والذهبي وابن حجر رحمهم الله جميعاً. إضافة إلى كون الجرح الذي ذكره أبو حاتم مبهماً ولم يتابعه عليه أحد.

وبقي ههنا مسألة واحدة وهي قول الضياء المتقدم : (وكذا عادة أبي حاتم يقول في غير واحد ممن روى له أصحاب الصحيح يقول : "لا يحتج به..."[5].

فقد أوهمني هذا الكلام من الحافظ الضياء أن شريحاً له رواية في الصحيح، ولكن بتتبع حال شريح لم أجد من ذكره في رواة الصحيحين أو أحدهما، فأدخل في نفسي أن الضياء ظن شريحاً راوياً آخر له رواية في الصحيح، وكان كذلك؛ فبحثت فيمن اسمه سريج (بالسين المهملة) فوجدت: سريج بن النعمان اللؤلؤي روى له البخاري[6] .

---

(١) ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٢٢٢/٦.

(٢) ٢٤٢/٧

(٣) المزي، "تهذيب الكمال" ٤٥٠/١٢

(٤) الترمذي، "سنن الترمذي" ٨٦/٤، "الاضاحي".

(٥) "المختارة" ١١٤/٢

(٦) انظر ترجمته في "تهذيب الكمال" وتهذيبه وتقريبه.

فرجحت أن ذلك الكلام أتي من ههنا، بل إن الحافظ الذهبي[1] سمّى سريجاً اللؤلؤي شريحاً بالشين المعجمة.

٢-وأخرج حديثاً فيه أبو الغريف عبيدالله بن خليفة الهمداني رواه النسائي من طريقه ثم قال: **"وأبو الغريف: قال أبو حاتم : قد تكلموا فيه. وقد ذكره البخاري فلم يذكر فيه شيئاً، ورواية النسائي من طريقه مما يقوي أمره، ولم يبين أبو حاتم من تكلم فيه، ولا بيّن الجرح ما هو؟"**[2].

قلت: وتمام قول أبي حاتم: كان على شرطة علي رضي الله عنه، وليس بالمشهور . قال ابن أبي حاتم: قلت هو أحب إليك أو الحارث الأعور؟ قال : الحارث أشهر، وهذا قد تكلموا فيه، وهو شيخ من نظراء أصبغ بن نباتة[3]. انتهى.

وقد بحثت في كتب الرجال فلم أجد تصريحاً في الطعن فيه إلا ما ذكر من تشيعه لعلي رضي الله عنه، فلعل أبا حاتم يريد: تكلموا في عقيدته، ولذا ذكره في شرطة علي وقال الخطيب رحمهم الله تعالى: كوفي من أصحاب الحسن بن علي بن أبي طالب الذين ساروا لقتال أهل الشام[4]، وقد شبهه أبو حاتم بأصبغ الذي قال فيه الحافظ في "التقريب" : متروك رمي بالرفض. وقال في أبي الغريف: صدوق رمي بالتشيع، فالجامع بينهما التشيع، وإن كان أصبغ تعدى وغالى في ذلك.

وقد ذكره ابن البرقي فيمن احتملت روايته وقد تكلم فيه [5].

---

١ الذهبي، "المقتنى في سرد الكنى" ١٨٦/١.

٢ "المختارة" ٤٤/٨.

٣ ابن أبي حاتم ،"الجرح والتعديل" ٣١٣/٥

٤ الخطيب ،"تاريخ بغداد" ٣٠٥/١٠.

٥ ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٠/٧

وذكره ابن حبان في "الثقات"[1] والعجلي في "معرفة الثقات"[2]. وسكت عنه البخاري في "التاريخ الكبير"[3] وابن حجر في "اللسان"[4]. ولذا فالحافظ الضياء محق في الاحتجاج بحديث أبي الغريف وليس في روايته صلة بتشيعه، والأصل أن يتنكب عما تفرد به هؤلاء مما ينصر بدعتهم.

٢-وأخرج حديثين لعمر بن إبراهيم:

- أحدهما: من روايته عن عبدالملك بن عمير عن أسيد بن صفوان في حديث طويل في وفاة أبي بكر رضي الله عنه ومناقبه موقوفاً على علي بن أبي طالب رضي الله عنه[5] والآخر: رواه من طريق عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس، مرفوعاً، لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم"[6].

وقد عرّف الحافظ الضياء بعمر بن إبراهيم في الحديثين التعريف نفسه ودافع عنه في الموضعين الدفاع نفسه حيث قال: "عمر بن إبراهيم العبدي البصري... قال يحيى بن معين: ثقة . وقال أبو حاتم لا يحتج به، ولم يبين الجرح. انتهى.

ولقد اختلطت عليّ أقوال الأئمة النقاد في عمر بن إبراهيم مما أظهر وجود إشكال حقيقي بين ما ذُكر في عمر هذا وبين ما خرّجه الضياء من أحاديثه وما تعقب به على أبي حاتم.

---

١ ٥/٦٩.
٢ ٢/١٠٩
٣ ٥/٣٨٠.
٤ ٧/٢٩٦
٥ "المختارة" ٢/١٨
٦ المصدر السابق ٨/٣٨٣.

وخلاصة الأمر أن هنالك راويين يسميان عمر بن إبراهيم يتشابهان بالاسم واسم الأب والكنية والطبقة. وقد خلط بينهما كل من أبي حاتم والحافظ الضياء رحمهما الله تعالى.

فالحديث الأول الذي أخرجه الضياء وهو حديث مناقب أبي بكر الذي تقدمت الإشارة إليه: غفل الضياء في تخريجه لهذا الحديث في "المختارة" وفي تعريفه بعمر بن إبراهيم وفي تعقبه على أبي حاتم الرازي رحمهما الله تعالى. فالحديث المذكور سمة الوضع ظاهرة فيه ابتداءً قبل النظر في إسناده(١). وهو من صنع إبراهيم بن عمر الذي ترجم له الضياء بقوله: "إبراهيم بن عمر أبو حفص العبدي البصري قال يحيى بن معين: ثقة وقال أبو حاتم : لا يحتج به. وقد سبق قولنا أن أبا حاتم الرازي رحمه الله قال في غير واحد من رجال الصحيح لا يحتج به من غير بيان الجرح فلا يقبل الجرح إلا ببيان ما هو والله أعلم".

قلت : وليس هو بالعبدي البصري وليس هو بالذي وثقه ابن معين ولا أدري كيف ترجم له بالبصري وهو مذكور في السند إبراهيم بن عمر المدني. ثم كيف ترجم له بالعبدي وهو مذكور في الرواية الأخرى بإبراهيم بن عمر الهاشمي وإنما الهاشمي المدني آخر غيره وهو إبراهيم بن عمر بن خالد أبو حفص الهاشمي مولاهم الكردي المدني روى عن عبدالملك بن عمير قال فيه الدارقطني: كان كذاباً يضع الحديث[1] وقال الذهبي[2] وابن

---

(١) ظهر ذلك من خلال المبالغة والاطراء في مدح أبي بكر الصديق ومن خلال طول الحديث فقد جاء في ثلاث صفحات في المطبوع وقال الذهبي في الميزان: ساق أربعين سطراً يشهد القلب بوضع ذلك.

١ الزيلعي، "نصب الراية" ٤/٩

٢ الذهبي، "المغني في الضعفاء" ٢/٤٦٢

الجوزي[1]: كذاب، وقال ابن حجر : أحد المتروكين وذكر له هذا الحديث[2] وقال الخطيب : غير ثقة[3] .

وقد ذكر له الذهبي ثلاثة أحاديث، أحدها هذا الذي أخرجه الضياء والثاني:حب أبي بكر وشكره واجب على أمتي" رفعه من حديث سهل بن سعد وقال الذهبي: منكر جداً. والثالث من حديث ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للعباس: "يا عم إن الله قد جعل أبا بكر خليفتي فاسمعوا..."

قال الذهبي: هذا الحديث ليس بصحيح ويبطله أن العباس قال لعلي ألا تدخل بنا إلى رسول اللهﷺ فنسأله... وهو في "الصحيح".

قلت: فحق هذا الكردي ألا يخرّج له في "المختارة" ونلتمس للضياء عذراً أن الكتب التي ميزت بينهما جاءت متأخرة عنه، وأن بعض المتقدمين خلط بينهما كما سيأتي إن شاء الله. هذا بالنسبة للحديث الأول.

- **وأما الحديث الثاني** وهو ما رواه عمر بن إبراهيم، عن قتادة، عن الحسن، عن الأحنف بن قيس، عن العباس، رفعه: "لا تزال أمتي على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم"[4]. قال الضياء: "عمر بن إبراهيم العبدي البصري يروي عن قتادة قال يحيى ابن معين: ثقة، **وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به، ولم يبين الجرح"**[(1)]. وعمر في هذا الحديث هو الذي عرّف به الحافظ الضياء وهو الذي وثقه ابن معين. وقد وثقه أحمد وروى عنه

---

١ ابن الجوزي، "الضعفاء والمتروكون" ٢٠٤/٢،.

٢ ابن حجر، "الإصابة" ٨١/١

٣الخطيب، "تاريخ بغداد" ٢٠٢/١١

٤ "المختارة" ٣٨٣/٨

(١) "المصدر السابق ٣٨٤/٨

عبدالصمد بن عبدالوارث وقال : هو فوق الثقة(٢). وسكت عنه البخاري في "التاريخ الكبير"(٣).

وقال الإمام أحمد : له أحاديث مناكير(٤).

وقال الدارقطني : لين يترك(٥).

وقال ابن حبان : " كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، فأما فيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أرَ بذلك بأساً"(٦).

وقال ابن عدي: يروي عن قتادة أشياء لا يوافق عليها، ثم قال : ولعمر غير ما ذكرت من الأحاديث، وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب وهو مع ضعفه يكتب حديثه(٧).

وقال الذهبي : صدوق حسن الحديث له غلط يسير(٨).

وسكت عنه الحافظ ابن حجر في "اللسان"(٩). وقال في "التقريب" : صدوق في حديثه عن قتادة ضعف.

وأما موقف ابن أبي حاتم من العمرين:

فإنه ترجم لهما فسكت عن الكردي[1] الذي كذّبه غير واحد من النقاد، وسأل أباه عن العبدي بقوله: سألت أبي عن عمر بن إبراهيم صاحب قتادة فقال : يكتب حديثه ولا يحتج به[2].

---

(٢) الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢١٥/٥

(٣) ١٤١/٦

(٤) الإمام أحمد، "العلل ومعرفة الرجال"١٠٨/٣.

(٥)البرقاني، "سؤالات البرقاني" ٥٠/١.

(٦) ابن حبان،"كتاب المجروحين ٨٩/٢ وذكره ابن حبان، في الثقات ٤٤٦/٨ وقال يخطيء ويخالف.

(٧) ابن عدي، "الكامل" ٤٣/٥

(٨) الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢١٥/٥

(٩) ٣١٦/٧

٤-وأخرج حديثاً في سنده يحيى بن سليم القرشي الطائفي ثم قال: :"ويحيى بن سليم: **قال أبو حاتم:لا يحتج به. ولم يبين الجرح،وقد وثقه يحيى بن معين، وروى له البخاري ومسلم"**[٣].

قلت: بعد النظر فيما ذكر في يحيى من جرح وتعديل تبين أنه وثّق توثيقاً عاماً من قبل بعض النقاد، وجرّح جرحاً نسبياً عند آخرين لاعتبار أحوال له معينة وليس بين ذلك تعارض، وتفصيل ذلك: أنه لم يتكلم في عدالة يحيى أحد من النقاد.وقد قال فيه ابن معين[٤] والعجلي[٥] وابن سعد[٦]: ثقة.

قلت: وتكلم الأئمة في حفظه ويتأكد سوء حفظه إذا روى عن عبيدالله بن عمر. ولذا، فما حدّث به يحيى بن سليم من كتابه فحديثه مستقيم. ومن وثّقه بالاعتبار الأول فقد أصاب، ومن ضعفه بالاعتبار الثاني فقد أصاب كذلك. والأئمة النقاد الذين جرحوا يحيى بن سليم كانوا على **ضربين: منهم من جرحه جرحاً مبهماً، ومنهم من جرحه جرحاً مفسراً، فيحمل المبهم على المفسر**، وبيان ذلك :

- أن الإمام أحمد قال فيه :أتيتُه وكتبت عنه، فرأيته يخلط في الأحاديث فتركته، وفيه شئ. وقال في موضع آخر: مضطرب الحديث روى عن عبيدالله مناكير[٧].
- وقال الإمام النسائي : ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيدالله بن عمر[١].

---

١ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩٨/٦.

٢ المصدر السابق .

٣ المختارة" ٥٥/١٠.

٤ تاريخ ابن معين / رواية عثمان الدارمي" ٢٢٦/١.

٥ العجلي،، "معرفة الثقات" ٣٥٣/٢.

٦ ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٥٠٠/٥

٧ أبو داود، "سؤالات أبي داود" ٢٣٦/١. و"بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم" ٤٦٢/١. وابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٩٨/١١

وقال يعقوب بن سفيان: رجل صالح، وكتابه لا بأس به، وإذا حدّث من كتابه فحديثه حسن، وإذا حدّث من حفظه فيعرف وينكر.

وقال الدارقطني: سئ الحفظ.

وقال الساجي : صدوق يهم في الحديث، أخطأ في أحاديث رواها عن عبيدالله بن عمر.

وقال أبو بشر الدولابي: ليس بالقوي[٢].

وقال ابن حجر في "التقريب" : صدوق سئ الحفظ.

وأما قول أبي حاتم (لا يحتج به) فيحمل على ما رواه من حفظه أو ما رواه عن عبيدالله. وقول أبي حاتم هذا يعد جرحاً مفسراً إذا ما جمعنا ما قاله في كتاب "الجرح والتعديل"، إلى ما قاله في كتاب "العلل":

- فقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليم الطائفي عن عمران بن مسلم عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر عن النبيﷺ قال: "من قال في السوق لا إله إلا الله...الحديث.قال أبي: هذا حديث منكر، **قال أبو محمد: وهذا الحديث هو خطأ؛ إنما أراد عمران بن مسلم عن عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عن سالم عن أبيه فغلط، وجعل بدل عمرو عبدالله بن دينار ، وأسقط سالماً من الإسناد**[*]

---

١ ذكره عنه الحافظ في "تهذيب التهذيب" ١٩٨/١١، وجاء في: النسائي،"الضعفاء والمتروكين" ١٠٨/١ : ليس بالقوي-.

٢ ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٩٨/١١

(*)ابن أبي حاتم، "علل الحديث" ١٨١/٢

- وقال : سألت أبي عن حديث رواه سريج بن يونس عن يحيى بن سليم عن عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: نهى رسول اللهﷺ عن لبستين وعن صلاتين وعن بيعتين: نهى عن الصماء والحبوة... الحديث، فسمعت أبي يقول: **هذا حديث منكر، الحديث كله منكر**[1].
- وقال: سألته عن حديث رواه محمد بن سعيد بن زائدة عن شريك عن عبيدالله. ورواه يحيى ابن سليم عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر عن النبيﷺ قال: إذا أكل أحدكم...الحديث. **قال أبي: هذا خطأ، إنما هو عبيدالله عن الزهري عن أبي بكر عن عبيدالله بن عبدالله بن عمر عن جده عبدالله بن عمر**[2].
- وقال : سألت أبي عن حديث رواه سويد بن سعيد عن يحيى بن سليم الطائفي عن اسماعيل ابن أمية وعبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال: رخص رسول اللهﷺ للنساء في التصفيق....قال أبي: **هذا حديث منكر بهذا الإسناد**[3].
- وقال: سألت أبي عن حديث رواه يحيى بن سليم عن الثوري عن منصور عن خيثمة عن رجل عن عبدالله بن مسعود عن النبيﷺ قال: "إن من تمام التحية الأخذ باليد" . **قال أبي: هذا**

حديث باطل[1].

قلت: فإذن بان من خلال هذه الشواهد أن أبا حاتم الرازي جرح يحيى بن سليم جرحاً مبهماً في كتاب "الجرح والتعديل" لكنه فصله وفسره في كتاب "العلل" لابن أبي حاتم.

---

(١) المصدر السابق ١٨٩/١

(٢) المصدر السابق ١٦/٢

(٣) المصدر السابق ١٩٧/١

(١) ابن أبي حاتم، "علل الحديث" ١٨١/٢

المبحث الثامن

تعديله الراوي إذا سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم

يستشهد الحافظ الضياء على عدالة الراوي بسكوت البخاري وابن أبي حاتم أو أحدهما عنه وعبارته في ذلك أن يقول : (لم يذكر فيه جرحاً) فالأصل عنده أن الرواة عدول ما لم يأت ما يجرحهم، وقد دأب على نفي الجرح ولم ينفِ التعديل في أي من الشواهد الموجودة في كتابه هذا فلم يقل (لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً) مما يدل على أن سكوت هؤلاء عن الراوي يعد تعديلاً عنده.

ويلحق بهذا الضرب قوله (لم أجد فيه طعناً أو (لم أجد فيه جرحاً) فيقبل حديثه تبعاً لخلو الراوي عن الجرح وهذا مذهب ابن حبان من قبل وغيرهما من الأئمة.

ولكن ظهر بالتتبع أن السكوت عن ذكر الجرح لا يعني عدم وجوده ولكن يمكن أن يؤخذ منه أن الراوي عدل عند من سكت عنه لا أنه عدل أو ثقة إطلاقاً، فهذه العبارة تعد تعديلاً لكنه قابل للنقض.

ومعلوم أن هذه المسألة كانت موضع خلاف بين بعض العلماء في عصرنا وأعني الدكتور عبدالفتاح أبو غدة -رحمه الله- والدكتور عداب الحمش، وإنما أعرضُ ههنا مذهب الضياء وهو على ما قرره الدكتور (أبو غدة) رحمه الله.

وعلى كل حال لا يصلح اعتبار ذلك تعديلاً إلا أن يُعلم أن ليس فيه جرحاً، وكون الراوي لم يذكر فيه ابن أبي حاتم مثلاً جرحاً فإنه لا يعني -على الأقل- عند الضياء أن ذلك تعديل يصافف تصريح ابن أبي حاتم أو غيره بعدالة الراوي أو وثاقته، وليس في الرواة "المقبولين" الذين أخرج لهم الضياء من قال فيهم مثل ذلك.

ولنأخذ الآن بعض النماذج:

فقد أخرج الضياء حديثاً فيه أبو العلاء كامل بن العلاء الفقيمي ثم قال : **(كامل بن العلاء ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً.**

وقال: أبنا أبو بكر بن أبي خثيمة فيما كتب إليّ قال: سمعت يحيى بن معين يقول: كامل أبو العلاء ثقة. وتكلم فيه أبو حاتم البستي. ويحيى بن معين أعلم من أبي حاتم البستي، والله أعلم)[1].

فلو كانت مرتبة توثيق لاستشهد بها في دفع تجريح ابن حبان، ولكنه اكتفى بقول ابن معين لأنه توثيق، والتوثيق لا شك أقوى وأشمل من التعديل فاستدل بالأقوى لأن ما دونه يدخل فيه ضمناً، فإنه لا يحكم بوثاقة راوٍ إلا أن يكون عدلاً.

ومن هذا المثال نفسه يزداد القارئ يقيناً أن قوله (لم يذكر فيه جرحاً) ليست جرحاً ولا تجهيلاً عند الضياء، فلو كانت كذلك لقال: (ويحيى بن معين أعلم منهما) أي ابن أبي حاتم الرازي وأبي حاتم البستي.

فإذن هذه العبارة تضفي على الراوي صفة العدالة بادئ الأمر على الأقل عند الضياء، وقد يختم أمره بذلك فلا نجد من جرّحه، وقد يأتي ما يرد هذا التعديل بجروح قادحة في الراوي عدالةً وضبطاً، فسكوت ابن أبي حاتم أو البخاري هو أن منتهى ما علماه من حال الراوي هو أن لا مطعن فيه لا أنه لا مطعن فيه بالضرورة في واقع الأمر.

وكذلك عند قول الضياء (لا أعلم فيه جرحاً) فإن نفي العلم بالجرح لا يقتضي نفي وجوده.

---

(١) المختارة ١٠/١٣٥.

ويحسن في هذه الوقفة قول الحافظ الذهبي: "قد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم الثقة على من لم يُجرح مع ارتفاع الجهالة عنه وهذا يسمى مستوراً ويسمى محله الصدق ويقال فيه: شيخ"(*).

وههنا مسألة مهمة: وهي أن الراوي إذا ثبت بأنه لم يجرحه أحد وخرّج له الضياء في الأصول فإن ذلك كافٍ للحكم على مقبولية الراوي في الجملة.

قال الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- معدداً أقسام رواة المستخرجات: "ومنهم من لا يُعرف فيهم توثيق ولا تجريح؛ **فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم من درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثوق، ويستفاد من ذلك صحة أحاديثهم**"[1].

وقال ابن القطان : "**والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأتِ بما ينكر عليه أن حديثه صحيح**"[2]

وأما الآن فلنستعرض بعض النماذج على أحاديث خرّجها الضياء في "المختارة" اعتماداً على أن البخاري أو ابن أبي حاتم لم يذكرا في راوي الحديث جرحاً:

١- فقد أخرج الضياء حديثاً تفرد فيه يوسف بن نافع ثم قال: (يوسف بن نافع ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال: روى عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، روى عنه جعفر بن عبدالواحد، **ولم يذكر فيه جرحاً**)[3].ويوسف هذا ترجم له ابن حجر في "تهذيب التهذيب"[4] ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره في "تقريب التهذيب" تمييزاً وقال:

(*) الموقظة" ص(٧٨).

(١)ابن حجر، "النكت على ابن الصلاح" ص(٨٦)

(٢) الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٣/٤٢٦.

(٣) "المختارة" ٤٤٠/١ وانظر ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢٣٢/٩.

(٤) ٣٠٨/١٢.

مستور من العاشرة. ولم أجد في يوسف بن نافع غير ذلك، ولذا فهذا المثـال سـلم للحـافظ الضياء رحمه الله.

٢-وأخرج متابعةً حديثاً فيه سليمان بن حميد ثم قال: "ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيـه جرحاً"[١]

قلت: قال ابن أبي حاتم : "روى عنه عمرو بن الحارث، وسعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أبي أسيد، وحرملة بن عمران، وابراهيم بن نشيط سمعت أبي يقول ذلك"[٢].

وسكت عنه قبله الإمام البخاري[٣].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[٤].

هذا كل ما وجدته في سليمان فهو حقيقةً لا جرح فيه.

٣- وأخرج متابعة حديثاً فيه سليمان بن أيوب بن سليمان ثم قال: "قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: روى عن أبيه عن جده، روى عنه أحمد بن الفضل العسقلاني، وأحمـد بـن منصور الرمادي، وعلي بن الحسن الهسنجاني ولم يذكر فيه جرحاً ". وقد قال الفضل بن سكين وقد روى عنه: سليمان ثقة)[٥].

الظاهر أن الحافظ الضياء علم أن سليمان تكلم فيه ولذا اعتمد في استصلاح حاله على قول الفضل بن سكين أحد الرواة عن سليمان حيث وثقه. وأما الحافظ الذهبي فـذكره في كتابه " المغني في الضعفاء" وقال: له مناكير، وقد خرّج له الضياء في "المختارة".

---

١ المختارة" ٢٠٣/٣.

٢ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٠٦/٤

٣ البخاري، "التاريخ الكبير" ٨/٤

٤ ابن حبان، "الثقات" ٣٨٥/٦.

٥ المختارة" ٢١/٣، وانظر ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٧٧/٤

قلت : وإنما أخرج له الضياء حديثاً واحد ليس من مناكيره بل توبع عليه. وذكره الذهبي أيضاً في "ميزان الاعتدال" وقال : "صاحب مناكير وقد وثق، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه لا يتابع عليها"[1].

قلت: ولا يضره قول ابن عدي لأنه توبع، وليس ما أخرجه الضياء ضمن ما ذكره ابن عدي من أحاديثه التي أخذها عليه.

وقال الحافظ ابن حجر في "اللسان"[2] زيادة على قول الحافظ الذهبي: لم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً، وذكره ابن حبان في "الثقات".

وقال في "تقريب التهذيب" : صدوق يخطئ.

٤-وأخرج حديثاً تفرد به يعقوب بن عبدالله بن جعدة ثم قال: قال أبو حاتم الرازي: روى عن عمر بن عبدالعزيز وسعيد بن المسيب، ويعقوب بن عتبة، روى عنه عثمان بن عبدالرحمن الحرّاني، وعبدالله بن عبدالله الأموي، ولم يذكر فيه جرحاً"[3].

قلت: ولم أجد فيه جرحاً، وقد سكت عنه البخاري[4] من قبل، وذكره ابن حبان في "الثقات"[5].

والأمثلة على ذلك كثيرة يطول بذكرها المقام ولكن انظر ما ذكره مما شابه ذلك المواضع التالية من "المختارة":

٢٠٣/١، ٤٠٦/٤، ٢٠٦/٤، ٤٠٢/٤، ١٢٠/٦، ٣٩٠/٨، ١٢١/٥، ٣٩٠/٨، ٢٥٠/٩، ١٦٨/٢.

---

١ الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢٨١/٣.

٢ ابن حجر، "لسان الميزان" ٧٧/٣.

٣ المختارة" ١٦٨/٣ وانظر ابن ابي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢٠٩/٩.

٤ البخاري، "التاريخ الكبير" ٣٩١/٨

٥ ابن حبان، "الثقات" ٦٤١/٧

المبحث التاسع:

تعديل الراوي بروايته لم يُذكر في كتابَي البخاري وابن أبي حاتم

المبحث التاسع:

تعديله الراوي كونه لم يُذكر في كتابَي البخاري وابن أبي حاتم

نبّه الحافظ الضياء في عدة مواضع على عدم ذكر الراوي في كتاب البخاري أو ابن أبي حاتم **فما دلالة ذلك؟**

يظهر أن الضياء إذا أتبع الحديث بالتنبيه على كون الراوي لم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه -أو البخاري- أن ذلك علامة على خلوّه من الجرح عنده، **ذلك أن شرط قبول الرواي عنده: عدم العلم بالجرح، بعد أنْ يكون خرج عن حدّ الجهالة برواية راوٍ ثقة عنه أو أكثر، ولذا فإنه يحتج بحديث** الراوي المستور.

والحقيقة أن الراوي سواء أذكره ابن أبي حاتم وسكت عنه أم لم يذكره البتة فإن ذلك لا يصلح أن يكون حكماً نهائياً على خلو الراوي من الجرح إلا إذا ثبت أن أحداً من النقاد لم يطعن فيه. والرواة الذين نبّه الحافظ الضياء على عدم ذكرهم في هذين الكتابين منهم من احتج بأحاديثهم، ومنهم من أخرج لهم استشهاداً.

وأما بالنسبة للرواة "المقبولين" الذين أخرج لهم الضياء فليس فيهم مَنْ قال فيهم مثل ذلك، وإنما ذكرت هذا المبحث حتى تتضح للقارىء الصورة النقدية عند الحافظ الضياء.

والآن فلنأخذ بعض النماذج:

١- أخرج الضياء حديثاً من طريق عبيدالله بن رَماحس ثنا أبو عمــرو زياد بن طارق قال سمعت أبا جرول زهير بن صُرَد يقول : لما أسرنا رسول الله يوم حنين وذهب يفرّق السبي فأنشدته أقول: امنن علينا رسول الله في كرم.... في أبيات من الشعر فقال رسول اللهﷺ : "ما كان لي ولبني عبد المطلب فهو لكم"[١]

قال ابن حجر: قال الضياء: زهير لم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما ولا زياد بن طارق، وقد روى محمد بن اسحق عن عمرو بن شعيب عن جده نحو هذه القصة.

قال الحافظ ابن حجر : فالحديث حسن الإسناد لأن راوييه مســتوران لــم تتحقق أهليتهما ولم يُجرحا، ولحديثيهما شاهد قــوي[٢]. وقــد رواه الطبرانـــي[٣] والخطيب[٤] وابن حجر[٥] والسيوطي[٦] من طريق عبيدالله بن رماحس، به. وقال الطبراني:لم يُرْوَ عن زهير بن صرد بهذا التمام إلا بهذا الإسناد تفرد به عبيدالله.

---

(١) رواه من طريق الضياء ابن حجر في "لسان الميزان٤/١٠١. وليس الحديث في المجلدات العشرة المطبوعة من "الأحاديث المختارة".

(٢) المصدر السابق

(٣) الطبراني، "المعجم الصغير" ١/٣٩٥.

(٤)الخطيب، "تاريخ بغداد" ٧/١٠٦

(٥) ابن حجر، "لسان الميزان" ٤/١٠٢

(٦)"السيوطي، تدريب الراوي" ٢/١٦٤

وقال السيوطي: (هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه عشاري أخرجه أبو سعيد الأعرابي في "معجمه" عن ابن رماحس، وله شاهد من رواية ابن اسحق في "المغازي" حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وقد أخرجه الضياء في "المختارة" من حديث زهير، واستشهد له بحديث عمرو بن شعيب فهو عنده على شرط الحسن)[٧].

(٧) المصدر السابق

قال الذهبي في عبيدالله بن رماحس: ما رأيت للمتقدمين فيه جرحاً، وما هو بمعتمد علـــــيه[1].

وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الثلاثة وفيه من لم أعرفهم[2].

قال الحافظ ابن حجر : أخرجه أبو منصور البارودي في "معرفة الصحابة" وقال : عبيدالله وزياد مجهولان . قلت-ابن حجر-: ليس عبيدالله بمجهـول لأنـــه روى عنه نحو العشرة[3]

وزياد بن طارق قال فيه الحافظ الذهبي : نكرة لا يعرف[4].

٢. وأخرج حديثاً من طريق أبي جعفر الترمذي ثنا رجاء بن عبدالله أبو صالح الصنعاني وكان مجاوراً بمكة حتى مات قثنا محمد بن عبدالسلام الكـــوفي قثنا الأعمش. ثم قال الضياء : محمد بن عبدالسلام ورجاء بن عبدالله **لم يـــذكرهما ابن أبي حاتم في كتابه**[5].

قلت: فأما رجاء بن عبدالله فلم أجد له ترجمة إلا أن ابـــن حبـــان ذكره في "الثقات" وقال : يروي عن يعلى بن عبيد، روى عنه أهل بلـــخ[6]. وقـــد

---

(١) الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٦/٣ وذكر للحديث علة ولكن ردها ابن حجر.

(٢)الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٨٧/٦

(٣) ابن حجر،"لسان الميزان" ١٠١/٤.

(٤) "ميزان الاعتدال" ٢٥٥/٤ و"لسان الميزان" ٤٩٥/٢ وذكره الذهبي في كتابه "المغني في الضعفاء" ٢٤/١.

(٥) "المختارة" ١٤/١٠ ولم يذكر للحديث شاهداً وقد تفرد ا به.

(٦) ابن حبان، "الثقات" ٢٤٧/٨

عدله أبو جعفر الترمذي الراوي عنه في سند هذا الحديث. وأما محمد بن عبدالسلام فكذلك لم أجد له ترجمة، ولم يذكره المزي في الرواة عن الأعمش(٧).

٣. وأخرج حديثاً تفرد به جعفر بن عياش ثم قال: جعفر بن عياش لم **يذكره ابن أبي حاتم في كتابه(٨). انتهى**

ولكن جهلة الحسيني[1] وقال الحافظ ابن حجر : لا يعرف[2] وقال الهيثمي: من تابعي أهل المدينة، روى عنه أبو حازم سلمة بن دينار ولم يجرحه أحد[3].

٤. وأخرج حديثاً من طريق محمد بن العلاء بن حسين النبقي المطلبي قال حدثني الوليد بن ابراهيم عن عبدالرحمن بن عوف ثم قال : **لم أرهما ذكرا في كتاب "تاريخ البخاري" ولا كتاب ابن أبي حاتم**، ولهذا الحديث شاهد في "الصحيحين"[4].

---

(٧) المزي، "تهذيب الكمال"١٢/٨٢

(٨) "المختارة" ٩/٥٢٦

١ الإكمال" ١/٦٥.

٢ ابن حجر، "تعجيل المنفعة" ص(٧٠).

٣ الهيثمي، مجمع الزوائد" ٣/٢٢٤

٤ المختارة" ٣/١٣٥

فأما الوليد بن ابراهيم فلم أجد فيه شيئاً وقال الهيثمي: لم أجد من ذكره[1].

وكذلك محمد بن العلاء ولكن وجدت من الرواة عنه ثلاثـــة وهـــم عبـــدالرحمن الحزامي كما في رواية الضياء، وأحمد بن الوليد[2]، وابـــراهيم المنـــذر[3]. ولكـــن ينجبر حديثهما بثبوت أصله في "الصحيحين" .

٥. وأخرج حديثاً تفرد به عمر بن الفضل عن نعيم بن يزيد عن علـــي بن أبي طالب قال: أمرني النبي ﷺ أن آتيه بطبـــق يكتب فيه مالا تضل أمة مـــن بـــعده.... الحديث.

ثم قال الضياء : "نعيم لم أجده في كتاب ابن أبي حـــاتم"(١) وقـــد جهلـــه الذهبي(٢) وابن حجر(٣).

٦. وأخرج حديثاً فيه الوليد بن عقبة بن نزار العنسي ثم قال: الوليد بن عقبة لم يذكره ابن أبي حاتم في كتابه(٤).

---

١ الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٨/٣

٢ كما في رواية البزار– الهيثمي، "كشف الأستار" برقم (١٠١٢)

٣ في حديث أخرجه الطبراني، في"المعجم الأوسط" ٤٥/٩.

(١) "المختارة" ٣٨٠/٢

(٢) الذهبي، "المغني في الضعفاء" ٧٠١/٢

(٣) ابن حجر، "اللسان" ٤١٣/٧ ، وابن حجر، "التقريب" أيضاً.

(٤) الذهبي، "الكاشف" ٣٥٣/٢

قال فيه الذهبي[٥] وابن حجر[٦] : مجهول. ولم يذكرا مـــن الـــرواة عنه إلا زيد بن الحباب.

(٥) ابن حجر، "اللسان" ٧/٤٢٦ وكذلك في "التقريب".

(٦)"التقريب".

الفصل الثالث: دراسة الراوي "المقبول" عند ابن حجر، وتطبيقاتها من خلال "الأحاديث المختارة".

المبحث الأول: دراسة في الرواة "المقبولين" في "الأحاديث المختارة"

المطلب الأول:

مصادر الحافظ الضياء فيما أخرجه من أحاديث الرواة المقبولين

اعتمد الحافظ الضياء رحمه الله في كتابه على أحاديث الرواة المقبولين إذ أخرج ل: (١٤٨) مقبولاً في (٣١٢) حديثاً ، وقد خرَّج من الكثير من كتب الحديث، مما يدل على سعة اطلاعه، وكتابته الأصول، وساعدته على ذلك رحلته الواسعة.

فقد أخرج من مسند الإمام أحمد (٥٨) حديثاً منها أربعة أحاديث من زوائد ابنه عبدالله . وأخرج من "معاجم الطبراني" (٨٠) حديثاً. وأخرج من "مسند أبي يعلى" (٥٦) حديثاً. وأخرج من كتب وأجزاء حديثية متعددة مائة وثلاثة أحاديث، فقد روى أحاديث بإسناده إلى عدة مصنفين في الحديث كالشاشي ، الروياني، وابن صاعد، وابن وارة، وابن قتيبة، وابن مردويه، وابن أبي عاصم، وابن أبي عمر العدني، وأبي نعيم، والهيثم بن كليب، وابن راهويه، وابن مندة، والبغوي، والمحاملي، وابن منيع.

وقل اعتماده في أحاديث الرواة المقبولين على بقية كتب الحديث المشهورة :

فقد أخرج من "سنن أبي داود" سبعة أحاديث.

ومن "سنن الترمذي" ثلاثة أحاديث.

ومن "سنن النسائي" حديثاً واحداً.

ومن "سنن ابن ماجه" ثلاثة أحاديث.

ومن "صحيح ابن خزيمة" حديثاً واحداً.

ومن "صحيح ابن حبان" حديثاً واحداً.

ومن "مستدرك الحاكم" حديثاً واحداً.

وإنما أقلّ من الاعتماد على هذه الكتب المشهورة لأن أصحابها بينوا درجة الحديث إما باشتراط تخريج الأحاديث الصحيحة ككتب الصحاح الثلاثة : ابن خزيمة وابن حبان والحاكم . وإما لأن أصحابها يعقبون الحديث بذكر درجته كالإمام الترمذي، وكأبي داود في سننه وإن كان بيّن رحمه الله في رسالته إلى أهل مكة شرطه في الأحاديث التي يخرّجها في كتابه السنن وبيّن الإمام النسائي رحمهم الله تعالى كثيراً من علل الحديث، وأخطاء الرواة. وبشكل عام فإن كتب السنن حوت أحاديث الأحكام فلا بد أن يكون الحديث أهلاً لأن يركن إليه المصنف في استنباط حكم شرعي يتوّج به ترجمة الباب.

وأما كتب المسانيد والمعاجم فليست كذلك، ولم يشترط أصحابها الصحة، ولم يبينوا درجة الأحاديث فيها – وإن كان الإمام أحمد أكثرهم تحوّطاً في الرواية في كتابه "المسند"– ولذا أكثر الحافظ الضياء من الاعتماد على معاجم الطبراني الثلاثة، ومسنديْ الإمام أحمد وأبي يعلى وعلى أجزاء حديثية كثيرة انتقى فيها ما صح عنده أو كان به علة حتى يكشف عن علته أو يدافع عنها، فأحيا بذلك كثيراً من التراث الحديثي القائم منه والحصيد، مما لم يحقق بعد أو كان معدوداً فيما لم يعثر عليه.

المطلب الثاني: عدد "المقبولين" في كل طبقة من طبقات "التقريب" ممن أخرج لهم الضياء

بلغ عدد الأحاديث في المجلدات العشر الأولى من "الاحاديث المختارة" (٤٢٥١) حديثا ، ومن بين ذلك (٣١٢) حديثا لرواة حكم عليهم الحافظ ب"مقبول"، أي بنسبة سبعة بالمائة من أحاديث الكتاب.

وقد أخرج الحافظ الضياء رحمه الله تعالى ل (١٤٨) مقبولاً موزعين على طبقات متعددة مبتدئة من الطبقة الثانية وحتى الحادية عشرة وكانت نتيجة إحصائهم كالآتي :

فمن الطبقة الثانية : أخرج ل (١٠) رواة مقبولين.

ومن الثالثـــــة: أخرج ل (٤٦) مقبولاً.

ومن الرابعـــــة : أخرج ل (٢٣) مقبولاً.

ومن الخامســـــة : أخرج ل (١٣) مقبولاً.

ومن السادســـة : أخرج ل (١٩) مقبولاً.

ومن السابعـــــة : أخرج ل (١٥) مقبولاً.

ومن الثامنـــــة : أخرج ل (٨) مقبوليـــن.

ومن التاســـــعة : أخرج لمقبولَيـــــْــن.

ومن العاشــــرة : أخرج ل (٩) مقبولين.

ومن الحادية عشرة: أخرج لمقبولَيـــــْــن.

وعند التدبر في هذا الإحصاء يمكن ملاحظة ما يلي :

- أن الطبقات من الثانية وحتى الخامسة هي طبقات تابعيين وعلى هذا يكون الضياء رحمه الله أخرج لتسعين مقبولاً هم تابعيون أي بنسبة ثلثيْ من أخرج لهم من "المقبولين".

- وهذه الزيادة في عدد "المقبولين" من التابعيين على الطبقات الأخرى ممن أخرج لهم الضياء تذكرنا بالزيادة في عددهم – المقبولين من التابعيين– ممن ترجم لهم – بشكل عام– ابن حجر في " التقريب" وذلك لأن كثيراً منهم ليس لهم إلا الحديث أو الحديثين أو نحو ذلك ولم يُعهد فيهم للنقاد جرحٌ.

هذا ، وقد أخرج الضياء حديثين في سند كل منهما **راويان مقبولان، وأخرج مقروناً** لراويين "مقبولَيْن"، وأخرج ل(١١٠) من المقبولين **تفردوا فيما روَوْا**، ول(٣٨) **في المتابعات.**

واتفق الحافظ الضياء مع الإمام البخاري في التخريج لاثنين من الرواة المقبولين أخرج لهم البخاري اتصالا وهماً:

١- إبراهيم بن عبدالرحمن بن أبي ربيعة المخزومي[1].

٢- أبو يزيد المديني / المدني.[2]

واتفق مع البخاري في التخريج لروايَيْن أخرج لهما البخاري تعليقاً وهما :

١- معاوية بن عبدالله بن جعفر.[3]

٢- أبو بكر بن علي بن عطاء بن مقدم. وأشار إلى ذلك الضياء.[1]

---

(١) "المختارة" ٣٤٩/٤.

(٢) المصدر السابق ٢٠٧/٨.

(٣) المصدر السابق ١٩٨/٩.

(١) "المختارة" ١٤٩/١٠، وانظر "الفتح" ١٨٧/١٢.

وأخيراً ، اتفق الضياء مع أصحاب الصحاح: ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، في التخريج ل (٤٥) راوياً "مقبولاً".

المطلب الثالث: الرواة المقبولون الذين أخرج لهم الضياء وبيَّن حالهم.

أخرج الضياء رحمه الله أحاديث رواة "مقبولين"، فكان يرويها، ثم لا يتعقبها بشيء، وهذا دليل على أنَّ حديثهم عنده صحيح أو حسن، وقد أخرج لثلاثة عشر راوياً من هؤلاء، وبيَّن شيئاً من حالهم، يفيد تزكيتهم عنده مما يرقى بالحديث الذي أخرجه أن يكون حجة يُعتمد عليه.

وبيان ذلك كما يأتي:

الرقم:	اسم الراوي المقبول:	قول الضياء في الراوي وطريقة روايته له:
١.	موسى بن أيوب الغافقي:	أخرج له حديثاً واحداً، وقد تفرد به في مسند إياس بن عامر الغافقي عن علي رضي الله عنه، **ثم قال: موسى بن أيوب وثقه يحيى بن معين**[٢]. وهذا يعني أن حديثه صحيح.
٢.	جرَي بن كُلَيب السدوسي:	أخرج حديثه في الأصول ثم قال: **قال ابن المديني: جري مجهول لا أعلم أحداً روى عنه غير قتادة.وقال أبو داود السجستاني: لم يرو عنه إلا**

(٢) المصدر السابق ٢٠/٢.

		قتادة، وقال أبو حاتم الرازي: روى عنه قتادة وأبو إسحاق السبيعي[*].
٣.	هشام بن عمرو الفزاري:	تفرد بالرواية ثم نقل الضياء عن أبي داود أنه قال : هشام أقدم شيخ لحماد ثم قال : ورواه الترمذي وقال حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث حماد بن سلمة. قال الضياء: هشام وثقه أحمد وأبو حاتم الرازي، روي عن يحيى بن معين أنه قال: لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.[١]
٤.	عمارة بن عبد الكوفي :	أخرج له حديثاً تفرد به عن علي رضي الله عنه ثم قال: عمارة بن عبد قال الإمام أحمد :مستقيم الحديث وقال أبو حاتم: مجهول لا يحتج به.[٢]
٥.	عمرو بن حبشي الزبيدي:	أخرج له حديثاً واحداً تفرد به ثم قال : ابن حبشي روى عنه أبو اسحق وعبدالله بن المقدام بن الورد.[٣]
٦.	سهل أبو سعد، علي أبو الأسود الكوفي:	أخرج له ما تفرد به ثم قال : سهل وثقه يحيى بن معين.[٤]

(*)المختارة ٢/٢٩.

(١) المصدر السابق ٢/٢٥١.

(٢) المصدر السابق ٢/٣٠٩.

(٣) المصدر السابق ٢/٣١٧.

(٤) المصدر السابق ٤/٤٠٣.

٧.	كثير بن حبيب البصري :	روى له رواية لها متابعات ثم قال : كثير بن حبيب روى عنه علي بن المديني والصلت، وغيرهما. وسئل عنه أبو حاتم الرازي فقال : لا بأس به(٥).
٨.	محمد بن سالم الربعي:	أخرج له حديثاً تفرد به ثم قال: سئل أبو حاتم الرازي عن محمد بن سالم البصري فقال : لا بأس به[1].
٩.	عبدالقاهر بن السري:	أخرج له حديثاً تفرد به ثم قال: سئل يحيى بن معين عن عبدالقاهر فقال: صالح.[2]
١٠.	موسى بن سعيد أو ابن سعد الأنصاري:	أخرج حديثاً له تفرد به، ثم قال موسى بن سعد هو ابن زيد بن ثابت روى له مسلم وقال عبدالرزاق:هو موسى بن سعيد.[3]
١١.	سالم بن عبدالواحد المرادي:	أخرج له متابعة ثم قال : قال ابن أبي حاتم سالم بن عبدالواحد المرادي أبو العلاء الأنعمي سألت أبي عنه فقال: يكتب حديثه. قلت : وأظنه الذي روى عن الحسن.[4]

(٥) المصدر السابق ٥/١٤٠.

١ المصدر السابق ٥/١٤٥.

٢ المصدر السابق ٦/٥٤.

٣ المصدر السابق ٩/٤٥٠.

٤ المصدر السابق ٢/٣٢٧.

١٢.	زيد بن عطاء بن السائب:	أخرج له الضياء حديثاً من روايته عن زياد بن علاقة،عن أسامة بن زيد،ثم قال: قال أبو حاتم:رواه جماعة عن زياد بن علاقة،عن عرفجة بن شريح. **قلت: ولعله سمعه منهما والله أعلم**.رواه أحمد بن منيع عن هشيم عن مجالد، ورواه أبو يعلى أيضاً عن سريج بن يونس، عن هشيم،عن مجالد، عن زياد بن علاقة، ورواه الطبراني عن عبيد بن غنام، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن محمد بن بشر،عن مجالد، عن زياد.(١)
١٣.	عبدالله بن الزبير بن معبد الباهلي	أخرج الضياء من طريق عبدالله بن الزبير ثنا ثابت البناني عن أنس قال رسول اللهﷺ : " ما تحاب رجلان في الله إلا كان أحبهما إلى الله أشدهما حباً لصاحبه". **قال الضياء: قال الطبراني : لم يروه عن ثابت إلا عبدالله بن الزبير. قال الدارقطني: رواه حماد بن سلمة عن ثابت مرسلاً ، قال:وهو الصواب. قلت : روى**

(١) "المختارة" ١٧٦/٤.

		سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس جاء رجل من أهل البادية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : من خلق السماء؟ فقال: "الله" - الحديث. رواه مسلم في "صحيحه" من رواية سليمان هذا عن ثابت. وقد خالفه حماد بن سلمة فرواه عن أنس مرسلاً فلم يضره.[٢]

ومن خلال التدبر فيما بينه الحافظ الضياء من أحوال الرواة السالف ذكرهم الذين وصفهم ابن حجر بـ"مقبول" نجد أن :

الحافظ الضياء أراد من كلامه في هؤلاء الرواة تقوية حالهم وتصحيح حديثهم:

- فتارة يستشهد بتوثيق بعض الأئمة النقاد ومن ذلك:

- **أبو حاتم** إذ وثق كثير بن حبيب ومحمد بن سالم الربعي
- **ابن معين** كما في ترجمة موسى بن أيوب وسهل أبي سعد وعبد القاهر بن السري، وهشام الفزاري.
- **الإمام أحمد** إذ وصف عمارة بن عبد بأنه مستقيم الحديث.
- أو يستشهد على تقوية حالهم **بكون الراوي مخرج له في"الصحيح"** ، وذلك كما ذكر في **موسى بن سعيد.**

---

(٢) المصدر السابق ١١٩/٥.

- أو يستشهد على توثيق الراوي بكونه روى عنه اثنان **فأكثر ثم لم يُجرح**، وهذا مذهب ابن خزيمة وابن حبان كذلك. كما ذكر في جُري بن كليب، وعمرو بن حبشي.

ونلاحظ في ترجمة جرّي بن كُلَيب السدوسي أنّ الحافظ الضياء **أعرض عن تجهيل ابن المديني**، وأخذ بكلام أبي حاتم لأن معه زيادة علم حيث أضاف أبا إسحق راوياً ثانياً عن جري، والحال عنده-كما سبق ذكره- أن الراوي إذا روى عنه اثنان فهو ثقة عنده ما لم يُجرح.

ولعل الراوي "المقبول" الوحيد الذي جنح الضياء إلى تضعيفه من هؤلاء هو سالم المرادي، وذلك لأنه:

- نقل عن أبي حاتم أنه قال فيه: **يُكتب حديثه**، ثم لم يتعقبه الضياء بتقوية حاله.
- **أنه إنما أخرج حديثه في المتابعات.**
- ثم إنّ سالماً هذا هو الراوي "المقبول" الوحيد الذي نبّه ابن حجر على عقيدته فقال: **"مقبول وكان شيعياً"**.

أنّ الحافظ الضياء ذكر في حديثي زيد بن عطاء، وعبدالله بن الزبير الباهلي عللاً ثم لم يعدّها قادحة في سلامة الحديث. وقد تقدم التنبيه على ذلك في الفصل الثاني.

المبحث الثاني: الشرط الأول من شروط

الراوي "المقبول": وهو قلة الحديث من خلال "المختارة"

قال الحافظ -رحمه الله تعالى- معرفاً الراوي "المقبول":

"مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، فهو مقبول حيث يتابع، وإلا فلين الحديث".

وعلى هذا فشروط مصطلح "المقبول" عند ابن حجر ثلاثة:

الأول: قلة الحديث.

الثاني: أن لا يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله.

الثالث: أن يروي ما يتابع عليه.

وهذا المبحث مخصص لدراسة الشرط الأول، وفيه عدة مطالب:

المطلب الأول: علاقة قلة الحديث بالحكم على الراوي

في مواضع كثيرة من كتب النقد نجد الأئمة المحدثين ينبّهون على قلة رواية المترجم له؛ وأكثر مَن عُرف بالتنبيه على قلة حديث الراوي:

- ابن سعد في كتابه "الطبقات الكبرى".
- وابن حبان في كتبه: "الثقات"، و"المجروحين"، و"مشاهير علماء الأمصار".
- وابن عدي في كتابه "الكامل".
- وابن حجر في "تهذيب التهذيب".[1]

---

[1] وسيأتي -إن شاء الله- ذكر الأمثلة على ذلك في محله من هذا المبحث.

ومن النماذج على تنبيههم على قلة الرواية:

-سئل الإمام أحمد : أيُّ أصحاب الزهري أحب إليك قال: مالك أحبهم إليّ **في قلة روايته**[1] وقال الإمام الدارقطني وقد سئل عن جعفر بن أحمد بن كعب : ((ثقة وكان يحفظ الحديث **وكان قليل الحديث**)) [2] .

وقال ابن حبان:

- سعيد بن ميناء مولى البختري من فقهاء أهل مكة ومتقنيهم **على قلة روايته**[3].
- يحيى بن قمطة من متقني أهل مكة على قلة روايته ما بها وكان متيقظاً[4].
- عبدالرحمن بن علي الحنفي كان متقناً يحفظ على **قلة روايته**[5].
- عباس بن عبدالله بن معبر من متقني أهل المدينة **على قلة روايته**[6].
- عبدالله بن سعيد بن جبير الأسدي من متقني أهل مكة **على قلة روايته**[7]
- سرور بن المغيرة بن زاذان كان متقناً على **قلة روايته**[8].

وجعل الحافظ ابن حجر قلة الرواية شرطاً من شروط الراوي "المقبول".

فهل لقلة الرواية تأثير في الحكم على الراوي بشكل عام؟

تبين من خلال التتبع في كتب الرجال أن قلة الرواية مؤثرة حقاً في الحكم على الراوي وبالتالي في الحكم على الحديث. ذلك أن الراوي:

---

1) "بحر الدم" ص(٣٩١).
2) " سؤالات حمزة" ص (١٨٧).
3) ابن حبان، "مشاهير علماء الأمصار" ص(٨٥).
4) المصدر السابق ص (٨٦).
5) المصدر السابق ص (١٢٤).
6) المصدر السابق ص (١٢٩).
7) المصدر السابق ص (١٤٥).
8) المصدر السابق ص (١٧٧)

-إما أن يكون متقناً على قلة رواية.

-وإما أن يكون كثيرَ خطأٍ على قلة رواية.

-أو أن يكون قليلَ خطأٍ على قلة رواية.

- **فإذا كان الراوي متقناً فلا تزيده قلة الرواية إلا إتقاناً** وحرصاً على أداء الرواية كما سمعها. فمن ذلك قال الإمام أحمد: الأعمش ويحيى بن وثاب موالٍ، وأبو حصين من العرب، ولولا ذلك-أي أبو حصين- لم يصنع الأعمش ما صنع وكان قليل الحديث صحيح الحديث، قيل له: أيهما أصح حديثاً هو أو أبو إسحاق؟ قال : **أبو حصين أصح حديثاً لقلة حديثه**، وكذا منصور أصح حديثاً من الأعمش لقلة حديثه[1] .انتهى. فإذن كل من أبي حصين وأبي اسحق ثقة عند الإمام أحمد وإنما رجح أبا حصين على أبي إسحق لقلة حديث أبي حصين فهذا دليل من الإمام أحمد على أن قلة رواية المتقن أدعى لإتقانه. والمتقن بشكل عام قليل الخطأ، فإذا قلّتْ روايته كان أقلّ خطأ.

- **وأما إذا كان الراوي على قلة روايته كثيرَ الخطأ فإن حاله تختلف عما لو كان كثيرَ** الرواية، إذ إنه يوصف إذا كان **كثير الخطأ وقليل الرواية ب: بمتروك، أو منكر الحديث، أو ضعيف جداً أو نحو ذلك**، وليس يوصف كذلك **مَنْ كثر خطؤه وكثرت روايته إذ يقال فيه ضعيف أو نحو ذلك**، وهو على الحالين لا يصلح الاحتجاج بحديثه وتبعاً لذلك يمكن أن يوصف بأنه:

((ليس له من الحديث إلا القليل **وثبت فيه** ما يترك الاحتجاج بحديثه)).

---

[1] الذهبي، "سير أعلام النبلاء" ٤١٤/٥ ، المزي، "تهذيب الكمال" ٤٠٤/١٩.

- وما أنفع هذا الشاهد الذي ذكره الحافظ الذهبي في -"نبلائه" حيث ترجم لعمر بن شبيب المعمّر ثم قال : قال أبو زرعة: لين الحديث. وقال ابن معين[1]: ليس بثقة. وقال أبو حاتم : لا يحتج به. وقال النسائي وغيره: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: كان صدوقاً لكنه يخطئ كثيراً على قلة روايته قلت – أي الذهبي- : **هذا فيه تناقض؛ فالصدوق لا يكثر خطؤه، والكثير الخطأ مع القلة هو المتروك**[2] انتهى

وكلامه الآخِر هو موضع الشاهد إذ إن كثرة الخطأ مع قلة الرواية تذهب بالراوي إلى مرتبة متدنية من مراتب الضعف.

- قال ابن حبان في هذيل بن بلال: **يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل على قلة روايته فصار متروكاً**[3]

فهذيل يروي ما لا يتابع عليه من قلبٍ للأسانيد، ورفعٍ للمراسيل، وكان قليل الحديث، فصار عند ابن حبان متروكاً.

- وقال أيضاً : الأزور بن غالب كان قليل الحديث إلا أنه **روى على قلته عن الثقات ما لم يتابع عليه من المناكير فكأنه كان يخطئ وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به إذا انفرد**[4] .

---

[1] جاء في "سير أعلام النبلاء" بتكرار القولين لأبي زرعة، والصواب أنّ هذا القول لابن معين كما هو مثبت في "الجرح والتعديل" ١١٥/٦.

[2] الذهبي، "سير أعلام النبلاء" ٤٢٩/٩. وأما ما يتعلق (بالصدوق) فأرى أنّ ابن حبان والذهبي ليسا سواءً في مفهوم (الصدوق)، فلعل ابن حبان وصفه بالصدوق بياناً لعدالته فقط، على حين أراد الذهبي العدالة والضبط لأنه قال :" فالصدوق لا يكثر خطؤه"، بمعنى أنها عند ابن حبان مرتبة عدالة، وهي عند الذهبي مرتبة عدالة وضبط، والله تعالى أعلم.

[3] ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٩٥/٣.

[4] المصدر السابق ١٧٨/١.

- وقال في إبراهيم بن إسحاق الواسطي: يروي عن ثور بن يزيد ما لا يتابع عليه، وعن غيره من الثقات المقلوبات على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به[1]
- وقال في أيوب بن محمد أبي سهل العجلي: كان قليل الحديث ولكنه خالف الناس في كل ما روى فلا أدري أكان متعمداً أو يقلب ولا يعلم[2].
- وقال الإمام أحمد : عبد الملك بن عمير مضطرب الحديث جداً مع قلة حديثه[3].

ولعل من أسباب كثرة خطأ الراوي الموصوف بقلة الحديث انصرافه عن الاهتمام برواية الحديث إلى غيره من مشاغل الدنيا:

قال ابن حبان في ترجمة الدجين بن ثابت: كان قليل الحديث منكر الرواية على قلته يقلب الأخبار؛ لم يكن الحديث شأنه)[4].

- **وأما إذا قلّت روايته وقل خطؤه فهو ضعيف، على أن كثرة الرواية مع قلة الخطأ غير مؤثرة -إلى حد ما- في الحكم العام على الراوي إذ يبقى حديثه حجة إلا ما أخطأ فيه فيتنكب عنه**، ذلك أن غالب الثقات لا يسلمون من قلة الخطأ بل هذه قاعدة من قواعد الجرح والتعديل أن الثقة قد يخطئ كما أن الضعيف قد يصيب، وقد اصطلح على تسمية أوهام الثقات عللا في الحديث، وكتب العلل زاخرة بمثل هذا النوع أعني الثقات الموصوفين بكثرة الرواية وقلة الخطأ.

- وقد أورد الحافظ ابن حجر حديثاً في كتابه "التلخيص الحبير" من طريق يعقوب بن أبي سلمة الليثي عن أبيه. ثم قال : (**ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال : ربما أخطأ.**

---

[1] المصدر السابق ١١٣/١

[2] بحر الدم" ص (٢٧٩).

[3] ابن حبان "كتاب المجروحين" ٢٩٤/١

[4] ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٧٢/١ ، وفي النص دلالة أخرى أن من ذكره ابن حبان في "الثقات" يمكن أن يقال فيه: وثقه ابن حبان.

وهذه عبارة عن ضعفه فإنه قليل الحديث جداً، ولم يروِ عنه سوى ولده، **فإذا كان يخطئ مع قلة ما روى فكيف يوصف بكونه ثقة!** [1]

وهذا نص في المسألة أن الراوي قليل الرواية إذا وصف بقلة الخطأ أن ذلك عبارة عن ضعفه.

- وقريب من هذا جداً ما ذكره في "تهذيب التهذيب" قال الحافظ المزي رحمه الله: ((مسلم بن قرط حجازي روى عن عروة بن الزبير عن عائشة في الاستطابة وعنه أبو حازم سلمة بن دينار، ذكره ابن حبان في "**الثقات" وقال: هو يخطئ** .

قال الحافظ ابن حجر: **هو مقل جداً وإذا قال كان مع قلة حديثه يخطئ فهو ضعيف**، وقد قرأت بخط الذهبي: لا يعرف. وحسّن الدارقطني حديثه المذكور [2]. انتهى

وما ذكره الحافظ في ذينك لا يبعد أن يقوله:

- في مسلم بن عبيد أبي نصيرة وقد ذكره في "الثقات" [3] وقال كان يخطئ على قلة روايته.
- وحلو بن السري ذكره في "الثقات" وقال : يخطئ ويغرب على قلة روايته [4].
- وعيسى بن أزهر ذكره في "الثقات" وقال : ربما أغرب على قلة روايته [5].
- وعسل بن سفيان ذكره في "الثقات" وقال : يخطئ ويخالف على قلة روايته [6].

---

[1] ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٧٢٠/١

[2] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٢١/١٠.

[3] ابن حبان، "الثقات" ٢٩٩/٥

[4] المصدر السابق ٢٤٨/٦.

[5] المصدر السابق ٢٣٣/٧

[6] المصدر السابق ٢٩٢/٧

- وأبا حنيفة اليمامي ذكره في "الثقات" وقال : يخطئ على قلة روايته[1].
- والوليد بن أبي الوليد ذكره في "الثقات" وقال: ربما خالف على قلة روايته[2].

فهؤلاء كلهم ذكرهم ابن حبان في "الثقات" مع أنهم على قلة روايتهم ربما أخطأوا فليس من حقهم أن يدرجوا في الثقات كما ذكر الحافظ ابن حجر لأن مَنْ وُصف بقلة الحديث وقلة الخطأ، لا يصلح أن يوصف بكونه ثقة.

هذا، وربما تسببت قلة رواية الراوي بالتظليل على الناقد فلا يتهيأ له الحكم على الراوي بالجرح ولا بالعدالة لأنه لم يتمكن من اعتبار حديثه بحديث غيره لقلة ما روى[3].

ففي ترجمة عاصم بن سويد الأنصاري نقل الحافظ **عن ابن معين أنه قال: لا أعرفه. قال ابن عدي: إنما لم يعرفه لأنه قليل الرواية جداً؛ لعله لم يروِ غير خمسة أحاديث**[4].

قال ابن عدي أيضاً في حنظلة بن يحيى التيمي: روى عنه وكيع، ولم أر لحنظلة هذا من الحديث إلا القليل إلا أن الثوري قد حدث عنه بشي يسير، **ولم يتبين لي ضعفه لقلة حديثه**[5].

وقال في عمر بن أبي هوذة : لم يحضرني له حديث لأنه قليل الحديث[6]. أي لم يحضرني له حديث فأحكم عليه تبعاً لذلك بجرح أو تعديل لقلة حديثه.

وقال الزيلعي:الوليد بن كامل من الشيوخ الذين لم تثبت عدالتهم، **وليس له من الرواية كثيرُ شيءٍ يُستدلُ به على حاله**[7]

---

[1] المصدر السابق ٥٤٥/٧

[2] ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٢٧/٢

[3] ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٢٧/٢

[4] ابن حجر،"تهذيب التهذيب" ٤٤/٥، "ابن عدي، الكامل" ٢٤٠/٥

[5] ابن عدي، "الكامل" ٤٢٣/٢

[6] المصدر السابق ٦٣/٥

[7] الزيلعي، "نصب الراية" ٨٢/٢.

وكثيراً ما تسببت قلة الرواية بوصف الراوي –الذي خلا عن التعديل–بالجهالة ذلك أنـــه لقلة روايته قل الرواة عنه فإذا لم يكن له إلا راو واحد ولم يوثق فهو مجهول، وأما إذا وثـــق على حالته هذه فكثيراً ما يصفه ابن حجر بـــ(مقبول) ومن ذلك قال أبو حاتم: عبدالملك بـــن نافع شيخ مجهول لم يرو إلا حديثاً واحداً[1]. وقال الذهبي : إبراهيم بن سلام عن حماد بن أبي سليمان ضعفه الأزدي وهو مقل بل لا يعرف إلا بما رواه البزار... وذكر الحديث ثم قـــال : قال البزار لا نعرف عنه راوياً سوى أبي عاصم[2]

وقال ابن عدي: سليمان بن مسلم قليل الحديث وهو شبه المجهول ولم أر للمتقدمين فيه كـــلام إلا أنني أحببت أن أذكره فأبين أن أحاديثه بمقدار ما يرويه لا يتابع عليه[3]

المطلب الثاني: حدّ قلة الرواية

يوصف أحياناً بعض الرواة بقلة الحديث ويكون له من الحديث المئات وكذا يوصف بعضهم بالقلة وما لهم إلا أحاديث معدودة فكيف التوفيق بين ذلك؟

تبين من خلال التدبر في أحوال من وصفوا بقلة الرواية أن القلة تأتي على حالتين:

الأولى : قلة نسبية

الثانية : قلة مطلقة

فالقلة النسبية لا تعني أن الراوي أحاديثه في جملتها قليلة، وإنما تعني أنها قليلة إذا ما قورنت وقيست بأحاديث غيره.

---

[1] ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، العلل المتناهية" ٦٧٧/٢، تحقيق خليل الميس، ط١، ١٤٠٣هـــ، دار الكتب العلمية، بيروت.

[2] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ١٥٥/١

[3] ابن عدي، "الكامل" ٢٨٦/٣

قال ابن المبارك -رحمه الله تعالى- : ما رأيت أحداً أروى عن الزهري من معمر إلا ما كان من يونس فإنه كتب كل شئ، قيل لأبي عبدالله : فإبراهيم بن سعد فقال: ونصف شئ روى ابراهيم عن الزهري إلا أنه في قلة روايته أقلّ خطأ من يونس[1]فابن المبارك عدّ ابراهيم بن سعد مقلاً من الرواية مقارنة بيونس بن يزيد الأيلي الذي كان يكتب عن الزهري كل شئ وإنما روى ابراهيم نصف ما رواه يونس، ومع ذلك هو على قلة روايته النسبية أقل خطأ من يونس فإذن يونس كان كثير الرواية قليل الخطأ لأن الأقل يقابله القليل، ولا يقابله الكثير.

وقال الإمام أحمد : أبو حصين أصح حديثاً من أبي إسحاق لقلة حديثه . قال أحمد بن عبدالله العجلي: كان يقال: قيس بن الربيع أروى الناس عن أبي حصين؛ عنده عنه أربع مائة حديث[2] .

وأما القلة المطلقة فإنما تبلغ أحاديث من وصفوا بها الواحد والاثنين والعشرة والعشرين ونحو ذلك فقد قال الحافظ ابن عدي في ابراهيم بن عطية: هو قليل الحديث ولعله يبلغ عشرة[3].

وفي سعير بن الخمس قيل : له عشرة أحاديث[4].

وقال ابن عدي : زياد بن أبي حسان قليل الحديث لعل له خمسة أحاديث[5].

وقال الذهبي في عمر بن شبيب المعمر وقد وصفه ابن حبان بكثرة الخطأ وقلة الرواية: له حديث واحد في "الطلاق" في "سنن ابن ماجه"[6].

---

(1) الذهبي،" سير أعلام النبلاء" ٢٩٩/٦

(2) انظر المصدر السابق ٤١٤/٥

(3) ابن عدي، "الكامل" ٢٤٥/١

(4) الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢٣٩/٣

(5) انظر ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٣٠٥/١

(6) الذهبي، "سير أعلام النبلاء" ٤٢٩/٩

وقال الذهبي في هارون بن رئاب وقد وثقه الإمام أحمد : هو مقل من الرواية حتى قال ابن عيينة عنده أربعة أحاديث[1].

وقال في عمر بن دينار البصري : مقل له حديثان أو أكثر[2].

وبناءً على ما تقدم، فإنَّ قلة الرواية أو كثرتها مؤثرة في ضبط الراوي؛ بحيث يزداد ضبطه حيث قلَّتْ روايته- وذلك إذا لم يذكرْه النقاد بجرح-.

وأنَّ أئمة الحديث وصفوا بعض الرواة بقلة الحديث وأرادوا بها حيناً القلة النسبية، وأرادوا بها-حيناً آخر- القلة المطلقة. وأما القلة التي ذكرها الحافظ في حد "المقبول" فهي القلة المطلقة، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: قلةُ حديثِ الراوي "المقبول"

قال الحافظ -رحمه الله تعالى- معرفاً ب"المقبول": "مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل".

أرجو أن يكون ما مضى تبياناً ودلالة واضحة على تأثير قلة الرواية في الحكم على الراوي.

والحافظ ابن حجر جعل قلة الرواية أحد شروط الراوي الذي يصفه "بالمقبول"، وقلة الحديث سمة بارزة في كل من الرواة "المقبولين".

---

[1] المصدر السابق ٥/٣٠٧

[2] المصدر السابق ٥/٣٠٧.

ولما كانت السمة الغالبة على معظم النساء قلة الراوية حكَم الحافظ على عدد كبير منهن بأنهن مقبولات، وذلك أنه –رحمه الله تعالى– ترجم لـ (٣٠١) امرأة، بينهن (١٠٤) صحابية، فالباقي (١٩٧) حكم على (٦٤) امرأة منهن بأنهن مقبولات، وعلى هذا فثلث النساء هنّ من هذه المرتبة من مجموع من ذكرهنّ الحافظ في "التقريب" فيما عدا الصحابيات.

ومن عدا المقبولات فغالبهن مجهولات، بل لا تكاد تعدو مراتبهن هذه الأوصاف: صحابية، لها رؤية، ثقة فقيهة –وما قالها إلا في واحدة–، ثقة، مقبولة، مستورة –وما قالها إلا في واحدة–، لا يُعرف حالها، لا تُعرف، مجهولة –وما قالها إلا في اثنتين–. ولعل النساء يفخرن بأن لم يُؤثَر عن إحداهنّ أنها كذبت على رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو فحش خطؤها، قال الحافظ الذهبي–رحمه الله–: "ما علمت في النساء من اتُّهمت، ولا من تركوها، وجميع من ضُعِّف منهنّ إنما هو للجهالة"[1].

هذا وقد يصرِّح الحافظ في "التهذيب" بقلة رواية الراوي المقبول وقد ينقل ذلك عن أحد الأئمة، وربما لم يذكر شيئاً عن عدد رواياته وحينئذ يتطلب منا بحثاً وهذا متيسر باستخدام البرامج الحاسوبية للحديث الشريف. أما الشواهد على هذا الشرط فكثيرة أذكر منها الرواة التالين، علماً أنّ الحافظ ابن حجر قال عن كلٍّ منهم في "التقريب": ((مقبول))، مع التنبيه على أنّ ما ذكر من أحاديثهم، إنما هو في مستوى الكتب الستة وملحقاتها–:–

١– **نُمير بن عريب:ــ** قال أبو حاتم: ((لاأعرفه إلا في هذا الحديث)) [2].

قلت: هو حديث "الصوم في الشتاء الغنيمة".[3]

---

[1] نقله عنه الحافظ السيوطي في "تدريب الراوي" ص(٢١٣).

[2] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٩٩/٨.

[3] أخرجه الإمام أحمد في "مسنده"(٣٣٥/٤).

وقال الحافــظ ابن حجر: "له حديث عند الترمذي بإسناد صحيح إلى أبي إسحق عن نمير بن عريب، عن عامر بن مسعود ."[*]

٢. **يوسف بن الحكم:**ــ قال العجلي: ((وإنما روى حديثاً واحداً)).[١]

قلت: هو حديث "مَنْ يُرد هوان قريش".[٢]

٣.**أبو طلحة الأسدي:**- له في السنن "أثر في الزجر عن البناء."[٤]

قلت: أخرجه أبو داود، وابن ماجة.

٤.**يحيى بن يزيد الهُنائي:**ــ "له عند الإمام مسلم، وأبي داود حديث واحد في قصر الصلاة[٥]

٥. **طارق بن المرقّع** :ــ (روى له النسائي حديثاً واحداً) في "السرقة".[٦]

٦.**حذيفة بن اليمان:**ــ"روى له أبو داود حديثاً واحداً" في "الطهارة".[٧]

٧.**سعيد بن سفيان الأسلمي: روى له ابن ماجه حديثاً واحداً.**[٨]

٨.**سعيد بن عثمان البــَلَوي:**ــ"روى له أبو داود حديثاً واحداً" في "الجنـــائز"[٩]

٩.**رباح بن عبد الرحمن ابن أبي سفيــان:**"لـــه في الترمذي، و ابن ماجه حديث واحد[١٠]".

---

[*] ابن حجر"الإصابة" ٣/ ٦٠٣.

١) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٤٣١/٩.

٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٧١/١) والترمذي كما في "تحفة الأحوذي" ٤٢٨/٣ والضياء في "المختارة"٢٠٨/٨ والبيهقي في "السنن الكبرى" ٢٩٦/٤.

٤) ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (٤٣١/٩).

٥) المصدر السابق (١٥٧/١٠).

٦) المصدر السابق (٩ /٣١٧).

٧) المصدر السابق (٩٧/٤).

٨) المصدر السابق(٣٦/٤). وهو حديث "إنّ الله مع المدين" وأخرجه أيضاً في "المختارة" ١٩٢/٩.

٩) المصدر السابق (١٩٧/٢).

١٠)المصدر السابق (٣٥٣/٣).

١٠.**حميد ابن أخت صفوان:ــ** "ذكروا له حديثاً واحداً".[١]

١١.**محمد بن سالم الربَعي:ــ** "ذكروا له حديثاً واحداً".[٢]

١٢.**محمد بن أبي سفيان بن العلاء الثقفي:ــ** قال ابن المديني: "لا أعلم رُوي عنه شيء من العلم إلا حديث واحد" قال الحافظ: "وقد ذكر له البخاري حديثاً آخر".[٣]

١٣.**عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى:ــ** له خمسة أحاديث.[٤]

١٤.**سالم بن دينار القزاز:ــ** قال الإمام أحمد لم يكن عنده إلا((شيء يسير من الحديث)).[٥]

١٥. **علي بن علقمة الأنماري:** له عند الترمذي حديث واحد.[٦]

١٦. **مَجْزأة بن سفيان الثقفي:ــ** قال ابن ماجه: ((لم يكن عنـده إلا ثلاثـة أحاديث))[٧]

١٧. **عبدالرحمن بن مسور:-** قال ابن سعد: "كان قليل الحديث"[٨].

١٨. **هشام بن عمرو الفزاري:** له حديـث عـن علـي فـي القـول قبـل الوتر[٩].

وربما وجدنا دلالة ذلك في غير "التهذيب":

١٩. **نُجَي الحضرمي الكوفي:** قال ابن سعد "كان قليل الحديث".[١٠]

٢٠. **الحصين بن عبدالرحمن الأشهلي:-** قال ابن سـعد كذلك:" كـان قليل الحديث"[١١].

---

[١] المصدر السابق (٦٠/٣).

[٢] المصدر السابق (١٦٥/٧).

[٣] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (٤٦٨/٢).

[٤] انظر المصدر السابق (١٨٠/٧).

[٥] المصدر السابق (١٨٠/٧).

[٦] المصدر السابق ٣١٩/٧.

[٧] المصدر السابق (٥٢/٨).

[٨] المصدر السابق ١٧٤/٥.

[٩] ابن حجر،"تهذيب التهذيب" ٣٦٩/٤.

[١٠] ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٢٣٣/٦.

[١١] المصدر السابق ٣٤٧/٣.

وأضيف إلى ذلك هذه الشواهد لرواةٍ مقبولين، ليس لهم من الحديث إلا القليل، لم يصرح بقلة حديثهم في "تهذيب التهذيب"، ولكن استخرجتها عن طريق برامج الحديث باستخدام الحاسوب -وقد أحصيت أحاديث عدد كبير منهم، ولم أذكرهم في صلب الرسالة خشية الإطالة[1]، لكن أرجو أن يكون في هذه العيّنة بيّنة على ما ذكرت-:

الرقم	اسم الراوي	عدد الأحاديث
١.	إسحاق بن الصباح الكندي	له حديث واحد
٢.	إسحاق بن طلحة بن عبيدالله التيمي	له حديث واحد
٢.	إسحاق بن عبيدالله بن أبي المهاجر	له حديث واحد
٣.	إسماعيل بن عبيدالله بن عبدالرحمن	له حديث واحد
٤.	إسماعيل بن عبدالرحمن بن عطية	له حديثان
٥.	إسماعيل بن عبيدالله بن رفاعة	له ثلاثة أحاديث
٦.	الأسود بن عبدالرحمن بن حاجب	له حديث واحد
٧.	أسيد بن رافع بن خديج	له حديث واحد
٨.	أشعث بن اسحاق بن الزهري	له حديث واحد
١٠.	أشعث بن شعبة المصيصي	له حديثان
١١.	أمية بن صفوان بن أمية	له حديثان

[1] وانظر الملحق رقم (١) في نهاية الرسالة، حيث ذكرت فيه (٤٤) راوياً "مقبولاً" -غير هؤلاء- وعدد أحاديث كل منهم.

١٢.	أمية بن صفوان بن عبدالله	له ثلاثة أحاديث
١٣.	أمية بن هند	له ثلاثة أحاديث
١٤.	أنس القيسي	له حديثان

ونظراً لقلة حديث الراوي المقبول فقد جهل طائفة منهم بعض أئمة الحديث، لأسباب كأن لا يعلمون من الرواة عنهم إلا راوياً واحداً، أو لا تصلهم جميع رواياته؛ فلا يتسنى لهم مقارنتها بروايات الثقات حتى تتبين لهم حاله، خاصة إذا لم يسبق في الراوي جرح ولا تعديل ككثير من الرواة "المقبولين" التابعيين، أو يجهّله بعض النقاد على حين يكون معروفاً عند غيرهم ، وإلى ذلك أشار الحافظ السيوطي –رحمه الله تعالى– **جهِّل جماعةٌ من الحفاظ قوماً من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم"**[١] .

ومع ذلك فقد نفى الشيخ محمد عوّامة أنْ يكون لقلة الرواية علاقة في الراوي "المقبول"، حيث قال: "الشرط الأول: قلة حديث مَنْ يوصف باللين أو القبول، وهذا أمر لا علاقة له بمن يقال فيه ليّن أو مقبول، كما هو واضح لمن تصفّح شيئاً من كتب الرجال[٢].

وإذا جرح الراوي "المقبول" بالجهالة فإن الحافظ ابن حجر يجتهد في رد الجهالة عن الراوي تصريحاً أو ضمناً، وهذا يدخلنا بالضرورة في الركن الثاني من أركان "المقبول" وهو عدم ثبوت ما يُترك حديثه من أجله، وسيأتي بيان ذلك إنْ شاء الله تعالى.

---

[١] السيوطي، "تدريب الراوي" ص(٢١١) .

[٢] في تحقيقه لكتاب "تقريب التهذيب".

المبحث الثالث:

دراسة الشرط الثاني:

وهو (أنْ لا يثبتَ فيه ما يُتركُ حديثُه مِن أجله) من خلال "المختارة".

من المعلوم أنّ الراوي بشكل عام لا يخلو أن يكون حاله على إحدى صورتين:

الأولى: أن يكون صالحاً للاحتجاج بخبره.([1])

الثانية: أن يثبت فيه ما يُترك الاحتجاج بخبره، وهذه الصورة واسعة المدى إذ تضم جميع درجات الضعف في الراوي، على تفصيلٍ فيمن يصلح للاعتبار به ممن لا يصلح.

ولما يقول الحافظ في حد "المقبول" : "مَن ليس له من الحديث إلا القليل **ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله"** فإنما يقصد أن يكون الراوي من أصحاب الصورة الأولى، والمعنى: ولم يثبت في الراوي "المقبول" **الجرحُ الذي يستحق بسببه أنْ يَسقط الاحتجاجُ بخبره.**

وعدم ثبوت الجرح في الراوي "المقبول" يتناول قسمين- جعلتهما في مطلبين- كليهما مراد:

١.إمّا أن يخلو الراوي عن الجرح تماماً.

٢.وإمّا أن يُجرح بجرح، لكنه مردود لم يثبت، أو يُحمل على أنه جرْحٌ للراوي في رواية مخصوصة.

---

[1] ينبغي التفريق بين حديث الراوي المحتجّ به، وبين الحديث المحتجّ به؛ فالحديث المحتج به يتناول الصحيح لذاته والصحيح لغيره، والحسن لذاته والحسن لغيره، على حين لا يكون حديث الراوي المحتجّ به حسناً لغيره، ولكن يكون أحد الأنواع الثلاثة الباقية.

المطلب الأول وهو القسم الأول:

أنْ يخلو الراوي عن الجرح تماماً وربما وُثق مع ذلك

وكثير من الرواة "المقبولين" كانوا على هذه الشاكلة ***بأنهم لم يُذكروا بجرح أصلاً*، ولعلهم وثقوا من قبل بعض النقاد**، ولعل هذا من أهم الأسباب التي جعلت بعض المحدثين في عصرنا ينتقدون الحافظ ابن حجر، ويتعقبونه، ويصفونه باللامنهجية في كتابه "التقريب"، ذلك أنه ثبت في أذهانهم أنَّ الراوي "المقبول" هو من قبيل الراوي الضعيف الذي يجبر ضعفُه بالمتابعة، ولذا فإنهم يستنكرون أن يكون الراوي لم يذكر بجرح أبداً، ويوثقه مع ذلك أو يقويه بعض الأئمة، ثم يأتي الحافظ ابن حجر ويصفه ب"مقبول"!!، والحقيقة التي ينبغي أن تُعلم أنَّ الحافظ لم ير الراوي إذا لم يكن له إلا الحديث والحديثان... لم يره ينتهض إلى **مرتبة ثقة عنده**، وإنْ وُثّق ولم يجرحه أحد، فإذا عُلِمَ هذا من حاله لم يصلح تعقبه في اصطلاحه، وأذكّر ههنا ببحث المحققين الهاجري والكندري اللذيْن استنكرا فيه على الحافظ وصف عشرة رواة أخرج لهم البخاري في الأصول ب"مقبول"، فإنَّ الحافظ الذي وصف هؤلاء العشرة بمقبول هو نفسه الذي أشاد وقوى حال كل من أخرج له البخاري في الأصول، فليست مرتبة مقبول مرتبة ضعف حتى يتراءى للبعض اضطراب الحافظ في حكمه على الراوي المخرّج له في الصحيح احتجاجاً مع أقواله ودفاعه عن رواة الصحيح. فقد قال الحافظ في "هدي الساري": "ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راو كان مقتض لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته... "[1]

---

[1] ابن حجر، "هدي الساري"-مقدمة "فتح الباري" ص(٣٨٤).

وهذا المطلب من الأهمية بمكان لأنّ بحوثاً ستكتب امتداداً للبحوث السابقة كما ذكر المحققان الهاجري والكندري، حيث قالا:

((وسيعقب هذا البحث تتمة هذه السلسلة إن شاء الله تعالى فنفرد كذلك:

١-من قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب": "مقبول" وخرّج له البخاري في صحيحه اعتباراً.

٢-ومن قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب": "مقبول" وخرّج له مسلم في صحيحه احتجاجاً.

٣-ومن قال فيه ابن حجر في تقريب التهذيب "مقبول" وخرّج له مسلم في صحيحه اعتباراً))[١].

والآن نأتي إلى رواة خلوْا عن الجرح تماماً وربما وُثّقوا، ثم حكم عليهم الحافظ ب "مقبول":

١. **هشام بن عمرو الفزاري:** روى عن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن علي في القول قبل الوتر، وعنه حماد بن سلمة، قال ابن معين: **لم يروه غيره وهو ثقة**[٢]، **وقال أبو حاتم: شيخ قديـم ثقة**[٣]، **وقال أبو داود: هو أقدم شيخ لحمّاد،وقال أبو طالب عـن أحمد: ثقة**[٤]، **وذكره ابن حبان في "الثقات".**[٥] **وقال الذهبي: "وثّقوه"** [٦]،

[١] "مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية"-الكويت-، ص (١٣٢).

[٢] "تاريخ ابن معين رواية الدوري" ١٠٢/٤.

[٣] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٦٤/٩.

[٤] "بحر الدم" ص(٤٤٠).

[٥] ٥٦٨/٧، الذهبي،"ميزان الاعتدال" ٨٨/٧، ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٤٩/١١.

[٦] الذهبي، "الكاشف" ٣٣٧/٢.

وأخرج حديثه الضياء في "المختارة"[1]، والحاكم[2]-وصححه ووافقه الذهبي-، والترمذي وقال: حسن غريب[3].

٢.عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى: روى عنه جماعة، وأدخله ابن حبان في "الثقات"، وليس له عند أبي داود إلا حديث القراءة على أُبَيّ، وعلق له البخاري حديثاً، وقال الأثرم: قلت لأحمد: سعيد وعبد الله إخوان؟ قال نعم، قلت: أيهما أحب إليك؟ قال: كلاهما عندي حسن الحديث[4].

وسكت عنه ابن أبي حاتم[5]، وقال الذهبي: وُثِّق[6].

واحتجَّ الضياء بحديثه في القراءة على أُبَي[7]، وبذا يكون قد اجتمع للمقبول هاهنا شرطان، قلة الحديث، وخلوّه عما يسقط الاحتجاج بخبره، فلم أجد أحداً من النقاد جرحه، بل قوّاه الإمام أحمد ومشاه غيره، وسعيد أخو عبدالله: ثقة كما في "التقريب".

٣. ثمامة بن شراحيل اليماني: روى عنه جماعة،وقال الدارقطني: لا بأس به، شيخ مقلّ[8]، وذكره ابن حبان في "الثقات" [9] ، ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم ولا الذهبي جرحاً[10]، وإنما له عند الجماعة حديث واحد أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق

---

[1] "المختارة" ٢/٢٥٢.

[2] الحاكم، "المستدرك" ١/٣٠٦.

[3] الترمذي، "سنن الترمذي" ٥/٥٦١، كتاب"الدعوات"-باب: في دعاء الوتر"، برقم(٣٥٦٦) وهو حديث "اللهم إني أعوذ برضاك".

[4] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (٣٩٠/٨).(٣٦٩/٤)، ابن حبان، "الثقات" ٩/٧.

[5] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩٤/٥.

[6] الذهبي، "الكاشف" ٥٦٧/١.

[7] "المختارة" ٤٢٦/٣.

[8] البرقاني، "سؤالات البرقاني" ص(١٩).

[9] ابن حبان، "الثقات" ٦٨/٤.

[10] البخاري، "التاريخ الكبير" ١٧٧/٢،ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٦٦/٢، الذهبي، "الكاشف" ٢٨٥/١

يحيى بن قيس المأربي، حدثني ثُمامة بن شراحيل، عن سُمي بن قيس، عن شُمير، عن أبيَض ابن حمّال أنه وفد إلى رسول الله ﷺ ، فاستقطعه الملح[1].وقال الترمذي: غريب، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وفي الباب عن وائل، وأسماء بنت أبي بكر.

قال ابن الملقن: قال الترمذي غريب، وفي بعض نسخه: حسن غريب، وأعله ابن القطان، وصححه ابن حبان[2]، قلت: وأخرجه الضياء من هذا الطريق[3]،وسمي بن قيس هو اليماني مجهول، قاله الحافظ في "التقريب".وأخرجه الضياء أيضاً من طريق سعيد بن أبيض بن حمّال، عن أبيه.

٤. **يزيد بن قُطَيب:** روى عنه ثلاثة، وقال الذهبي: **ثقة**[4]، وذكره ابن حبان في "**الثقات**"[5]، **ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً**[6]، **وأخرج الترمذي حديثاً له وقال:"حسن غريب لا نعرفُه إلا من هذا الوجه"**[7].

قلت: فيزيد لم يذكر بجرح، بل وثقه الذهبي وغيره، وليس من كان كذلك بساقطِ الاحتجاجُ بخبره.

٥. **يوسف بن الحكم أبو الحجاج بن يوسف الثقفي:** ذكروا من الرواة عنه اثنين، وأدخله ابن حبان **في** "الثقات"[1]، وقال ابن المديني وقد ذكر حديثه الآتي: **لا أعلم روي عنه شيء من**

---

[1] المزي، "تهذيب الكمال" ٤٠٣/٤. أبو داود، "سنن أبي داود" ١٧٥/٣، باب:في إقطاع الأرضين، الترمذي، "سنن الترمذي" ٦٦٤/٣، باب: ما جاء في القطائع، النسائي، "السنن الكبرى" ٤٠٦/٣، كتاب "إحياء الموات"، باب: الحث على إحياء الموات.

[2] ابن الملقن، "خلاصة البدر المنير" ١١٢/٢.

[3] "المختارة" ٥٧/٤.

[4] الذهبي،"الكاشف" ٣٨٨/٢.

[5] ابن حبان، "الثقات" ٥٤٤/٥.

[6] البخاري، "التاريخ الكبير" ٣٥٣/٨، "ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل" ٢٨٥/٩.

[7] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣١٠/١١، الترمذي، "سنن الترمذي" ٥١٠/٤.

العلم[2]، وقال العجلي: ثقة[3]، وقال ابن أبي حاتم: قال كعب بن علقمة -أحد الرواة عنه-: كان فاضلاً من خيار الناس.(8) ولم يذكر فيه البخاري جرحاً[4] وإنما له عند الجماعة حديث واحد أخرجه الترمذي[5] وهو حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً "من يرد هوان قريش" أخرجه الحاكم والضياء في "المختارة"[6]، وقال الحاكم: وهو من غرر الحديث.

قال الترمذي: غريب. قال المباركفوري: وأخرجه أحمد والحاكم، قال المناوي: وإسناده جيد[7].

٦. عبدالرحمن بن المِسْوَر بن مخرمة: روى عنه جماعة، وقال ابن حبان: من سادات أهل المدينة[8]، وذكره في "الثقات"، وقال الذهبي: ثقة[9]، وقال ابن سعد: قليل الحديث[10]، ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً[11]، وإنما له حديث واحد عند الإمام مسلم في "الإيمان"[12].

٧. محمد بن سالم الرَبَعيّ: روى عنه جماعة، وقال أبو حاتم: شيـخ بصري لا بـأس به[13]،

---

[1] ٥/٥٥٢.

[2] "علل المديني" ١/٩٨.

[3] العجلي، "معرفة الثقات" ٢/٣٧٥.

(8) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩/٢٢٠.

[4] البخاري، "التاريخ الكبير" ٨/٣٧٦.

[5] الترمذي، "سنن الترمذي" ٥/٤١٧.

[6] الحاكم، "المستدرك" ٤/٨٤، "المختارة" ٣/٢٣٧.

[7] المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ١٠/٢٧٩.

[8] ابن حبان، "مشاهير علماء الأمصار" ص(٧٣).

[9] الذهبي، "الكاشف" ١/٦٤٤.

[10] ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ١/١١٤.

[11] البخاري، "التاريخ الكبير" ٥/٣٤٧، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٦/٣٦٠.

[12] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٥/١٧٤.

[13] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٧/٢٧٣.

وأدخله ابن حبان في "الثقات"[1]، ولم يذكر فيه البخاري جرحاً [2]، وإنما له عند الجماعة حديث واحد أخرجه الترمذي من طريق محمد بن سالم الربعي، عن ثابت البناني، عن أنس: "إذا اشتكى أحدكم فليضع يده".. الحديث، وأخرجه الطبراني في "معجمه الصغير" ثم قال: تفرد به محمد بن سالم عن ثابت[3]، وحسنه الترمذي وصححه الحاكم، وأخرجه الضياء محتجاً به[4].

٨. عبدالله بن علي بن الحسين الهاشمي: روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي: ثقة، وصحح له الترمذي والحاكم، وحسّن له صاحب مصطلح "المقبول" [5]، واحتجَّ به الضياء- حديث "البخيل مَنْ ذكرت عنده ولم يصلِّ عليّ"

٩. عبدالله بن عمرو الأودي: عن ابن مسعود حديث " هل تدرون على من تحرم النار" تفرد بالراوية عنه موسى بن عقبة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وأخرج حديثه في "صحيحه" وقال الترمذي: "حسن غريب" [6]، وموسى بن عقبة هو ابن أبي عيّاش، ثقة فقيه إمام في المغازي، كما في "التقريب". وأخرج له الضياء حديثاً آخر مقروناً.[7]

---

[1] ٣٩٧/٧.

[2] البخاري،"التاريخ الكبير" ١٠٥/١.

[3] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٥٦/٩، الترمذي،"سنن الترمذي" ٥٧٤/٥، باب: في الرقية إذا اشتكى، الطبراني، "المعجم الصغير" ٣٠٤/١.

[4] الحاكم، "المستدرك" ٢٤٤/٤، "المختارة" ١٤٧/٥.

[5] ابن حجر، "تهذيب التهذيب"٤٠٣/٤، الذهبي، "الكاشف" ٥٧٦/١، ابن حجر"فتح الباري" ١٦٨/١١.

[6] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٤١٩/٤، الترمذي، "سنن الترمذي" ٦٥٤/٤، ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٢١٥/٢، ابن حبان، "الثقات" ٥٥/٥،

[7] "المختارة" ٣٨٦/٩.

١٠. محمد بن قدامة البخاري: روى عنه جماعة، وأدخله ابن حبان في "الثقات"، وروى عنه الإمام مسلم[١] . قال الحافظ ابن حجر: "قال محمد بن قدامة بن إسماعيل في كتاب أخبار الخوارج له ثنا محمود بن غيلان..."[٢]

وقد روى الإمام مسلم عن خمسة مشايخ كلهم "مقبولون" ولم يُجْرحوا وهم: أحمد بن جعفر المعقري، ورفاعة بن الهيثم الواسطي، وعبيدالله بن يزيد بن خُنيس، وموسى بن قريش البخاري، ويحيى بن محمد اللؤلؤي[٣].

١١.سهل أبو أسد: روى عنه شعبة ومسعر والأعمش وأبو سنان، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو زرعة: صدوق، وغلط شعبة في اسمه وكنيته فقال: علي أبو الأسود[٤] ، وقال الذهبي: وُثِّق[٥]، وسكت عنه البخاري[٦]، له عند الجماعة حديث أخرجه النسائي من روايته عن بكير عن أنس مرفوعاً ((الأئمة من قريش)). أخرجه الضياء محتجاً به ثم قال: سهل: وثّقه يحيى بن معين[٧]، وقال المنذري: إسناده جيد[٨].

١٢. سعيد بن عثمان البَلَوي: روى عنه عيسى بن يونس، وذكره ابن حبان في "الثقات"[٩]، وقال الذهبي: وُثِّق[١٠].

---

[١] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣٨٤/٧، نعم روى عنه لكن مقروناً متابعة.

[٢] ابن حجر،"تغليق التعليق" ١١٣/٤.

[٣] أحصاهم الدكتور محمد الطوالبة في كتابه "الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح" ص(٥٠) وانظر تراجمهم في "تهذيب التهذيب".

[٤] ابن حجر، "تهذيب التذيب" (٢٩٨/٣).

[٥] الذهبي، "الكاشف" ٤٩/٢.

[٦] البخاري، "التاريخ الكبير" ٩٩/٤.

[٧] "المختارة" ٤٠٣/٤.

[٨] المنذري، "الترغيب والترهيب" ١١٩/٣.

[٩] ابن حبان، "الثقات" ٣٦١/٦.

[١٠] الذهبي، "الكاشف" ٤٤١/١.

وسكت عنه ابن أبي حاتم[1]، وروى له أبو داود حديثاً واحداً في "الجنائز"[2] من طريق عيسى بن يونس، عن سعيد بن عثمان البلوي، عن عزرة وقال عبد الرحيم: عروة بن سعيد الأنصاري، عن أبيه، عن الحصين بن وحوح، أن طلحة بن البراء مرض، فأتاه النبيﷺ يعوده فقال: **"إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت؛ فآذنوني به، وعجّلوا، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تُحبس بين ظهراني أهله"[3].**

قال الشوكاني: " الحديث سكت عنه أبو داود، وقال المنذري: قال أبو القاسم البغوي: ولا أعلم روى هذا إلا سعيد بن عثمان البلوي، وهو غريب، قال الشوكاني: **وقد وثّق سعيداً المذكور ابنُ حبان؛ ولكن في إسناد هذا الحديث عروة بن سعيد الأنصاري، ويقال: عزرة، عن أبيه، وهو وأبوه مجهولان، وفي الباب عن عليّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: "ثلاث يا علي لا يؤخرن .."[4] ، قلت: فليس الإشكال في تضعيف هذا الحديث من جهة البلوي؛ فقد حسّن له الحافظ حديثاً آخر من روايته عن جدته[5]، واحتجّ به الضياء في حديث "ما ذئبان ضاريان..." وأخرجه أيضاً الحاكم[6]، وقال الهيثمي: إسناده حسن.[7]**

١٣. بشار بن أبي سيف الجَرْميّ: روى عنه جرير بن حازم، وواصل بن عطاء، وذكره ابن حبان في **"الثقات"[8].**

---

[1] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤/٤٩.

[2] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٤/٥٦.

[3] أبو داود،"سنن أبي داود" ٣/٢٠٠، كتاب "الجنائز"– باب: التعجيل بالجنازة.

[4] الشوكاني، "نيل الأوطار" ٤/٥٣.

[5] ابن حجر ،"الإصابة" ٤/١٢٠.

[6] الحاكم،"المستدرك" ٣/٤٧٤، "المختارة" ٨/١٧٦.

[7] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٠/٢٥٠.

[8] ابن حبان، "الثقات"٦/١١٣.

وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم، والذهبي في "الكاشف"[1]، **وصحح له أبو حاتم الرازي؛** قال ابنه عبدالرحمن: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن واصل مولى أبي عيينة عن بشار بن أبي سيف، عن أبي عبيدة بن الجراح، عن النبيﷺ قال: "**الصوم جُنّة ما لم يخرقها**" قال أبي: حدثنا إبراهيم بن أبي سويد،عن جرير بن حازم، عن واصل ،عن بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبدالرحمن، عن غضيف، عن أبي عبيدة بن الجراح، عن النبيﷺ قال: "الصوم جُنّة ما لم يخرقها" قلت لأبي: أيهما الصحيح ؟! قال: **جميعاً صحيحين؛ حماد قصَّر به، وجرير جوَّده**[2]. قلت: وهذا الحديث هو مقدار ما لبشار في الكتب الستة، أخرجه النسائي، وأخرجه مطولاً الحاكم، **واحتج به الضياء**[3]، وقال الهيثمي: "فيه بشار بن أبي سيف ولم أر من وثقه ولا جرحه وبقية رجاله ثقات"[4].

١٤. **أميّة بن صفوان بن أميّة الجُمحي**: روى عنه ابن أخيه عمرو بن أبي سفيان بن عبدالرحمن، وعبد العزيز بن رفيع، وسكت عنه الذهبي في "الكاشف"[6]

أخرج له أبو داود[7] والضياء[8] كلاهما من طريق يزيد بن هارون، ثنا شريك، عن عبد العزيز ابن رفيع، عن أمية بن صفوان بن أمية، عن أبيه أن رسول الله ﷺ استعار منه أدرُعاً يوم حنين فقال: أغصب يا محمد؟ فقال: "**لا بل عارية مضمونة**"

---

[1] البخاري، "التاريخ الكبير" ١٢٨/٢، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ٤١٥/٢، الذهبي،"الكاشف" ٢٦٧/١.

[2] ابن أبي حاتم، "علل الحديث" ٢٣٧/١.

[3] النسائي، "السنن الكبرى" ٩٤/٢ كتاب "الصوم" ، الحاكم، "المستدرك" ٢٩٧/٣، "المختارة" ٣١٦/٣.

[4] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٣٠٠/٢.

[6] ٢٥٥/١.

[7] أبو داود، "سنن أبي داود" ٢٩٦/٣.

[8] "المختارة" ٢٢/٨.

قال أبو داود: وهذه رواية يزيد ببغداد، وفي روايته[1] بواسط تَغَيَّرَ هذا. حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا جرير، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان أن رسول الله ﷺ قال: "يا صفوان هل عندك من سلاح؟...الحديث، حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص، ثنا عبد العزيز بن رفيع، عن عطاء، عن ناس من آل صفوان قال: استعار النبيﷺ فذكر معناه[2].

قال الزيلعي: "ورواه أحمد في "مسنده" والحاكم في "المستدرك" وسكت عنه، وإنما قال: وله شاهد صحيح، ثم أخرجه عن خالد الحذاء عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول اللهﷺ استعار من صفوان بن أمية أدرعا وسلاحا في غزوة حنين فقال يا رسول الله أعارية مؤداة قال :"نعم" .. انتهى وقال: حديث صحيح على شرط مسلم انتهى قال ابن القطان: حديث صفوان هو من رواية شريك عن عبد العزيز بن رفيع ولم يقل: (حدثنا) وهو مدلس، وأما أمية ابن صفوان فخرّج له مسلم انتهى كلامه وقال في موضع آخر: وهم ثلاثة ولوا القضاء فساء حفظهم بالاشتغال عن الحديث: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وشريك، وقيس بن الربيع، ثم إن شريكا مدلس ولم يذكر السماع[3].

وفي "تحفة المحتاج"[4]: وأما صاحب "الإلمام" فقال بعد أن عزاه إلى المستدرك: لعله علم حال أمية! قلت: قد ذكره ابن حبان في "ثقاته" مع إخراج مسلم له.

قلت: ليس أمية هذا بالذي روى له مسلم، ولكن: أمية بن صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية الجمحي، وهذا متأخر عن ذاك، وانظر "التقريب".

---

[1] أي في رواية يزيد بن هارون عن شريك.

[2] أبو داود، "سنن أبي داود" ٢٩٦/٣.

[3] الزيلعي، "نصب الراية" ١١٦/٤.

[4] ٢٧٧/٢.

وجعل ابن حزم علة الحديث شريكاً إذ قال: "شريك مدلس للمنكرات إلى الثقات وقدروى البلايا والكذب الذي لا شك فيه عن الثقات"[1].

قلت: وحاشا شريكاً أن يتعمد الكذب، أما أنه أخطأ كثيراً بعد تغيره فنعم. والحاصل، إنْ ثبت ضعفٌ في هذا الحديث فليس سببه أمية بن صفوان، والله أعلم.

١٥- عبدالله بن سبع أو سبيع، "مقبول" كذا في "التقريب"، وبيان حاله:

أن ابن حبان ذكره في "الثقات"[2]، وقال الهيثمي: **ثقة**[3]، **وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم**[4]**وقال الذهبي: تفرد عنه سالم بن أبي الجعد**[5] ، ولم يزد صاحب "اللسان"[6]على ذلك. **وقد أخرج له الضياء في "المختارة"**[7] **وذكر أنّ في بعض روايات الحديث علة ليس ابن سبع سببها، وسيأتي التنبيه عليها في موضعه من مبحث المتابعة إنْ شاء الله.**

١٦- نُعَيْمُ بنُ دِجاجةَ الأسدي كوفي: "مقبول" كما في "التقريب". روى عن عمر، وعلي، وأبي مسعود، روى عنه المنهال بن عمرو الأسدي، ويحيى بن هانئ المرادي، وأبو حصين الأسدي، ذكره ابن حبان في "الثقات" ، **روى النسائي حديثاً واحداً** من رواية شعبة، عن يحيى بن هانئ قال: سمعت نعيم بن دجاجة يقول: سمعت عمر بن الخطاب بعد وفاة رسول الله ﷺ يقول لا هجرة بعد النبي صلى الله عليه وسلم قلت فمقتضى هذا أن يكون قد أدرك النبي ﷺ وهو على شرط من صنف في الصحابة كابن عبد البر؛ فإنهم يذكرون كل من كان على عهد

---

[1] ابن حزم،"المحلى" ٩/١٧١.

[2] ٥/٢٢.

[3] الهيثمي، " مجمع الزوائد " ٩/١٤٧.

[4] البخاري، "التاريخ الكبير" ٥/٩٨، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل " ٥/٦٨.

[5] الذهبي، " ميزان الاعتدال " ٤/١٠٥.

[6] ٧/٢٦٢.

[7] ٢/٢١٢.

أبي بكر وعمر رجلا وأن لم يثبت أنه رأى النبيﷺ أو أسلم في زمنه، **وقد ذكر ابن سعد**

ومسلم بن الحجاج نعيماً هذا في الطبقة الأولى من الكوفيين[1]

وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم.[2] .

وقال الذهبي: **ثقة** [3].

وقال ابن سعد: كان قليل الحديث[4].

وأخرج له الضياء في "المختارة" حديثه المشار إليه آنفا **محتجاً** به[5]، واحتجَّ بحديث آخر له من رواية المنهال عنه عن علي مرفوعاً: "لا يأتي على الناس مائةُ سنةٍ وعلى الأرض عينٌ تطرفُ "[6].وأخرجه الحاكم[7] وأبو يعلى[8] من هذه الطريق، وقال الهيثمي: " **رواه أبو يعلى ، ورجاله ثقات**"[9].

١٧- **عبد الله بن وهب بن منبه الصنعاني، "مقبول"**، كذا في "التقريب. روى عن أبيه، وعنه إبراهيم بن عمر بن كيسان، وداود بن قيس، وأبو الهذيل عمران بن عبدالرحمن الصنعانيون، قال ابن معين: هو أقدم من أخيه عبد الرحمن، **وقال أبو داود: معروف**[10].

وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم[11]

---

[1] ابن حجر ،"تهذيب التهذيب" ٤١٣/١٠، ابن حبان،"الثقات" ٤٧٨/٥.

[2] البخاري، "التاريخ الكبير" ٩٨/٨، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ٤٦١/٨.

[3] الذهبي، "الكاشف" ٣٢٤/٢.

[4] ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ١٢٨/٦.

[5] "المختارة" ٤٠٥/١

[6] المصدر السابق ٣٧٨/٢/١.

[7] الحاكم، "المستدرك" ٥٤٣/٤.

[8] أبو يعلى، "مسند أبي يعلى" ٣٦٠/١.

[9] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٩٧/١.

[10] ابن حجر ،"تهذيب التهذيب" ٦٧/٦.

[11] البخاري، التاريخ الكبير" ٢١٨/٥، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٨٩/٥.

وقال الذهبي: ما علمتُ أحداً وثَّقه، بلى، قال أبو داود: معروف [1].

وقال الهيثمي: ثقة[2].

واحتجَّ به الضياء[3] .

١٨- عمرو بن جاوان- وقيل:عمر-: روى عن الأحنف، روى عنه حصين بن عبد الرحمن، ذكره ابن حبان في "الثقات"، ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم جرحاً ، وقد سئل حصين عنه فقال: شيخ صحبني[4]. وقال الذهبي: وُثِّق[5]. واحتج بحديثه الضياء[6]، وأورده ابن حجر في "الفتح" وصححه بقوله: "أخرج الطبري <u>بسند صحيح عن حصين بن عبد الرحمن، عن عمرو بن جاوان</u> قال: قلت له: أرأيتَ اعتزالَ الأحنفِ ما كان؟! قال: سمعت الأحنف قال: حججنا فإذا الناسُ مجتمعون"...وذكر الحديث[7]

١٩- إسماعيل بن عبد الرحمن بن عطية: عن جدته أم عطية جاءنا عمر فقال إني رسول رسول اللهﷺ إليكن... الحديثَ. وعنه إسحاق بن عثمان الكلابي، روى له أبو داود هذا الحديث الواحد. قال الحافظ ابن حجر: **وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان في "صحيحيهما".[8]**

واحتج بحديثه الضياء في "المختارة"[9].

---

[1] الذهبي،"ميزان الاعتدال" ٢٢٦/٤.

[2] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٨/٨.

[3] "المختارة" ٤١٣/٢.

[4] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٠١/٦، وانظر ابن حجر "تهذيب التهذيب" ١١/٨.

[5] الذهبي ، "الكاشف" ٧٣/٢.

[6] "المختارة" ٤٧٤/١.

[7] "فتح" ٣٤/١٣.

[8] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٧٣/١.

[9] "المختارة" ٤٠٢/١.

وذكر إسماعيلَ ابن حبان في "الثقات"[1].

وسكت عنه البخاري[2] وابن أبي حاتم[3]،والذهبي.[4]

٢٠- عبد الله بن يسار الأعرج المكي مولى ابن عمر: روى عن سهل بن سعد، وسالم بن عبد الله بن عامر، ومسلم المكي. وعنه عمر بن محمد بن زيد العمري، ويزيد بن إبراهيم التستري، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، وسليمان بن بلال. **ذكره ابن حبان في الثقات"[5]، روى له النسـائي حديثاً واحداً في زجر العاق والديوث والمنان ومدمن الخمر والمترجلة[6].**

وسكت عنه البخاري[7]، وابن أبي حاتم.[8]

وقال الذهبي: وُثِّق.[9]

وقال الحافظ: ولابن عمر حديث في العاق أخرجه النسائي، والبزار، وصححه ابن حبان، والحاكم.[10] قلت: قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.[11]

---

[1] ابن حبان، "الثقات" ١٨/٤.

[2] البخاري، "التاريخ الكبير" ١٣٦١.

[3] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٨٥/٢.

[4] الذهبي، " الكاشف " ٢٤٧/١.

[5] ابن حبان، "الثقات" ٢٣/٧.

[6] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٧٧/٦.

[7] البخاري، "التاريخ الكبير" ٢٣٣/٥.

[8] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢٥٢/٦.

[9] الذهبي، "الكاشف" ٤٤٠/٢.

[10] "فتح" ٤٠٦/١٠.

[11] الحاكم، "المستدرك" ١٤٤/١.

واحتج به الضياء في "المختارة".[1] واحتج به النسائي فجعله أول حديث في باب: المنان بما أعطى.[2]

فعبدالله بن يسار ليس له في الكتب الستة إلا هذا الحديث الواحد، ومن كان كذلك فلا يصلح أنْ يسميه الحافظ "مقبولاً" ويكون متن الحديث أو سنده منكراً، ويكون هو سبب النكارة! ولذا فكل "مقبول" ليس له إلا حديث واحد فقد شهد له الحافظ بأن حديثه غير منكر، أو على الأقل ليس هو سبب النكارة، والله تعالى أعلم. ويقال هذا الكلام على من ماثله ممن سبق ولحق.

٢١- ثابت بن سعد الطائي أبو عمرو الحمصي: روى عن معاوية، وجبير بن نفير، والحارث بن الحارث الغامدي، وعنه أبو خالد محمد بن عمر الطائي الحمصي، قال أبو زرعة: من شيوخ أهل الشام، من الكبراء، قال: وكان في صفين رجلاً، وذكره ابن سميع في الطبقة الرابعة، روى له النسائي حديثاً واحداً حديثَ أبي بكر في سؤال العافية، وقال ابن حبان في "الثقات": يروي عن معاوية وجابر وعنه محمد بن عبد الله بن المهاجر، وأهل الشام[3]

ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً[4]، واحتج الضياء في "المختارة"[5] بحديثه الذي أخرجه النسائي.

٢٢- عبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري المدني: روى عن عبد الله بن أنيس الجهني، وعنه موسى بن جبير الأنصاري، له عند ابن ماجه حديث واحد في غلول الصدقة. قال ابن حجر: قال البخاري: سمع عبد الله بن أنيس.[6]

---

[1] "المختارة" ٣٠٨/١.

[2] النسائي، "السنن الصغرى" ٨٠/٥ ، كتاب "الزكاة"- باب: المنان بما أعطى.

[3] ابن حجر ،"تهذيب التهذيب" ٥/٢.

[4] البخاري،"التاريخ الكبير" ٢/ ١٥٣، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٥٢/٢.

[5] ١٦٢/١.

[6] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٥٩/٥.

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن عبد الله بن أنيس أن كان سمع منه.[1]

وقال الذهبي في "الكاشف": وثق.[2]

وسكت عنه البخاري[3] وابن أبي حاتم.[4]

ومقدار ما له في الكتب الستة حديث واحد وهو الذي أشار إليه الحافظ، واحتجَّ به الضياء[5]، وأثبتت روايته سماع ابن الحباب من عبد الله بن أُنيس.

قال الضياء: له شاهد في "الصحيحين" من حديث أبي حميد الساعدي في ذكر استعمال النبي صلى الله عليه وسلم ابن اللتبية.[6]

المطلب الثاني وهو القسم الثاني: أنْ يُجرح الراوي "المقبول" بجرح مردود

والجرح من هذه الشاكلة نوعان:

النوع الأول: جرح الراوي بالجهالة.

النوع الثاني: جرحه بغير الجهالة.

ذلك أنَّ غالب ما جُرِح به "المقبولون" هو من قبيل التجهيل، وربما جُرحوا بغير التجهيل ولكن هذا قليل، وقد عد الأئمة النقاد جرح الراوي بالجهالة أحد الأسباب التي يترتب عليها ترك الاحتجاج بحديث الراوي، قال ابن حبان في ترجمة عبدالله بن المؤمل المخزومي-

---

[1] ابن حبان، "الثقات" ٤٤/٧.

[2] الذهبي، "الكاشف" ٥٦٧/١.

[3] البخاري، "التاريخ الكبير" ١٣٤/٥.

[4] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩٦/٥.

[5] "المختارة" ٢٥٨/١.

[6] الصدر السابق ١٩/٩.

وليس من المقبولين-: "لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد، لأنه لم يتبين عندنا عدالته فيقبل ما انفرد، ذاك أنه قليل الحديث، لم يتهيّأ اعتبار حديثه بحديث غيره لقلته، فيُحكم له بالعدالة أو الجرح، ولا يتهيّأ إطلاق العدالة على من ليس نعرفه بها يقيناً فنقبل ما انفرد به؛ فعسى أن نحلّ حراماً أو نحرّم حلالاً برواية من ليس بعدل، أو نقول على رسول الله ﷺ ما لم يقل اعتماداً منا على رواية مَن ليس بعدل[1]. وقال في ترجمة عبدالله بن زياد-وليس من "المقبولين"-: أبوه مجهول، لا يُدرى من هو، ولا يُعلم له من عليّ سماع، وفي دون هذا ما يسقط الاحتجاج برواية مَن هذا نعته[2].

وقال ابن جماعة: المجهول أقسام ثلاثة:

أحدها: مجهول العدالة ظاهراً وباطناً فلا يقبل عند الجماهير وعن أبي حنيفة قبولُهُ.

الثاني: مجهول العدالة باطنا لا ظاهراً، وهو المستور، والمختار قبوله، وقطع به سليم الرازي، وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة فيمن تقادمَ عهدُهم وتعذرت معرفتهم.

الثالث: مجهول العين، وقال ابن عبد البر: كل مَنْ لم يرو عنه إلا واحد فهو مجهول عندهم إلا أن يكون مشهورا بغير حمل العلم؛ كمالك بن دينار في الزهد، وعمرو بن معد يكرب في النجدة، وقال الخطيب: أقل ما يرفع الجهالة أن يروي عنه اثنان من المشهورين بالعلم[3].

قلت: وترتفع جهالة العين:

- برواية اثنين
- بشهرة الراوي بغير حمل العلم، كالشهرة بالزهد، أو التعبّد.. فتقوم الشهرة مقام الراوي الثاني.

---

[1] ابن حبان، "كتاب المجروحين" ٢٧/٢.

[2] المصدر السابق ٥٩/٢.

[3] ابن جماعة، "المنهل الروي " ص(٦٧).

- وترتفع جهالة عينه وحاله إذا وثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل.
- وترتفعان كذلك إذا وثقه الراوي عنه إذا كان أهلاً لذلك، كأن يكون الراوي عنه الزهري، أو حفص بن غياث، أو ابن المبارك أو غيرهم.
- وترتفعان بتصحيح الأئمة لحديثه، أو تحسينه لذاته، أو بتخريج أصحاب الصحاح له في الأصول.
- وترتفع جهالته إذا كان مقدار ما له من الروايات غير منكر، بل يوافق الثقات في الروايات، ولا يخالف الأصول.
- وعند ابن خزيمة وابن حبان والضياء: ترتفع جهالة العين برواية راو واحد إذا كان ثقة.

ومن جُهّل من الرواة "المقبولين" فإنما جُهّل لعدم إحاطة الناقد بجميع أحاديثه، فيعرف من خلال ذلك، عدد الرواة عنه، فيخرج عن العدالة أو يبقى فيها، ويعرف مدى ضبطه بمقارنة رواياته بروايات الثقات، فعدم الإحاطة بما ذكرت تجعل حكم الناقد مجانباً للصواب، أو ليس دقيقاً تماماً، فالحكم على الشيء فرع عن تصوّره.

وكثير من "المقبولين" جهلهم طائفة من النقاد على حين عرفتهم طائفة أخرى، ومن علم حجة على من لم يعلم، قال الحافظ السيوطي -رحمه الله تعالى- <u>جهل جماعة من الحفّاظ قوماً من الرواة لعدم علمهم بهم وهم معروفون بالعدالة عند غيرهم"[1].</u>

بل إنّ طائفة منهم مخرّج لهم في"الصحيح"؛ قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وقد ذكر أقسام رجال المستخرجات: ومنهم من لا يُعرف لأحدٍ فيه توثيق ولا تجريح <u>فتخريج من</u>

---

[1] السيوطي، تدريب الراوي" ص(٢١٧).

يشترط الصحة لهم بنقلهم من درجة من هو مستور إلى درجة من هو موثوق، فيستفاد من ذلك صحة أحاديثهم التي يروونها بهذا الإسناد"[1].

وهذا القسم الذي ذكره الحافظ يعد تقعيداً مهماً في هذا المجال.

أوصاف الجهالة التي ذُكرت في رواة "مقبولين"- كما أحصيته من" تهذيب التهذيب"- :

- مجهول.
- لا يعرف.
- لا يكاد يعرف.
- ليس بالمشهور.
- غير معروف.
- مجهول الحال.
- لا أعلم روى عنه غير فلان.
- لا أعرفه.
- لا يُعرف له حال.
- مَنْ فلان حتى أقبل منه.

وجُرح بعضهم بما يسقط- لو ثبت الجرح- الاحتجاجَ بحديثهم، فمن ذلك قولهم:

- منكر الحديث.
- لا يتابعَ على حديثه.
- لا يُحتجّ بحديثه. وغير ذلك.

---

[1] ابن حجر ،"النكت على ابن الصلاح" ص(٨٦).

وبعد أن تعرّفنا على نوع الجرح الوارد في حق الراوي المقبول أذكر بعض ألفاظ التعديل التي رُدّ فيها ذلك الجرح وجعلتِ الراوي فيمن يستحق الاحتجاج بحديثه، فمن ذلك قولهـــــــم:

- ثقة
- صدوق
- لا بأس به
- محله الصدق
- صالـــــح
- حسن الحديث
- روى له أصحاب الصّحاح
- روى عنه شعبة
- روى عنه النسائي
- ذكره ابن حبان في "الثقات"

فالمهم هاهنا أنه إذا ظهر في الراوي "المقبول" جرح مُسقط له عن درجة من يحتج بحديثهم فلا بدّ أن يكون هذا الجرح غير ثابت –على الأقل في نظر ابن حجر–، أو يكون الجرح حكماً خاصاً من الناقد على رواية مخصوصة، لا أنه حكم عام في الراوي، وينزّل على هذه المنزلة بعض أقوال النقاد كقول الإمام البخاري:

- لا يتابع عليه.
- أو فيه نظر.

وأما جرح الراوي بالجهالة فلا يتجزأ إلى حكم عام وحكم خاص، بل هو جرح عام؛ فإما أنْ يجهّله الناقد، وإما أنْ يعدّله.

جرْحُ الراوي "المقبول" بالجهالة من قبل بعض أئمة الحديث:

الجرح بالجهالة يعد جرحاً قادحاً في الراوي ، ينحط به عن مرتبة مَنْ يُقبلُ الاحتجاج بخبرهم، وعند الحافظ ابن حجر: **فإنّ كل من حكم عليه ب"مقبول" فإنّه خارج عن الجهالة بنوعيها، لأنّ وصفَه بالجهالة يناقض حد "المقبول" والذي فيه:" من ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله".**

نأخذ الآن نماذج على *جرح من باب الجهالة لم يثبت* في رواة حكم الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- عليهم بـ"مقبول":

١.**حسين بن عبد الرحمن الجَرْجراني:** روى عنه جماعة فيهم النسائي وأبو داود، وذكره ابن حبان في"الثقات"وقال: حدثنا عنه أهل واسط.قال الحافظ: وقال أبو حاتم: "**مجهول**"، **فكأنه ما أَخْبرَ أمره.**[1]

قلت: فالجرح في هذا الراوي هو وصفهُ بالجهالة ولو ثبتت في حسين لاستحق ترك الاحتجاج بحديثه، ولكن ردّ عنه الحافظ ابن حجر فقال: "فكأنه ما أَخْبر أمره" وحسبُه رواية أهل واسط عنه رافعةً جهالة عينه، **وحسبه كذلك رواية النسائي عنه وذكره في"الثقات" رافعة جهالة حاله.** وقد أخرج له الضياء في "المختارة" حديث " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يطيل القراءة..".[1].

٢. **نوفل بن إياس الهذلي:** روى عن عبدالرحمن بن عوف ، وكان يقول: **كان عبد الرحمن بن عوف لنا جليساً، وكان نعم الجليس الحديث.** روى عنه مسلم بن جندب الهذلي،

---

[1] ابن حجر ،"تهذيب التهذيب" ٢ /٢٩٦.

[1] ١٠/١٠١.

وأدخلـــه ابن حبان في "الثقات" وقال الحافظ: وقال أبو جعفر ابن جرير الطبري في " تهذيب الآثار": ونوفل هذا غير معروف في نقلة العلم والآثار".[2].قلت وقال الحافـــظ الذهبي في "الميزان": "لا يُعرَف"[3].

قلت: كيف يكون مجهولاً يستحق ترك الاحتجاج بخبره وهو تابعي كان يجالس أحد أجلة الصحابة عبد الرحمن بن عوف وشـــغلهم تدارس حديث رسول الله ﷺ!![4] وقد ذكره ابن حبان في "الثقات". وأخرج له الضياء في مسند عبدالرحمن بن عوف حديث (هلك رسول الله ولم يشبع...) [5] بإسناد تفرد به نوفل وحسَّنه الهيثمي.[6]

٣. عبدالرحمن بن عبدالله الغافقي: أمير الأندلس روى عن ابن عمر، وعنه عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: لا أعرفه وقال ابن عدي: إذا لم يعرف ابن معين الرجلَ فهو مجهول، ولا يعتمد على معرفة غيره، لأنَّ الرجال بابن معين تُستَبَر أحوالهم. وقال ابن يونس روى عنه عبد الله بن عياض، له في الكتابين-"سنن" أبي داود، و"سنن"ابن ماجه- حديث واحد في ذم الخمر. قال الحافظ ابن حجر: هذا الذي ذكر ابن عدي قاله في ترجمة عبدالرحمن بن آدم عقب قول ابن معين في كل منهما: لا أعرفه تركها المؤلف عليه وهو لا يتمشى في كل الأحوال؛ فربَّ رجلٍ لم يعرفه ابن معين بالثقة والعدالة وعرفه غيره فضلا عن معرفة العين، لا مانع من هذا، وهذا الرجل قد عرفه ابن يونس وإليه المرجع في معرفة أهل مصر والمغرب، وقد ذكره ابن خلفون في "الثقات" وقال: كان

---

[2] ابن حجر ،"تهذيب التهذيب" (٣١٥/٢).

[3] ٥٧/٧.

[4] أخرجه مسلم، مسلم بن الحجاج، في "الجامع الصحيح" (١٩٦٣/٤) كتاب "فضائل الصحابة"، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث، بيروت.

[5] "المختارة" ١٠٨/٣.

[6] الهيثمي،"مجمع الزوائد" ٣١٢/١٠.

رجلاً صالحاً جميل السيرة. استشهد في قتال الفرنج في شهر رمضان، وقد مضى في ترجمة الجراح بن مليح ما يرد الاعتراض[1]، قاله ابن حجر، والمعنى أنّ في ترجمة الجراح بن مليح ما يرد على ابن عديّ اعتراضه، إذ إنّه أثنى على الجراح على حين جهّله ابن معين؛ قال الحافظ في ترجمة الجراح: قال عثمان الدارمي عن ابن معين: لا أعرفه، قال ابن عدي: كان يحيى إذا لم يكن له علم بأخبار الشخص ورواياته يقول: لا أعرفه، والجراحُ مشهور في أهل الشام، وهو لا بأس به وبرواياته، وله أحاديث صالحة جياد، وقد روى أحاديث مستقيمة، وهو في نفسه صالح[2]

٤. قبيصة بن الهُلْب واسمه يزيد بن عدي قال ابن المديني: مجهول لم يرو عنه غير سماك، وقال النسائي: مجهول، وقال العجلي" تابعي ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، له عندهم حديث مُقَطّع في الانصراف من الصلاة، وفي طعام النصارى، وذكر تفرد سماك بن حرب عنه مسلمٌ في "الوحدان"[3]. وقال الذهبي: وُثّق[4]، وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم[5].

وحديثه أخرجه الترمذي وقال: " حديث هلب حديث حسن، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين". قال العظيم آبادي: جاء في الوضع على الصدر حديثان آخرآن صحيحان أحدهما حديث هلب رواه الإمام أحمد في "مسنده" قال: أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، حدثنا سماك، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ

---

[1] المزي، "تهذيب الكمال" ٢٤٤/١٧ ، ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٦/ ١٧٦. "تاريخ ابن معين-رواية عثمان الدارمي-" ١٤٢/١..

[2] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٥٩/٢. ،ابن عدي، "الكامل" ١٦١/٢.

[3] ابن حجر ،"تهذيب التهذيب"٣١٤/٨ ابن حبان، "الثقات"٣١٩/٥ ، العجلي،"معرفة الثقات" ٢١٥/٢.

[4] الذهبي، "الكاشف" ١٣٣/٢.

[5] البخاري، "التاريخ الكبير" ١٧٦/٧ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٢٥/٧.

ينصرف عن يمينه وعن يساره، ورأيته يضع هذه على صدره. ووصف يحيى اليمنى على اليسرى فوق المفصل. ورواة هذا الحديث كلهم ثقات.

ثم قال: وأما قبيصة فهو ابن الهُلب بضم الهاء وسكون اللام بعدها موحدة الطائي الكوفي مقبول من الثالثة كذا في التقريب، وقال في "ميزان الاعتدال": قبيصة بن هلب عن أبيه قال ابن المديني: مجهول، لم يرو عنه غير سماك، وقال العجلي ثقة تابعي، قلت: وذكره ابن حبان في "الثقات" مع تصحيح من صحح حديثه انتهى، قلت: لما انفرد سماك بالرواية عن قبيصة صار قبيصة مجهول العين، ويخرج مجهول العين عن حد الجهالة إذا وثقه غير المنفرد عنه، قال الحافظ في" شرح النخبة": فإن سمى الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، إلا أن يوثقه غيرُ مَنِ انفرد عنه على الأصح، انتهى، وقد عرفتَ أن أحمد العجلي وابن حبان من أئمة الجرح والتعديل وثقاه فكيف يكون مجهولا!!([1]).

وقال المباركفوري: وأما قبيصة فهو أيضا ثقة كما عرفت فيما تقدم وأما أبوه فهو صحابي، فحديث هلب الطائي هذا حسن وقد أعترف صاحب "آثار السنن" بأن إسناده حسن فالاستدلال به على وضع اليدين على الصدر في الصلاة صحيح[2].

وقال في موضع آخر: قوله-أي الترمذي- حديث هلب حديث حسن، وصححه ابن عبد البر في" الاستيعاب" وذكره عبد الباقي بن قانع في "معجمه" من طرق متعددة، وفي إسناده قبيصة بن هلب، وقد رماه بعضهم بالجهالة، ولكنه وثقه العجلي وابن حبان ومن عرفه حجة على من لم يعرف كذا في النيل[3]. وقال ابن عبدالبر في ترجمة الهلب رضي الله عنه: روى عنه

---

[1] آبادي، "عون المعبود" ٢/٣٢٦.

[2] المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ٢/٨١.

[3] المصدر السابق ٢/١٧٥.

ابنه قبيصة بن هلب أنه رأى النبيﷺ واضعاً يده اليمنى على اليسرى في الصلاة، قال: ورأيته ينصرف عن يمينه وعن شماله في الصلاة **وهو حديث صحيح**[1].

قلت: لم يبق مجالٌ للشك في أنّ قبيصة لم يثبت فيه ما جُرح به من الجهالة، فقد وثقه العجلي وابن حبان والعظيم آبآدي والمباركفوري، وصحح ابن عبدالبر حديثه، فلا يسقط إذن الاحتجاج بخبره.

٥.**عبد الله بن الزبير الباهلي**: روى عنه ثلاثة، وقال أبو حاتم: **مجهول**، قال الحافظ: ذكره ابن حبان في "الثقات" ، وقد أخرج له في "صحيحه" [2] وقال الدارقطني: **بصري صالح.**

قلت: أراد أبو حاتم جهالة الحال، ولكن الراوي خرج عن حدّها بتوثيق ابن حبان وتعديل الدارقطني، ولذا فلا يستحق الترك، **وقد أخرج له الضياء في "المختارة"[3] دافعاً العلة عن حديثه الذي رواه عن ثابت عن أنس، موصولاً، ورواه حماد بن سلمة عن ثابت، مرسلاً فبيّن الضياء أنّ مثل ذلك لا يُعدُّ علةً قادحة.**

٥. محمد بن مسلم بن عائذ: لم يروِ عنه إلا واحد، وذكره ابن حبان في "الثقات"،وقال الحافظ: قال أبو حاتم: مجهول، وقال الذهبي في "الميزان": لا يعرف، وقال العجلي: ثقة[4]، وأخرج له ابن خزيمة، وابن حبان في" صحيحه" والحاكم وقال: "على شرط مسلم".[5] وقال الهيثمي : "ثقة" [6].

---

[1] ابن عبد البر، "الاستيعاب" ١٥٤٩/٤.

[2] ١٧٦/٤، برقم (١٣٤٥).

[3] ١١٩/٥.

[4] العجلي،"معرفة الثقات" ٢٥٢/٢.

[5] ابن حجر ،"تهذيب التهذيب" (٣٠٠/٤).

[6] الهيثمي،"مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" ٢٩٥/٥.

فلا يكون مجهولاً ساقط الاحتجاج من وثقه ابن حبان والعجلي والهيثمي وأخرج له أصحاب الصحاح؛ ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والضياء.[1]

٦. سعيد بن سفيان الأسلمي: روى عنه ابن أبي فديك وعبد الله بن إبراهيم الغفاري، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وإنما له حديث واحد عند ابن ماجه تفرد به سعيد هذا، وقال صاحب "الميزان" لا يُعرف.[2]

قلت: عرفه ابن حبان وأدخله في "الثقات"، ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً[3]، واحتجَّ بحديثه الضياء في "المختارة، والحاكم وصححه، وصححه كذلك الكناني وحسنه المنذري وابن حجر"[4]؛ ولذا فلم تثبت في سفيان الجهالة التي تتسبب في ترك الاحتجاج بحديثه، لأنه موضع حجة عند الأئمة السابق ذكرهم.

٧. نجي الحضرمي: صاحب مطهرة علي رضي الله عنه، روى عنه ابنه عبد الله، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وقال الذهبي: " لا يدرى من هو" وقال في "الكاشف : "لين" وقال الحافظ: وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث[5] وأخرج له ابن خزيمة وابن حبان والضياء[6] .

---

[1] ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٤٩٦/١٠، "المختارة" ١٨٦/٣.

[2] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" (٧٨/٨) وفي النسخة سكت عنه وليس فيه قوله مجهول. الذهبي، "ميزان الاعتدال"(٤١/٤)، ابن حجر ،"تهذيب التهذيب" (٤٢٠/٧).

[3] ابن حبان،"الثقات "٨ ٣٦١، البخاري،"التاريخ الكبير" ٤٧٥/٣، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ٢٧/٤.

[4] "المختارة" ١٩٢/٩ الحاكم،"المستدرك"٢٧/٢، البوصيري،"مصباح الزجاجة" ٦٣/٣، المنذري،"الترغيب والترهيب" ٣٧٥/٢، ابن حجر ،"فتح الباري" ٥٤/٥.

[5] ابن حجر "تهذيب التهذيب" (٤٨٥/٨))، وابن حبان "الثقات" (٤٨٠/٥)، الذهبي "ميزان الاعتدال" ٢٤٨/٤، الذهبي،"الكاشف" ٣١٧/٢، الهيثمي،"مجمع الزوائد" ١٨٧/٩.

[6] ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة" ٥٤/٢ ، ابن حبان،"صحيح ابن حبان" ٢٥٧/٢، "المختارة" ٣٧٢/٢.

قال الحافظ ابن حجر وقد ذكر حديث إنّ الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب": رواه أبو داود وغيره وفيه نجي بضم النون وفتح الجيم الحضرمي ما روى عنه غير ابنه عبد الله فهو مجهول لكن وثقه العجلي وصحح حديثه ابن حبان والحاكم[1].

٨. عقيل بن جابر بن عبد الله الأنصاري المدني عن أبيه في غزوة ذات الرقاع روى عنه صدقة بن يسار، ذكره ابن حبان في الثقات، روى له أبو داود هذا الحديث الواحد، وقد روى جابر البياضي عن ثلاثة من ولد جابر عن جابر فيحصل لنا راوٍ آخر- وإنْ كان ضعيفا- عن عقيل مع صَدقة لأن جابرا له ثلاثة أولاد رووا الحديث هذا وعبد الرحمن ومحمد[2]. وقال أبو حاتم: لا أعرفه[3]، وقال الذهبي في "الميزان": فيه جهالة[4].

قال العظيم آبآدي: فإن قلت: قد وقع في إسناد حديث جابر: عقيلُ بن جابر وهو مجهول! قال الذهبي: فيه جهالة ما روى عنه سوى صدقة بن يسار، وقال الحافظ: لا أعرف راوياً عنه غير صدقة انتهى فكيف يصح الاستدلال به؟ قلت: نعم، عقيل مجهول لكن بجهالة العين لا بجهالة العدالة لأنه انفرد عنه راو واحد وهو صدقة بن يسار، وكل من هو كذلك فهو مجهول العين، والتحقيق في مجهول العين: أنه إن وثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل ارتفعت جهالته، قال الحافظ في "شرح النخبة": فإن سمى الراوي وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم، إلا أن يوثّقه غير من انفرد عنه على الأصح، وكذا منِ

---

[1] ابن حجر "فتح الباري" ٣٢٩/١.

[2] ابن حجر "تهذيب التهذيب" ٢٢٥/٧ ، ابن حبان، " الثقات " ٢٧٢/٥ ،الذهبي "الكاشف" ٣٠/٢ ،

[3] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢١٨/٦.

[4] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ١١٠/٥.

انفرد عنه إذا كان متأهلا لذلك انتهى، وعقيل بن جابر الراوي: قد وثقه ابن حبان وصحح حديثه هو وابن خزيمة والحاكم، فارتفعت جهالته وصار حديث جابر صالحا للاحتجاج[1].

وحديثه المشار إليه ذكره البخاري تعليقاً فقال:(ويذكر عن جابر): قال الحافظ: وصله ابن إسحاق في المغازي قال حدثني صدقة بن يسار عن عقيل بن جابر عن أبيه مطولا أخرجه أحمد وأبو داود، والدارقطني، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم كلهم من طريق ابن إسحاق، وشيخُه صدقة: ثقة، وعقيل بفتح العين: لا أعرف له راويا سوى صدقة، ولهذا لم يجزم به المصنف، أو لكونه اختصره، أو للخلاف في ابن إسحاق[2].

قلت: ولكنه ذكر راوياً آخر في "تهذيب التهذيب".

٩. حميد ابن أخت صفوان: روى عنه سماك[3]، وذكروا له حديثاً وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال ابن القطان: مجهول الحال[4]. قلت: وقال الحسيني:"مجهول" [5] ، وكذلك جهّله ابن حزم الظاهري[6].

قلت: رفع جهالته أن ابن حبان ذكره في "الثقات"[7] وله عند الجماعة حديث واحد في سرقة خميصة صفوان أخرجه أبو داود والنسائي -وله متابعات- وأخرجه الحافظ الضياء في "الأحاديث المختارة"، والحاكم في "المستدرك"[8] وقال الحافظ ابن حجر:

---

[1] آبادي،"عون المعبود"١/٢٢٢.

[2] ابن حجر "فتح الباري" ١/٢٨١. ابن حجر" تغليق التعليق" ٢/١١٦.

[3] وقد ذكره الإمام مسلم في "المنفردات والوحدان" ص(١٤٥).تحقيق عبدالغفار البنداري، ط١، ١٩٨٨م، دار الكتب العمية، بيروت.

[4] الذهبي، "ميزان الاعتدال" (٢/١٤١) ابن حجر "تهذيب التهذيب" (٤/٤١).

[5] "الإكمال" ١/٦٨.

[6] ابن حزم، "المحلّى" ١١/١٥٣.

[7] ٤/١٥١.

[8] "المختارة" ٨/١٩، الحاكم،"المستدرك" ٤/٣٨٠ وسكت عنه وأقره الذهبي.

"وقال ابن عبد الهادي في "التنقيح": حديث صفوان حديث صحيح رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد في "مسنده" من غير وجه"[1]، وذلك يرفع جهالة حاله.

١٠.عامر بن مالك: روى عنه أبو عثمان النهدي، **وأدخله ابن حبان في "الثقات"**، وقال ابن المديني: لا أعرفه ولا أعلم روى عنه غير أبي عثمان[2].

قلت: سكت عنه البخاري وابن أبي حاتم[3]، وقال الحافظ الذهبي: "**وُثّق**" [4] وذكره ابن حبان في "**الثقات**"[5] وقال الحافظ ابن حجر :"**وثقه ابن حبان**"[6] واحتج الضياء بحديث له تفرد به وهو حديث :"الطاعون شهادة..."[7] فذلك كله يمنع وصفه بالجهالة.

١١. **الضحّاك المعافري**: روى عنه محمد بن مهاجر، وذكره أبو الحسن ابن سميع **في تابعي أهل الشام، وذكره ابن حبان في "الثقات"**، وقال الحافظ: قرأت بخط الذهبي لا يُعرف[8].

قلت: عرفه ابن سميع ووثقه ابن حبان وأخرج حديثه الواحد في "صحيحه"[9] وأخرجه أيضاً الضياء في "الأحاديث المختارة" وهو حديث :"ألا هل مشمّر للجنة؟!..."[10].

١٢. جعفر بن يحيى بن ثوبان: روى عنه أبو عاصم النبيل وعبيد بن عقيل، وقال ابن المديني: **مجهول** ما روى عنه غير أبي عاصم، **وأدخله ابن حبان في "الثقات"**، وقال ابن

---

[1] الزيلعي، "نصب الراية" ٣٦٩/٣.

[2] ابن حجر "تهذيب التهذيب" (٤٦٨/٢)، "علل المديني ص (٦٥).

[3] البخاري، "التاريخ الكبير" ٤٥٢/٦، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ٣٢٨/٦.

[4] الذهبي، "الكاشف" ٥٢٦/١.

[5] ابن حبان، "الثقات" ١٩١/٥.

[6] ابن حجر "لسان الميزان" ٢٥٤/٧. قال ذلك مع العلم أنّ ابن حبان لم يرو له شيئاً في "صحيحه".

[7] "الأحاديث المختارة" ٢٥/٨.

[8] ابن حجر "تهذيب التهذيب" (١٦٩/٤).

[9] ٣٨٩/١٦، برقم (٧٣٨١).

[10] ١٣٢/٤.

القطـان الفاسـي: **مجهـول الحال**[1]، وقال الذهبي: **لا يعرف**[2]، وسكت عنه كذلك البخاري وابن أبي حاتم[3].

قلت: إدخاله في "الثقات" وإخراج أصحاب الصحاح[4] له: ابن خزيمة وابن حبان، والضياء والحاكم، كل ذلك تعديل عملي يرفع جهالة حاله، وأورد له الهيثمي حديثاً ثم قال: "رواه البزار وفيه جعفر بن يحيى بن ثوبان، وهو مستور، وبقية رجاله ثقات، وقد روى أبو داود لجعفر هذا وسكت عنه فحديثه حسن."[5]، وأورد كذلك الحديث الذي أخرجه الضياء من طريق الطبراني، ثم قال: "رواه الطبراني ورجاله وُثّقوا".[6]

١٣..مسلم بن زياد الحِمصي: روى عنه ثلاثة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، **قال عنه ابن القطان: حاله مجهول**[7].

قلت: كيف وهو مولى لإحدى زوجات النبي صلى الله عليه وسلم حبيبة أو ميمونة رضي الله عنهما فلا بد أن يكون ثابت العدالة! وكان صاحب خيل عمر بن عبدالعزيز، وقد أدخله ابن حبان في "الثقات"، ولم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم والذهبي جرحاً[8] ، **واحتجّ بحديثه الضياء في "الأحاديث المختارة"** وهو من رواية بقية بن الوليد، حدثني مسلم بن زياد، قال: سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول اللهﷺ: "من قال حين يصبح: اللهم إني أصبحت،

---

[1] المصدر السابق (٨٣/٤) "ابن حبان، الثقات" ١٣٨/٦.

[2] الذهبي،"المغني في الضعفاء"١٣٥/١، الذهبي،"الكاشف" ٢٩٦/١ وقال: فيه جهالة.

[3] البخاري،"التاريخ الكبير" ٢٠٢/٢، ابن ابي حاتم،"الجرح والتعديل" ٤٩٢/٢.

[4] ابن حبان،"صحيح ابن حبان" ٥٢/٥،ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة"٢٩/٣، برقم(١٥٦٦) ولم يخرج في الباب غيره،وحسّن إسناده الدكتور محمد مصطفى الأعظمي محقق "صحيح ابن خزيمة" ، "الأحاديث المختارة" ٢١٧/٨ ، "الحاكم المستدرك" ٧١٧/٣، ١٩١/٤، وصحح له.

[5] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٣٠٣/٤.

[6] المصدر السابق ٢٥٩/١٠.

[7] ابن حجر "تهذيب التهذيب" ١١٧/١٠، ابن حبان، "الثقات" ٤٠٠/٥.

[8] البخاري،التاريخ الكبير" ٢٦١/٧، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ١٨٤/٨، الذهبي"الكاشف" ٢٥٨/٢.

أشْهدك..."[1] ، وأخرجه الإمام الترمذي وقال:"غريب"[2] وقال الحافـظ الهيثمي:"فيه بقية بن الوليد وهو مدلّس"[3] .

١٤. زفر بن وثيمة: قـال الدارمي عن ابن معين ودحيم:**"ثقة" وذكـره ابن حبان في "الثقات"**، وقال ابن القطان:**"لا يُعرَف".**[4]

وزفر هذا لا يصلح وصفه بجهالة الحال، كيف وقد وثقه ابن معين ودحيم!، وقال فيه الذهبي:

وُثّق[5]، وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم[6]!.

نعم، حكم ابن الجوزي على حديث من طريقه بالبطلان، ولكن زفر بريء من عهدته، فقد أورد من طريق محمد بن سهل قال نا أبو مسهر قال أنا صدقة بن خالد قال نا الشعيثي عن زفر بن وثيمة عن حكيم بن حزام قال: **نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يستقاد في المسجد أو ينشد فيه الأشعار** أو تقام فيه الحدود . ثم قال: هذا حديث **لا يصح** قال الدارقطني محمد بن سهل: متروك وقال مرة: كان يضع الحديث[7].

وفي "تحفة المحتاج"[8]: (رواه أبو داود ولم يضعفه، وفي إسناده محمد بن عبدالله الشعيثي ؛ قال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به، وفيه أيضا زفر بن وثيمة قال ابن القطان حاله مجهولة، قلت: قد ذكره ابن حبان في ثقاته، قال ابن القطان: وقد تفرد عنه محمد بن عبد الله

---

[1] ٧/٢١٠.
[2] الترمذي، "سنن الترمذي" ٥/٥٢٧، كتاب "الدعوات"، برقم (٣٥٠١).
[3] الهيثمي،"مجمع الزوائد" ١٠/١١٩.
[4] ابن حجر "تهذيب التهذيب" ٣/١٥٣، ابن حبان،"الثقات" ٤/٢٦٤.
[5] الذهبي،"الكاشف" ١/٤٠٤.
[6] البخاري،"التاريخ الكبير" ٣/٤٣١، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ٣/٦٠٧.
[7] ابن الجوزي، "العلل المتناهية" ١/٤٠١.
[8] ٢/٥٧٢.

الشعيثي قلت: قد روى ابن عجلان عن ابن وثيمة حديث "إذا خطب إليكم من ترضون دينه" الحديث، والظاهر أنه زفر هذا وهذا الحديث رواه الحاكم في "المستدرك" من الطريق المذكورة بلفظ: (لا تناشدوا الأشعار في المسجد ولا تقام الحدود فيها).

١٥. **يحيى بن عبدالعزيز الشامي أبو عبدالعزيز الأردني**- روى عنه جماعة، قال أبو حاتم: "**ما بحديثه بأس**"، وقال عمر بن يونس اليماني:" كان **خيّراً فاضلاً**" وقال ابن معين: "**أعرفُه**". وذكره أبو زرعة الدمشقي في تسمية نفرٍ أهلِ **زهد وفضل**[١].

وسكت عنه البخاري والذهبي[٢].

وقد ذكر له الدارقطني حديثا وهم فيه؛ فقد سئل عن حديث أبي المهلب عن أبي مسعود قال رسول اللهﷺ: "لعن المؤمن كقتله" فقال: وهم فيه يحيى بن عبد العزيز؛ فرواه عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن أبي مسعود. والصواب: عن أبي قلابة عن ثابت بن الضحاك[٣].

فيحيى هذا لم يثبت فيه ما يترك كل حديثه من أجله، وما ذكره الدارقطني هو مما لم يتابع عليه يحيى فهو في روايته هذه "لين الحديث" عند ابن حجر.

١٦. **مطيع بن راشد البصري: قال فيه الذهبي: لا يعرف**[٤]. **ولكن احتج الضياء بحديثه** الذي رواه من "سنن أبي داود" من طريق زيد بن الحُباب، عن مطيع بن راشد، عن توبة العنبري،

---

[١] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٦٧/٩، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ١٧٠/٩، وعمر بن يونس هو أحد الرواة عنه، وفي "تاريخ بغداد" ١١٢/١٤: سئل أبو زكريا –ابن معين– عن حديث للأردني هذا فقال: " ما أعرفه ".:

[٢] البخاري،"التاريخ الكبير" ٢٩١/٨، الذهبي،"الكاشف" ٣٧٠/٢.

[٣] الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث" ١٩٦/٦.

[٤] الذهبي "ميزان الاعتدال" ٤٥٠/٦.

عن أنس أن رسول اللهﷺ ((شرب لبناً فلم يمضمض ولم يتوضأ وصلى)). قال زيد: دلّني شعبة على هذا الشيخ. قال أبو داود: أثنى عليه شعبة.[1]

قال أبو الطيب آبادي: يدل على أن شعبة كان حسن الرأي في مطيع بن راشد وإلا لم يدل شعبة على من كان مستور الحال وضعيفا عنده، قال السيوطي: قال الشيخ ولي الدين: ومطيع بصري، قال الذهبي إنه لا يعرف، لكن قال زيد بن الحباب: إن شعبة دله عليه، وشعبة لا يروي إلا عن ثقة، فلا يدل إلا على ثقة، وهذا هو المقتضى لسكوت أبي داود عليه انتهى قلت: وكذا سكت عنه المنذري، وقال الحافظ في "الفتح": إسناده حسن والله أعلم[2].

١٧. عبد العزيز بن مسلم الأنصاري: روى عنه ابن إسحاق، ومعاوية بن صالح، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وروى له أبو داود وابن ماجه حديثاً واحداً.[3] وقال الذهبي: "عبدالعزيز بن مسلم المدني عن بعض التابعين استُجهل وهو معروف[4]، وسكت عنه في "الكاشف"[5]، وسكت عنه أيضاً ابن أبي حاتم[6]. وحديثه الذي أخرجاه[7] أخرجه أيضاً الضياء[8]، وهو من رواية معاوية بن صالح عن عبد العزيز بن مسلم عن أبي معقل عن أنس رضي الله عنه رأيت رسول اللهﷺ يتوضأ وعليه عمامة قطرية فأدخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم

---

[1] " الأحاديث المختارة " (١٠/٣٤٤).

[2] آبادي،"عون المعبود" ٢٢٩/١.

[3] المصدر السابق (٧٥٥/٥)، ابن حبان، "الثقات" ١٢٣/٥.

[4] الذهبي،"المغني في الضعفاء" ٢٢٩/٢.

[5] ٦٥٨/١.

[6] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢٩٥/٥.

[7] أبو داود، "سنن أبي داود ٣٦/١، ابن ماجه، "سنن ابن ماجه" ١٨٦/١ كلاهما في كتاب "الطهارة"-باب: المسح على العمامة، " .

[8] " المختارة" ٢٣٩/٦.

رأسه، ولم ينقض العمامة. والحديث بهذا الإسناد ضعيف لأجل أبي معقل، قال الحافظ في "التقريب": مجهول.

١٨. سعيد بن أبيَض بـن حمّال: روى عنـه ابنه ثابت، وذكـره ابن حبـان فـي "الثقات"[١]، وذكره أيضاً في "مشاهير علماء الأمصار"[٢] وقال: كان صادق اللهجة، وسكت عنه البخاري وابن أبي حاتم[٣]، وقال الذهبي في "الميزان": فيه جهالة([٤])، ولكنه قال في "الكاشف"[٥]: وُثّق. وقد أخرج له الضياء[٦] ثلاثة أحاديث أحدها من "المعجم الكبير" للطبراني، أورده الهيثمي في "المجمع"[٧] وقال: "رواه الطبراني، ورجاله ثقات، وثقهم ابن حبان".

١٩- جُرَيّ بن كُلَيْب : قال عنه الحافظ في "التقريب": "مقبول"، وقد أخرج له الضياء-محتجاً به- في النهي عن الأضحية بأعضب القرن والأذن. ثم قال:

قال ابن المديني: جري مجهول، لا أعلم أحداً روى عنه إلا قتادة.

وقال أبو داود السجستاني: لم يروِ عنه إلا قتادة.

وقال أبو حاتم الرازي: روى عنه قتادة وأبو إسحاق السبيعي[٨].

وبيان حال جري: أنه روى عن علي وبشير بن الخصاصية، وروى عنه قتادة وأبو إسحاق السبيعي، وكان يثني عليه قتادة خيراً حديثه في أهل المدينة[١]، وقال همام عن قتادة حدثني جري بن كليب وكان من الأزارقة.[٢]

---

[١] ٢٨٠/٤.

[٢] ص(١٩٣).

[٣] البخاري،"التاريخ الكبير" ٤٥٩/٣، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٣/٤.

[٤] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ١٨٧/٣

[٥] ٤٣١/١.

[٦] "المختارة" ٥٥/٤، ٦٠، ٦١.

[٧] ٤١١/٩.

[٨] "المختارة " ٢٩/٢-٣١.

قال علي بن المديني: جرى بن كليب مجهولٌ؛ لا اعلم أحداً روى عنه إلا قتادة .وقال أبو حاتم: شيخ لا يحتج بحديثه هو مثل عمارة بن عبد وهبيرة بن بريم وحجية بن عدى وشريح بن عبيد هؤلاء شيوخ لا يحتج بحديثهم[3] .

وقال العجلي: بصري تابعي ثقة[4].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[5] روى له الأربعة حديثا واحداً[6] وهو الحديث الذي **أخرجه الضياء-وأخرجه أيضاً ابن خزيمة[7] والحاكم[8]، وصححه_.**

وقد ذكرتْ كتبُ الرجال راويين كل منهما اسمه جري بن كليب، أحدهما سدوسي بصري، والآخر نهدي كوفي:

- **فمن الأئمة من فرّقَ بينهما،** ومنهم: أبو داود السجستاني، وتبعه المزي[9]، والذهبي[10]، وابن حجر[11]. قال أبو داود: جري بن كليب صاحب قتادة: سدوسي بصري لم يرو عنه إلا قتادة، وجري بن كليب كوفي: روى عنه أبو إسحاق.
- **والأولى في نظري ما ذهب إليه أبو حاتم الرازي بعدم التفرقة بينهما ويقوي ذلك:**

---

[1] البخاري،"التاريخ الكبير" ٢/٢٤٤.

[2] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢/٦٧.

[3] ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل " ٢/٥٣٦.

[4] العجلي، " معرفة الثقات " ١/٢٦٧.

[5] ابن حبان، "الثقات " ٤/١١٧.

[6] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢/٦٧.

[7] ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة" ٤/٢٩٣.

[8] الحاكم، "المستدرك " ١/٦٤٠، ٤/٢٤٨.

[9] المزي، "تهذيب الكمال" ٤/٥٥٤.

[10] الذهبي، "الكاشف" ١/٢٩٢،الذهبي، "المغني في الضعفاء" ١/١٣٠، الذهبي،"ميزان الاعتدال" ٢/١٢٣.

[11] ابن حجر، "التقريب" وحكم على كل منهما ب: "مقبول"، ابن حجر، "لسان الميزان" ٧/١٨٩

أنّ ما رواه الضياء من "مسند أبي يعلى" يدل على أنّ النهدي روى عنه قتادة على خلاف ما ذكر الأئمة السابق ذكرهم؛ وأذكر بسند الحديث: قال أبو يعلى: ثنا زهير بن حرب، ثنا وكيع، ثنا شعبة، عن قتادة، عن جري بن كليب النهدي، عن عليٍّ..

أنّ اسم هذا الراوي (جري) واسم أبيه (كليب) كلاهما اسم غريب غير مشهور عند الناس، فأنْ يوجد شخصان بهذا الاسم تماثلت أسماؤهما وأسماء آبائهما على نسق واحد، يرويان عن علي[1] رضي الله عنه، وكانا من طبقة واحدة، ومرتبة واحدة[2] فإنّ ذلك من الندرة بمكان!!

ويبقى الآن البحث فيما طُعن به جُري:

• فقد جهله ابن المديني، وذكر أنه لم يروِ عنه إلا قتادة، مما يعني أنه جهله جهالة عين، ولما ترجح أن الاسمين يعودان إلى مسمّىً واحد، زالت جهالة العين عنه برواية أبي إسحاق السبيعي عنه أيضا[3]، ويبقى التحسّب لجهالة الحال، فأرى كذلك أنه سالم منها:

- **فإنه لا يكون مجهول العدالة من يعتزل الفتن، ومن يدخل على إحدى نساء النبي صلى الله عليه وسلم وتتحدث معه، فتتعرف عليه، وتحثه على ألا يترك علياً رضي الله عنه في صفين، كما جاءت بذلك رواية الحاكم.**

---

[1] فأما جري البصري فمعروفة روايته عن علي، وأما الكوفي فقد أخرج الحاكم ما يفيد أنه بايع علياً رضي الله عنه واستحثته ميمونة رضي الله عنها على القتال مع علي. فقد أخرج من طريق أبي إسحاق عن جرى بن كليب العامري قال: لما سار علي إلى صفين كرهتُ القتال فأتيت المدينة فدخلت على ميمونة بنت الحارث فقالت ممنَ أنت قلت من أهل الكوفة قالت من أيهم قلت من بني عامر قالت رحبا على رحب وقربا على قرب تجيء ما جاء بك قال قلت سار علي إلى صفين وكرهت القتال فجئنا إلى ها هنا قالت أكنت بايعته قال قلت نعم قالت فارجع إليه فكن معه فوالله ما ضل ولا ضُلّ به. هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. الحاكم،"المستدرك" ١٥٢/٣.

[2] كلاهما عند ابن حجر "مقبول" من المرتبة الثالثة.

[3] بل إنّ ابن حبان قال في "الثقات" ٢٩/٥: عبدالله بن الخليل بن أبي الخليل: روى عن علي، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وأهل الكوفة.

- وتثبت عدالته كذلك بتوثيق قتادة والعجلي وابن حبان له.

- ثم إنّ أبا حاتم الرازي ذكر أنْ جرياً لا يحتجُ به، ولكن في الواقع إنْ من الأئمة المحدثين من احتج بحديثه:

- فقد احتج بحديثه الإمام الترمذي إذ قال باب: في الضحية بعضباء القرن الأذن، ثم صححه بقوله: حسن صحيح.

- واحتج به أيضاً ابن خزيمة إذ قال: باب الزجر عن ذبح العضباء في الهديِ والأضاحي.

٢٠- أبو أفلح الهمْداني: "مقبول" كما في "التقريب"

روى عنه أبو الصعبة عبد العزيز بن أبي الصعبة، ويزيد بن أبي بكر بن سوادة، وقال ابن يونس: روى عن رجل من حمدان، وآخر من مراد عن أبي الدرداء[1].

وقال العجلي: بصري تابعي ثقة.[2]

وقال الذهبي في "الكاشف": صدوق.[3]

وقال في "الميزان": قال ابن القطان: مجهول.[4]

قلت: أما أنْ يكون مجهول العين فلا! فقد روى عنه أكثر من واحد، وأما أنْ يكون مجهول الحال فلا كذلك!، فقد وثقه العجلي وقواه الذهبي، واحتجَّ به الضياء في "المختارة"[5]، ولذا فلم يثبت في أبي أفلح ما يُتْرَكُ الاحتجاج بحديثه من أجله، فهو على شرط "المقبول".

---

[1] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٥/١٢.

[2] العجلي،"معرفة الثقات" ٣٨٣/٢.

[3] الذهبي،" الكاشف" ٤٠٨/٢.

[4] الذهبي،"ميزان الاعتدال" ٣٣٠/٧.

[5] ٢٠٧/٢.

٢١- أبو حية بن قيس الوادعي الهمداني الكوفي: "مقبول" كما في "التقريب"، روى عن علي بن أبي طالب، وعن عبد خير عنه، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، قال الحاكم أبو أحمد: روى عنه المنهال بن عمرو إنْ كان محفوظاً، لا يعرف اسمه، قال أبو زرعة: لا يسمَّى، وقال ابن ماكولا: يُختلف في اسمه؛ فيقال: عمرو بن نصر، ويقال: عامر بن الحارث، وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه: **شيخ عن علي رضي الله عنه**. قال الحافظ ابن حجر: وذكره ابن حبان في "الثقات" وسماه عمرو بن عبد الله، وقال أبو الوليد بن الفرضي: **مجهولٌ. وقال الذهبي: لا يُعْرف، تفرد عنه أبو إسحاق.**

قال ابن القطان: **وثَّقه بعضُهم.**

وقال ابن الجارود في "الكنى": **وثقه ابن نمير.**[١]

واحتجَّ به الضياء في "المختارة"[٢] حديثه الذي في الوضوء، وقال الترمذي: **هذا أصح شيء في هذا الباب وأحسن**[٣]. واحتجّ الضياء بحديث آخر من رواية أبي حية[٤]، وأخرجه ابن ماجه[٥] وقال البوصيري: هذا **إسناد صحيح رجاله ثقات.**[٦]

---

[١] انظر: ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٨٨/١٢ ، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٣٦٠/٩، "العلل ومعرفة الرجال" ٤٨٢/٢، "بحر الدم" ص(٤٩٠)،ابن حبان، "الثقات" ١٨١/٥، الذهبي،"ميزان الاعتدال" ٣٦٠/٧، الذهبي، "المغني في الضعفاء" ٧٨١/٢.

[٢] "المختارة" ٤٠٩/٢.

[٣] الترمذي، "سنن الترمذي" ٦٣/١، حديث رقم (٤٤).

[٤] "المختارة" ٤١٢/٢.

[٥] ابن ماجه، "سنن ابن ماجه" ٨١٨/٢، كتاب "الهبات" باب: الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط أنها جلدة، برقم(٢٤٤٧).

[٦] البوصيري، "مصباح الزجاجة" ٧٧/٣.

فإذن أبو حية اختلف فيه النقاد بين مجهّل له وبين موثّق له وممشٍ حاله، ولا شك أنّ الأخذ بقول مَنْ عرفه مقدَّمٌ على قول من جَهِلَ به، لأنَّ مع الأول زيادة علم ليست مع الآخر، ولذا فلم يثبت في أبي حية ما يُترك حديثه من أجله.

٢٢- عبد الله بن عمر القرشي الأموي السعيدي: روى عن سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، وعنه يحيى بن أبي بكير الكرماني. ذكره ابن حبان في "الثقات"[١] روى له النسائي حديثاً واحداً: "إن الله سيمنع هذا الدين بنصارى من ربيعة". قال الحافظ: قال النسائي بعد تخريجه: عبد الله بن عمر هذا: لا أعرفه.[٢]

وسكت عنه البخاري[٣] ، وابن أبي حاتم[٤].

وقال الهيثمي: ثقة.[٥]

واحتج بحديثه -المشار إليه- الضياء[٦].

وقال الذهبي: لا أكاد أعرفه تفرد عنه يحيى بن أبي بكير، وخبره وإنْ رواه النسائي فهو منكر.[٧]

وقال في "المغني": معاصر لمالك فيه جهالة[٨]

ولكن قال في "الكاشف": وثق.[٩]

---

[١] ابن حبان، "الثقات" ٣٣١/٨.

[٢] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٩١/٥.

[٣] البخاري، "التاريخ الكبير ١٤٥/٥.

[٤] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٠٩/٥.

[٥] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٣٠٢/٥.

[٦] "المختارة" ٣٦٦/١.

[٧] الذهبي "ميزان الاعتدال" ١٥٠/٤.

[٨] الذهبي، "المغني في الضعفاء" ٣٧٨/١.

[٩] الذهبي، "الكاشف" ٥٧٨/١.

فعبدالله هذا عرفه الضياء، والهيثمي -إضافة إلى الحافظ ابن حجر الذي حكم عليه "بمقبول"- وجهله آخرون، ومن عرف حجة على مَنْ لم يعرف.

٢٣- عبد الله بن خليفة الهمداني الكوفي: "مقبول" كما في "التقريب"، روى عن عمر، وجابر-رضي الله عنهما-، وعنه أبو إسحاق السبيعي، وابنه يونس ابن أبي إسحاق.

ذكره ابن حبان في "الثقات"[1].

وسكت عنه البخاري[2] وابن أبي حاتم[3].

وقال الهيثمي: ثقة.[4]

واحتج به الضياء في "المختارة".[5]

وقال الذهبي: تابعي مخضرم، لا يكاد يعرف.[6]

وقال ابن كثير: ليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر نظر.[7]

وقال الحافظ: له إدراك وكان مع عليٍّ بصفين، ولما أراد عائذ بن قيس أن يأخذ الراية من عدي بن حاتم قام عبد الله بن خليفة فقال: أليس كان عدي وافدكم إلى رسول اللهﷺ ورأسكم بالقادسية.[8]

---

[1] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٧٣/٥.

[2] البخاري، "التاريخ الكبير" ٨٠/٥.

[3] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٥/٥.

[4] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٥٩/١٠.

[5] "المختارة" ٢٦٥/١.

[6] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٨٩/٤.

[7] ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "تفسير القرآن العظيم" ٣١١/١، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

[8] ابن حجر، "الإصابة" ٨٥/٥.

٢٤- أبو فراس النهدي قيل اسمه الربيع بن زياد: "مقبول" كما في "التقريب"، روى عن عمر: رأيتُ النبيﷺ أقصُ من نفسه. وفيه قصة، وعنه أبو نضرة العبدي، قال البخاري: نسبه هشيم يعني نهدياً. [١]

ذكره ابن حبان في "الثقات".[٢]

وقال أبو زرعة: لا أعرفه.[٣]

وسكت عنه الذهبي في "الكاشف"[٤]

وقال في "المغني في الضعفاء": لا يعرف.[٥]

وقال الهيثمي: لم أر من جرحه ولا وثّقه.[٦]

وقال ابن حجر أيضاً: له إدراك وله قصة مع عمر.[٧]

واحتج بحديثه المذكور-وليس له في الكتب الستة غيره- الضياء[٨]، وصححه أبو عبد الله الحاكم على شرط مسلم[٩]، وأصل حديثه في الصحيح من رواية عبدالله بن عتبة، عن عمر، وقد استشهد الحافظ ثلاث مرات بزياداته على ما في "صحيح البخاري"[١٠]

---

[١] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٢١/١٢.

[٢] ابن حبان، "الثقات" ٥٨٥/٥.ولم ينبه الحافظ على ذلك.

[٣] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٢١/١٢.

[٤] الذهبي، "الكاشف" ٤٥٠/٢.

[٥] الذهبي، "المغني في الضعفاء"

[٦] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٢١١/٥.

[٧] ابن حجر، "الإصابة" ٣٢٤/٧.

[٨] "المختارة" ٢١٩/١.

[٩] الحاكم، "المستدرك" ٤٨٥/٤.

[١٠] ابن حجر، "فتح الباري" ٢٥٢/٥.

وكما هو واضح فإن جميع الجروح المتقدمة هي من باب التجهيل، وهذا حال معظم "المقبولين، والجهالة لو ثبتت فليس الموصوف بها بأهل لأن يُحتجّ بحديثه.

النوع الثاني من أنواع الجرح المردود:

أن يُجرح "المقبول" بغير جرح الجهالة.

والجرح من هذا النوع عدّه الحافظ غير ثابت في الراوي الذي يصفه ب"مقبول":

- فإما أنْ يُردَّ الجرحُ إذا كان حكماً عاماً من الناقد على الراوي "المقبول".
- وإما أنْ يُحْمَلَ على أنه حكم من الناقد على رواية "للمقبول" مخصوصة، وحينئذٍ لا تعارض بين أنْ يثبت هذا الجرح المخصوص وبين أن يسمي ابن حجر الراوي ب"مقبول"، فالحافظ جعل في حد "المقبول": (...فهو مقبول حيث يتابَع، وإلا فليّن الحديث). فيكون الجرح المخصوص من الناقد وصفاً منه لحديث لم يتابَع عليه "المقبول"، والله تعالى أعلم.

ولنأخذ بعض النماذج على ذلك مع العلم أنَّ الرواة كلهم "مقبولون" كما في "التقريب":-

١.توبة أبو صدقة مولى أنـــس: روى عنه جماعة، وله حديث واحد، وقال أبو الفتـــح الأزدي: لا يحتج به، قال الحافظ: وقرأت بخط الذهبي: "بل هو ثقة روى عنه شعبة. يعني روايته عنه توثيق له" [1].

---

[1] المصدر السابق (١٥٤/٨).

قلت: وقال الإمام أحمد: "... عن شعبة، عن أبي صدقة مولى أنس وأثنى عليه شعبة خيراً قال: سألت أنساً..الحديث" ، ومعلوم أنّ تفرّد الأزدي بتجريح من وثقه الأئمة مردود. وقد أخرج حديث توبة هذا الإمام أحمد في "المسند"[1]، وأخرجه من طريقه الحافظ الضياء.[2]

٢.علي بن علقمة الأنْماري: روى عن علي وابن مسعود، وعنه سالم ابن أبي الجعد، قال ابن المديني: لم يروِ عنه غيره، وقال البخاري: **في حديثة نظر**، وذكره **ابن حبان في "الثقات"، له** عند الترمذي حديث واحد، قال الحافظ: وقال ابن عدي وقد ذكر حديث الترمذي: **ما أرى بحديثه بأساً** ليس له عن علي غيره إلا اليسير، وذكره العقيلي وابن الجارود في "الضعفاء" تبعاً للبخاري على العـــادة[3] . قلت: وقال ابن حبان: منكر الحديث ينفرد عن علي بما لا يشبه حديثه فلا أدري سمع منه سماعاً أو أخذ عنه عن غيره والذي عندي ترك الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق "الثقات" من أصحاب عليٍّ في الروايات"[4].

وحديثه الذي عند الترمذي– وهو في قوله تعالى:{ إذا ناجيتم الرسول}[5]– قال فيه:

"**حسن غريب** إنما نعرفه من هذا الوجه". وأخرجه أيضاً ابن حبـــان[6] والضياء في "المختارة"[7].

---

[1] ابن حنبل، "المسند" ١٦٩/٣.

[2] "المختارة" ١٦٧/٦.

[3] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (٧٢٤/٥) و البخاري،"التاريخ الكبير" للبخاري ٢٨٦/٦، والذهبي، "ميزان الاعتدال،" (٣٦١/١)،، وابن عدي، "الكامل" ٢٠٤/٥،العقيلي،"الضعفاء" ٢٤٢/٣.

[4] ابن حبان "كتاب المجروحين" ١٠٩/٢.

[5] سورة "المجادلة" آية (١٢).

[6] ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٣٩١/١٥.

[7] "المختارة" ٣٠١/٢.

قال الحافظ ابن حجر: أخرجه الترمذي وابن حبان وصححه وابن مردويه قلت: وهذا مقدار ما له عند الجماعة، وقد أخرج له الضياء في "المختارة" حديثاً آخر عن عليّ رضي الله عنه قال: (أهدي لرسول اللهﷺ بغلٌ أو بغلة...)[1].

٤. عبدالله بن حسان التميمي: روى عنه جماعة، وكان يأخذ على التحديث أجــرة[2].

قلت: قال فيه الذهبي" ثقة[3]، وحسّن حديثه صاحب مصطلح "المقبول"-ابن حجر- وابن عبدالبر والمنذري. [4]) ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحاً[5].

وكونه كان يأخذ أجرة على التحديث فإنّ ذلك لا يعدُّ جرحاً مخلاً بعدالته؛ **بل يردُّ ذلك الجرحَ توثيقُ الحافظ الذهبي، وتحسينُ الأئمة الحفّاظ له، ولذا فلم يثبت فيه ما يُترك الاحتجاج بخبره.**

٥.عبد الرحمن بن حرملة الكوفي: روى عنه ابن أخيه القاسم بن حسان، قال ابن المديني: لا أعلم روي عنه شيء إلا من هذا الطريــق، ولا نعرفه من أصحاب عبدالله-أي ابن مسعود-، وقال البخـــاري: لم يصح حديثه-وهو حديث كان رسول الله ﷺيكره عشر خصال-، قلت: قال ابن عدي شارحاً قول البخاري: " إن عبدالرحمن بن حرملة لم يسمع من ابن مسعود وأشار إلى حديث واحد"[6]**وقال الذهبي عن حديثه ذلك: "منكر"[7]، وقال العقيلي:**

---

[1] "المختارة" ٣٠٢/٢.

[2] انظر ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٧١/٥.

[3] الذهبي، "الكاشف" ٥٤٥/١.

[4]) ابن حجر، "الإصابة"١٧٠/٨، المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ٩٩/٨.

[5] البخاري،"التاريخ الكبير" ٧٣/٥، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٠/٥.

[6] ابن عدي، "الكامل" ٣١١/٤.

[7] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٢٧١/٤، ولكن سماه عبد الله بن حرملة.

"بعض الألفاظ التي في هذا الحديث يُروى بغير هذا الإسناد، وفيه ألفاظ ليس لها أصل"[1]، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ليس بحديثه بأس، وإنما روى حديثاً واحداً ما يمكن أن يعتبر به، ولم أسمع أحداً ينكره أو يطعن عليه، وأدخله البخاري في كتاب "الضعفاء" وقال أبي: يُحوّل منه[2].

وذكره ابن حبان في "الثقات" [3].

٦.موسى بن أيوب الغافقي: روى عنه جماعة فيهم ابن المبارك والليث، وقال إسحاق ابن منصور وعباس الدوري عن ابن معين وأبي داود: ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال أبو الزنباع: كان أول من أحدث المقياس، وذكره العقيلي في "الضعفاء" ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه: منكر الحديث، وكذا قال الساجي[4].

وقال العجلي: لا بأس به[5]، وقال ابن حبان: من خيار المصريين[6]، وقال ابن المديني: كان ثقة، وأنا أنكر من أحاديثه أحاديثَ رواها عن عمه فكان يرفعها[7]، وقال الذهبي في "الكاشف"[8]: ثقة فقيه، وقال في "الميزان"[9]: استنكر حديثه ابن معين مع أنه وثقه، والحديث "كان يصلي وعائشة بينه وبين القبلة" ولهذا إسناد آخر قوي. وقال العقيلي عن محمد بن عثمان: سمعت يحيى سئل عن موسى بن

---

[1] العقيلي، "الضعفاء" ٣٢٩/٢.

[2] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (٧٤/٥)، البخاري، "التأريخ الكبير" (٢٧٠/٥)، البخاري،"الضعفاء الصغير" ص(٧٠). وابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" (٢٢٢/٥).

[3] ٩٥/٥.

[4] ابن حجر، "تهذيب التهذيب"، "تاريخ ابن معين " رواية الدوري ٤٢٩/٤، ابن حبان، "الثقات" ٤٤٩/٧.

[5] العجلي، "معرفة الثقات" ٣٠٣/٢.

[6] ابن حبان، "مشاهير علماء الأمصار" ص(١٨٨).

[7] "سؤالات ابن أبي شيبة" ص(١٦٠).

[8] ٣٠٢/٢.

[9] ٥٣٧/٦.

أيوب الغافقي فقال: تنكر عليه ما روى عن عمه مما رفعه، وذكر العقيلي الحديث المتقدم وقال: والمتن معروف بإسناد جيد[1]. وقد أخرج له من أصحاب الصحاح ابن خزيمة، وصحح له الحاكم، واحتج بحديثه الضياء، ونقل عن ابن معين توثيقه لموسى[2]. وسيأتي مزيد بيان للحديث الذي أنكر عليه وذلك في الشرط الثالث إنْ شاء الله تعالى[3].

وإنما له عند الجماعة حديثان أخرجهما أبو داود وابن ماجه، أحدهما يتعين بيانه لأنه من روايته عن عمه وقد تكلم ابن المديني -كما سبق-فيما رواه موسى عن عمه، **ويترجح أنه ليس مما** أخذ عليه؛ فقد أخرج أبو داود[4] من طريق ابن المبارك عن موسى بن أيوب عن عمه عن عقبة بن عامر **قال لما نزلت: (فسبحْ باسم ربكَ العظيم) قال رسول الله ﷺ :"اجعلوها في ركوعكم"، فلما نزلت: (سبح اسم ربك الأعلى) قال: "اجعلوها في سجودكم". ورواه أيضاً من طريق الليث بن سعد عن أيوب بن موسى أو موسى بن أيوب، عن رجل من قومه، عن عقبة بن عامر زاد: قال فكان رسول الله ﷺ إذا ركع قال: "سبحان ربي العظيم وبحمده" ثلاثا، وإذا سجد قال: "سبحان ربي الأعلى وبحمده" ثلاثا.**

قال أبو داود وهذه الزيادة يخاف أن لا تكون محفوظة.

والزيادة هي قوله "**وبحمده**"، قال الحافظ ابن حجر: قوله-أي الرافعي- واستحب بعضهم أن يضيف إليه وبحمده . ثم أورد حديث أبي داود وذكر شاهداً للزيادة وقال: وللدارقطني من حديث ابن مسعود أيضا قال: "من السنة أن يقول الرجل في ركوعه سبحان ربي العظيم وبحمده"، وفيه السري بن إسماعيل عن الشعبي عن مسروق عنه والسري ضعيف، وقد اختلف

---

[1] العقيلي، "الضعفاء " ١٥٤/٤.

[2] ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة" ١٧/٢، الحاكم، "المستدرك" ٣٤٧/١ ، "المختارة" ٢٠/٢.

[3] ص(٢٨٣-٢٨٥).

[4] في "سننه" ٢٣٠/١، باب:ما يقول في ركوعه وسجوده.

فيه على الشعبي؛ فرواه الدارقطني أيضا من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي، عن صلة، عن حذيفة أن رسول الله ﷺ كان يقول في ركوعه: "سبحان ربي العظيم وبحمده" ثلاثا وفي سجوده: "سبحان ربي الأعلى وبحمده" ثلاثا[1]، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ضعيف. وقد رواه النسائي من طريق المستورد بن الأحنف عن صلة عن حذيفة، **وليس فيه وبحمده.** ورواه الطبراني وأحمد من حديث أبي مالك الأشعري **وهي فيه**، وأحمد من حديث ابن السعدي **وليس فيه وبحمده وإسناده حسن**، ورواه الحاكم من حديث أبي جحيفة في "تاريخ نيسابور" **وهي فيه وإسناده ضعيف، وفي هذا جميعه رد لإنكار بن الصلاح وغيره هذه الزيادة**، وقد سئل أحمد بن حنبل عنه فيما حكاه ابن المنذر فقال: **أما أنا فلا أقول وبحمده، قال الحافظ ابن حجر: وأصل هذه في الصحيح عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: " سبحانك اللهم ربنا وبحمدك الحديث[2].**

قال ابن قدامة: "سئل أحمد عن تسبيح الركوع والسجود سبحان ربي العظيم أعجب إليك أو سبحان ربي العظيم وبحمده ؟ فقال: قد جاء هذا، وجاء هذا، وما أدفع منه شيئا". ثم قال ابن قدامة: وهذه زيادة يتعين الأخذ بها[3].

٧. عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب لقبه دافن: روى عنه جماعة، **وذكره ابن حبان في "الثقـــات"، وقال المديني: هو وســــط، وقال ابن سعد: كان قليــل الحديث.** [4]

---

[1] وأخرجه الخطيب من طريق ابن أبي شيبة حدثنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى. ثم قال ابن أبي شيبة لحفص: (**وبحمده ؟!**) قال: نعم إن شاء الله ثلاثاً. الخطيب، "تاريخ بغداد" ٢٩٠/١١

[2] ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٣٢٤/١.

[3] ابن قدامة، "المغني" ٢٩٧/١.

[4] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (١٦/٨٦) ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٣٨٨/١.

قال الذهبي في "الكاشف": ثقة، وقال في "الميزان": قال ابن المديني: هو وسط، وقال غيره: صالح الحديث[1]**، ولم يذكر فيه البخاري ولا ابن أبي حاتم جرحا**[2]**، وذكر ابن حجر حديثاً من طريقه ثم قال: رجاله ثقات**[3]**، واحتجَّ بحديثه الضياء في "المختارة"**[4]، ولكن وجدت ابن حبان ذكر في "ثقاته" عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبى طالب الهاشمي يروي عن أبيه عن علي روى عنه ابن المبارك وأهل المدينة، كنيته أبو محمد أمه صفية بنت علي بن الحسين، مات بالمدينة في ولاية أبي جعفر يخطيء ويخالف[5]. ولكن لم ينقل ذلك المزي ولا ابن حجر في "تهذيبيهما" وذكرا أن اسم أمه خديجة بنت علي بن حسين، فالله أعلم. وفي "الطبقات" لابن سعد: عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب وأمه خديجة بنت علي بن حسين بن علي بن أبي طالب وكان يلقب دافن وقد روى عن أبيه وغيره وكان قليل الحديث وتوفي في آخر خلافة أبي جعفر المنصور[6].

ونحو ذلك في الطبقات"[7] لابن خياط.

٨- **بُكَيْر بن شهاب الكوفي**:روى عنه سعيد بن جبير، وصالح بن سلمان، أدخله ابن حبان **في "الثقات"، وقال أبو حاتم: شيخ**[8]، وإنما له عند الجماعة حديث واحد في سؤال اليهود عن

---

[1] "الكاشف" ٥٩٥/١، "الميزان" ١٧٥/٤، "المغني في الضعفاء" ٣٥٤/١.

[2] البخاري، "التاريخ الكبير" ١٨٧/٥، ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٥٥/٥.

[3] ابن حجر، "التلخيص الحبير" ١٣٣/٢.

[4] ٣١١/٢.

[5]ابن حبان، "الثقات" ١/٧.

[6] ص(٣٨٨) – القسم المتمم.

[7] ابن خياط، خليفة بن خياط، "طبقات ابن خياط" ص(٥٢٨) ، تحقيق د.أكرم ضياء العمري، ط٢، ١٩٨٢م، دار طيبة، الرياض..

[8] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" (٢٥٨/٥)، ابن حبان، "الثقات" ١٠٦/٦، ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ٤٠٤/٢، وسكت عنه الذهبي في "الكاشف" ٢٧٥/١.

الرعد وغيره، أخرجه الترمذي-باختصار- والنسائي[1]، وقال الترمذي عن حديث بكير: "حسن صحيح غريب"، وقال أبو نعيم: "غريب من حديث سعيد، تفرد به بكير"[2]، وأخرجه الضياء من "المعجم الكبير" محتجاً به، من طريق بكير مطولاً [3]، وأورده الهيثمي في "المجمع"[4]وقال: "رواه الترمذي باختصار، رواه أحمد والطبراني، ورجالهما ثقات".

٩- أبو الخليل عبدالله بن الخليل-وقيل ابن أبي الخليل- الحضرمي الكوفي، "مقبول، كما في التقريب. روى عن عمر وعلي وابن عباس وزيد بن أرقم وعنه أبو إسحاق السبيعي، وعامر الشعبي، والأعمش، وإسماعيل بن رجاء، ذكره ابن حبان في "الثقات" ، **قال ابن حجر: وفرّق بين عبدالله بن الخليل الحضرمي روى عن زيد بن أرقم، وعنه الشعبي، وبين عبد الله بن أبي الخليل سمع علياً قوله روى عنه أبو إسحاق، وكذا فرق بينهما البخاري فقال في الراوي عن زيد بن أرقم: لا يتابع عليه**[5].

ويفهم من ذلك أنّ الإمامين المزي وابن حجر لم يريا التفرقة بينهما، وكذا الذهبي كما في "الكاشف"[6]، **وقد صحح له الضياء في "المختارة" ما رواه وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الخليل، عن علي قال: رأيتُ رجلا يستغفرُ لأبويه وهما مشركانِ...**[7]

---

[1] الترمذي، "سنن الترمذي" ٢٩٤/٥، باب: ومن سورة الرعد، النسائي، "السنن الكبرى" ٣٣٧/٥، باب: كيف تؤنث المرأة.

[2] أبو نعيم،"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" ٣٠٥/٤.

[3] "المختارة" ٦٧/١٠.

[4] ٢٤١/٨.

[5] ١٧٤/٤. وانظر ابن حبان، "الثقات" ٢٩/٥، ١٣/٥.

[6] ٥٤٨/١.

[7] "المختارة" ٢٠٣/٢ . وقد تفرد به أبو الخليل، وأخرجه أيضاً الحاكم في "المستدرك" ٢٧٨/١، وصححه- والطيالسي والبزار"مسند البزار" ٩٩/٣. كلهم من طريق سفيان، به ، نحوه. وقال الترمذي: حديث حسن، وفي الباب عن سعيد بن المسيب، عن أبيه. ولكن قال البزار: لا نعلم رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا علي، ولا نعلم له عن علي إلا هذا الإسناد.

الحديث. ولست أرى -لدى استعراض طرق هذا الحديث- القيد الذي ذكره ابن حبان في التفرقة بينهما منضبطاً:

- **فعلى حين ذكر أنّ الشعبي إنما يروي عن عبدالله بن الخليل الحضرمي، عن زيد بن أرقم؛ وجدت البيهقي أخرج في "سننه الكبرى"[1]: عن الشعبي ، عن أبي الخليل أو ابن أبي الخليل، عن علي.**
- **وقد ذكر ابن حبان أنّ أبا إسحق يروي عن عبدالله بن أبي الخليل عن علي؛ ولكن جاء في رواية لأبي يعلى رواها من طريق يحيى بن سعيد، ثنا أبو إسحق، عن عبدالله بن الخليل، عن علي[2].**
- **بل إنّ أبا داود الطيالسي أخرج هذا الحديث عن قيس، عن أبي إسحق قال: سمعت أبا الخليل. قال أبو داود: واسمه عبدالله بن الخليل[3].**

وعود إلى دراسة حال أبي الخليل:

فقد قال الإمام البخاري: عبد الله بن خليل الحضرمي عن زيد بن أرقم عن النبيﷺ، قاله خالد بن عبد الله وابن نمير عن الأجلح، عن الشعبي. يعد في الكوفيين، **ولا يتابع عليه**، وقال عبد الرزاق: أخبرنا الثوري ،عن صالح الهمداني، عن الشعبي، عن عبد خير الحضرمي، عن زيد. وقال عبيد الله: أخبرنا داود بن يزيد، عن الشعبي، عن أبي جحيفة أن علياً رضي الله

---

[1] ١٠/٢٦٧.

[2] أبو يعلى، "مسند أبي يعلى" ١/٢٨٠.

[3] الطيالسي، "مسند الطيالسي" ص(٢٠).

عنه. ثم قال البخاري: عبد الله بن أبي الخليل سمع علياً رضي الله عنه قوله، روى عنه أبو إسحاق وأحسبه قال بعضهم: ابن الخليل.[1]

وقال ابن عدي: عبدالله بن الخليل أنكر عليه البخاري وهو معروف به[2].

وسكت عنه ابن أبي حاتم[3].

قال ابن سعد: كان قليل الحديث[4].

وقال الذهبي: ثقة [5].

وأما قول البخاري فيه:(لا يتابع عليه) فليس جرحاً مدفوعاً عن أبي الخليل، كما أنه ليس حكماً عاماً عليه، وإنما أراد البخاري تضعيف رواية له مخصوصة – ليست مما أخرجه له الضياء، وهي ما رواه الأجلح، عن الشعبي، عن عبدالله بن الخليل، عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: كنت جالسا عند النبيِّ صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجلٌ من أهل اليمن فقال: إنَّ ثلاثةَ نفرٍ من أهل اليمن أتوا علياً رضي الله عنه يختصمونَ إليه في ولدٍ... قال البيهقي: أخرجه أبو داود في كتاب "السنن" عن مسدد، وكذلك رواه محمد بن سالم الكوفي عن الشعبي، ومحمد بن سالم متروك، والأجلح بن عبد الله: قد روى عنه الأئمة الثوري وابن المبارك، ويحيى بن القطان، إلا أنه لم يحتجَّ به الشيخان؛ البخاري ومسلم، **وعبد الله بن الخليل ينفرد به، واختُلِفَ عليه في إسناده ورفعه. ثم قال البيهقي: قال البخاري عبد الله بن الخليل الحضرمي عن زيد بن أرقم عن النبي صلى الله عليه وسلم: لم يتابع عليه، قال الشيخ: وقد**

---

[1] البخاري، "التاريخ الكبير " ٧٩/٥.

[2] ابن عدي،"الكامل" ١٧٦/٤.

[3] ابن أبي حاتم،"الجرح والتعديل" ٤٥/٥، ٣٦٦/٩.

[4] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٧٤/٤.

[5] الذهبي،"الكاشف" ٥٤٨/١.

ذكر البخاري حديث عبدالرزاق حيث قال: عن عبد خير، وكأنه لم يعدّه محفوظاً، وحديث ابن الخليل كذا رواه جماعةً عن الأجلح، وقيل: عنه، عن عامر الشعبي، عن أبي الخليل، عن زيد. وقيل: عنه، عن الشعبي، عن عبدالله بن خليل الحضرمي، عن علي رضي الله عنه. وقيل: عنه، عن الشعبي، عن علي رضي الله عنه.[1]

وتبعاً لحد "المقبول" عند الحافظ ابن حجر فإنّ أبا الخليل ليس له من الحديث إلا القليل، ظهر ذلك بالتتبع، وبتصريح ابن سعد-رحمه الله-، ولم يثبت فيه ما يترك الاحتجاج بعامة حديثه، وقد روى ما توبع عليه، وروى رواية لا يتابع عليها، فهو مقبول فيما توبع عليه، وهو ملتحق بلين الحديث فيما لم يتابع عليه.

١١.علي بن علقمة الأنماري: روى عن علي وابن مسعود، وعنه سالم ابن أبي الجعد، قال ابن المديني: لم يروِ عنه غيره، وقال البخاري: عن علي رضي الله عنه، روى عنه سالم بن أبي الجعد، في الكوفيين، في حديثه نظر. وذكره ابن حبان في "الثقات"، له عند الترمذي حديث واحد، قال الحافظ: وقال ابن عدي وقد ذكر حديث الترمذي: ما أرى بحديثه بأساً ليس له عن علي غيره إلا اليسير، وذكره العقيلي وابن الجارود في "الضعفاء" تبعاً للبخاري على العادة٢ . قلت: وقال ابن حبان: منكر الحديث ينفرد عن علي بما لا يشبه حديثه فلا أدري سمع منه سماعاً، أو أخذ عنه عن غيره، والذي عندي: ترك الاحتجاج بحديثه إلا فيما وافق "الثقات" من أصحاب عليٍّ في الروايات"٣.

---

[1] البيهقي، "السنن الكبرى" ٢٦٧/١٠.

٢ ابن حجر،"تهذيب التهذيب" (٧٢٤/٥) و البخاري،"التاريخ الكبير" للبخاري ٢٨٦/٦، والذهبي "ميزان الاعتدال" (٣٦١/١).، وابن عدي، "الكامل" ٢٠٤/٥، العقيلي، "الضعفاء"٢٤٢/٣.

٣) ابن حبان،"كتاب المجروحين" ١٠٩/٢.

وحديثه الذي عند الترمذي- وهو في قوله تعالى:{ إذا ناجيتم الرسول}١- قال فيه: "حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه". وأخرجه أيضاً ابن حبـــان٢ والضياء في "المختارة"٣.

قال الحافظ ابن حجر: أخرجه الترمذي وابن حبان وصححه وابن مردويه من طريق علي بن علقمة، عن علي قال: لما نزلت هذه الآية قال لي رسول اللهﷺ : "ما تقول دينار؟" قلت: لا يطيقونه، قال: "في نصف دينار؟" قلت: لا يطيقونه، قال: "فكم؟" قلت: شعيرة، قال: "إنك لزهيد" قال: فنزلت: (أأشفقتم...)٤ الآية قال علي: فبي خُفف عن هذه الأمة. وأخرج ابن مردويه من حديث سعد بن أبي وقاص له شاهداً ٥.

قلت: وهذا مقدار ما له عند الجماعة، وهو متن غير منكر فإنّ له شاهداً على ما ذكره ابن حجر. وقد أخرج له الضياء في "المختارة" حديثاً آخر عن عليّ رضي الله عنه قال: (أُهدي لرسول اللهﷺ بغلٌ أو بغلة...)٦.

١٢- أبو العجفاء السلمي: قيل اسمه هرم بن نسيب، وقيل نسيب بن هرم، وقيل هرم بن نصيب، روى عن عمر بن الخطاب، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعنه ابنه عبد الله، والحارث بن حصيرة، وصالح بن جبير الشامي، ومحمد بن صالح بن جبير، ومحمد بن سيرين. وقيل: عن ابن سيرين، عن ابن أبي العجفاء، عن أبيه .

قال ابن معين: بصري ثقة[7].

---

١ سورة "المجادلة" آية (١٢).

٢ ابن حبان،"صحيح ابن حبان" ٣٩١/١٥.

٣ "المختارة" ٣٠١/٢.

٤ سورة "المجادلة" ، آية (١٣).

٥ ابن حجر،"فتح الباري" ٦١/١١.

٦ "المختارة" ٣٠٢/٢.

٧ ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١١٠/٩.

وذكره بن حبان في "الثقات"[1].

وقال البخاري في حديثه نظر[2].

وقال الحاكم أبو أحمد ليس حديثه بالقائم .

قال ابن حجر: وذكره البخاري في فصل من مات من التسعين إلى المائة.

وقال الدارقطني ثقة[3]

وإنما قال الإمام البخاري ما قال لا حكماً عاماً في الراوي، ولكن حكماً على حديث مخصوص من رواية أبي العجفاء كما بيّن ذلك في "التاريخ الصغير" حيث قال: حدثني عبيد الله بن سعيد، قال حدثنا عبد الرحمن، قال حدثنا عباد بن صالح، عن هشيم بن عبد الله بن هرم، عن أبيه، عن جده. قال سلمة بن علقمة: عن ابن سيرين نبئت عن أبي العجفاء، عن عمر في الصداق. وقال هشام: عن ابن سيرين حدثنا أبو العجفاء . وقال بعضهم: عن ابن سيرين، عن ابن أبي العجفاء،عن أبيه. في حديثه نظر.[4]

وإن كان بعض المحدثين قوّى حديثه هذا، أو رجح بعض رواياته على بعض:

قال الدارقطني بعدما ذكر الاختلاف فيه: إنْ كان عمرو بن أبي قيس حفظه عن أيوب فيشبه أن يكون ابن سيرين سمعه من أبي العجفاء، وحفظه عن ابن أبي العجفاء، عن أبيه، والله أعلم **وذلك لقول منصور بن زاذان وهو من الثقات الحفاظ عن ابن سيرين ثنا أبو العجفاء ولكثرة من تابعه** ممن رواه عن ابن سيرين، عن أبي العجفاء والله أعلم. ورُوي هذا الحديث عن ابن عباس، عن عمر. حدث به سعيد بن عبد الملك بن واقد الحراني، عن ابن فضيل، عن

---

[1] ابن حبان، "الثقات" ٥/٥١٤.

[2] البخاري، "التاريخ الصغير" ٢٣٤/١.

[3] ابن حجر ، "تهذيب التهذيب" ١٨٣/١٢.

[4] البخاري، "التاريخ الصغير" ٢٣٤/١.

أبيه عن عطاء عن بن عباس عن عمر ولم يتابع عليه وسعيد هذا ضعيف لا يحتج به. وروي عن ابن عمر، عن عمر. حدث به عيسى بن ميمون البصري وهو متروك عن سالم ونافع عن ابن عمر، عن عمر . ثم ذكر طرقاً أخرى، ثم قال: **ولا يصح هذا الحديث إلا عن أبي العجفاء** [1]

وأخرج هذا الحديث الإمام الترمذي ثم قال: حديث حسن صحيح. [2]

وأخرجه الحافظ الضياء، وظاهر صنيعه الاحتجاج به، لأنه نقل قول الإمامين الترمذي والدارقطني، ولم يتعقبهما.

وقال الذهبي: عيسى بن ميمون البصري: روى عن نافع وسالم، عن ابن عمر، عن عمر، في النهي عن المغالاة في المهر. قال الدارقطني في "العلل": متروك. قال: **ولا يصح هذا الحديث إلا عن أبي العجفاء يعني عن عمر.** [3]

وقال العقيلي في ترجمة رجاء بن الحارث: رجاء بن الحارث، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: "خيرهن أيسرهن صدقاً" ولا يتابع عليه، وقد روي نحو هذا اللفظ بإسناد فيه لين أيضاً. **والرواية الصحيحة حديث محمد بن سيرين، عن أبي العجفاء، عن عمر.** [4]

وقال الحافظ ابن حجر: **وهو حديث حسن أخرجه أحمد وسعيد بن منصور وغيرهما من طريق محمد بن سيرين عن أبي العجفاء".** [5]

---

[1] "الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ٢/٢٣٧.

[2] الترمذي، "سنن الترمذي" ٣/٤٢٢، كتاب "النكاح" -باب: ما جاء في مهور النساء، برقم(١١١٤).

[3] الذهبي "ميزان الاعتدال" ٨/١٦٨.

[4] العقيلي، "الضعفاء" ٢/٦١.

[5] " فتح " ٦/٩٠.

١٣- ميمون الكردي كنيته أبو بصير بالباء وقيل أبو نصير بالنون: روى عن أبيه وأبي عثمان النهدي، وعنه الفضل بن عميرة الطفاوي، ومالك بن دينار، وأبو خلدة، وحماد بن زيد، وغيرهم. قال عثمان الدارمي عن ابن معين: ليس به بأس.[١]

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: صالح[٢].

وقال الآجري عن أبي داود: ثقة[٣].

وذكره ابن حبان في "الثقات"[٤].

ووثقه الهيثمي[٥] والمنذري[٦].

وصحح الحاكم حديثه.[٧]

وقال الأزدي: ضعيف[٨].

وأخرج له الضياء في "المختارة"[٩].

فميمون هذا وثقه ابن معين وأبو داود، وابن حبان، والهيثمي، والمنذري، والحاكم، وخالفهم الأزدي فضعّفه، ولا يقبل منه التفرد بتضعيف هذا الراوي، فكيف به وقد تفرد وخالف!!

---

[١] "تاريخ ابن معين-رواية عثمان الدارمي" ص(٢٠٧) وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال " ٥٨٠/٦ نقلاً عن ابن معين: لا بأس به. وقال الحافظ في "لسان الميزان": وثقه ابن معين وأبو داود. مما يعني أنّ قول ابن معين في الراوي :لا بأس به تعني ثقة عنده.

[٢] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢٣٨/٨.

[٣] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣٥٢/١٠ .

[٤] المصدر السابق.

[٥] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٣٢/٤، ٢٨٤/٤.

[٦] المنذري، "الترغيب والترهيب" ٣٧٤/٢.

[٧] الحاكم، "المستدرك" ١٤٩/٣.

[٨] ابن الجوزي، "الضعفاء والمتروكين" ١٥٢/٣.

[٩] " المختارة " ١/ ٣٤٣.

١٤- عبد الرحمن المسلي الكوفي : روى عن الأشعث بن قيس، وعنه داود بن عبد الله الأودي الزعافري، ليس له عندهم سوى حديث واحد في ضرب الزوجة وفي الحض على الوتر، قال الحافظ ابن حجر: **وصححه الحاكم، وأما أبو الفتح الأزدي فذكر عبدالرحمن هذا في "الضعفاء" وقال: فيه نظر، وأورد له هذا الحديث**[١]

وقال الذهبي في "الميزان": **لا يعرف إلا في حديثه عن الأشعث عن عمر لا تسأل الرجل فيم ضرب امرأته، تفرد عنه داود بن عبد الله الأودي**[٢].

وسكت عنه في "الكاشف"[٣].

أخرج له الضياء حديثاً واحداً محتجاً به، وهو الذي أخرجه الجماعة من طريق أبي عوانة عن داود الأودي، عن عبدالرحمن المسلي، عن الأشعث بن قيس قال: ضِفتُ عمر فتناول إمرأته! فضربها، وقال: يا أشعث احفظ عني ثلاثاً حفظتُهن عن رسول الله ﷺ: "لا يُسألُ الرجل فيما ضرب امرأته، ولا تنمْ إلا على وتر". ونسيت الثالثة[٤].

١٥- عثمان بن يمان بن هارون الحداني أبو محمد اللؤلؤي: روى عن حفص بن سليمان الغاضري المقري، وربيعة بن صالح، والثوري، وعبد الله بن المؤمل، وموسى بن علي بن رباح، وغيرهم وعنه محمد بن عباد المكي، ومحمود بن غيلان، وعلي بن نصر الجهضمي، وأحمد بن الدورقي، وأحمد بن النصر النيسابوري، وسعيد بن يعقوب الطالقاني، ومحمد بن إدريس وراق الحميدي، وبكر بن خلف، وعبد الله بن شبيب، وأبو يحيى بن أبي ميسرة، وغيرهم.

---

[١] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٧١/٦.

[٢] الذهبي،"ميزان الاعتدال" ٣٣٢/٤.

[٣] ٦٥٠/١.

[٤] "المختارة" ١٨٩/١.

روى له النسائي حديثاً واحداً موقوفاً على عمر في النهي عن إتيان النساء في أدبارهن.[1]

ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ.[2]

وقال البرذعي: سألت أبا زرعة عن عثمان بن اليمان، فقال: شيخ في حديثه مناكير.[3]

وسكت عنه البخاري[4]، وابن أبي حاتم.[5]

وقال الهيثمي: ثقة.[6] ولكن سمّاه يعلى بن اليمان حيث أورد حديث عمر -رضي الله عنه- المشار إليه في الترجمة ثم قال: " رواه أبو يعلى، والطبراني في "الكبير"، والبزار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا يعلى بن اليمان وهو ثقة". ولعله خطأ مطبعي لتكرر اسم يعلى في النص. والحديث نعم إنما أخرجه هؤلاء الأئمة[7]، ولكن فات الهيثمي أنَّ الإمام النسائي أخرجه[8] أيضاً، ولذا فليس من حقه أنْ يُذكر في الزوائد.

واحتجَّ بحديثه المذكور الحافظ الضياء.[9]

وذكره المنذري في "الترغيب والترهيب" وقال: رواه أبو يعلى بإسناد جيد.[10]

وقال ابن سعد: كانت له أحاديث.[11]

---

[1] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٤٥/٧.

[2] ابن حبان، "الثقات" ٤٥٠/٨.

[3] البرذعي، "سؤالات البرذعي" ص(٥٢٧).

[4] البخاري، "التاريخ الكبير" ٢٥٦/٦.

[5] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٧٣/٦.

[6] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٢٩٩/٤.

[7] البزار، "مسند البزار" ٤٧٤/١، برقم(٣٣٩).

[8] النسائي "السنن الكبرى" ٣٢٢/٥، "عشرة النساء"-باب: تأويل قول الله جل ثناؤه ((نساؤكم حرث لكم)) ، برقم(٩٠٠٨).

[9] "المختارة" ٢٦٩/١.

[10] المنذري، "الترغيب والترهيب" ١٩٨/٣.

[11] ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٥٠١/٥.

وفي قول أبي زرعة وابن حبان دليل على وقوع نكارة في بعض أحاديث عثمان بن اليمان، ولكن الجرح الذي ذكره الإمامان سلمت منه روايات الكتب الستة، ولا بد وأن يكون للجرح المذكور وجود في أحاديث أخرى خارج نطاق هذه الكتب، فإنّ له أحاديث على ما ذكر ابن سعد، ولكن مقدار ما له في الكتب الستة وملحقاتها محفوظ غير منكر، إذ ليس له فيها إلا حديث واحد أخرجه النسائي، وهو نفسه الحديث الذي أخرجه الضياء، وشهد له الدارقطني بأنه أصح روايات الحديث، وقواه الهيثمي والمنذري كما سبق.

المبحث الرابع: دراسة الشرط الثالث وهو:

(أنْ يرويَ ما يتابَعُ عليه) من خلال "المختارة"

تمهيد:

لبيان مقصود الحافظ ابن حجر من المتابعة في قوله **(فهو مقبول حيث يتابع)** يحسن ذكر أحوال الرواة من حيث التفرد والمتابعة. فإن الرواية إما أن يتفرد بها الراوي وإما أن يكون له متابع عليها. فإذا تفرد بها بمعنى أنه لم يروها غيره فهو على حالين:

- **إما أن يقبل ما تفرد به.**
- **وإما أن يستحق ترك حديثه الذي تفرد به .**

فيقبل ما تفرد به الراوي إذا كان ثقة أو صدوقاً، أو نحو ذلك، أو كان كذلك غير أنه تُكُلم كلامٌ يسير في حفظه فيقبل حديثه هذا، إلا أن يُعلَم أن هذا مما أخطأ فيه. ويستحق ترك الاحتجاج بحديثه إذا كان ضعيفاً فما دون ذلك من مراتب الجرح، ومن هؤلاء من يقبل الأئمة الاعتبار بحديثهم دون الاحتجاج إذا لم يذكروا بالكذب أو بفحش الخطأ أو سرقة الحديث أو التلقين وغيرها وأما إن ذكروا بذلك فلا يحتج بحديثهم ولا يعتبر به عند كثير من الأئمة. وأما إذا توبع على روايته بمعنى (أن يروي عن شيخ حديثاً سمعه من هو مثله أو أوثق منه) فهو بين حالين :

الأولى : إما أن توافق روايته رواياتهم.

الثانية : وإما أن لا توافقها.

فإذا وافقت روايته رواياتهم فهي حجة وهي شاهد على حفظه، وأما إذا لم توافق روايته رواياتهم كأن تكون فيها زيادة ليست فيما رووا فروايته مردودة إلا أن يكون الراوي ثقة، وشهد لزيادته شاهد صحيح أو حسن من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقبل منه ما خالف فيه بقية الرواة لأنه توبع على زيادته بالشواهد، وليس عدُّ الشاهد متابعاً بدعاً من القول فإن جماعة من أئمة الحديث ومنهم أبو عبدالله الحاكم يطلقون المتابعة على الشاهد[1]

وأنبه هنا على اصطلاح جرى عليه الحافظ ابن حبان في كتابه "المجروحين" في الراوي إذا توبع – المتابعة الاصطلاحية– ثم وافق بقية الرواة أن يقول فيه (يروي ما يوافق الثقات).

وإذا خالفهم بزيادة لا يخالفها أصل صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يقول فيه (ينفرد بما لا يخالف الأثبات في الروايات) . قال رحمه الله:"لا يتوهم متوهمٌ أن **(ما لم يخالف الأثبات) هو (ما وافق الثقات)** لأن ما يخالف الأثبات: هو ما روى من الروايات التي لا أصول لها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإن أتى بزيادة اسم في الإسناد أو إسقاط مثله مما هو محتمل في الإسناد. وأما (ما وافق الثقات): فهو أن يروي عن شيخ سمع منه جماعة من الثقات؛ فإن أتى بالشئ على حسب ما أتوا به عن شيخه"[2].

وأما إذا لم توافق روايته رواية الثقات كأن يخالفهم بزيادة أو نحوها فيصفه ابن حبان بقوله (ينفرد بالروايات عن الثقات) قال رحمه الله: "**وما انفرد من الروايات فهو زيادة الألفاظ التي يرويها عن الثقات**"[3].

وقد وافقه على تسمية المخالفة تفرداً ابن القيم حيث قال: " التفرد نوعان:

---

[1] المنهل الروي" لابن جماعة ص(٥٩).

[2] المجروحين" ١٢٧/٣. هو كذلك في الكتاب لم يذكر جواب الشرط، ولعل جوابه: فهو مقبول، ولم يذكره لأنه معلوم ضمناً.

[3] المصدر السابق.

- **تفرد لم يخالف فيه من تفرّد به.**

- **وتفرّد خولف فيه المتفرد ، ثم قال: ينبغي مراعاة هذا الفرق وعدم إهماله"[1] .**

المطلب الأول: دلالة جملة (لا يتابع عليه) عند الأئمة النقاد

يوصف الراوي إذا خالف في روايته عند كثير من الأئمة النقاد بقولهم (لا يتابع عليه).

وقد أكثر الأئمة من استخدام جملة (فلان لا يتابع على حديثه) للدلالة على مخالفة الراوي في الرواية في الإسناد أو المتن أو فيهما معاً. ويحسن ههنا أن نستعرض نماذج من أقوال الأئمة وتطبيقاتهم على مرويات من يوصفوا بعدم المتابعة بقولهم (فلان لا يتابع على حديثه). حيث وجدتهم يستخدمون هذا الوصف بتوسع :

فأولاً : إطلاقهم (لا يتابع عليه) على المخالفة في المتن فإذا شارك الراوي رواة مثله أو أقوى منه، ثم خالفهم بزيادة في المتن أو نقص مخلّ؛ فإن الأئمة يصفونه بقولهم (لم يتابع عليه) ولا يقصدون نفي مطلق متابعات الحديث، فإذا كان الراوي ضعيفاً كانت روايته منكرة وروايتهم معروفة، وقد يطلقون ذلك على ما تفرد به الضعيف وخالف فيه شواهد الحديث، وأصول الدين.

وهذه بعض تطبيقات الأئمة على ذلك-وليس بالضرورة أن يكون أحد من الرواة "مقبولاً":

قال الإمام البخاري -رحمه الله - : خثيم بن مروان عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: "لا تشد المطي إلا إلى مسجد الخيف ومسجدي ومسجد الحرام" **ولا يتابع في مسجد الخيف**[2]. وقال الذهبي: **لا يتابع في مسجد الخيف**، ولا يعرف لخثيم سماع من أبي هريرة.[3]، وقال الحافظ: وقال الأزدي: **ضعيف** ، وذكره ابن الجارود في "الضعفاء"، وقال: لا يتابع على حديثه، **ولا**

---

[1] ابن القيم، "حاشية ابن القيم " ٢٦/١.

[2] البخاري، "التاريخ الكبير" ٢١٠/٣

[3] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٤٣٨/٢.

يعرف إلا به، ذكره ابن حبان في الثقات.[1] والحديث ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" وقال: "هو في الصحيح خلا مسجد الخيف، رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه خثيم بن مروان، وهو ضعيف.[2]

فإذن تفردَ خثيم في متن الحديث بزيادة لم يتابع عليها، وليس هو ممن يقبل تفرده.

- وترجم البخاري لسلمة بن حبيب ثم ذكر حديث سلمة عن عروة بن علي السهمي عن أبي هريرة رضي الله عنه: نهى النبيﷺ أن ينتعل وهو قائم وأن يستنجى بعظم. قال أبو عبدالله : ولم يتابع عليه في النعل[3].
- وقال أيضاً محمد بن مسلمة. حدثني إبراهيم قال أخبرنا هشام عن ابن جريح حدثنا عباس عن محمد بن مسلمة عن أبي سعيد وأبي هريرة عن النبيﷺ في ساعة الجمعة وهي بعد العصر. **ولا يتابع في الجمعة** [4].
- وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي قيس عن سماك عن قبيصة بن هلب عن أبيه أن النبيﷺ كان يسلم عن يمينه وعن يساره قال أبي : هكذا رواه **عمرو ولم يتابع عليه؛ إنما هو أن النبيﷺ كان ينفتل عن يمينه وعن شماله**[5].
- وقال الحافظ ابن حجر في "تغليق التعليق"[6]: (باب: لبس السلاح للمحرم وقال عكرمة: إذا خشي العدو لبس السلاح وافتدى) ولم يتابع عليه في الفدية.

---

[1] ابن حجر، "لسان الميزان" ٣٤٩/٣.
[2] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٤/٤.
[3] البخاري، "التاريخ الكبير" ٧٥/٤
[4] المصدر السابق ٢٣٩/١
[5] ابن أبي حاتم،"علل الحديث" ١٤٣/١.
[6] ١٣٢/٣

- وقال أيضاً : ذكر البزار حديثاً من طريق أبي أسماء حدثنا ثوبان قال : كان رسول الله ﷺ صائماً في رمضان فأصابه أحسبه قئ وهو صائم فأفطر... الحديث . قال : لا نحفظه إلا من هذا الوجه، تفرد بهذه الزيادة عتبة بن السكن وهو يحدّث عن الأوزاعي بأشياء لا يتابع عليها[1]

ثانياً إطلاقهم وصف (لا يتابع عليه) على الراوي إذا خالف في السند- في الرواية-. فمن ذلك

- قال ابن عدي : إبراهيم بن سعيد أبو اسحق المدني قال : سمعت نافعاً يقول: وقال الحسن عن نافع، عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : " لا تنتقب المرأة المحرمة" قال الشيخ: وهذا الحديث لا يتابع إبراهيم بن سعيد هذا على رفعه، ورواه جماعة عن نافع من قول ابن عمر[2].
- وقال الحافظ ابن حبان : حسين بن الحسن بن عطية العوفي: **منكر الحديث يروي عن الأعمش وغيره أشياء لا يتابع عليها، كأنه كان يقلبها، وربما رفع المراسيل وأسند الموقوفات.**[3]
- وقال الإمام البخاري : إسحق بن إبراهيم بن عمران المسعودي مولاهم سمع عمه يونس بن عمران عن القاسم بن عبدالرحمن قال ابن مسعود: يا عمير اعتقتك، سمعت رسول

---

[1] ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٢/ ١٩٠ والزيادة هي (في رمضان).

[2] ابن عدي، "الكامل في الضعفاء" ٢٥٨/١ ، وانظر ابن حجر، "لسان الميزان" ٤٨٧/١.

[3] المصدر السابق ٢٣٩/١

اللهﷺ يقول : "من أعتق مملوكه فليس للملوك من ماله شئ" قال أبو عبدالله : "لا يتابع على رفعه".[1]

- وقال ابن عدي : إبراهيم بن الحكم بن أبان بلاؤه مما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.[2]
- وقال في أشعث بن عطّاف : يخالف الثقات في الأسانيد.[3]
- وسأل ابن أبي حاتم أباه عن حديث رواه عمرو بن عون الواسطي عن أبي معاوية الضرير عن الأعمش عن أبي يحيى مولى جعدة بن هبيرة عن أبي هريرة قال: ما عاب رسول اللهﷺ طعاماً قط. قال أبو حاتم : لم يتابع على هذه الرواية إنما هو: الأعمش عن أبي حازم ،عن أبي هريرة عن النبيﷺ.[4]
- وقال الزيلعي : روى الدارقطني في "الغرائب" من طريق خلف بن أيوب عن مالك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن عمر: رأيت رسول اللهﷺ فذكره، لم يتابع خلف على زيادته عن عمر.[5]

ثالثاً: وأحياناً يطلق هذا الوصف على ما خالف فيه الراوي في الأسانيد والمتون معاً فمن ذلك:

[1] البخاري،"التاريخ الكبير" ٣٧٩/١ . وانظر ابن عدي،"الكامل" ٣٣٥/١

[2] "الكامل" ٢٤٢/١

[3] المصدر السابق ٣٨٠/١ وذكر نموذجين على ذلك.

[4] ابن أبي حاتم،"علل الحديث" ٢٢/٢

[5] الزيلعي،"نصب الراية" ١٥٤/١.

- قال ابن عدي: علي بن يزيد الصدائي أبو الحسن، **أحاديثه لا تشبه أحاديث الثقات. إما أن يأتي بإسناد لا يتابع عليه، أو بمتن عن الثقات منكر، أو يروي عن مجهول، وعامة ما يرويه مما لا يتابع عليه**[1].

- وقال أيضاً في إبراهيم بن أبي حميد: حدث عن شيوخ لا بأس بهم من أهل حران **مناكير الأسانيد والمتون ولا يتابع عليه**[2].

- وقال في كثير من الرواة نحو ذلك : **عامة حديثه مما لا يتابع عليه إسناداً ولا متناً**[3].

رابعاً : وأحياناً يطلقون هذا الوصف على الراوي إذا روى ما يخالف الأحاديث الصحيحة أو غيرها من أصول الدين. فمن ذلك :

- قال الإمام البخاري رحمه الله: صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي: تركه سليمان بن حرب، منكر الحديث؛ روى عن سالم عن أبيه عن عمر رفعه: "من غلّ فاحرقوا متاعه" . لا يتابع عليه؛ وقال النبي صلى الله عليه وسلم في الغال:" صلوا على صاحبكم" ولم يحرق متاعه[4] .

- وقال أيضاً : حشرج بن نباتة : سمعت ابن جهمان عن سفينة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر وعمر وعثمان : **هؤلاء الخلفاء بعدي. وهذا لا يتابع عليه لأن عمر بن الخطاب وعلياً قالا : لم يستخلف النبي**[5] ﷺ.

---

[1] ابن عدي "الكامل " ٢١٢/٥.

[2] المصدر السابق ٢٧١/١.

[3] المصدر السابق ١٣٢/٥ ، ١٥/٦ ، ٣٠٨/١ ، ١٣١/٥.

[4] البخاري، "التاريخ الصغير" ١٠٣/٢

[5] المصدر السابق ٣/

- وقال ابن حبان : أبو زيد يروي عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه، ليس يدري من هو، لا يعرف أبوه ولا بلده، والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبراً واحداً خالف فيه الكتاب والسنة والاجماع والقياس والنظر والرأي يستحق مجانبته فيها ولا يحتج به[1].
- وقال أيضاً : اليمان بن المغيرة التيمي العنزي كنيته أبو حذيفة، منكر الحديث جداً، يروي عن عطاء أشياء لا يتابع عليها من المناكير التي لا أصول لها فلما كثر ذلك في روايته استحق الترك[2].
- وقال أيضاً : الحسن بن يحيى الخشني **منكر الحديث جداً يروي عن الثقات ما لا أصل له، وعن المتقنين ما لا يتابع عليه**[3].

على أن الوصف بـ (لا يتابع عليه) أحياناً يوصف به حديث مخصوص، وأحياناً يطلق على جميع أحاديث الراوي، وأحياناً يطلق على طائفة من أحاديثه دون أخرى.

فإذا أطلق على حديث معين فالحديث منكر أو شاذ، وإذا كانت عامة أحاديث الراوي كذلك فهو منكر الحديث، وإذا كانت وصفاً لطائفة من أحاديثه دون أخرى. فمن أحاديثه أحاديث مستقيمة، ومنها أحاديث ضعيفة. فمن ذلك قال ابن عدي[4]: مسلم بن القاسم عن ليلى الغفارية كنت أخرج مع النبي صلى الله عليه وسلم أداوي الجرحى. لا يتابع عليه سمعت ابن حماد يذكره عن البخاري. قال الشيخ: ومسلم معروف، وإنما أشار البخاري إلى حديث واحد عن ليلى الغفارية أنه لا يتابع عليه.

---

[1] ابن حبان، كتاب "المجروحين" ٣/١٥٨.

[2] المصدر السابق ٢/١٤٣

[3] المصدر السابق ١/٢٣٥

[4] ابن عدي،"الكامل" ٦/٣١٢ ، وانظر ١/١٨٦ ، ٦/٣٨٠، والزيلعي،"نصب الراية" ٢/٦٩

وقال في أيوب بن واقد: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[1].

وقال ابن حبان: زيادة بن محمد منكر الحديث جداً يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك[2].

وقال ابن عدي : عنبسة بن سعيد له ما ذكرت، وبعض أحاديثه مستقيمة، وبعضها لا يتابع عليها[3].

وقال أيضاً : ولعبد الحميد بن الحسن الهلالي أحاديث بعضها مشاهير وبعضها لا يتابع عليه[4]

والآن وبعد فهم مراد الأئمة من قولهم: (لا يتابع عليه)

أنتقل إلى الموضوع الذي سيق ذلك من أجله وأجعله في مطلب مستقل وهو:

---

[1] ابن عدي، "الكامل " ٣٥٥/١، وانظر ٤٠٠/١ ، ٣٢٨/١ ، ٢٩٨/٥، ١٣٥/٦ ، ١٧/٦

[2] ابن حبان، كتاب"المجروحين" ٣٠٨/١ ، ٦٠/٢ ، ١٢٢/٣ ، ١٢٥/٢ ، ١٣١/٢ ، ٦٠/٣ ، ٢٥٢/١، ٢٧٤/٢ ، ٢٨٤/٢ ، ٣٦/٣.

[3] ابن عدي، "الكامل" ٢٦٥/٥.

[4] المصدر السابق ٣٢٢/٥ وانظر ٢٩٩/٤ ، ٤٠١/٦ ، ١١٣/٤.

المطلب الثاني:

هل المتابعة المذكورة في حد "المقبول" هي المتابعة الاصطلاحية؟

قال الحافظ ابن حجر معرفاً بالراوي "المقبول" :

"مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله فهو مقبول حيث يتابَعْ"

أي فهو مقبول إذا توبع، وقد أشكل هذا الشرط على بعض المحدثين لما وجدوا أحاديث الراوي المقبول منها ما لها متابعات، ومنها ما لم يروها غيره.

فقد عد الدكتور وليد العاني -رحمه الله تعالى- هذا الشرط لاغياً على المستوى التطبيقي وقال: ((إن المطالبة بالمتابعة إنما تكون لتقوية سند ما، فيه ضعف ما، وليست حكماً عاماً في الراوي، فلا تشترط المتابعة إلا لسد خلل في رواية بعينها)) [1].

قال الشيخ محمد عوامة: ((إن هذا حكمٌ فَرضي متعذّر ولا سيما إذا لاحظنا أن للراوي أكثر من حديث، ويزداد الأمر تعذراً وإشكالاً حين ملاحظة وجود متابع على بعض الأحاديث، وعدم وجود متابع على بعضها الآخر، فكيف تكون عبارة المصنف حينئذٍ في حق هذا الراوي!!)).[2]

ونتيجة ذلك وخروجاً من الإشكال:

* عد الدكتور محمد عوامة هذا **الشرط متعذراً.**
* وعدّه الدكتور وليد -رحمه الله- **شرطاً لاغياً.**

---

[1] العاني، "منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها" ص(٧٦).

[2] في تقدمته لكتاب "تقريب التهذيب" ص(٢٤).

والذي أراه أن هذا المضيق الذي وصلا إليه سببه أنهما قصرا المقصود بالمتابعة في قول الحافظ (فهو مقبول حيث يتابع) على ما يرويه الراوي عن شيخ سمعه منه طائفة من الرواة، والحقيقة أنّ الأمر أوسع من ذلك.

ذلك أن كثرة مَنْ تفرّد من المقبولين ووضوح تفردهم تمنعان أن يكون الحافظ –رحمه الله تعالى– ترك هذا الشرط على سبيل السهو والغفلة، فإننا نجد –أحياناً–في ترجمة الراوي في "تهذيب التهذيب" وهو كتابه، نجد دلالة واضحة مصرّحاً بها على تفرّد الراوي، ومع ذلك فإنه يشير إليه بلفظ "مقبول"، فمثلاً:

ــ هشام بن عمرو الفــزَاري : عن عبد الرحمن بن الحارث عن علي، في القول بعد الوتر، وعنه حماد بن سلمة، قال الحافظ: قال ابن معــين: لم يروه غــيره، وهو ثقة.[1]

ــ عباد بن يوسف الكِنْدي: قال الحافظ: قال ابن عدي: روى أحاديث يتفرد بها.[2]

ــ محمد بن سالم الرَبَعي: روى عن ثابت البناني، عن أنس حديث "إذا اشتكى أحدكم فليضع يده.. الحديث. قال الحافظ: قال الطبراني في "الصغير": "تفرد به محمد بن سالم عن ثابت"(٣). وثلاثتهم "مقبولون".

وبالتمعن فيما رواه "المقبولون" نجد أنه لا يصلح قصر المتابعة على المعنى الاصطلاحي؛ وذلك أنه:

- **أحياناً يكون للراوي حديث واحد –أو أحاديث– ويتفرد بها كلها ويحكم عليه الحافظ ب"مقبول".**

---

[1] ابن حجر، " تهذيب التهذيب" ٤٩/١١.

[2] المصدر السابق ٩٦/٥.

[3] المصدر السابق ١٥٦/٩.

- **وأحيانا" يكون للراوي حديث واحد- أو أحاديث-ويتابع عليه ويحكم عليه الحافظ ب"مقبول".**
- **وأحياناً يكون للراوي أحاديث معدودة يتفرد في بعضها ويتابع على بعضها الآخر ويصفه الحافظ ب"مقبول".**
- **وكذلك تماماً "لين الحديث" وليس هذا الكلام فرضياً وإنما قائم على الأمثلة والشواهد الوافرة.**

الحالة الأولى:فمن الرواة "المقبولين" الذين تفردوا في كل ما رووه[1]:

-إسحاق بن عبيدالله بن أبي المهاجر /حديث واحد وتفرد به.

-إسماعيل بن إبراهيم المخزومي /حديث واحد وقد تفرد به.

-أشعث بن اسحاق الزهري /حديث واحد وقد تفرد به.

-أشعث بن شعبة المصيصي /حديثان وقد تفرد بهما.

-إسحاق بن طلحة بن عبيدالله /حديثان تفرد بهما.

-توبة أبو صدقة مولى أنس /حديث واحد وتفرد به.

-رباح بن عبدالرحمن ابن أبي سفيان/حديثان وقد تفرد بهما.

-سعيد بن سفيان الأسلمي /حديث واحد وتفرد به.

-الضحاك المعافري /حديث واحد وتفرد به.

-عامر بن مالك البصري / حديث واحد وتفرد به.

-محمد بن مسلم بن عائذ /حديث واحد وتفرد به.

-هشام بن عمرو الفزاري /حديثان وتفرد بهما.

[1] استخرجت عدد أحاديثهم واستعرضتها من خلال برامج الحديث الشريف الحاسوبية.

-يحيى بن يزيد الهُنائي/حديثان وقد تفرد بهما

الحالة الثانية: ومن الرواة الذين توبعوا في كل ما رَوَوا:

-الأسود بن عبدالله بن حاجب / حديث واحد وقد توبع عليه.

-بكير بن وهب المخزومي /حديث واحد وقد توبع عليه.

-ثُور بن أصرم /حديث واحد وقد توبع عليه.

-حميد ابن أخت صفوان / حديث واحد وتوبع عليه.

-أبو طلحة الأسدي/ حديثان،وقد توبع عليهما.

الحالة الثالثة: ومن الرواة المقبولين الذين تفردوا في بعض أحاديثهم وتوبعوا على بعضها الآخر:

-أمية بن صفوان بن عبدالله /له ثلاثة أحاديث تفرد بواحد وتوبع على الآخَرين.

-أمية بن هند /له ثلاثة أحاديث تفرد باثنين وتوبع على واحد.

-عبدالله بن عبدالرحمن بن أبزى/ له خمسة أحاديث تفرّد باثنين، وتوبع على ثلاثة.

-نجي الحضرمي /له حديثان تفرد بأحدهما وتوبع على الآخر.

المطلب الثالث: دلالة لفظ المتابعة في جملة " فهو مقبول حيث يتابع " الواردة في حد "المقبول"

أراد الحافظ بالمتابعة في قوله (فهو مقبول حيث يتابع) أنه فهو مقبول حيث يروي ما يتابعه ويوافقه عليه الثقات من الروايات، أو يروي ما لا يخالف أصلاً صحيحاً عن النبي صلى الله علي وسلم.

ولذا فهي بهذا الاعتبار أعم من المتابعة الاصطلاحية التي هي موافقة راوٍ لراوي الحديث في شيخه أو من فوقه، والراوي إذا توبع فوافق الثقات في الرواية فهذا نقول فيه: روى ما يتابع عليه، وإذا توبع فخالف الثقات في الرواية بأن رفع الموقوف،.. أو زاد في المتن،.. فمثل هذا يقول فيه الأئمة: (روى ما لا يتابع عليه، أو انفرد عن الثقات في الروايات، أو روى ما لا يشبه حديث الثقات) فإذن الراوي إذا توبع-المتابعة الاصطلاحية المشهورة- فسوف يكون بين أمرين:

* **إما أن يوافق الثقات.**
* **وإما أن يخالفهم.**

فإذا وافق بأن يكون روى ما يتابع عليه سنداً ومتناً فهو على شرط من شروط (المقبول)، وإذا خالف بأن يكون روى ما لا يتابع عليه فهو على شرط من شروط (لين الحديث) عند الحافظ ابن حجر.

<u>وأحوال الراوي المقبول من حيث التفرد والمتابعة الاصطلاحية المشهورة حالان:</u>

* **إما أن يتفرد بالحديث ولا يرويه غيره.**
* **وإما أن يكون له متابع، وهذا على شرط "المقبول" إذا لم يخالفهم.**

فإذا تفرد بالحديث فهو بين أمرين:

* **إما أن يبقى على تفرده نظراً لانتفاء المتابعات والشواهد.**
* **وإما أن يكون للحديث شاهد**، والراوي إذا كان حديثه كذلك؛ ليس لحديثه متابعات ولكن له شواهد فإنه يقال فيه أيضاً: **(روى ما يتابع عليه) وهذا كذلك على شرط "المقبول"**. ومن هنا فلا إشكال في أن نجد الراوي "المقبول" يتفرد أحياناً، أو يكون له متابع، أحياناً أخرى، إذ

الراوي على الحالين روى ما توبع عليه، وعلى هذا فلا الشرط -شرط المتابعة- متعذر، ولا الشرط لاغ ، بل الحال ما بينته، والله تعالى أعلم.

ولنأخذ بعض النماذج على ذلك :

١. حفص الليثي حكم عليه الحافظ ب "مقبول"، إنما له حديث واحد أخرجه الترمذي[١]والنسائي [٢]وابن حبان[٣] من حديث أبي التياح يزيد بن حميد الضبعي عن حفص الليثي قال: حدثنا عمران بن حصين قال : نهى رسول الله ﷺ عن التختم بالذهب.

قال أبو عيسى الترمذي: حديث حسن.

وقال كما في نسخة "تحفة الأحوذي"[٤] وفي "تهذيب الكمال"[٥]: حسن صحيح.

وقد تفرد به حفص ، ولكنه توبع عليه بمعنى أن المتن الذي رواه مندرج تحت أصل وهو أحاديث صحيحة دالة على نهي الرجال عن التختم بالذهب، وقد قال الإمام الترمذي عقيب حديث حفص:

وفي الباب عن علي وابن عمر وأبي هريرة.

٢. **مثال آخر:** محمد بن سالم الربعي راوٍ "مقبول " أخرج له الضياء حديثاً محتجاً به في مسند أنس رضي الله عنه: فقد روى من طريق محمد بن سالم البصري، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا اشتكى أحدكم فليضعْ يدَه على ذلك الوجع، ثم ليقلْ: بسم الله، وبالله، أعوذ بعزة الله وقدرته من شر وجعي هذا". وأخرجه الترمذي في باب: في الرقية إذا اشتكى، ولم يخرج في الباب غيره ، ثم قال:

---

[١] الترمذي، "سنن الترمذي" ٤/٢٢٦، باب: ما جاء في كراهية خاتم الذهب.

[٢] النسائي، " السنن الصغرى" ٨/١٧٠.

[٣] ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ١٢/٢٢٧.

[٤] ٥/٣٤٠.

[٥] ٧/٢٢.

" حديث حسن غريب من هذا الوجه ومحمد بن سالم هذا شيخ بصري".

والرقية ثابتة بالأحاديث الصحيحة[1].

مثال آخر:

أخرج الترمذي[2] حديثاً في سؤر الهرة **تفردت به حميدة الأنصارية**، وهي "مقبولة":

قال المباركفوري: ((حميدة بنت عبيد بن رفاعة الأنصارية زوج إسحق بن أبي طلحة وهي والدة يحيى بن إسحق مقبولة كذا في "التقريب" قلت-أي المباركفوري: هي من التابعيات وذكرها ابن حبان في "الثقات" كما في "تهذيب التهذيب"وقال الترمذي: حديث حسن صحيح. وقال الحافظ في "بلوغ المرام": صححه الترمذي وابن خزيمة وقال في "التلخيص": **"وصححه البخاري والترمذي والعقيلي والدارقطني وهو قول أكثر العلماء من أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم- والتابعين ومن بعدهم مثل الشافعي وأحمد واسحق.[3]**

٣. ومن هذا الباب قول الحافظ ابن حجر: "الواقدي ***إذا لم يُخالِف الأخبار الصحيحة ولا غيرَه من أهل المغازي مقبولٌ*** في المغازي عند أصحابنا، والله أعلم."[4]

قلت: هو بمعنى قوله في تعريف "المقبول": (فهو مقبول حيث يُتابَع)-علماً أنَّ الواقدي ليس من أصحاب مرتبة "مقبول"-.

ومن ذلك أيضاً ما أخرجه الحافظ الضياء محتجاً به من حديث **نُعَيم بن دِجاجة**-وهو "مقبول" كما في "التقريب"- فقد روى من طريق المنهال بن عمرو عن نعيم بن دجاجة الأسدي قال: كنت عند علي، فدخل عليه أبو مسعود فقال له: يا فروخ ، أنت القائل:لا يأتي

---

[1] الترمذي، "سنن الترمذي" ٥/٥٧٤.

[2] الترمذي في "سننه" ١/١٥٣، باب: ما جاء في سؤر الهرة.

[3] المباركفوري،"تحفة الأحوذي" ١/٢٥٩.

[4] ابن حجر، "التلخيص الحبير " ٢/٢٩١.

على الناس مائةُ سنة وعلى الأرض عينٌ تطْرف، أخطأتْ أُستك الحفرة؛ إنما قال رسول اللهﷺ : "لا يأتي على الناس مائةُ سنةٍ وعلى الأرض عينٌ تطرفُ " ممنْ هو اليوم حيٌّ إنما رخاء هذه الأمة وفرجها بعد المائة.

أخرجه أيضاً من طريق المنهال الحاكم[1]، وأبو يعلى[2]، وقال الهيثمي: " رواه أبو يعلى ورجاله ثقات".[3] وقد ذكر الهيثمي بعض شواهد الحديث...

ومن ذلك أيضاً ما أخرجه واحتجّ به الضياء من حديث أبي حية ابن قيس الوادعي[4]-وهو "مقبول" كما في "التقريب"- من طريق عبدالرحمن ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي حية، عن علي قال: كنتُ أدلو الدلوَ بتمرةٍ، وأشترطُ أنها جلدةٌ. **وأخرجه ابن ماجه[5] والبزار[6]، وقال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.[7] قال الحافظ ابن حجر: صحح سنده ابن السكن"[8] والحديث تفرّد به أبو حية، وهو مما توبع عليه؛ فإنّ له شاهداً من حديث ابن عباس قال:** أصابَ نبيَّ اللهﷺ خصاصةٌ، فبلغ ذلك علياً فخرجَ يلتمسُ عملاً يصيبُ فيه شيئاً ليقيتَ به رسولَ الله ﷺ، فأتى بستاناً لرجلٍ من اليهود، فاستقى له سبعةَ عشر دلواً، كل دلوٍ بتمرةٍ، **فخيّره اليهوديُّ من تمره سبع عشرة عجوة**، فجاء بها إلى نبي اللهﷺ[9].

---

[1] الحاكم، "المستدرك" ٥٤٣/٤.

[2] أبو يعلى، "مسند أبي يعلى" ٣٦٠/١.

[3] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٩٧/١.

[4] "المختارة" ٤١٢/٢.

[5] ابن ماجه، "سنن ابن ماجه" ٨١٨/٢، كتاب "الهبات" باب: الرجل يستقي كل دلو بتمرة ويشترط أنها جلدة، برقم(٢٤٤٧).

[6] البزار، "مسند البزار" ٣١٢/٢، وفيه: "وأشترط أن تكون حلوة جلدة".

[7] البوصيري، "مصباح الزجاجة" ٧٧/٣.

[8] ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٦١/٢.

[9] أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق، حديث رقم(٣٤٤٦).

ومن ذلك ما أخرجه الضياء من طريق إبراهيم بن عمر-بن كيسان- قال: حدثني عبدالله بن وهب بن منبّه، عن أبيه، عن أبي خليفة، عن عليٍّ، عن النبيّﷺ قال: "إن الله عز وجل رفيقٌ يحب الرفق، ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف".[1] وعبدالله بن وهب وأبو خليفة كلاهما "مقبول"، وقد تفردا به، ولكن المتن غير منكر؛ فإنّ له شواهد كثيرة...

قال الهيثمي: رواه أحمد والبزار وأبو يعلى، وأبو خليفة لم يضعفه أحد، وبقية رجاله ثقات[2].

وقال البزار:لا نعلم روى أبو خليفة عن علي إلا هذا الحديث، ولا له إسناد إلا هذا الإسناد[3].

وله شواهد منها حديث عائشة زوج النبيﷺ، أن رسول اللهﷺ قال:" يا عائشة إن الله رفيق يحب الرفق ويعطى على الرفق ما لا يعطى على العنف وما لا يعطى على ما سواه"[4].

إذن فالراوي "المقبول" -وبالله التوفيق-هو: مَنْ ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يترك الاحتجاج بحديثه فهو مقبول حيث يتابع أي إذا روى ما يوافق الثقات -أو من هم مثله- في الروايات، ولم يُخالف الأثبات، بمعنى أنّ المتابعة ههنا أعم من أن تقتصر على اعتضاد الراوي بغيره ولكن أن توافق روايته رواية بقية الرواة -الذين هم مثله أو أوثق منه- سنداً ومتناً، أو يتفرد بالحديث ويكون لروايته شاهد مقبول، ولا تخالف روايته أصول الدين، أو يصحح حديثه بعض الأئمة النقاد. ومن قصر قوله (حيث يتابع) على المتابعة الاصطلاحية المشهورة، فسوف يضطر غير منصف إلى وصف الحافظ ابن حجر بفرط الغفلة والخطأ وقصر الباع في هذا العلم.

---

[1] "المختارة" ٣٤١/٢.

[2] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٨/٨.

[3] البزار، "مسند البزار" ٣٢٣/٢.

[4] مسلم، "صحيح مسلم" ٢٠٠٣/٤.

ويؤيد ذلك أنّ العلماء المحدثين الذين جاءوا من بعد الحافظ ابن حجر فهموا هذا المراد وحملوا المتابعة على ما ذكرتُ فلم يجتهدوا في ذكر راوٍ يتابع المقبول في حال تفرده بالرواية، ولا أنهم وصفوه بأنه لين الحديث لأنه تفرد. ومن هؤلاء العلماء الشوكاني في "نيل الأوطار" وأبو الطيب آبادي في "عون المعبود شرح سنن أبي داود" ، والمباركفوري في "تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي" في عشرات الأمثلة التي استعرضتها عن طريق برامج الحديث في الحاسوب.

وأما قول الدكتور وليد رحمه الله : (إن المطالبة بالمتابعة إنما تكون لتقوية سند ما، فيه ضعف ما، وليست حكماً عاماً في الراوي).

فإنه قصر فائدة المتابعة على كونها جابرة لرواية الراوي ولا تكون حكماً على الراوي، وليس كذلك فإنها إضافة إلى كونها جابرة للرواية، فإنها فاعلة في الحكم على الراوي، فكم من راوٍ حكم عليه أئمة النقد من حيثية المتابعة-التي تقدم بيانها- أوعدمها فيقولون مثلاً: عامة أحاديثه لا يتابع عليها، أو يروي ما لا يتابع عليه، بل المتابعة أو عدمها هي السبيل الأهم الذي يحكم من خلاله على الراوي الذي خلا من الجرح والتعديل.

المطلب الرابع: هل المتابعة داخلة في حد "المقبول" أو خارجة عنه ؟

المتابعة التي ذكرها الحافظ ابن حجر في المرتبة السادسة داخلة في حد المقبول وليست هي من باب قولنا مثلاً: الحديث إذا استجمع شروط الصحة وكان في بعض رواته من خف ضبطه فهو صحيح إذا توبع وإلا فهو حسن؛ فإن المتابعة ههنا خارجة عن حد الحسن لذاته لأنه ليس في تعريف الحديث الحسن لذاته ذكر للمتابعة، بينما الراوي المقبول لا يسمى ابتداءً

مقبولاً إلا أن يأتي بما يوافق الثقات ولا يخالف الأصول، ويكون حديثه حسناً لذاته وهذا غالب أحواله وأما إن خالف فإنه يسقط بذلك ركن من أركان المقبول ويكون حينئذ حديثه ضعيفاً، وعلى هذا فالراوي المعين الموصوف (بمقبول) ينبغي قبل الحكم بكونه (مقبولاً) دراسة روايته، فإذا وافقت من هو مثله أو أقوى منه فهو مقبول في روايته هذه وإن خالف فليس هو بمقبول ولكنه لين الحديث فيما أخطأ فيه. وأقرّب ذلك بأشهر منه فإن الراوي الثقة الحكم العام على حديثه أنه صحيح لذاته، فإذا خالف في رواية وروى ما لم يتابعه عليه الثقات، فليس هو بثقة في روايته تلك لأن الوثاقة هي مرتبة تعديل وضبط معاً فالغالب اجتماعهما في رواية الثقة، وقد يروي الثقة ما يقدح في تمام ضبطه وهذا شئ نص عليه أئمة الجرح والتعديل بأن الثقة قد يخطئ كما أن الضعيف قد يصيب. فلا يبعد من الصواب في نظري أن نقول: من اشتهر بالعدالة والضبط فهو ثقة حيث لم يخطئ وإلا فهو ضعيف، فالصفة العامة له ثقة وهو في رواية أو روايات مخصوصة ضعيف. وكذا هنا من عُرف بقلة الحديث ولم يثبت فيه ما يترك الاحتجاج بحديثه فهو مقبول حيث يتابع وإلا فهو لين الحديث. وعلى الغالب فإن الراوي الموسوم بقلة المتابعة هو لين الحديث، وكما أن المقبول يصيب وقد يخطئ فكذلك لين الحديث يخطئ وقد يصيب، بل إن الضعيف كذلك يخطئ وقد يصيب.

ويظهر من خلال حد "المقبول" أنَّ مَنْ يوصف بذلك فأنَّ له حكمين: عام، وآخر خـــاص، فالحكم العام على صاحب هذه المرتبة أنه مقبول، والحكم الخاص في رواية له معينـــة أنّـــه: يبقى مقبولاً إذا كانت روايته مستقيمة، أو يلحق بلين الحديث إنْ كانت روايته **منكرة لم يتابع عليها.**

وههنا وقفة:

لماذا قال الحافظ " وإلا فلين الحديث" ولم يقل: "وإلا فهو ضعيف"؟؟

والجواب: أنّ غالب ما جُرح به لين الحديث –تبعا لتتبع تراجمهم في "تهذيب التهذيب"– هو المخالفة. نعم المخالفة ورواية ما لا يتابع عليه إنما هي صورة من صور الضعف، لكن لو قال الحافظ: (فهو مقبول حيث يتابع وإلا فهو ضعيف) لاحتمل ألواناً أخرى من الضعف كالخطأ، والغفلة، والوهم، والاختلاط، ... وقلما نجد أحداً من المقبولين وُصف بذلك.

وفي حد "المقبول" نقدٌ للراوي والرواية معاً:

- **فنقد الراوي:** أنه لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله.
- **ونقد الرواية والمروي:** يكون في رواية مخصوصة؛ فإذا روى ما يتابع عليه فهو مقبول، وإن روى ما لا يتابع عليه فهو ملتحق بلين الحديث.

وإنما جعل الحافظ المتابعة – بالمعنى الذي ذكره العلماء في قولهم (فلان لا يتابع على حديثه) أو (فلان يروي ما يرويه الثقات) ونحو ذلك– <u>شرطاً يميز أحوال المقبول تبعاً لرواياته فإذا توبع فهو مقبول، وإنْ خالف فهو لين الحديث، أو هو مما أخطأ فيه المقبول.</u>

فالراوي الذي ليس له من الحديث إلا القليل ولم يثبت فيه ما يستحق لأجله ترك الاحتجاج بحديثه فهو مقبول حيث أتى بما لا ينكر عليه من الروايات، فإن أتى بمتن منكر فهو لين الحديث فيما أنكر فيه. والراوي لين الحديث كما سبق ذكره– غالب رواياته يخالف فيها وكثيراً ما يصفه الأئمة بـــ: منكر الحديث، له مناكير ، لين، وفي المقابل قد يأتي بالرواية على الوجه بمعنى أن يروي ما يرويه الثقات ونحوهم ويروي مالا يخالف أصلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم صحيحاً، وليس الكلام نظرياً؛ ولكنْ مبدؤه ومنتهاه التطبيقُ.

المطلب الخامس:

الأوجه التي تأتي المتابعة- الواردة في حد "المقبول"- على شاكلتها

أولاً : قد يروي الراوي "المقبول" حديثاً ويكون له متابع، يوافق روايته التي روى، وحينئذ يصدق عليه أنه روى ما يتابع عليه. أو يكون له متابع ولكن خالفت روايته رواية"المقبول" فيشهد بعض أئمة العلل لرواية "المقبول" بأنها هي المحفوظة:

ولنأخذ بعض النماذج على ذلك:

١. **أحمد بن أيوب بن راشد الضبي الشعيري أبو الحسن، "مقبول". وهذا أول راوٍ مقبول ذكره ابن حجر في "التقريب".**

وقد رمز الحافظ له بعلامة (بخ) وتعني أن الإمام البخاري في كتابه "الأدب المفرد" تفرد عن الجماعة بالرواية له، ولم يروِ له البخاري إلا هذا الحديث، وهذا مقدار ما له في الكتب الستة، وقد توبع عليه، وهذا بيانه: قال الامام البخاري -رحمه الله- في كتاب "الأدب المفرد"[1].

حدثنا **أحمد بن أيوب** ثنا شبابة قال: حدثني المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه قال : دخل النبيﷺ على أم السائب وهي تزفزف، فقال:"مالكِ!" قالت : الحمى أخزاها الله، فقال النبيﷺ: **"مه، لا تسبيها فإنها تذهب خطايا المؤمن كما يُذهب الكيرُ خبَثَ الحديد".**

وقد تابع ابنُ سعد أحمدَ بن أيوب عن شبابة هو ابن سوار، به، بنحو هذا اللفظ[2].

---

[1] ١٨٢/١.

[2] ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٣٠٨/٨.

ورواه الإمام مسلم[1] من طريق الحجاج بن أبي عثمان الصواف.

وأبو عبدالله الحاكم[2] من طريق خالد بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير، به ، نحوه. **فإذن أحمد بن أيوب شيخ للبخاري في "الأدب المفرد" ليس له في الكتب الستة وملحقاتها إلا هذا الحديث- وله أحاديث أخرى في غيرها لا تخرج بالراوي عن وصف حديثه بالقلة- وقد توبع على روايته هذه ولم يخالف فيها.**

إبراهيم بن عبدالله بن عبدِ القاري، أرسل عن علي، مقبول. كذا في "التقريب".

قال الإمام النسائي رحمه الله : أخبرنا علي بن حجر، حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن يزيد بن خصيفة، عن **إبراهيم بن عبدالله بن عبد القاري**، عن علي بن أبي طالب قال : بتُّ عند رسول الله ﷺ ذات ليلة فكنت أسمعه إذا فرغ من صلاته وتبوأ مضجعه يقول: "**اللهم إني أعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بك منك اللهم لا أستطيع ثناءً عليك، ولو حرصتُ ولكن أنت كما أثنيت**"[3]. وقد وافقتْ روايةُ إبراهيم روايات الثقات فقد أخرجه ابن خزيمة [4] من طريق عبيدالله بن أبي رافع، والنسائي والحاكم والضياء [5] من طريق هشام بن عمرو الفزاري كلاهما، عن علي رضي الله عنه، به ، نحوه.

وليس لإبراهيم بن عبدالله في الكتب الستة غير هذا وقد توبع عليه.

٢. ومن ذلك **أبو حية بن قيس الوادعي** وهو "مقبول" كما في "التقريب أخرج له الضياء من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق، عن أبي حية قال: رأيت علياً يتوضأ فغسل كفيه حتى أنقاهما، ثم مضمض ثلاثا، واستنشق ثلاثا، وغسل وجهه ثلاثا، وذراعيه ثلاثا، ومسح

---

[1] مسلم، "الجامع الصحيح"، ١٩٩٣/٤، حديث رقم(٢٥٢٧).

[2] الحاكم، "المستدرك" ٤٩٧/١ وصححه

[3] النسائي، "عمل اليوم والليلة" ص (٥٠٥).

[4] ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة " ٣٦٦/١ باب: جامع الدعاء بعد السلام في دبر الصلاة.

[5] النسائي، "السنن الكبرى" ٤٥٢/١ ، و الحاكم،"المستدرك" ٤٤٩/١ وصححه، و "المختارة" ٢٥١/٢.

برأسه، وغسل قدميه إلى الكعبين، وأخذ فضل طهوره فشرب وهو قائمٌ، ثم قال: أحببت أن أريكم كيف كان طهورُ رسول الله ﷺ[1]. ورواه أيضاً من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق، ومن طريق عبدالرحمن بن مهدي عن سفيان-الثوري-. ثم قال: ورواه الترمذي عن محمد بن بشار عن ابن مهدي وقال هو أحسن شيء في هذا الباب وأصح. وتتمة كلام الإمام الترمذي: **وفي الباب عن عثمان وعائشة والربيع وابن عمر وأبي أمامة وأبي رافع وعبد الله بن عمرو ومعاوية وأبي هريرة وجابر وعبد الله بن زيد وأبي بن كعب.**[2]

وهذا الحديث إضافة إلى ما ذكر الترمذي من الشواهد فقد رواه عبدالرحمن بن حميد – **مقروناً- عن أبي حية وعبد خير عن علي رضي الله عنه عبد خير، وصحح الإمام الدارقطني الوجهين.**[3]

٣. ومن ذلك عمرو-وقيل عمر-بن جاوان: "مقبول" كما في "التقريب"، **وقد أخرج له الضياء محتجاً بحديثه، وصححه ابن حجر**[4]**، وله متابع في "الصحيح"، فيصدق عليه حينئذ أنه روى ما يتابَع عليه**، وهذا بيانه: روى في "المختارة" من طريق حصين بن عبدالرحمن، عن عمرو بن جاوان، عن الأحنف قال: قدمنا المدينة ونحن نريد الحج، فجاء عثمان فقيل: هذا عثمان فدخل عليه مُلَيَّة[5] صفراء، قد قنع بها رأسه فقال: ها هنا عليّ؟ قالوا: نعم، قال: ها هنا طلحة؟ قالوا: نعم، قال: ها هنا الزبير؟ قالوا: نعم قال: ها هنا سعد؟ قالوا نعم، قال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو أتعلمون أنّ رسول الله ﷺ قال: **"من يبتاعُ مربد بني فلان غفر اللهُ له"** فابتعتُه بعشرين ألفا أو خمسة وعشرين ألفاً، فأتيت النبيﷺ فقلت: قد ابتعته

---

[1] "المختارة" ٤٠٩/٢.

[2] الترمذي،"سنن الترمذي" ٦٣/١، "الطهارة"_باب: ما جاء في الوضوء ثلاثاً ثلاثاً، برقم(٤٤).

[3] الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ١٨٩/٤.

[4] "فتح" ٣٤/١٣.

[5] تصغير ملاءة، وهي الإزار والريطة-أي الملحفة-. "لسان العرب" ١٦٩/١.

قال: "اجعله في مسجدنا وأجره لك" قال: فقالوا اللهم نعم، قال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو هل تعلمون أن رسول الله ﷺ نظر في وجوه القوم فقال: "**من جهز هؤلاء غفر له**" يعني جيش العسرة، فجهزتهم حتى لم يفقدوا خطاماً ولا عقالاً قالوا: اللهم نعم. قال: "اللهم اشهد" ثلاثاً، قال: أنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال" "**من يبتاع رومة غفر الله له**" فابتعتها بكذا وكذا فأتيته، فقلت له :قد ابتعتها قال: "**اجعلها سقايةً للمسلمين وأجرُها لك**"[1].

قال الضياء: روى البخاري وقال عبدان ثنا، أبي عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمن السلمي، أن عثمان أشرف عليهم فقال: أنشدكم بالله ولا أنشد إلا أصحاب محمد النبي ﷺ ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "من جهز جيش العسرة فله الجنة" فجهزتهم؟ ألستم تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: "من حفر بئر رومة فله الجنة" فحفرتها؟ قال: قال فصدقوه بما قال.

والحديث الذي أخرجه الضياء أخرجه أيضاً النسائي[2]، والإمام أحمد[3]، وابن حبان[4]، والبزار[5] كلهم من طريق حصين، به.

٤. **ومن ذلك ميمون الكردي**: "مقبول" كما في "التقريب،" وقد وثقه ابن معين[6] وأبوداود،

---

[1] "المختارة" ٤٧٤/١.

[2] النسائي، "السنن الصغرى" ٤٦/٦، باب: فضل من جهز غازياً.

[3] ابن حنبل، "المسند" ٥٧/١.

[4] ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٣٦٢/١٥.

[5] البزار "مسند البزار" ٤٢/٢.

[6] "تاريخ ابن معين-رواية عثمان الدارمي" ص(٢٠٧) وقال الذهبي في "ميزان الاعتدال " ٥٨٠/٦ نقلاً عن ابن معين: لا بأس به. وقال الحافظ في "لسان الميزان": وثقه ابن معين وأبو داود. مما يعني أنّ قول ابن معين في الراوي :لا بأس به تعني ثقة عنده.

وابن حبان[1]، والهيثمي[2] والمنذري[3].-كما تقدم بيانه في المبحث السابق-

وقد روى ميمون حديثاً موقوفاً على عمر -رضي الله عنه-تابعه عليه المعلى بن زياد، فيصدق على ميمون أنه روى ما يتابع عليه. فقد أخرج البيهقي من طريق حماد بن زيد، ثنا ميمون الكردي، قال: سمعت أبا عثمان النهدي قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول على المنبر: إياكم والمنافق العالم، قالوا: وكيف يكون المنافق عالماً؟! قال: يتكلم بالحق، ويعمل بالمنكر[4].

وتابعه عند الضياء جعفر بن سليمان عن المعلى بن زياد: فقد أخرجه من طريق جعفر بن سليمان، عن المعلى بن زياد، عن أبي عثمان النهدي قال: سمعت عمر بن الخطاب -رحمه الله- وهو على منبر رسول الله ﷺ أكثر من عدد أصابعي هذه وهو يقول" إن أخوف ما أخاف...الحديث[5].

هذا، وإنْ كان بعض الرواة عن ميمون رفعه إلى النبي ﷺ ، ولكن الصواب رواية حماد عنه: فقد سئل الدارقطني عن حديث أبي عثمان النهدي عن عمر قوله "أخوف ما أخاف عليكم كل منافق عليم اللسان" فقال: رواه المعلى بن زياد، عن أبي عثمان، عن عمر، موقوفاً غير مرفوع، وكذلك رواه حماد بن زيد، عن ميمون الكردي، عن أبي عثمان، عن عمر قوله. وخالفه ديلم بن غزوان ويكنى أبا غالب عن ميمون الكردي، عن أبي عثمان، عن عمر، عن

---

[1] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٣٥٢/١٠ .

[2] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٣٢/٤، ٢٨٤/٤.

[3] المنذري، "الترغيب والترهيب" ٣٧٤/٢.

[4] "البيهقي، "شعب الإيمان" ٢٨٤/٢.

[5] " المختارة " ٣٤٤/١.

النبيﷺ. وتابعه الحسن بن أبي جعفر الجفري عن ميمون الكردي فرفعه أيضا إلى النبيﷺ، والموقوف أشبه بالصواب والله اعلم[1]

وأخرج الذهبي الرواية المرفوعة ثم قال: هذا حديث مقارب الإسناد لم يخرجوه في الكتب الستة، وميمون: فيه لين وقد قال يحيى بن معين: لا بأس به، ودبلم: صدوق، تابعه على الحديث الحسن بن أبي جعفر.[2]

وجاء في "البيان والتعريف": أخرجه الإمام أحمد والطبراني في "الكبير" وابن عدي في "الكامل" عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال السيد السمهودي: ورواته في مسند أحمد محتج بهم في الصحيح.[3]

٦. **ومن ذلك ثابت بن سعد الطائي أبو عمرو الحمصي:** "مقبول" كما في "التقريب"، روى له الجماعة حديثاً واحداً أخرجه النسائي، وأخرجه الضياء في "المختارة"[4] حدث به عن جبير بن نفير، عن أبي بكر الصديق أنه قام في الناس على منبر رسول اللهﷺ، فذكر رسول الله ﷺ ثم بكى، فقال: أيها الناس إنَّ رسول الله ﷺقام فينا هذا من عام أول، فقال: "**يا أيها الناس سلوا الله العافية فإنه لم يُعطَ أحدٌ مثل العافية بعد اليقين**".

وللحديث متابعات أخرجها النسائي في "سننه" [5]، **حيث وافقت رواية ثابت رواية غيره ، ولم تخالفهم.**

٧. ومن ذلك أبو فراس النهدي قيل اسمه الربيع بن زياد: "مقبول" كما في "التقريب، وإنما له في الكتب الستة حديث واحد عن عمر -رضي الله عنه-.

---

[1] الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ٢٤٦/٢.

[2] الذهبي، "سير أعلام النبلاء" ٤٤٥/١١.

[3] الحسيني، "البيان والتعريف" ٤١/١.

[4] ١٦٢/١.

[5] "الكبرى" ٢٢١/٦.

وورواية أبي فراس ليست مما لم يتابع عليه، بل توبع عليها في "صحيح البخاري" من رواية عبدالله بن عتبة، عن عمر، وفي رواية أبي فراس زيادات، وليست بمنكرة، فقد استشهد الحافظ ثلاث مرات بزياداته على ما في "صحيح البخاري"[1] واحتج بالحديث كله الضياء، وصححه أبو عبد الله الحاكم على شرط مسلم. فيصدق على أبي فراس أنه روى ما يتابع عليه.

وهذا بيانه:

أخرج الضياء من طريق مهدي ثنا سعيد الجريري، عن أبي نضرة، عن أبي فراس قال: شهدتُ عمر بن الخطاب وهو يخطب الناس قال: فقال: يا أيها الناس إنه قد أتى علي زمان وأنا أرى من قرأ القرآن يريد الله وما عنده، فيخيَّل إلي أن قوماً قرأوه يريدون به الناس، ويريدون به الدنيا، ألا فأريدوا الله بأعمالكم، ألا إنا إنما كنا نعرفكم إذ الوحي ينزل، وأن النبيﷺ بين أظهرنا وإذ نبأنا اللهُ من أخباركم، فقد انقطع الوحيُ، وذهب نبي اللهﷺ ، فإنما نعرفكم بما نقول لكم، ألا من رأينا منه خيراً ظننا به خيراً، وأحببناه عليه، ومن رأينا منه شراً ظننا به شراً، وأبغضناه عليه، سرائركم بينكم وبين ربكم، ألا إني إنما أبعث عمالي ليعلموكم دينكم وليعلموكم سننكم، ولا أبعثهم ليضربوا ظهوركم، ولا ليأخذوا أموالكم، ألا فمن رابه شيء من ذلك فليرفعه إليَّ، فوالذي نفس عمر بيده لأقصنَّكم منه. قال: فقام عمرو بن العاص فقال: يا أمير المؤمنين! أرأيت إنْ بعثت عاملاً من عمالك، فأدب رجلاً من أهل رعيته، فضربه، أكنتَ تقصّه منه؟ قال: فقال: نعم، والذي نفس عمر بيده لأقصنَّ منه، ألا أقصّ وقد رأيتُ

---

[1] ابن حجر، "فتح الباري" ٢٥٢/٥، وهي النصوص التي تحتها خط، تركت تكرار ذكرها اختصاراً.

رسول الله ﷺ يقص من نفسه!! ألا لا تضربوا المسلمين فتذلوهم، ولا تمنعوهم حقوقهم فتكفروهم، ولا تجمّروهم[1] فتفتنوهم، ولا تنزلوهم الغياض فتضيعوهم.

ثم قال الضياء: رواه الإمام أحمد عن إسماعيل عن الجريري، بنحوه.[2]

ورواه أيضاً الحاكم[3]، والنسائي[4]، والبيهقي[5] وأبو يعلى[6]، كلهم من طريق الجريري، به، نحوه.

وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه

وأخرجه البزار من طريق هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عمر قال: رأيت النبي ﷺ يقص من نفسه.

ثم قال: وهذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام بن سعد إلا أمية بن خالد ولم نسمعه إلا من محمد ابن عمر، وقد روي عن عمر من وجه ثابت، ويروى عن الفضل بن عباس في القصاص وليس بالثابت.[7]

وأورده الهيثمي في "المجمع" وعزاه إلى الإمام أحمد، ثم قال: "في الصحيح طرف منه".[8]

وهذا هو أصل الرواية في "صحيح البخاري":

حدثنا الحكم بن نافع، أخبرنا شعيب، عن الزهري قال: حدثني حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أن عبد الله بن عتبة قال: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: إنّ أناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ، وإنّ الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا

---

[1] أي تحبسونهم. الزمخشري، "الفائق" ٢٣٣/١.

[2] "المختارة" ٢١٩/١.

[3] الحاكم، "المستدرك" ٤٨٥/٤.

[4] النسائي، "السنن الكبرى" ٢٢٨/٤، كتاب"القسامة"–باب: القصاص من السلاطين، برقم(٤٧٧٧).

[5] البيهقي، "السنن الكبرى" ٤٢/٩.

[6] أبو يعلى، "مسند أبي يعلى" ١٧٥/١.

[7] البزار، "مسند البزار" ٤٠٧/١، برقم(٢٨٥).

[8] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٢١١/٥.

من أعمالكم، فمن أظهر لنا خيراً أمناه، وقربناه، وليس إلينا من سريرته شيء، الله يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوءاً لم نأمنه، ولم نصدقه، وإنْ قال إنّ سريرته حسنة.[1]

٨. ومن ذلك عثمان بن يمان بن هارون الحداني أبو محمد اللؤلؤي: روى عنه جماعة.

ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: **ربما أخطأ.**[2]

وقال البرذعي: سألت أبا زرعة عن عثمان بن اليمان، فقال: **شيخ في حديثه مناكير.**[3]

وسكت عنه البخاري[4]، وابن أبي حاتم.[5]

واحتجّ بحديثه الضياء-كما سيأتي-.

وقال الهيثمي: ثقة.[6] ولكن سمّاه يعلى بن اليمان حيث أورد حديث عمر -رضي الله عنه- المشار إليه في الترجمة ثم قال: " رواه أبو يعلى، والطبراني في "الكبير"، والبزار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح خلا يعلى بن اليمان وهو ثقة". وأرجح أنه خطأ مطبعيّ لتكرر اسم يعلى في النص، وإنما هو عثمان؛ فعلى الرغم من أنّ الحديث لم أجده في القسم المطبوع من "مسند أبي يعلى" ، إلا أنّ الضياء أخرجه من طريقه-كما سيأتي- فذكر في إسناده: عثمان بن اليمان.

والحديث نعم إنما أخرجه هؤلاء الأئمة[7]، ولكن فات الهيثمي أنّ الإمام النسائي أخرجه[1] أيضاً.

---

[1] البخاري، "صحيح البخاري" ٩٣٤/٢، باب: باب الشهداء العدول وقول الله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) و(ممن ترضون من الشهداء) ، برقم(٢٤٩٨).

[2] ابن حبان، "الثقات" ٤٥٠/٨.

[3] البرذعي، "سؤالات البرذعي" ص(٥٢٧). ولم يذكر عنه ذلك الحافظ في "تهذيب التهذيب".

[4] البخاري، "التاريخ الكبير" ٢٥٦/٦.

[5] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٧٣/٦.

[6] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ٢٩٩/٤.

[7] البزار، "مسند البزار" ٤٧٤/١، برقم(٣٣٩).

قال الحافظ ابن حجر: روى له النسائي حديثاً واحداً موقوفاً على عمر في النهي عن إتيان النساء في أدبارهن.[2]

وقال ابن سعد: كانت له أحاديث.[3]

وفي قول أبي زرعة وابن حبان دليل على وقوع نكارة في بعض أحاديث عثمان بن اليمان، ولكن الجرح الذي ذكره الإمامان سلمت منه روايات الكتب الستة_، إذ ليس له فيها إلا حديث واحد أخرجه النسائي، وهو نفسه الحديث الذي أخرجه الضياء، وشهد له الدارقطني بأنه أصح روايات الحديث، وقواه الهيثمي كما سبق، وقال المنذري: رواه أبو يعلى بإسناد جيد[4]، فمقدار ما له في الكتب الستة وملحقاتها لا يوصف بأنه مما لم يتابع عليه، بل هو محفوظ غير منكر فقد أخرج الضياء من طريق أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، ثنا أحمد بن إبراهيم، ثنا عثمان بن اليمان، عن زمعة بن صالح، عن ابن طاووس، عن أبيه، عن عبدالله بن الهاد، عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "استحيوا، فإنَّ الله لا يستحيي من الحق، ولا تأتوا النساء في أدبارهن".[5]

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: هو حديث يرويه زمعة بن صالح، واختلف عنه: فرواه عثمان بن اليمان، عن زمعة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن عبد الله بن شداد، عن عمر. ورواه يزيد بن أبي حكيم العدني، عن زمعة، عن ابن طاووس، عن أبيه. وعن عمرو،

---

[1] النسائي "السنن الكبرى" ٣٢٢/٥، "عشرة النساء"-باب: تأويل قول الله جل ثناؤه ((نساؤكم حرث لكم)) ، برقم(٩٠٠٨).

[2] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٤٥/٧.

[3] ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٥٠١/٥.

[4] المنذري، "الترغيب والترهيب" ١٩٨/٣.

[5] "المختارة" ٢٦٩/١.

عن طاووس، عن عبد الله بن فلان، عن عمر، ولم يذكر طاووساً في حديث عمرو بن دينار.

وقول عثمان بن اليمان أصحها والله أعلم.

ونقل قول الدارقطني الحافظ الضياء وختم به، وفي ذلك دليل على إقراره على ما ذكر من ترجيح روايته، وبالتالي احتجاجه بحديثه. فابن اليمان ليس له من الحديث إلا القليل ، ولم يثبت فيه ما يُترك عامة حديثه من أجله، وهو مقبول فيما رواه في الكتب الستة، وللحديث متابعة خالفت روايةَ ابن اليمان وشهد بعض أئمة العلل لرواية ابن اليمان بأنها أصح الروايات، فيصدق عليه أنه روى ما يتابع عليه في نطاق الكتب الستة على الأقل.

- **ثانياً : وأحياناً يصف ابن حجر الراوي: ب(المقبول) وليس له إلا القليل من الحـديث، وبعضها لم يروها غيره -تفرد بها- ولكن للحديث شاهد، وحينها يصدق علـى هـذا الراوي أنه: روى ما يتابع عليه**، وقد سمى جماعة من المحدثين الشاهدَ متابعاً، كما تقدم بيانه ويكون على اصطلاح ابن حبان: (روى ما لا يخالف الأثبات في الروايات).

وهذه بعض النماذج على ذلك:

١. **سعيد بن سفيان الأسلمي المدني "مقبول"** كذا في "التقريب". ولم أجد له حديثاً إلا ما رواه الضياء[1] من طريق ابن أبي فديك، ثنا سعيد بن سفيان الأسلمي، عن جعفر بـن محمد، عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر، قال: قال رسول اللهﷺ: **"إنّ الله مع الدائنِ حتى يقضيَ دينه، ما لم يكـن فيمـا يكرهــه الله"** . وأخرجــه أيضــاً الحــاكم[2] وابــن

---

(1) "المختارة" ٩/١٩١.

[2] الحاكم، "المستدرك" ٢/٢٧

ماجه[1]والدارمي[2] والطبري[3] وأبو نعيم[4] كلهم من طريق ابن أبي فديك، به. وصححه الحاكم، ثم قال: شاهده حديث أبي أمامة، ثم رواه من طريق القاسم عن أبي أمامة.

وقال الطبراني : **لا يروى هذا الحديث عن عبدالله بن جعفر إلا بهذا الإسناد تفرد به ابن أبي فديك.**

وقال أبو نعيم: حديث غريب من حديث جعفر عن أبيه، عن عبدالله بن جعفر. لم يروه عنه إلا سعيد ولا عنه إلا ابن أبي فديك.

وصححه الكناني في "مصباح الزجاجة"[5] وحسنه المنذري[6] وابن حجر[7].

فإذن سمى الحافظ سعيداً هذا "مقبولاً" ، مع العلم أن مقدار ما له في الكتب الستة تفرد به ولم يروه غيره، ولما كان لحديثه شاهد؛ صدق عليه أنه روى ما يتابع عليه، فليست المسألة مسألة تفرد، أو مشاركة بقدر ما هي مخالَفة أو موافَقة، وبعبارة أخرى: بقدر ما هي خطأ أو صواب.

٢. **ومن ذلك هشام بن عمرو الفزاري "مقبول"** كما في "التقريب"، وقد أخرج له الضياء حديثاً تفرد به وله شاهد، فيصدق عليه أنه روى ما يتابع عليه. فقد روى من طريق يزيد- بن هارون- ،أنا حماد بن سلمة، عن **هشام بن عمرو**، عن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن عليٍّ أنْ النبيَّﷺ كان يقول في آخر وتره: **"اللهم إني أعوذ برضاكَ من**

---

[1] ابن ماجه، "سنن ابن ماجه" ٨٠٥/٢، باب: من اذان ديناً وهو ينوي قضاءه.

[2] الدارمي، "سنن الدارمي" ٣٤٢/٢.

[3] الطبراني،"المعجم الأوسط" ١٤٥/١

[4] أبو نعيم،"حلية الأولياء" ٢٠٥/٣

[5] ٦٣/٣.

[6] المنذري،"الترغيب والترهيب" ٣٧٥/٢

[7] ابن حجر، "فتح الباري" ٥٤/٥

سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسِكَ ".

قال الضياء: رواه أبو داود عن موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، وقال: هشام أقدم شيخ لحماد. ورواه الترمذي عن أحمد بن منيع وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث حماد بن سلمة.

هشام: وثقه الإمام أحمد وأبو حاتم الرازي، روي عن يحيى بن معين أنه قال: لم يرو عنه غير حماد بن سلمة.

سئل الدارقطني عنه فقال: روي عن إبراهيم بن الحجاج، عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن علي، وهو وهمٌ، وقال أسود بن عامر شاذان: عن حماد بن سلمة، عن هشام بن عمرو، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن علي، وهو الصحيح. قلت-أي الحافظ الضياء-: وقد رواه عبدالله بن أحمد، عن إبراهيم بن الحجاج، عن حمادٍ على الصواب، فلعل بعض الرواة عن إبراهيم غلط فيه، والله أعلم[1].

وإسناد هذا الحديث متصل، وقد ذُكر أنَّ حماد بن سلمة تغير حفظه بأخرة كما في "التقريب"، ولكن رواه عنه جماعة منهم: يزيد بن هارون، وبهز بن أسد، وأبو كامل، وسليمان بن حرب، وإبراهيم بن الحجاج الناجي، وأبو الوليد، وهشام بن عبدالملك.....

وأخرجه أيضاً الحاكم[2] .

---

[1] "المختارة" ٢/٢٥١-٢٥٤.

[2] الحاكم، "المستدرك" ٤٤٩/١.

وابن أبي شيبة[1] وعبد بن حميد[2] وابن عبد البر[3] والبيهقي[4] والمقريزي[5] كلهم من طرق عـن حماد، به، مثله.

وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

قلت: له شاهد عند الإمام مسلم من حديث عائشة بهذا الدعاء أنهﷺ قاله في قيام الليل وهو ساجد.[6]

٣. ومن ذلك عبد الله بن يسار الأعرج المكي مولى ابن عمر: روى عنه جماعة، وذكره ابن حبان في الثقات[7] وسكت عنه البخاري[8]، وابن أبي حاتم.[9] وقال الذهبي: وُثِّق.[10]

وإنما له حديث واحد تفرد به، ولكن له شاهد كما سيأتي، فيصدق على عبدالله هذا أنه روى ما يتابع عليه:

قال ابن حجر: روى له النسائي حديثاً واحداً في زجر العاق والديوث والمنان ومدمن الخمر والمترجلة[11]

وقال أيضاً: ولابن عمر حديث في العاق أخرجه النسائي، والبزار، **وصححه ابن حبان، والحاكم.**[1] قلت: قال الحاكم: هذا **حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.**[2] **واحتج**

---

[1] ابن أبي شيبة، "مصنف ابن أبي شيبة" ٨٩/٦.

[2] عبد بن حميد، "المنتخب" ٥٦/١.

[3] ابن عبد البر، "التمهيد" ٣٥١/٢٣.

[4] البيهقي، "السنن الكبرى" ٤٢/٣.

[5] المقريزي،"مختصر كتاب الوتر" ص٠(١٦٧).

[6] مسلم، "صحيح مسلم" ٣٥٢/١-باب: ما يقال في الركوع والسجود، برقم(٤٨٦).

[7] ابن حبان، "الثقات" ٢٣/٧.

[8] البخاري، "التاريخ الكبير" ٢٣٣/٥.

[9] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٢٥٢/٦.

[10] الذهبي، "الكاشف" ٤٤٠/٢.

[11] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٧٧/٦.

واحتج به النسائي فجعله أول حديث في باب: المنان بما أعطى.[3] واحتج به الضياء في "المختارة".[4] فقد روى من طريق إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي، عن سليمان يعني ابن بلال، عن عبدالله بن يسار الأعرج، أنه سمع سالم بن عبدالله يحدث عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، أنه كان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثلاثة لا يدخلون الجنة: العاقُّ بوالديه، والديوث، ورَجِلة النساء".

قال الضياء: وهذا الحديث كالذي قبله رواه بعضهم من حديث عمر وبعضهم من حديث عبدالله بن عمر.

قلت: وقال الضياء في الحديث الذي قبله: وكثير من حديث ابن عمر في كتاب "الصحيحين" يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم وربما رواه عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم[5].

يعني فليست هذه بعلة تقدح في سلامة الحديث.

ورواه النسائي من طريق عمر بن محمد، عن عبدالله بن يسار بلفظ: " ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيامة العاق لوالديه والمرأة المترجلة، والديوث، وثلاثة لا يدخلون الجنة: العاق لوالديه، والمدمن من الخمر، والمنان بما أعطى".

والحديث أخرجه أيضاً الطبراني والبيهقي[6]، وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن سالم إلا عبد الله بن يسار الأعرج[7].

---

[1] "فتح" ١٠/٤٠٦.

[2] الحاكم، "المستدرك" ١/١٤٤.

[3] النسائي، "السنن الصغرى" ٥/٨٠ ، كتاب "الزكاة"- باب: المنان بما أعطى.

[4] "المختارة" ١/٣٠٨.

[5] المصدر السابق ١/٣٠٦.

[6] البيهقي"، "السنن الكبرى" ١٠/٢٢٦.

[7] الطبراني، "المعجم الأوسط" ٣/٥٤، برقم (٢٤٤٣).

ثم روى النسائي شاهداً له حديث أبي ذر رضي الله عنه...

فابن يسار:

- ليس له في الكتب الستة إلا حديث واحد.

-ولم يذكر بجرح.

-وقد توبع على حديثه، وأمارة ذلك:

* شاهده عند النسائي.

* وتصحيح مَنْ صححه.

* واحتجاج من احتجَّ به.

*ولأنه ليس له إلا هذا الحديث فلا يصلح أنْ يسميه الحافظ "مقبولاً" ويكون سبباً في نكارة الحديث سنداً أو متناً، ولذا فكل مَنْ ليس له إلا حديث واحد من الرواة "المقبولين" فقد شهد له الحافظ بأن حديثه غير منكر، وإذا وقع في الحديث شيء من ذلك فليس هو سببه. والله تعالى أعلم. وقد سبق التنبيه على ذلك- ص(١٩٨)-.

٤.ومن ذلك علي بن علقمة الأنماري: "مقبول" كما في "التقريب"، وإنما له عند الجماعة حديث واحد عند الترمذي[١]، وأخرجه الضياء[٢]في "المختارة" وهو في قوله تعالى:{ إذا ناجيتم الرسول}- قال الترمذي: "حسن غريب إنما نعرفه من هذا الوجه". وأخرجه أيضاً ابن حبان[٣].

قال الحافظ ابن حجر: أخرجه الترمذي-وحسّنه- وابن حبان وصححه وابن مردويه من طريق علي بن علقمة عن علي قال: لما نزلت هذه الآية قال لي رسول الله ﷺ : "ما تقول دينار؟" قلت: لا يطيقونه، قال: "في نصف دينار؟" قلت: لا يطيقونه، قال: "فكم؟" قلت: شعيرة،

---

[١] الترمذي، "سنن الترمذي" ٤٠٦/٥، برقم(٣٣٠٠).

[٢]"المختارة" ٣٠١/٢.

[٣]ابن حبان، "صحيح ابن حبان" ٣٩١/١٥.

قال: "إنك لزهيد" قال: فنزلت: (أأشفقتم...) الآية قال علي: فبي خُفف عن هذه الأمة. وأخرج ابن مردويه من حديث سعد بن أبي وقاص له شاهدا[1]. واحتج الحافظ بحديث علي فقل: "في هذا الحديث المشاورة في بعض الأحكام.[2]"، وقال ابن عدي وقد ذكر حديثه هذا: لا أرى بحديث علي بن علقمة بأسا في مقدار ما يرويه وليس له عن علي غير ما ذكرت إلا الشيء اليسير.[3]

قلت: وهذا مقدار ما له عند الجماعة، وهو متن غير منكر فإنّ له شاهداً على ما ذكر ابن حجر-وأخرجه أيضاً الإمام الطبري[4]-، وبالتالي يصدق على هذه الرواية أنها مما توبع عليه.

٥. ومن ذلك **موسى بن أيوب الغافقي**، "**مقبول**" كما في "التقريب"، أخرج له الضياء حديثاً من طريق أبي عبدالرحمن المقرىء، ثنا موسى بن أيوب، حدثني عمي إياس بن عامر قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: **كان رسول الله ﷺ يسبح من الليل وعائشة معترضة بينه و بين القبلة.**

وأخرجه أيضاً الحارث[5]، وابن خزيمة كلاهما من طريق موسى بن أيوب الغافقي ، به ، مثله. ثم قال ابن خزيمة: قوله (يسبح من الليل): يريد يتطوع بالصلاة[6].

وقد تفرد به موسى، ومع ذلك فليست روايته هذه مما لم يتابع عليه، وليس متن الحديث بمنكَر:

---

[1] ابن حجر، "فتح الباري" ٦١/١١.

[2] المصدر السابق ٣٤٠/١٣.

[3] ابن عدي، "الكامل" ٢٠٤/٥.

[4] الطبراني، "المعجم الكبير": ١٤٧/١.

[5] الحارث بن أبي أسامة، " مسند الحارث " ٢٨٠/١.

[6] ابن خزيمة، "صحيح ابن خزيمة " ١٧/١.

• فإنّ له أصلاً في "الصحيح" فقد أخرج البخاري من طريق عروة أن عائشة أخبرته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهي بينه وبين القبلة على فراش أهله اعتراض الجنازة.[1]

• واحتج به ابن خزيمة في الاستدلال على حكم شرعي إذ قال: باب الرخصة في الصلاة وأمام المصلي امرأة نائمة أو مضطجعة. ثم ذكر الحديث.

• وأورده الهيثمي في " المجمع" وقال: رواه أحمد ورجاله موثقون[2].

ويعارضه في الظاهر حديث النهي عن الصلاة إلى متحدث أو نائم[3]وقد حلّ الأئمة هذا التعارض على أوجه:

• فقيل إنّ النهي عن الصلاة إلى متحدث أو نائم أُريد به نهي التنزيه لا التحريم.

أشار إلى ذلك الذهبي وغيره جمعاً بينه وبين خبر أنه كان يصلي وعائشة معترضة بينه وبين القبلة[4].

• وقيل النهي مكروه في الفريضة خاصة دون النافلة؛ قال الإمام أحمد: هذا في التطوع، والفريضةُ أشدُّ، وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة إلى النائم والمتحدث رواه أبو داود فخرج التطوع من عمومه لحديث عائشة وبقي الفرض على مقتضى العموم[5].

---

١ البخاري،"صحيح البخاري" ٤٩٢/١، برقم (٣٧٦)، "فتح" كتاب"الصلاة".

٢ الهيثمي،" مجمع الزوائد " ٦٢/٢.

٣ أخرجه أبو داود في "سننه" ١٨٤/١، باب الصلاة إلى المتحدثين والنيام ، برقم (٦٩٤) عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:" لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث".

٤ المناوي، "فيض القدير" ٣٤٨/٦.

٥ ابن قدامة، "المغني" ٣٩/٢.

* وقيل حديث النهي مرجوح فلا تكره في الفريضة ولا في النافلة لأنّ حديث عائشة صحيحٌ، وحديثُ النهي ضعيف، قال الخطابي: وقد قال أحمد لا فرق بين الفريضة والنافلة إلا في صلاة الراكب، وتقديم قياس الخبر الصحيح أولى من الخبر الضعيف[1].

*وقيل حديث النهي موضوع، فقد أبعد[2] ابن حبان رحمه الله إذ حكم على حديث النهي بالوضع، ثم قال: وكيف ينهى عن الصلاة إلى النائم وقد كان صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وعائشة معترضة بينه وبين القبلة!.[3]

٥. **ومن ذلك ابن الحوتكية، قيل اسمه يزيد، وهو "مقبول" كما في "التقريب"، احتج بحديثه الذي تفرد به الحافظ الضياء، ولحديثه شاهد في الصحيح، فيصدق عليه أنّ حديثه مما توبع عليه.** فقد أخرج الضياء من طريق سفيان بن عيينة،عن محمد بن عبدالرحمن، وحكيم بن جبير، عن موسى بن طلحة،**عن ابن الحوتكية** قال: قال عمر بن الخطاب: مَنْ حاضرنا يوم القاحة؟ قال أبو ذر: أنا، أتى رجل بأرنب، فقال رجل: أما رأيتها تدمي! فكأنه أتقاها، فأمر أن يأكلوا منها، وكان الرجل صائماً فقال له النبيﷺ ما صومك؟ فذكر شيئا لا أدري ما هو، قال: "فأين أنت عن الغر البيض: ثلاث عشرة، وأربع عشرة، وخمس عشرة" [4]

وحسّن سنده الحافظ في "الفتح"[5]. وقال في "الدراية": **وفي الباب عن أنس** قال: أنفجنا أرنبا بمر الظهران فسعى القوم فلغبوا، فأدركتها فأخذتها فأتيت بها أبا طلحة فذبحها وبعث بوركها

---

١ المصدر السابق.

٢ الذهبي،" ميزان الاعتدال " ١٢١/١.

٣ ابن حبان، "كتاب المجروحين " ٩٩/١.

٤ "المختارة" ٤٢١/١.

٥ "الفتح" ٦٦٤/٩.

إلى رسول الله ﷺ أو قال فخذيها فقبله. وفي رواية وأكل منه. أخرجه البخاري[1] وأصله في مسلم"[2]. وأما صيام الأيام البيض فشواهده كثيرة، أخرج بعضها الإمام البيهقي.[3]

٦. **ومن ذلك عبد الله بن عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري المدني**: روى عن عبد الله بن أنيس الجهني، وعنه موسى بن جبير الأنصاري، له عند ابن ماجه حديث واحد في غلول الصدقة. قال ابن حجر: قال البخاري: سمع عبد الله بن أنيس.[4]

وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن عبد الله بن أنيس إنْ كان سمع منه.[5]

وقال الذهبي في "الكاشف": وثق.[6]

وسكت عنه البخاري[7] وابن أبي حاتم.[8]

ومقدار ما له في الكتب الستة حديث واحد وهو الذي أشار إليه الحافظ، واحتجَّ به الضياء، وقد تفرد به، ولكن لحديثه شاهد في "الصحيح"، فيصدق على ابن الحباب هذا أنه روى ما يتابع عليه. وأثبتت رواية الضياء سماعه من عبد الله بن أُنيس، فقد أخرج من طريق عمرو وهو ابن الحارث، أنَّ موسى بن جبير حدثه، أن عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب حدثه، أن عبدالله بن أنيس حدثه، أنه تذاكر هو وعمر بن الخطاب يوماً الصدقة، فقال عمر بن الخطاب:

---

[1] البخاري، "صحيح البخاري" ٩٠٩/٢، كتاب "الهبة"، باب: قبول هدية الصيد، برقم(٢٤٣٣).

[2] ابن حجر، "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" ٢١١/٢.

[3] البيهقي، "السنن الكبرى" ٢٩٤/٤.

[4] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ٢٥٩/٥.

[5] ابن حبان، "الثقات" ٤٤/٧.

[6] الذهبي، "الكاشف" ٥٦٧/١.

[7] البخاري، "التاريخ الكبير" ١٣٤/٥.

[8] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٩٦/٥.

ألم تسمع رسول الله ﷺ حينَ يذكر غلول الصدقة: "مَنْ غلَّ منها بعيراً، أو شاة أُتيَ به يوم القيامة يحمله". فقال عبدالله بن أنيس: بلى.[1]

قال الضياء: له شاهد في "الصحيحين" من حديث أبي حميد الساعدي في ذكر استعمال النبي ﷺ ابن اللتبية.[2] قلت: وفيه: "...والذي نفسي بيده لا يأخذ أحدٌ منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته، إنْ كان بعيراً له رغاء، أو بقرةً لها خُوار، أو شاةً تيعرُ".[3]

٧. ومن ذلك نعيم بن ربيعة الأزدي: روى عن عمر بن الخطاب،وعنه مسلم بن يسار الجهني، ذكره ابن حبان في الثقات[4].

وسكت عنه البخاري[5]، وابن أبي حاتم[6]، والذهبي في "الكاشف" [7] وأما في "الميزان" فقال: "لا يعرف".[8]

وإنما له عند الجماعة حديث واحد أخرجه أبو داود[9]، واحتج به الضياء في "المختارة"[10] وقد تفرد نعيم به، ويصدق عليه أنه روى ما يتابع عليه، لأنَّ للحديث شواهد كثيرة..

قال أبو داود: حدثنا محمد بن المصفى، ثنا بقية، قال حدثني عمر بن جعثم القرشي قال: حدثني زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مسلم بن يسار، عن نعيم بن ربيعة قال: كنت عند عمر بن الخطاب ... فذكر الحديث في تفسير قوله تعالى:(وإذا أخذ

---

[1] "المختارة" ٢٥٨/١.

[2] الصدر السابق ١٩/٩.

[3] البخاري، "صحيح البخاري" ٩١٧/٢، كتاب "الهبة"-باب: من لم يقبل الهدية لعلة، برقم(٢٤٥٧).

[4] ابن حبان، "الثقات" ٤٧٧/٥. وانظر ابن حجر "تهذيب التهذيب" ٤١٣/١٠.

[5] البخاري، "التاريخ الكبير" ٩٧/٨.

[6] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٦٠/٨.

[7] الذهبي، "الكاشف" ٣٢٤/٢.

[8] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٤٤/٧.

[9] أبو داود، "سنن أبي داود" ٢٢٧/٤، كتاب (السنة)- باب: القدر، برقم (٤٧٠٣).

[10] "المختارة" ٤٠٧/١.

ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم)[1] .ورواه الإمام مالك عن زيد بن أبي أنيسة بإسقاط نعيم بن ربيعة.

ولا بد من القول بأن ابن عبدالبر ضعّف حديث نعيم هذا، ولكن رد عليه الزرقاني كما سيأتي، وظاهر صنيع الضياء ترجيح الرواية المتصلة التي فيها نعيم، لأنه ختم ذكره للحديث بقول الدارقطني في رواية زيد بن جعشم: **وهو أولى بالصواب**[2].

قال أبو عمر ابن عبد البر: زيادة من زاد في هذا الحديث نعيم بن ربيعة ليست حجة لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث أنه **حديث ليس إسناده بالقائم لأن مسلم بن يسار ونعيم بن ربيعة ليسا معروفين بحمل العلم، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجوه كثيرة ثابتة** من حديث عمر بن الخطاب وغيره[3].

قال الزرقاني: تناقض ابن عبد البر فقال أولا حديث منقطع لأن مسلم بن يسار لم يلق عمر وبينهما نعيم بن ربيعة، ثم أخرجه من طريق النسائي وغيره عن أبي عبد الرحيم، عن زيد، عن عبد الحميد، عن مسلم، عن نعيم بن ربيعة قال: كنت عند عمر فسأله رجل عن هذه الآية فذكر الحديث ثم قال: **زيادة من زاد نعيماً ليست بحجة لأن الذين لم يذكروه أحفظ وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن انتهى، فحيث لم تقبل فهي من المزيد في متصل الأسانيد فيناقض قوله أولا منقطع بينهما نعيم .**

---

[1] سورة "الأعراف" ، آية (١٧٢).

[2] الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ٢/٢٢٣.

[3] ابن عبد البر، "التمهيد" ٤/٥-٦.

أما قوله (وبالجملة فإسناده ليس بالقائم، فمسلم ونعيم ليسا معروفين بحمل العلم لكن صح معناه من وجوه كثيرة عن عمر وغيره) فإن هذا ليس بعلة قادحة[1].

٨. **ومن ذلك عبد الله بن خليفة الهمداني الكوفي:** ذكره ابن حبان في "الثقات"[2]. وسكت البخاري[3] وابن أبي حاتم[4].وقال الهيثمي: ثقة.[5]

وقال الذهبي: تابعي مخضرم، لا يكاد يعرف.[6]

وقال الحافظ: له إدراك وكان مع عليٍّ بصفين، ولما أراد عائذ بن قيس أن يأخذ الراية من عدي بن حاتم قام عبد الله بن خليفة فقال: أليس كان عدي وافدكم إلى رسولﷺ ورأسكم بالقادسية.[7]

ومقدار ما لعبدالله بن خليفة في الكتب الستة حديث واحد عند ابن ماجه في كتابه "التفسير" وهو الحديث الذي أخرجه الحافظ الضياء واحتج به. وقد تفرد به ابن خليفة، ولكن له شاهد من حديث مطعم بن جبير–رضي الله عنه– أخرجه أبو داود في "السنن"، فيصدق عليه أنه روى ما يتابع عليه.

وحديث ابن خليفة وشاهده موضوعهما في العقائد، فيما يتعلق بعرش الرحمن سبحانه وكرسيّه، **ولذا فلم يسلما من الطعن فيهما سنداً ومتناً، وهذا بيانه:**

---

[1] الزرقاني ، "شرح الزرقاني" ٣٠٨/٤.
[2] ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١٧٣/٥.
[3] البخاري، "التاريخ الكبير" ٨٠/٥.
[4] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ٤٥/٥.
[5] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٥٩/١٠.
[6] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٨٩/٤.
[7] ابن حجر، "الإصابة" ٨٥/٥.

أخرج الضياء من طريق يحيى بن أبي بكير، ثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر قال: أتت امرأةٌ إلى النبيﷺ فقالت: ادع الله أن يدخلني الجنة! قال: فعظَّم الرب تبارك وتعالى وقال: "إنّ كرسيَّه وسع السموات والأرض، وإنّ له أطيطاً[1] كأطيطِ الرحْلِ الجديدِ إذا رُكِبَ مِن ثِقلهِ".[2]

ثم قال: <u>وقد رواه شعبة عن أبي إسحاق</u>:

فرواه من حديث شعبة، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر بن الخطاب- رحمة الله عليه- عن النبيﷺ في قوله: ((على العرش استوى)) قال: حتى يسمع أطيط كأطيط الرَّحْل".

قلت: وأما شاهده عند أبي داود فلفظه عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم-في قصة-: " إن عرشه على سماواته لهكذا -وقال بأصابعه- مثلَ القبَّة عليه، وإنه لَيَئِطُّ به أطيطَ الرحْل بالراكبِ".[3]

قال العظيم آبادي: وهذا الحديث يدل على أن الله تعالى فوق العرش، وهذا هو الحق وعليه يدل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهو مذهب السلف الصالحين من الصحابة والتابعين وغيرهم من أهل العلم رضوان الله عليهم أجمعين؛ قالوا: إن الله تعالى استوى على عرشه بلا كيف، ولا تشبيه، ولا تأويل، والإستواء معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والجهمية قد أنكروا العرش، وأن يكون الله فوقه، وقالوا: إنه في كل مكان".[4]

---

[1] الأطيط الحنين والنقيض، والمعنى أن كثرة ما فيها من الملائكة أثقلتها، حتى أنقضتها، وهذا مثل وإيذان بكثرة الملائكة. الزمخشري، "الفائق" ١/٤٩.

[2] "المختارة" ١/٢٦٤.

[3] أبو داود، "سنن أبي داود" ٤/٢٣٢، باب- في الجهمية والمعتزلة، برقم(٤٧٠٠).

[4] العظيم آبادي، "عون المعبود" ١٣/٩.

والحديث أخرجه ابن الجوزي من طريق وكيع قال حدثنا أبي وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن خليفة قال: قال رسول الله ﷺ الكرسي الذي يجلس عليه عز وجل ما يفضل منه إلا قدر أربعة أصابع، وإنّ له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد". ومن طريق عبدالله بن الحكم وعثمان قالا نا يحيى عن إسرائيل، عن أبي اسحاق، عن عبدالله بن خليفة، عن عمر قال: أتت النبيﷺ امرأة فقالت ادع الله أنْ يدخلني الجنة فعظم الرب وقال: إنّ كرسيَّه فوق السموات والأرض، وإنه يقعد عليه فما يفضل منه مقدار أربعة أصابع- ثم قال بأصابعه فجمعها -وأن له أطيطاً كأطيط الرحل الجديد إذا ركب".

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول اللهﷺ واسناده مضطرب جداً وعبدالله بن خليفه ليس من الصحابة فيكون الحديث الأول مرسلاً.

وابن الحكم وعثمان: لا يُعرفان.

وتارة يرويه ابن خليفة عن عمر عن رسول اللهﷺ . وتارة يقفه على عمر. وتارة يوقف على ابن خليفة.

وتارة يأتي: "فما يفضل منه إلا قدر أربعه أصابع". وتارة يأتي: "فما يفضل منه مقدار أربعة أصابع".

وكل هذا تخليط من الرواة فلا يعول عليه.[1]

ورد عليه ابن القيم طعنه في الحديث بقوله: فإن قيل: عبد الله بن الحكم وعثمان لا يعرفان! قيل: بل هما ثقتان مشهوران؛ عثمان: ابن أبي شيبة، وعبد الله بن الحكم: القطواني وهما من رجال الصحيح.[2]

---

[1] ابن الجوزي، "العلل المتناهية" ١/ ٢٠.

[2] ابن القيم، "حاشية ابن القيم" ١٣/١٣.

قلت: وكون الحديث روي تارة موصولاً وتارة مرسلاً فليست هذه بعلة يردّ لأجلها الحديث، فإنّ كثيراً من الأحاديث جاءت على هذه الشاكلة، وغاية الأمر أن يحكم بإحداهما على الأخرى، وقد رواه شعبة عن أبي إسحاق فوصله مرفوعاً إلى النبيﷺ.

وقال ابن كثير: عبد الله بن خليفة: ليس بذاك المشهور، وفي سماعه من عمر نظر، ثم منهم من يرويه عنه موقوفاً، ومنهم من يرويه عنه مرسلاً، ومنهم من يزيد في متنه زيادة غريبة، ومنهم من يحذفها. [1]

قلت: تقدم آنفاً أنّ ابن حبان والهيثمي وثقا ابن خليفة، وقواه الحافظ إذ سماه "مقبولاً" وهذه شهادة منه لهذا الراوي وفي هذا الحديث خاصة -لأنه ليس له في الكتب الستة غير هذا الحديث- فإذا لم يتابع فيما رواه في هذه الكتب فلا وجه لأن يصفه الحافظ ب"مقبول"، بل يصفه ابتداءً ب"لين الحديث". فلا ينبغي لراو ليس له في هذه الكتب إلا حديث واحد لم يتابع عليه أنْ يصفه الحافظ ب"مقبول".

هذا، وقد طعن بمتن حديث جبير بقريب مما طعن به حديث عمر رضي الله عنهما فقال ابن القيم: أما قولكم إنه اختلف في لفظه فبعضهم قال (ليئط به) وبعضهم لم يذكر لفظة (به) فليس في هذا اختلاف يوجبُ ردّ الحديث، فإذا زاد بعض الحفّاظ لفظةً لم ينفها غيرُه، ولم يرو ما يخالفها فإنها لا تكون موجبة لرد الحديث. [2]

---

[1] ابن كثير، "تفسير القرآن العظيم" ٣١١/١.

[2] ابن القيم، "حاشية ابن القيم" ١٣/١٣.

ثالثاً: وأحياناً يروي "المقبول" حديثاً ويلزق الوهن بحديثه لا لأجله وإنما لأجل غيره من الرواة، فلا يصح عندها إلحاق سبب الضعف في الحديث بالراوي "المقبول"، ولنأخذ بعض النماذج على ذلك:

١. كنانة مولى صفية -زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم- يقال اسم أبيه نبيه، **مقبول ضعفه الأزدي بلا حجة**. كذا في "التقريب".

روى عن مولاته، وعن عثمان وعن أبي هريرة والأشتر، روى عنه زهير وحديج ابنا معاوية، ومحمد بن طلحة وهاشم بن سعيد الكوفي، وسعدان بن بشر الجهمي، وذكره ابن حبان في الثقات. كذا في "تهذيب التهذيب"[١]. وقال فيه العجلي: مدني تابعي ثقة[٢].

وسكت عنه البخاري[٣] وابن أبي حاتم[٤] .

وروى ابن الجعد عن كنانة قال : كنت فيمن حمل الحسن بن علي جريحاً من دار عثمان[٥].

أخرج له الترمذي حديثين **وضعّفهما**:

- **الأول** : ما رواه من طريق هاشم بن سعيد الكوفي حدثني **كنانة مولى صفية** قال : سمعت صفية تقول: دخل عليّ رسول الله ﷺ وبين يديّ أربعة آلاف نواة أسبح بها فقلت : لقد سبحت بهذه، فقال : "ألا أعلّمك بأكثر مما سبحت؟" فقلت: علّمني، فقال: "قولي سبحان الله عدد خلقه"[٦].

---

(١) ٤٠٣/٨. ابن حبان "الثقات" ٣٣٩/٥

(٢) العجلي،"معرفة الثقات" ٢٢٨/٢

(٣) البخاري، "التاريخ الكبير" ٢٣٧/٧

(٤) ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٦٩/٧.

(٥) ابن الجعد، "مسند ابن الجعد" ص (٣٩٠).

(٦) الترمذي، "سنن الترمذي" ٥٥٥/٥

قال الترمذي : حديث غريب لا نعرفه من حديث صفية إلا من هذا الوجه من حديث هاشم بن سعيد الكوفي وليس إسناده بمعروف، وفي الباب عن ابن عباس. قال المباركفوري معلقاً على قول الترمذي (ليس إسناده بمعروف) : تفرد به هاشم بن سعيد وهو ضعيف[*]. وكذلك هو في التقريب: ضعيف.

- الحديث الثاني: ما أخرجه من طريق هاشم بن سعيد ، حدثنا **كنانة**، حدثتنا صفية بنت حيي قالت: دخل عليّ رسول اللهﷺ وقد بلغني عن حفصة وعائشة كلامٌ، فذكرت ذلك له ، فقال: "ألا قلتِ: "فكيف تكونان خيراً مني وزوجي محمد وأبي هارون وعمي موسى!". وكان الذي بلغها أنهم قالوا: نحن أكرم على رسول اللهﷺ منها، قالوا: نحن أزواج النبيﷺ وبنات عمه.

قال الترمذي: وفي الباب عن أنس[1]، وهذا حديث غريب لا نعرفه من حديث صفية إلا من حديث هاشم الكوفي[2] وليس إسناده بذلك القوي[3].

قال المباركفوري: أي ليس إسناده بالقوي **لضعف هاشم** هذا[4].

٢. ومن ذلك نجي الحضرمي: قال فيه الحافظ "مقبول"[5]، وأخرج الضياء[6] من طريق شعبة قال: حدثني علي بن مدرِك،عن أبي زرعة،عن عبدالله بن نُجَي،عن أبيه،عن

(*) المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ٩/٢٨٠.

(١) رواه من هذا الطريق ثم قال : حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

(٢)ولكن ذكر الذهبي عقيب هذا الحديث ما يمكن أن يكون متابعاً لهذه الرواية فقد علّق عن ثابت البناني حدثتني سمية أو شميسة عن صفية بنت حيي أن النبي صلى الله عليه وسلم حج بنسائه فبرك بصفية جملها، فبكت وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أخبروه فجعل يمسح دموعها بيده وهي تبكي وهو ينهاها، فنزل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالناس فلما كان الرواح قال لزينب بنت جحش: أفقري اختك جملاً وكانت أكثرهن ظهراً، فقالت: أنا أفقر يهوديتك!، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمها....الحديث. الذهبي،" سير أعلام النبلاء" ٢/٢٣٣.

(٣)الترمذي، "سنن الترمذي" ٥/٧-٨ باب : فضل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم.

(٤)المباركفوري،"تحفة الأحوذي" ١٠/٢٦٨.

(٥) وقد تقدم دراسة حاله في الركن الثاني من أركان "المقبول".

(٦) في "المختارة" ٢/٣٧٢.

علي،عن النبيﷺ قال: "لا يدخل الملَكُ بيتا فيه كلبٌ ولا جنبٌ ولا صورةٌ". ورواته ثقات، وأبو زرعة هو ابن عمرو بن جرير بن عبدالله البجلي، ونجي هوالحضرمي، وعبدالله بن نجي: صدوق، كما في "التقريب"، وقال الإمام البخاري: **فيه نظر، والظاهر أنه قالها حكماً خاصاً على إحدى روايات عبد الله، وهي هذه الرواية التي أخرجها الضياء**، فقد بوّب في "صحيحه": باب: كينونة الجنب في البيت إذا توضأ قبل أن يغتسل .

قال الحافظ ابن حجر: قيل أشار المصنف بهذه الترجمة إلى تضعيف ما ورد عن علي مرفوعا "إنَّ الملائكةَ لا تدخلُ بيتاً فيه كلبٌ ولا صورةٌ ولا جنبٌ" رواه أبو داود وغيره، وفيه نجي الحضرمي ما روى عنه إلا ابنه عبد الله فهو مجهول، لكن وثقه العجلي، وأخرج حديثه ابن حبان والحاكم، فيحتمل كما قال الخطابي أن المراد بالجنب من يتهاون....[2] والحديث أخرجه أيضاً الحاكم[3]، وابن أبي شيبة[4]، والبزار[5]والبيهقي[6] كلهم من طريق شعبة، به، مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح، فإن عبد الله بن نجي من ثقات الكوفيين، ولم يخرجا فيه ذكر الجنب.

وربما استشكل نفي دخول الملائكة الدار التي فيها الجنب!!

• فهناك من سلك مسلك الترجيح كالإمام البخاري، كما تقدم فقد عده من أخطاء عبدالله بن نجي.

---

[2] ابن حجر، "فتح الباري" ١/٣٩٢.
[3] الحاكم،"المستدرك" ١/٢٧٨.
[4] ابن أبي شيبة، "المصنف" ٥/١٩٨.
[5] البزار،"مسند البزار" ٣/٩٩.
[6] البيهقي،"السنن الكبرى" ١/٢٠١.

*وهناك من سلك مسلك الجمع بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث فـــي هــذا الموضـــوع وعليه غالب العلماء: انظر ما ذكره أبو الطيب آبـــآدي[1] والحـــافظ ابـــن حجـــر[2]، والحـــافظ السيوطي[3]. <u>**فعلى قول من ضعف الحديث فالعهدة فيه على عبدالله بن نجي، لا على أبيه.**</u>

٣. **ومن ذلك أبو الورد بن ثُمامة: "مقبول" كما في "التقريب"**، أخرج له أبو داود حديثاً بإسناد **ضعيف لجهالة ابن أعبُد**، قال أبو داود: ثنا مؤمل بن هشام اليشكري ثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الجريري عن أبي الورد بن ثمامة قال: قال عليٌّ لابن أعبد: ألا أحدثك عني وعن فاطمة بنت رسول الله ﷺ وكانت أحب أهله إليه، وكانت عندي فجرّت بالرحى حتى أثرت بيدها واستقت بالقربة ... والحديث ذكره الحافظ في "الفتح" وسكت عنه[4]، وابن أعبُد هو علي بن أعبد مجهول، كما في "التقريب".

وأخرج له الترمذي حديثاً آخر سالماً مما وُصف به الحديث الأول قال: حدثنا محمود بن غيلان، حدثنا وكيع، حدثنا سفيان، عن الجريري، عن أبي الورد، عن اللجلاج، عن معاذ بن جبل قال: سمع النبيﷺ رجلا يدعو يقول: اللهم إني أسألك تمام النعمة، قال: "أي شيء تمام النعمة ؟" قال: دعوة أدعو بها أرجو بها الخير، قال: "فإن من تمام النعمة دخول الجنة، والفوز من النار" ..الحديثَ، حدثنا أحمد بن منيع حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن الجريري بهذا الإسناد نحوه **قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.**

---

[1] آبادي، "عون المعبود" ٢٥٩/١.

[2] ابن حجر، "فتح الباري" ٣٩٢/١.

[3] السيوطي، "شرح السيوطي لسنن النسائي"ص(١٤١).

[4] ابن حجر، "الفتح" ١١٩/١١.

قال أبو نعيم: تفرد به عن اللجلاج أبو الورد، وحدث به الأكابر عن الجريري منهم: إسماعيل بن علية، ويزيد بن زريع، وعنهما الإمامان: علي بن المديني وأحمد بن حنبل[1]. قلت: والجريري هو سعيد بن إياس، تغير لما كبر، وقد سمع منه ابن علية وابن زريع وسفيان قبل تغيره[2].

- **ويلحق بذلك أحاديث لرواة "مقبولين" وصفت بالعلة وليست العهدة في الخطأ فيها على ذلك الراوي "المقبول" فمن ذلك:**

٤. **أبو أفلح الهمداني، "مقبول" كما في "التقريب"**، أخرج الحافظ الضياء من طرق عن محمد بن إسحق والليث بن سعد وعبد الحميد بن جعفر ثلاثتهم عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالعزيز بن أبي الصعبة، عن أبي أفلح الهمداني،عن عبدالله بن زرير الغافقي قال: سمعت علي بن أبي طالب يقول: أخذ رسول اللهﷺ ذهباً بيمينه وحريراً بشماله، ثم رفع بهما يديه فقال: "هذانِ حرامٌ على ذكورِ أمّتي".

سقط من رواية الإمام أحمد ذكر أبي أفلح.

ورواه محمد بن إسحق عن يزيد بن أبي حبيب، واختُلف عنه، والصحيح ما تابعه عليه الليث وعبد الحميد بن جعفر كما ذكر الدارقطني.

قال الحافظ الضياء: رواه أبو داود والنسائي جميعاً عن قتيبة بن سعيد، عن الليث.

ورواه النسائي أيضا عن محمد بن حاتم، عن حبان، عن ابن المبارك، عن الليث، عن يزيد عن ابن أبي الصعبة. وعن عمرو بن علي عن يزيد بن هارون عن محمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب عن عبدالعزيز بن أبي الصعبة عن أبي أفلح الهمداني.

---

[1] أبو نعيم،"حلية الأولياء" ٢٠٤/٦.

[2] ابن الكيال،" الكواكب النيرات " ص (٣٥).

ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبدالرحيم.

ورواه أبو حاتم البستي عن الحسين بن أبي معشر، عن محمد بن وهب بن أبي كريمة، عن محمد بن سلمة، عن أبي عبدالرحيم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن حميد[1] بن أبي الصعبة، عن عبدالله بن زرير، لم يذكر أبا أفلح.

سئل الدارقطني عنه فقال: رواه الليث بن سعد، وعبدالحميد بن جعفر، ومحمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالعزيز بن أبي الصُّعبة، عن أبي أفلح الهمداني، عن ابن زرير، عن علي، وذكر فيه غير هذا القول، قال: والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون، وجرير عنه لمتابعة عبدالحميد بن جعفر والليث إياهما [2].

فالحديث جاء بسندين: أحدهما متصل والآخر منقطع، فما اتصل منه فهو إسنادٌ حسن . ووجه انقطاع بعض رواياته، أنَّ الحديث اختُلف فيه على يزيد بن أبي حبيب؛ فروي متصلاً، وروي بإسقاط أبي أفلح، وهو في ما رواه زيد بن أبي أنيسة، عن يزيد، واختُلف أيضاً على محمد بن إسحاق، فروي بذكر أبي أفلح وروي بإسقاطه، <u>والصواب وصله كما رواه الليث وعبدالحميد بن جعفر وبعض ما روي عن ابن إسحاق.</u>

ورواه أيضاً البزار[3] وابن عبدالبر[4] من طريق محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، به، متصلاً.

ورواه الطبـــراني من طريق زيد بن أبي أنيسة، به. وليس فيه ذكر أبي أفلح ولا ابن أبي

---

[1] كذا في " صحيح ابن حبان " ولعل أحد الرواة أخطأ فيه، والصواب: عبدالعزيز.

[2] "المختارة" ٢/٢٠٦-٢٠٩.

[3] البزار،"مسند البزار" ١٠٢/٣.

[4] ابن عبد البر، "التمهيد " ٢٤٨/١٤.

الصعبة[1].

وقال ابن عبدالبر: ورواه عبدالحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، بإسناده، مثله، كما قال الليث وابن إسحق، قال علي بن المديني: **هو حديث حسن، رجاله معروفون، ولا يجيء عن علي إلا من هذا الوجه. انتهى**

واختلف فيه على يزيد بن أبي حبيب، وعلى ابن إسحاق، بينه الدارقطني حيث قال –رحمه الله تعالى–: يرويه يزيد بن أبي حبيب واختلف عنه:

رواه الليث بن سعد وعبد الحميد بن جعفر ومحمد بن إسحاق عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد العزيز بن أبي الصعبة، عن أبي أفلح الهمداني، عن ابن زرير عن علي.

واختلف عن ابن إسحاق:

فقال ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي أفلح، ولم يذكر بينهما عبد العزيز بن أبي الصعبة. ورواه زيد بن أبي أنيسة عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الله بن زرير، أسقطَ من الإسناد رجلين؛ ابن أبي الصعبة، وأبا أفلح. وقال ابن عيينة عن ابن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن رجل، عن آخر– لم يسمهما–، عن علي. ورواه عمر بن حبيب عن ابن إسحاق بإسناد آخر ...والصحيح عن ابن إسحاق قول يزيد بن هارون وجرير عنه، لمتابعة عبدالحميد بن جعفر والليث إياهما.[2]

قال الحافظ: وقد بين النسائي الاختلافات فيه على يزيد بن أبي حبيب وهو اختلاف لا يضرُّ، ونقل عبدالحق عن ابن المديني أنه قال: حديث حسن ورجاله معروفون، قال ابن القطان في كتابه: هكذا قال، **وأبو أفلح: مجهول**، وعبد الله بن زرير: مجهول الحال، وذكر الدارقطني

---

[1] الطبراني، " المعجم الأوسط "٢٢٨/٥.

[2] الدارقطني، "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" ٢٦٠/٣.

الاختلاف فيه على يزيد بن أبي حبيب ورجح النسائي رواية ابن المبارك عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بن أبي الصعبة، عن رجل من همدان يقال له أفلح، عن عبد الله بن زرير، به، قال: لكن قوله أفلح الصواب فيه: أبو أفلح.[1]

٤. ومن ذلك أيضاً **عبدالله بن سبع: "مقبول"** كما في "التقريب" أخرج له الضياء من "مسند أبي يعلى" : ثنا عبيدالله هو القواريري، ثنا وكيع، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن **عبدالله بن سبع**، قال: قيل لعلي: ألا تستخلف؟! قال: لا، ولكن أتركُكم إلى ما تــركَكم إليــه رسولُ الله ﷺ.

ومن "مسند أبي يعلى" أيضاً: ثنا زهير، ثنا جَرير، عن الأعمش ،عن سلَمة بن كُهَيْل، عن سالم بن أبي الجعد، عن عبدالله بن سبع قال: خطبَنا عليٌّ فقال: والذي فلق الحبةَ، وبرأ النســمةَ، لتُخْضَبَنَّ هذه في هذه- يعني لحيته من دم رأسه -قال: فقال رجل[2]: واللهِ لا يفعلُ ذاك أحدٌ إلا أبرْنا عِتْرَتَه، فقال: أذكِّر اللهَ، أو أنشدُ اللهَ أنْ يُقتلَ بي إلا قاتلي، فقال رجلٌ: ألا تســتخلفُ يــا أميرَ المؤمنين! قال: لا ،ولكنْ أتركُكم ما ترككم إليه رسولُ اللهﷺ، قال: فما تقول لله جل ذكرُه إذا لقيتَه؟ قال: أقول: اللهمَّ تركتَني فيهم ما بدا لك، ثم توفيتني وتركتُــك فــيهم؛ فــإنْ شــئتَ أصلحتَهم، وإنْ شئتَ أفسدتَهم.

قال الضياء: كذا رواه عبدالله بن داود الخُريبي، ومحاضر عن الأعمش عن سلمة بن كهيل. ذكر الدارقطني الخلافَ فيه وأنَّ بعضهم لم يذكر سلمة بن كهيل، وأن جريراً وعبدالله بن داود ومحاضراً ذكروه، قال: والصواب قولُ عبدالله ومن تابعه.

---

[1] ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٥٣/١ ، وانظر الزيلعي،" نصب الراية " ٢٢٢/٤.

[2] جاء في رواية للبزار في "مسنده" ٩٢/٣-وحسّنها الهيثمي في "المجمع" ١٤٧/٩- أنَّ عبدالله بن سبع هو نفسه القائل.

رواه الإمام أحمد عن وكيع بتمامه عن الأعمش عن سالم.[1]

هذا الحديث مرفوع حكماً لأنّ ما ذكره علي رضي الله عنه لا يُدركُ بالرأي، نعم ربما قيل: لعله قرأه في الكتب السابقة! ولكن يبعد ذلك لأنه أقسم حيث قال: والذي فلق الحبةَ، وبرأ النسمةَ، لتُخْضَبَنْ...، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة رضي الله عنهم بأمور كثيرة تحدث في المستقبل، حفظها مَنْ حفظ ونسيها مَنْ نسي.

وفيما يتعلق بحال الرواية، فإنّ سالم بن أبي الجعد هو الأشجعي مولاهم، الكوفي، ثقة، وكان يرسل كثيراً كذا في "التقريب"، وذكر المزي عبدالله بن سبع فيمن روى عنهم سالم بن أبي الجعد.[2] والأعمش هو سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الكوفي، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلّس قاله الحافظ في "التقريب"، والظاهر أنه دلس عن سلمة بن كهيل في رواية، وصرح به في رواية أخرى، فما اتصل منه فهو إسناد حسن لأجل ما تقدم من حال ابن سبع.

والحديث أخرجه أيضاً الإمام أحمد[3] من طريق أبي بكر، والمحاملي[4] من طريق جرير، والخطيب[5] من طريق عبدالله بن داود، ثلاثتهم عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، به.

وأخرجه ابن أبي شيبة[6]، وابن سعد[7] كلاهما عن وكيع، به، ليس فيه ذكر سلمة بن كهيل.

---

[1] "المختارة" ٢/٢١٢-٢١٣.

[2] المزي، "تهذيب الكمال " ١٠/١٣٠.

[3] ابن حنبل،" المسند" ١/١٥٦، وابن حنبل، "فضائل الصحابة" ٢/٧٠٩.

[4] المحاملي، "أمالي المحاملي" ص(٢١٥).

[5] الخطيب، "تاريخ بغداد" ١٢/٥٧.

[6] ابن أبي شيبة، " المصنف لابن أبي شيبة ٧/٤٨٥.

[7] ابن سعد، "الطبقات الكبرى" ٣/٣٤.

وقال الهيثمي: رواه أحمد وأبو يعلى ورجاله رجال "الصحيح" عدا **عبدالله بن سبيع وهو ثقة، ورواه البزار بإسناد حسن.**[1]

قال البزار-رحمه الله-: حدثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ومحمد بن أحمد بن الجنيد قالا نـا أبو الجواب قال نا عمار بن رزيق عن الأعمش عن حبيب بن ابي ثابت عن ثعلبة بن يزيـد الحماني قال: قال علي: والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة لتخضبنّ هذه من هذه- للحيتـه مـن رأسه- فما يحبس أشقاها فقال عبدالله بن سبيع والله يا أمير...[2]

وفي هذه الرواية الدليل على أنّ عبدالله بن سبع لم ينفرد به.

وقاتل علي رضي الله تعالى عنه هو الخارجي عبد الرحمن بن ملجم المرادي.[3]

وأما لين الحديث :

فإن الحكم العام على حديثه أنه ضعيف، ولا يمنع أن تستقيم بعض رواياته، وهذا يفسـر لنـا تضعيف الأئمة المحدثين له، وتصحيحهم أو تحسينهم له أحياناً، بمعنى أنه يروي ما لا يتـابع عليه، وربما روى متناً غير منكر.

فمن ليّني الحديث الذين ليس لهم إلا ما لم يتابَعوا عليه في الكتب الستة **إبراهيم بن يحيـى** بن محمد الشجري قال الحافظ في التقريب: لين الحديث. انتهى

قال فيه أبو حاتم : ضعيف الحديث [4].

---

[1] الهيثمي، " مجمع الزوائد" ٧١٤/٩.

[2] البزار، "مسند البزار" ٩٢/٣.

[3] ابن حجر، "لسان الميزان" ٣٤٩/٣.

[4] ابن أبي حاتم، "الجرح والتعديل" ١٤٧/٢.

وقال محمد بن إسماعيل الترمذي: لم أر أعمى قلباً منه؛ قلت له: حدثكم أبوك فقال: حدثكم أبوك، فقلت له: حدثكم إبراهيم بن سعد ، فقال : حدثكم إبراهيم بن سعد.

وقال الأزدي: منكر الحديث [1]. وأدخله ابن حبان في "الثقات" [2].

وإنما له في الكتب الستة حديث واحد أخرجه الترمذي عن محمد بن إسماعيل، حدثنا إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد المدني، حدثني أبي يحيى بن محمد، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن مسلم الزهري، عن عروة بن الزبير، عن عائشة قالت: قدم زيد بن حارثة المدينة ورسول اللهﷺ في بيتي فأتاه، فقرع الباب فقام إليه رسول اللهﷺ عريانا يجر ثوبه، والله ما رأيته عرياناً قبله ولا بعده، فاعتنقه وقبّله.

وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه من حديث الزهري إلا من هذا الوجه [3].

وقال الذهبي: <u>هذا حديث منكر تفرد به ابراهيم عن أبيه [4].</u>

وإنما حكمت على حديثه اعتماداً على قول الذهبي –رحمهم الله تعالى–.

وكثيراً ما يصف الأئمة النقاد من وصفهم الحافظ بـ" لين الحديث" **<u>برواية ما فيه مخالفة وما لا يتابع عليه...</u>**

ومن ذلك قال الحافظ في "التقريب" : **إبراهيم بن مسلم العبدي أبو اسحق الهجري <u>لين الحديث رفع موقوفات</u>**.انتهى.

روى عنه شعبة وابن عيينة ومحمد بن فضيل بن غزوان وغيرهم. قال ابن المديني عن ابن عيينة : كان إبراهيم يسوق الحديث سياقة جيدة على ما فيه.

---

[1] ابن حجر، " تهذيب التهذيب" ١/١٥٤، الذهبي، "ميزان الاعتدال" ١/٢٠٢.

[2] ابن حبان، "الثقات" ٨/٦٦.

[3] الترمذي، "سنن الترمذي" ٥/٧٦ "كتاب الاستئذان" باب: ما جاء في المعانقة والقبلة.

[4] الذهبي، "ميزان الاعتدال" ٧/٢١٧.

وقال أيضاً: أتيت إبراهيم الهجري فدفع إليّ عامة كتبه، فرحمت الشيخ، وأصلحت له كتابه؛ قلت: هذا عن عبدالله، وهذا عن النبيﷺ، وهذا عن عمر. وقال البخاري: منكر الحديث.

وقال ابن عدي: إبراهيم الهجري هذا حدث عنه شعبة والثوري وغيرهما وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص عن عبدالله وهو عندي ممن يكتب حديثه.

وقال ابن حبان : كان ممن يخطيء فيكثر.

قال ابن حجر: حديث ابن عيينة عنه صحيح لأنه إنما عيب عليه رفعه أحاديث موقوفة وابن عيينة ذكر أنه ميز حديث عبدالله من حديث النبيﷺ.

وقال أبو حاتم: وهو الذي روى عن أبي الأحوص عن عبدالله أن النبيﷺ قال:"إن هذا القرآن مأدبة الله عز وجل فتعلموا من مأدبة الله...."[١] .

قال ابن الجوزي:هذا حديث لا يصح عن رسول اللهﷺ ويشبه أن يكون من كلام ابن مسعود[٢]

قلت: ورواه البيهقي من طريق محمد بن عجلان عن أبي اسحق – وهو إبراهيم الهجري– به، مرفوعاً ثم قال: وكذلك رواه صالح بن عمر عن يحيى بن عثمان عن أبي اسحق إبراهيم الهجري، ورواه ابراهيم بن طهمان وجعفر بن عون عن إبراهيم موقوفاً على عبدالله بن مسعود[٣].

---

[١] انظر: ابن حجر، "تهذيب التهذيب" ١/١٤٤، ابن حبان، كتاب"المجروحين" ١/١٠٠، ابن عدي، "الكامل" ٢١١/١.

[٢] ابن الجوزي، "العلل المتناهية" ١/١٠٩

[٣] البيهقي، "السنن الصغرى" ص (٥٤١).

وأورده الهيثمي في "المجمع" وقال : رواه الطبراني وفيه مسلم بن ابراهيم وهـو متـروك [1].

وروى نحوه البزار من طريق أبي الزعراء ومن طريق علي بن الأقمر كلاهمـا عـن أبـي الأحوص، به، موقوفاً [2].

وأخرج ابن ماجه حديثاً له فقال : حدثنا هشام بن عمار ثنا سفيان عن إبراهيم الهجري، عـن ابن أبي أوفى قال : **نهى رسول الله ﷺ عن المراثي** [3] وأخرجه الحميدي عن سفيان ، به [4].

وتبعاً لقول الحافظ ابن حجر المتقدم فإن هذه الرواية مستقيمة لأنها من رواية سفيان عنه وقد ميز سفيان بين أحاديثه، فقد أخرج الحديث الحاكم ثم قال : حديث صـحيح ولـم يخرجـاه، وإبراهيم الهجري لم ينقم عليه بحجة [5]. وأخرجه في موضع آخر ثم قال: إبـراهيم الهجـري ليس بالمتروك إلا أن الشيخين لم يحتجا به، وهذا الحديث شاهد لما تقدمه [6].

فهذان حديثان لأحد من وصفهم الحافظ بـ "لين الحديث" خالف في أحدهما واستقام في الآخر، وقـد صحح الترمذي لجماعة من هؤلاء في بعض أحـاديثهم مـنهم: عيسـى بـن سـنان الفلسطينـي [7]،والوليد بن أبي الوليد [8]، وخداش بن عياش[9].

وربما وصف لين الحديث برواية ما لا يتابع عليه مما أخرجه له بعض أصحاب كتـب الصحاح، فقد أخرج مسلم من طريق زكريا بن أبي زائدة عن مصعب بن شيبة عن طلق بن

---

[1] الهيثمي، "مجمع الزوائد" ١٦٤/٧

[2] البزار، "مسند البزار" ٤٢٣/٥.

[3] ابن ماجه، "سنن ابن ماجة" ٥٠٧/١. والمراثي: هي أن يُندب الميت فيقال وآفلاناه. "النهاية في غريب الحديث" ١٩٦/٢.

[4] الحميدي،"مسند الحميدي" ٣١٣/٢.

[5] الحاكم، "المستدرك" ٥١٢/١

[6] المصدر السابق ٥٣٩/١.

[7] انظر: المباركفوري، "تحفة الأحوذي" ٢١٧/٧

[8] المصدر السابق ٢٥/٦.

[9] المصدر السابق ٤٢/٨

حبيب، عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ: "عشر من الفطرة قص الشارب.... قال زكريا: **قال مصعب : ونسيت العاشرة إلا أن تكون المضمضة**[١].وأخرجه الترمذي من طريق مصعب به.

قال المباركفوري: **<u>ومصعب بن شيبة هو ابن جبير بن شيبة العبدري لين الحديث من الخامسة كما في "التقريب". فإن قلت كيف حسن الترمذي هذا الحديث وفي سنده مصعب بن شيبة وهو لين الحديث[٢]!!؟ وكيف أخرجه مسلم في صحيحه؟!.</u>**

قلت: قال الحافظ في "الفتح" بعد ذكر هذا الحديث: مصعب بن شيبة وثقه ابن معين والعجلي وغيرهما، ولينه أحمد وأبو حاتم وغيرهما فحديثه حسن وله شواهد من حديث أبي هريرة وغيره فالحكم بصحته من هذه الحيثية سائغ. انتهى[٣]

قلت: هذا ما ذكره المباركفوري عن ابن حجر في "فتح الباري" ولكن أورده ابن حجر في "التلخيص الحبير" ثم قال : صححه ابن السكن وهو معلول، ورواه الحاكم والبيهقي من حديث ابن عباس موقوفاً(٤).

وقال الزيلعي- رحمهم الله تعالى- :

" وهذا الحديث وإن كان مسلم أخرجه في "صحيحه" ففيه علتان ذكرهما الشيخ تقي الدين في "الإمام" وعزاهما لابن منده:

---

(١)مسلم، "الجامع الصحيح" ٢٢٣/١، باب : خصال الفطرة.

(٢)إذن المباركفوري أحد أئمة الحديث الذين جاءوا من بعد الحافظ ابن حجر وقد فهم عنه مراتبه من حيث ماهيتها والحكم على أحاديث أصحاب المراتب ولم يستهجن على ابن حجر أنه لم يبين حكم أحاديث رواة المراتب كما استهجن عليه صاحبا "تحرير تقريب التهذيب".

(٣)المباركفوري،" تحفة الأحوذي ٣١/٨، ابن حجر، "فتح الباري" ٣٣٧/١٠

(٤)ابن حجر، "التلخيص الحبير" ٧٧/١

إحداهما: الكلام في مصعب بن شيبة؛ قال النسائي في "سننه" : منكر الحديث، وقال أبو حاتم : ليس بقوي ولا يحمدونه.

الثانية: أن سليمان التيمي رواه عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلاً، هكذا رواه النسائي في "سننه"، ورواه أيضاً عن أبي بشر عن طلق بن حبيب عن ابن الزبير مرسلاً. قال النسائي: وحديث التيمي وأبي بشر أولى، وأبو مصعب منكر الحديث. انتهى

قال الزيلعي : ولأجل هاتين العلتين لم يخرجه البخاري، ولم يلتفت مسلم إليهما لأن مصعباً عنده ثقة، والثقة إذا وصل حديثاً يقدم وصله على الإرسال"[١].

وفي شرحه لسنن النسائي قال السيوطي: قال أبو عبدالرحمن: وحديث سليمان التيمي وجعفر بن إياس[٢]أشبه بالصواب من حديث مصعب بن شيبة، ومصعب منكر الحديث. وكذا رجح الدارقطني في "العلل" روايتهما فقال: وهما أثبت من مصعب بن شيبة وأصح حديثاً، ونقل عن الإمام أحمد أنه قال: مصعب بن شيبة أحاديثه مناكير منها "عشرة من الفطرة"، وقال ابن دقيق العيد: لم يلتفت مسلم لهذا التعليل لأنه قدم وصل الثقة عنده على الإرسال، وقد يقال في تقوية رواية مصعب أنّ تثبته في الفرق بين ما حفظه وبين ما شك فيه جهة مقوية لعدم الغفلة، ومن لا يتهم بالكذب إذا ظهر منه ما يدل على التثبيت قويت روايته، وأيضاً لروايته شاهد صحيح...[٣]

---

[١] الزيلعي، "نصب الراية بتخريج أحاديث الهداية" ٧٦/١

[٢] هو أبو بشر المتقدم ذكره. وظهر تثبّت مصعب من خلال قوله: (ونسيت العاشرة إلا أنْ تكون المضمضة).

[٣] السيوطي، "شرح السيوطي لسنن النسائي" ١٢٦/٨.

الخاتمة:

أختم هذا البحث بتلخيص أبرز نتائجه، وهي:

- أنّه سبق لطائفة من أئمة الحديث استخدام كلمة مقبول في نقد الرواة، وكانت تفيد في غالب استعمالاتهم تزكية الراوي.
- أنّ استخدام كلمة "مقبول" كمصطلح هو استخدام خاص بالحافظ ابن حجر في كتابه "تقريب التهذيب".
- أنّ مصطلح "المقبول" مبنيٌّ على ثلاثة شروط:

* قلة الحديث.

* وألا يثبت في الراوي ما يترك حديثه من أجله.

* وأنْ يرويَ ما يتابع عليه.

- فأما الشرط الأول فإنّ قلة الرواية لها تأثير في ضبط الراوي الذي خلا عن الجرح، ذلك أنّ مثل هذا الراوي إذا لم يكن له إلا الحديث والحديثان، فإنّ ذلك أدعى لتيقظه، وتمكن حفظه.
- وأما الشرط الثاني فيعني: ألا يثبت في الراوي جرحٌ يستحق بسببه أن يُترك الاحتجاج بخبره. وكثير من الرواة "المقبولين:

- لم يذكروا بجرح أبداً، وربما وُثقوا أو عدلوا.
- وفيهم من جرح بالجهالة، ولكنها مدفوعة عنهم لسبب أو لآخر.
- وفيهم من جرح بغير الجهالة،وهي كذلك مدفوعة عنهم، إلا أنْ يكون الجرح مخصوصاً في رواية معينة، فإذا ثبت هذا الجرح المخصوص التحق الراوي بمرتبة "لين الحديث" في تلك الرواية حسب، وهذا معنى قوله: (فهو مقبول حيث يتابع وإلا فلين الحديث).

-وأما الشرط الثالث وهو أنْ يروي ما يتابع عليه، فإنَّ كل مَنْ كتب في "المقبول" ممن اطلعت عليه زلَّ عن جادة الطريق في تقدير معنى (ما يتابع عليه) في حدّ "المقبول"، ذلك أنّهم حملوها على المتابعة الاصطلاحية المشهورة، وعلى هذا فإذا تفرد الراوي "المقبول" بالرواية فهو "لين الحديث" في روايته تلك، بغض النظر أكان لحديثه شاهد أو أصل من الدين أم لم يكنْ. وبناءً على ذلك ظهرتْ لهم إشكالاتٌ، الحملُ فيها على ابن حجر-رحمه الله-!! وتفاوتت تعبيرات بعض محدثي عصرنا بين الشدة، والوداعة، وأودعهم الدكتور وليد العاني-رحمه الله- الذي شعر بوجود الإشكال، ولكنه مع ذلك لم يتصدر لتعقبه في جل تراجمه، ولم يصف الحافظ بما لا يليق من البعد عن المنهجية، وخلو الكتاب-"التقريب"- منه!!، وتبعاً لمعنى المتابعة التي حملوا عليها قول الحافظ (حيث يتابع) فإنَّ ما تفرد به من الحديث: ضعيفٌ، وما كان له متابع-المتابعة الاصطلاحية-: فهو حسن لغيره. والواقع الذي دلت عليه الدراسة التطبيقية:

- أنّه لم يرد بقوله (حيث يتابع) المتابعة الاصطلاحية، ولكن أراد: **حيث يروي ما لا يخالف فيه، أو ما له أصل من الدين، كما دلت عليه أقوال واستعمالات بعض أئمة النقد؛ كالإمام البخاري، وابن عدي،...**
- **وأنَّ كل مَنْ ليس له إلا حديث واحد من الرواة "المقبولين" فقد شهد له الحافظ بأنَّ روايته غير منكرة، وإذا كان في الحديث شيء من ذلك فليس هو سببه.**
- **أنَّ الحكم العام لحديث الراوي "المقبول" حسن لذاته، فإذا روى ما لم يتابع عليه، فإنَّ حديثه ضعيف، وهو ملتحق-بروايته التي خالف فيها- بحال "لين الحديث" الذي غالب ما يجرح به هو المخالفة.**

ومن النتائج أيضاً ما أبرزته الدراسة من منهج الحافظ الضياء وشرطه في كتابه "الأحاديث المختارة" ، ومدى اعتماده على أحاديث الرواة "المقبولين"، والثمرة المترتبة على ذلك.

-فإذا كان هذا حال مرتبة "المقبول" عند الحافظ ابن حجر، تصوراً وحكماً على حديثه، فيحسن بكثير من المحدثين أنْ لا يسارعوا في تصور وحكم المرتبتين اللتين تعلوان مرتبة "المقبول"، وأعني المرتبة الخامسة، والمرتبة الرابعة، ولكن يكفي لتصورهما دراسة المادة الأولية عند الحافظ ابن حجر في الحكم على مراتب الرواة عنده، وأعني بالمادة الأولية كتاب "تهذيب التهذيب"، ثم دراسة حكم الحافظ في كتبه المختلفة على أحاديث هؤلاء ، ثم دراسة أحكام بقية أئمة الحديث عليها.

قائمة المصادر والمراجع

١. الآبادي، أبو الطيب محمد،"عون المعبود شرح سنن أبي دود"، ط٢، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢. ابن الأثير، مجد الدين المبارك بن محمد، "النهاية في غريب الحديث والأثر" ، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، بيروت.

٣. الأصفهاني، "المفردات" للراغب الأصفهاني ، ضبطه محمد العيتاني، دار المعرفة، بيروت.

٤. "بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو ذم"، تحقيق وصي الله بن عباس، ط١، ١٩٨٩م، دار الراية الرياض.

٥. البخاري، محمد بن إسماعيل، "الأدب المفرد"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط٣، ١٩٨٩م، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦. و"الضعفاء الصغير"، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ١٣٩٦هـ، دار الوعي، حلب.

٧. و "التاريخ الكبير"، دار الفكر، ١٩٨٦.

٨. و "صحيح البخاري"، تحقيق د. مصطفى البغا، ط٣.

٩. البرذعي، سعيد بن عمرو،"سؤالآت البرذعي"، ط٢، ١٤٠٩هـ، دار الوفاء- المنصورة.

١٠.البرقاني، أحمد بن محمد، "سؤالات البرقاني"، تحقيق د.عبدالرحيم القشقري، ط، ١٤٠٤هـ، كتب خانة جميلي، باكستان.

١١. البزار، أحمد بن عمرو، "مسند البزار" تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، ط١، ١٤٠٩هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

١٢. بشار والأرناؤوط/د.بشار عواد، والشيخ شعيب الأرناؤوط/تحرير تقريب التهذيب/الطبعة الأولى،مؤسسة الرسالة، ١٩٩٧.

١٣. البوصيري، أحمد بن أبي بكر،"مصباح الزجاجة "، تحقيق محمد المنتقى الكشناوي، ط٢١٤٠٣هـ، دار العربية، بيروت.

١٤. البيهقي، أحمد بن الحسين، "السنن الصغرى"، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، ط١، ١٩٨٩م، مكتبة الدار ا، المدينة المنورة.

١٥. و "السنن الكبرى" ، تحقيق: محمد عبدالقادر، ١٩٩٤م، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

١٦. و "شعب الإيمان"، تحقيق محمد السعيد بسيوني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧. الترمذي، محمد بن عيسى، "سنن الترمذي"، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث، بيروت.

١٨.و"علل الترمذي"، تحقيق أحمد محمد شاكر، ١٩٣٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٩.ابن الجعد، علي بن الجعد، "مسند ابن الجعد"، تحقيق عامر حيدر، ط١٩٩٠م، مؤسسة نادر بيروت.

٢٠.ابن جماعة، محمد بن إبراهيم،"المنهل الروي "، تحقيق د. محي الدين رمضان، ط٢، ١٤٠٦هـ، دار الفكر دمشق.

٢١.ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، "التحقيق في أحاديث الخلاف"، تحقيق مسعد عبد الحميد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢.و"الضعفاء والمتروكون"، تحقيق عبدالله القاضي، ط١، ١٤٠٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣.و العلل المتناهية"، تحقيق خليل الميس، ط١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٤.الحارث، الحارث بن أبي أسامة، " مسند الحارث " ، تحقيق د. حسين الباكري، ط١، ١٩٩٢م، مركز خدمة السنة، المدينة المنورة.

٢٥.ابن أبي حاتم/عبد الرحمن بن محمد/الجرح والتعديل/الطبعة الأولى، الهند ، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، ١٩٥٢.

٢٦.و "علل الحديث" ، محب الدين الخطيب، ١٤٠٥هـ.

٢٧.الحاكم/أبو عبد الله الحاكم/المستدرك على الصحيحين/لبنان،دار المعرفة.

٢٨.و معرفة علوم الحديث/ط١ دار إحياء العلوم – بيروت ١٩٨٦.

٢٩. ابن حبان/ محمد بن حبان/الثّقات/الطبعة الأولى، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.

٣٠.و "صحيح ابن حبان"، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط٢،١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣١.و "كتاب المجروحين"، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

٣٢.و "مشاهير علماء الأمصار"، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٣.ابن حجر/أحمد بن علي بن حجر/الإصابة في تمييز الصحابة/ تحقيق عادل عبدالجواد / بيروت دار الكتب العلمية ١٩٩٥م.

٣٤.و"تعجيل المنفعة بزوائد الأئمة الأربعة" بيروت، دار الكتاب العربي.

٣٥.و "تغليق التعليق"، تحقيق سعيد القزقي، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٦.و" تقريب التهذيب" قابله بأصل مؤلفه محمد عوامة/سوريا دار الرشيد، ١٩٩٢.

٣٧.و" تهذيب التهذيب " تحقيق علي العطّار/بيروت، دار الفكر، ١٩٩٥.

٣٨." فتح الباري بشرح صحيح البخاري" قام على خدمته الشيخ عبد العزيز بن باز، ومحمد فؤاد عبد الباقي، ومحب الدين الخطيب/ دار المعرفة، بيروت.

٣٩." التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير" تحقيق عبدالله اليماني ط١٣٤٨.

٤٠."القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد"، ط١، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٤١."الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، تحقيق عبدالله هاشم المدني، دار المعرفة، بيروت.

٤٢. "لسان الميزان"، ط٣،تحقيق: دار المعرف النظامية، الهند، ١٩٨٦م، مؤسسة الأعلمي، بيروت.

٤٣. "هدي الساري"-مقدمة فتح الباري". دار المعرفة-بيروت.

٤٤./النكت على ابن الصلاح/تحقيق د.ربيع عبد الهادي/المدينة المنورة، ١٩٨٤.

٤٥.ابن حزم، علي بن أحمد،"المحلى" ،تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق، بيروت.

٤٦.الحسيني، إبراهيم بن محمد، "البيان والتعريف"، تحقيق سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي، بيروت.

٤٧." سؤالات حمزة"، تحقيق موفق بن عبدالله، ط١، ١٩٨٤م، مكتبة المعارف، الرياض.

٤٨.الحموي" ، ياقوت بن عبد الله،"معجم البلدان"، دار الفكر، بيروت.

٤٩.ابن حنبل، أحمد بن محمد، "فضائل الصحابة"، تحقيق د. وصي الله عباس، ط١، ١٩٨٣م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٠. "العلل ومعرفة الرجال"، تحقيق:وصي الله بن محمد، ط١، ١٩٨٨م، المكتب الإسلامي، بيروت.

٥١."المسند" ، مؤسسة قرطبة، مصر.

٥٢.ابن حميد، عبد بن حميد، "المنتخب"، تحقيق صبحي البدري، ط١، مكتبة السنة، القاهرة.

٥٣.الحميدي، عبدالله بن الزبير،"مسند الحميدي"، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٥٤.ابن خزيمة/محمد بن إسحاق/صحيح ابن خزيمة"/ تحقيق د.محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢.

٥٥.الخطيب، أحمد بن علي،"تاريخ بغداد"، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦.خليف، محمد عيسى خليف، "المراتب الرابعة والخامسة والسادسة-من خلال "التلخيص الحبير"، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

٥٧.خليفة، حاجي خليفة، "كشف الظنون"، ١٩٨٢م. دار الفكر، بيروت.

٥٨.ابن خياط، خليفة بن خياط، "طبقات ابن خياط"، تحقيق د.أكرم ضياء العمري، ط٢، ١٩٨٢م، دار طيبة، الرياض.

٥٩.الدارقطني، علي بن عمر، "سنن الدارقطني"، تحقيق عبدالله هاشم، دار المعرفة ، بيروت.

٦٠. "العلل الواردة في الأحاديث النبوية"، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط١، ١٩٨٥م، دار طيبة، الرياض.

٦١.الدارمي، عبد الله بن عبدالرحمن، في "سننه"، تحقيق فواز أحمد زمرلي، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت.

٦٢."تاريخ ابن معين رواية الدارمي" ، تحقيق د. أحمد نور سيف، ١٤٠٠هـ، دار المأمون، دمشق.

٦٣.أبو داود، سليمان بن الأشعث، "سؤالات أبي داود"، تحقيق د. زياد منصورط١، ١٤١٤هـ، مكتبة العلوم، المدينة المنورة

٦٤."سنن أبي داود" الطبعة الأولى/دراسة كمال الحوت/مؤسسة الكتب الثقافية، ١٩٨٨.

٦٥.الدوري، تاريخ ابن معين رواية الدوري"، ط١، ١٩٧٩م، مركز البحث العلمي، الرياض.

٦٦.الذهبي/محمد بن أحمد/سير أعلام النبلاء/تحقيق أكرم البوشي ط١ / مؤسسة الرسالة.

٦٧."الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" تحقيق عزت علي/ دار الكتب الحديثة ١٩٧٢م.
٦٨."المغني في الضعفاء" تحقيق د.نورالدين عتر / دار المعارف حلب ١٣٩٧.
٦٩."المقتنى في سرد الكنى"، تحقيق محمد صالح المراد، ١٤٠٨هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.
٧٠."ميزان الاعتدال في نقد الرجال" تحقيق علي البجاوي / دار الفكر.
٧١.الزرقاني، محمد بن عبدالباقي، "شرح الزرقاني" ، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٢.الزيلعي، عبدالله يوسف، "نصب الراية"،تحقيق محمد يوسف البنوري، دار الحديث مصر، ١٣٥٧هـ.
٧٣. السخاوي، الضوء اللامع"، تحقيق حسن محمد علي، ١٩٩٦م، جرش، الأردن.
٧٤.السيوطي/أبو الفضل/تدريب الراوي في شرح تقريب النّوَاوي/تحقيق عرفات حسونه/دار الفكر، بيروت، ١٩٩٣.
٧٥."شرح سنن ابن ماجه"، قديمي كتب خانه، كراتشي.
٧٦. "شرح السيوطي لسنن النسائي"، تحقيق د. عبدالفتاح أبو غدة، ط٢، ١٩٨٦م، مكتب المطبوعات، حلب.
٧٧."طبقات الحفاظ"، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٥.شاكر/أحمد بن محمد/الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث/بيروت، دارالفكر.
٧٦.الشوكاني، محمد بن علي، "نيل الأوطار"، ١٩٧٣م، دار الجيل ، بيروت.
٧٧.أبو الشيخ، عبد الله بن محمد، "طبقات المحدثين بأصبهان"، تحقيق عبد الغفور البلوشي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٢م.

٧٨."سؤالات ابن أبي شيبة"، تحقيق موفق عبدالله، ط١، ١٤٠٤هـ، مكتبة المعارف، الرياض.

٧٩.ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد، "مصنف ابن أبي شيبة"، تحقيق كمال الحوت، ط١، ١٤٠٩هـ،مكتبة الرشد، الرياض.

٨٠.الضياء، محمد بن عبدالواحد، الأحاديث المختارة/ تحقيق د. عبدالملك بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة،١٩٩٣.

٨١.الطبراني، سليمان بن أحمد، في"المعجم الأوسط"، تحقيق طارق الحسيني، ١٤١٥هـ، دار الحرمين، القاهرة.

٨٢."المعجم الصغير" ، تحقيق محمد شكور، ط١، ١٩٨٥م، دار عمار، عمان.

٨٣."المعجم الكبير" تحقيق حمدي السلفي، ط٢، ١٩٨٣م، مكتبة العلوم والحكم، الموصل.

٨٤.الطوالبة، محمد عبد الرحمن، "الإمام مسلم ومنهجه في الصحيح"، ١٩٩٨م، دار عمار، عمان.

٨٥.الطيالسي، سليمان بن داود، "مسند الطيالسي"، دار المعرفة، بيروت.

٨٦.العاني/د.وليد بن حسن/منهج دراسة الأسانيد والحكم عليها/الطبعة الأولى/تقديم د.عبد الناصر أبو البصل/الأردن، دار النفائس، ١٩٩٧.

٨٧.ابن عبد البر، يوسف بن عبدالله، "الاستيعاب"، تحقيق علي البجاوي، ط١، ١٤١٢هـ،دار الجيل، بغداد.

٨٨. "التمهيد"، تحقيق مصطفى العلوي، ١٣٨٧هـ.

٨٩.العتر، نور الدين عتر، "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين"، ط٢، ١٩٨٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٩٠.العجلي/ أحمد بن عبدالله /معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث تحقيق عبدالعليم البستوني / المدينة المنورة / مكتبة الدار ١٩٨٥.

٩١.ابن عدي/عبد الله بن عدي/الكامل في ضعفاء الرجال/الطبعة الثالثة، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٨.

٩٢.عداب/ عداب الحمش/ الرواة الذين سكت عنهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل / الرياض الرئاسة العامة ١٩٨٥.

٩٣.العقيلي، محمد بن عمر،"الضعفاء"، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط١ ١٩٨٤م، دار المكتبة العلمية، بيروت.

٩٤.ابن قدامة، عبد الله بن أحمد، "المغني"، ط١، دار الفكر، بيروت.

٩٥.القرطبي، محمد بن أحمد، "تفسير القرطبي"، تحقيق أحمد البردوني، ط٢، دار الشعب، القاهرة.

٩٦.ابن القيسراني، محمد بن طاهر، "تذكرة الحفاظ"، تحقيق حمدي السلفي، ط١، دار الصميعي، بغداد.

٩٧.ابن القيم، محمد بن أيوب، "حاشية ابن القيم "، ط٢، ١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٨.الكتاني، عبدالحي بن عبدالكبير، "فهرس الفهارس".١٩٨٢م. ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٩٩.ابن كثير، إسماعيل بن عمر، "تفسير القرآن العظيم"، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

١٠٠. ابن الكيال،" الكواكب النيرات ".

١٠١.اللكنوي/محمد بن عبدالحي/الرفع والتكميل في الجرح والتعديل/الطبعة الثالثة تحقيق عبد الفتاح أبوغدة/مكتب المطبوعات الإسلامية، بيروت، ١٩٨٧.

١٠٢.ابن ماجة/محمد بن يزيد القزويني/سنن ابن ماجة/اعتنى به محمد فؤاد عبدالباقي/بيروت، دار الفكر.

١٠٣.ماكولا، علي بن هبة الله، "تهذيب مستمر الأوهام"، تحقيق سيد كسروي، ط١، ١٤١٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠٤.المباركفوري/عبد الرحمن بن عبد الرحيم/تحفة الأخوذي بشرح سنن الترمذي" أشرّف على تصحيحه عبد الوهّاب عبد اللّطيف/دار الفكر.

١٠٥.المحاملي، الحسين بن إسماعيل، "أمالي المحاملي"، تحقيق د. إبراهيم القيسي، ط١، دار القيم، الدمام.

١٠٦.علل المديني" ٩٨/١، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، ط٢، ١٩٨٠م.، الكتب الإسلامي، بيروت.

١٠٧.المزّي/يوسف بن عبد الرحمن/تهذيب الكمال/تحقيق د.بشار عواد/١٩٩٢.

١٠٨.مسلم، مسلم بن الحجاج، "صحيح مسلم"، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٩."المنفردات والوحدان"، تحقيق عبدالغفار البنداري، ط١، ١٩٨٨م، دار الكتب العمية، بيروت.

١١٠.ابن مفلح، إبراهيم بن محمد، المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد"، تحقيق عبدالرحمن العثيمين،ط١، مكتبة الرشد، الرياض.

١١١.المقريزي، أحمد بن علي،"مختصر كتاب الوتر"، تحقيق إبراهيم العلي، ط١، ١٤١٣هـ، مكتبة المنار، الزرقاء.

١١٢.المناوي، عبد الرؤوف،" فيض القدير"، ط١، المكتبة التجارية، مصر.

١١٣.المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، "الترغيب والترهيب"، تحقيق إبراهيم شمس الدين، ط، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٤. النسائي، أحمد بن شعيب، "السنن الكبرى"، تحقيق: د.عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، ١٩٨٦م، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

١١٥. "السنن الصغرى" تحقيق:عبدالغفار النبداري، وسيد كسروي، ط١، ١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت.

١١٦. "الضعفاء والمتروكين"-تحقيق: محمود زايد، ط١، ١٣٦٩م، دار الوعي، حلب.

١١٧. "عمل اليوم والليلة"، تحقيق د. فاروق حمادة، ط٢، ١٤٠٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١١٨. أبو نعيم، أحمد بن عبدالله،"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"، ط٤، ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.

١١٩. النووي، يحيى بن شرف، "شرح النووي على صحيح مسلم"، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٢٠. الهيثمي،علي بن سليمان، "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد" ١٩٨٨م، بيروت، دار الفكر.

١٢١. أبو يعلى، أحمد بن علي، في "مسنده"، حسين سليم، ط١، ١٩٨٨م، دار المأمون ، دمشق.

١٢٢. الهاجري والكندري، الدكتور مبارك سيف الهاجري والدكتور وليد محمد الكندري، "مَنْ قال فيه ابن حجر في "تقريب التهذيب" "مقبول" وخرج له البخاري في صحيحه احتجاجاً – جمع ودراسة وتحليل"، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الكويت، العدد(٥٩)، شوال، ١٤٢٥هـ .

ملحق رقم (١)

هذا ملحق في عدد أحاديث طائفة من الرواة "المقبولين" في كتب الحديث المختلفة أضيفها على ما سبق اعتماداً على برامج الحديث الشريف الحاسوبية. والقصد من هذا الملحق أن يتيقن القارىء عملياً أنّ الراوي "المقبول" قليل الحديث:

الرقم المتسلسل	اسم الراوي:	عدد أحاديثه:
١.	البراء السليطي	له حديث واحد
٢.	بشار بن عيسى	له حديث واحد
٣.	بكر بن يحيى بن زبان	له حديث واحد
٤.	بكر بن سليم	له حديثان
٥.	بكير بن شهاب	له حديث واحد
٦.	بكير بن فيروز	له حديث واحد
٧.	بكير بن وهب الجزري	له حديث واحد
٨.	بَور بن أصرَم	له حديث واحد
٩.	بِلاد الكوفي	له حديث واحد
١٠.	توبة أبو صدقة مولى أنس	له حديث واحد
١١.	حميد ابن أخت صفوان	له حديث واحد
١٢.	الضحاك المعافري	له حديث واحد
١٣.	عامر بن مالك البصري	له حديث واحد
١٤.	عبد الله بن سليمان النوفلي	له حديث واحد

.١٥	عبد الله بن عمرو الأودي	له حديث واحد
.١٦	عبد الله بن عمران التيمي	له حديثـــــان
.١٧	عبد الله بن عميرة	له ثلاثة أحاديث
.١٨	عبد الله بن كيسان	له حديث واحد
.١٩	عبد الله بن المهاجر	له حديث واحد
.٢٠	عبد الله بن النعمان	له حديث واحد
.٢١	عبد الله بن زياد	له حديثان
.٢٢	عبد الله بن علي بن الحسين	له حديثان
.٢٣	عبد الله بن مالك بن الحارث	له حديث واحد
.٢٤	عبد الله بن عمرو بن عبسة	له حديثان
.٢٥	عبد الله بن الوضّـــاح	له حديثان
.٢٦	عبد الرحمن بن حرملة الكوفي	له حديث واحد
.٢٧	عبد الرحمن بن أبي شميلة	له حديثان
.٢٨	عبد الرحمن بن مصعب بن يزيد الأودي	له حديث واحد
.٢٩	عبد الرحمن بن ماعز	له حديث واحد
.٣٠	عبد العزيز بن أبي سليمان	له أربعة أحاديث
.٣١	عبد العزيز بن ربيعه	له حديث واحد
.٣٢	عبد الملك بن نوفل	له حديث واحد

٣٣.	عبد الملك بن أبي محذورة	له حديث واحد
٣٤.	عبد الملك بن عبد الرحمن الأشهلي	له حديثان
٣٥.	عبد الرحمن بن العلاء اللجلاح	له حديث واحد
٣٦.	عبد الكريم بن محمد	له حديث واحد
٣٧.	عبد الملك بن المغيرة الطائفي	له أربعة أحاديث
٣٨.	عبد الوهاب بن يحيى بن عبَّاد	له حديث واحد
٣٩.	عبد الملك بن عيسى بن عبدالرحمن	له حديث واحد
٤٠.	حسين بن عبدالرحمن الجرجرائي	له ستة أحاديث
٤١.	نوفل بن إياس الهذلي	له حديثان أحدهما موقوف
٤٢.	محمد بن زيد الكندي ويقال العبدي	له خمسة أحاديث
٤٣.	محمد بن مسلم بن عائذ	له حديث واحد
٤٤.	مسلم بن زياد الحمصي مولى ميمونة	له حديثان أحدهما موقوف
٤٥.	موسى بن أيوب الغافقي	له ثلاثة أحاديث

ملحق رقم (٢)

أسماء الرواة "المقبولين" الذين أخرج لهم الضياء في "المختارة"

تسلسل	اسم الراوي	الجزء/الصفحة في "المختارة"	الطبقة كما في "التقريب"
١.	عبد الله بن عبد الرحمن بن حباب الأنصاري	٢٥٨/١، ١٨/٩	٣
٢.	عبد الله بن خليفة الهمداني	٢٦٣/١	٢
٣.	عثمان بن اليمان الحداني	٢٦٩/١	١٠
٤.	عبد الله بن عمر بن سعيد القرشي	٣٦٤/١	٩
٥.	نعيم بن دِجاجة	٤٠٥/١، ٣٧٢/٢	٢
٦.	نعيم بن ربيعة	٤٠٧/١	٢
٧.	أبو العجفاء السلمي	٤١٠/١	٢
٨.	يزيد بن الحوتكية	٤٢٠/١	٢
٩.	عبد الرحمن بن وردان	٤٥٤/١، ٢٦٣/٦	٥
١٠.	عمرو بن جاوان التميمي	٤٧٤/١	٦
١١.	يزيد الفارسي	٤٩٤/١	٤
١٢.	يزيد بن أبي كبشة	٥١٨/١	٣
١٣.	موسى بن أيوب الغافقي	٢٠/٢	٦
١٤.	جري بن كليب السدوسي	٢٩/٢	٣
١٥.	علي بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين	٤٣/٢	١٠
١٦.	عبد الله بن علي بن الحسين	٤٥/٢	١٠
١٧.	أبو الخليل	٢٠٣/٢	٢

١٨.	أبو أفلح الهمداني	٢٠٧/٢	٥
١٩.	عبد الله بن سبع	٢١٢/٢	٣
٢٠.	هشام بن عمرو الفزاوي	٢٥١/٢	٥
٢١.	علي بن علقمة الأنماري	٣٠١/٢	٣
٢٢.	عمارة بن عبد الكوفي	٣٠٩/٢	٣
٢٣.	عبد الله بن محمد بن عمر بن علي	٣١١/٢	٦
٢٤.	عمرو بن حبشي الزبيدي	٣١٧/٢	٣
٢٥.	أبو مريم الحنفي	٣٣٠/٢	٢
٢٦.	نجي الحضرمي	٣٧٢/٢	٣
٢٧.	أبو حية بن قيس	٤٠٩/٢	٣
٢٨.	عبد الله بن وهب بن منبه	٤١٣/٢	٦
٢٩.	أبو خليفة الطائي	٤١٣/٢	٣
٣٠.	عبد الله بن أبي رزين	٤١٥/٢	٦
٣١.	أم موسى سرية علي	٤٢٠/٢	٣
٣٢.	نوفل بن إياس الهذلي	١٠٨/٣	٢
٣٣.	بكر حسين بن عبد الرحمن الأشجعي	١٤٥/٣	٣
٣٤.	أشعث بن إسحق بن سعد بن أبي وقاص	١٧٩/٣	٤
٣٥.	محمد بن مسلم بن عائذ	١٨٥/٣	٥
٣٦.	عبيدة بنت نابل	٢١٥/٣	٧
٣٧.	محمد بن أبي سفيان الثقفي	٢٣٧/٣	٦
٣٨.	يوسف بن الحكم	٢٣٧/٣	٣

٣٩.	قنان النهمي	٢٦٦/٣	٦
٤٠.	أبو بكر بن خالد بن عرفطة	٢٧٣/٣	٣
٤١.	أبو ثقال المري ثمامة بن وائل	٣٠٣/٣	٥
٤٢.	رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان	٣٠٣/٣	٥
٤٣.	بشار بن أبي سفيان الجرمي	٣١٥/٣	٦
٤٤.	عياض بن غطيف	٣١٥/٣	لم يذكرها
٤٥.	نبيح بن عبد الله العنزي	٤١٥/٣	٣
٤٦.	معاذ بن محمد بن معاذ بن أبي	٣٨/٤	٨
٤٧.	ثمامة بن شراحيل اليماني	٥٧/٤	٣
٤٨.	شمير بن عبد المدان	٥٧/٤	٣
٤٩.	ثابت بن سعيد بن أبيض بن حمال	٥٥/٣، ٦٠/٤	لم يذكرها
٥٠.	سعيد بن أبيض بن حمال	٥٥/٣، ٦٠/٤	٣
٥١.	مسلم بن أبي سهل النبال	٩٣/٤	٦
٥٢.	محمد بن أفلح مولى أبي أيوب	١٥٣/٤	٣
٥٣.	عبد الحميد بن عبد الواحد العنزي	٢٢٧/٤	٩
٥٤.	عبد الرحمن بن واقد العطار	٢٥٧/٤	١٠
٥٥.	أبو الأبرد مولى بني خطمة	٢٨١/٤	٣
٥٦.	كردوس الثعلبي	٣٠١/٤	٣
٥٧.	مسلم بن هيصم العبدي	٣٠٣/٤	٤
٥٨.	شبل بن خليد المزني	٣٣٣/٤	٣
٥٩.	موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن	٣٤٩/٤	٤

٦٠.	إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي	٣٤٩/٤	٣
٦١.	سهل أبو أسد (علي أبو الأسود الكوفي)	٤٠٣/٤	٤
٦٢.	بلال بن مرداس ويقال ابن أبي موسى الفزاري	٤٠٧/٤	٧
٦٣.	سالم بن دينار أو ابن راشد أبو جميع القزاز	٩١/٥	٨
٦٤.	كثير بن حبيب البصري وهو أيضاً كثير ابن أبي كثير	١٤٠/٥	٣
٦٥.	محمد بن سالم الربعي	١٤٥/٥	٧
٦٦.	عبد القاهر بن السري السلمي	٥٤/٦	٧
٦٧.	سليمان بن أبي سليمان الهاشمي مولى ابن عباس	١٥٢/٦	٣
٦٨.	توبة أبو صدقة مولى أنس بن مالك	١٦٧/٦	٥
٦٩.	سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء	١٧٣/٦	٧
٧٠.	عبد العزيز بن مسلم الأنصاري	٢٣٩/٦	٧
٧١.	مرزوق أبو بكر التيمي	٢٠/٧	٦
٧٢.	محمد بن عيسى الدامغاني	١٣٠/٧، ٣٧٥/٩	١٠
٧٣.	مسحاج بن موسى الضبي	٢١٢/٧	٥
٧٤.	يحيى بن يزيد الهنائي	٢٧٩/٧	٥
٧٥.	عامر بن مالك، بصري	٢٥/٨	٣
٧٦.	حذيفة بن أبي حذيفة الأزدي	٤٦/٨	٣
٧٧.	نابل صاحب العباء	٥٧/٨	٣
٧٨.	يوسف بن محمد بن يزيد بن صيفي	٧٠/٨	٨
٧٩.	أمية بن هند المزني	١٨٦/٨	٥
٨٠.	أبو يزيد المدني وفي "تهذيب الكمال": المديني	٢٠٧/٨	٤

٨١.	نمير بن عريب الهمداني	٢٠٨/٨	٣
٨٢.	جعفر بن يحيى بن ثوبان	٢١٧/٨	٨
٨٣.	أبو شمر الضبعي البصري	٢٣٦/٨	٤
٨٤.	حصين بن عبد الرحمن الأشهلي المدني	٢٤٤/٨	٤
٨٥.	سلمان رجل من أهل الشام	٢٦٨/٨	٤
٨٦.	أبو حفصة حبيش بن شريح الحبشي الشامي	٢٧٤/٨	٣
٨٧.	خالد بن دهقان القرشي مولاهم	٣٤٢/٨	٧
٨٨.	يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت	٣٥٦/٨	٤
٨٩.	عبد الله بن عميرة الكوفي	٣٧٣/٨	٢
٩٠.	أبو سبرة النخعي يقال اسمه عبد الله بن عابس	٣٨١/٨	٣
٩١.	القاسم بن عبد الواحد بن أيمن المكي	٢٥/٩	٧
٩٢.	عبد الله بن أبي بلال	٧١/٩	٤
٩٣.	قيس العبدي والد الأسود	١٢٥/٩	٢
٩٤.	سعيد بن سفيان الأسلمي	١٩١/٩	٧
٩٥.	معاوية بن عبد الله بن جعفر	١٩٨/٩	٤
٩٦.	عتبة بن ثمامة المرادي،وقيل عبيد بن ثمامة	٢٠٣/٩	٥
٩٧.	زرعة بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الكوفي	٣٠١/٩	٣
٩٨.	عبد العزيز بن أسيد الطاحي	٣١٦/٩	٤
٩٩.	سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم النوفلي	٣٣٧/٩	٤
١٠٠	يوسف بن الزبير المكي	٣٥١/٩	٣
١٠١	عبيد مولى السائب المخزومي أبو يحيى بن عبيد	٣٩٠/٩	٣

١٠٢	عبد الله بن عمران التيمي الطلحي	٤٠٣/٩	٦
١٠٣	حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام	٤٤٦/٩	٧
١٠٤	موسى بن سعيد أو ابن سعد الأنصاري	٤٥٠/٩	٤
١٠٥	هشام بن إسحق بن عبد الله بن كنانة	٥٠١/٩	٧
١٠٦	أبو العنبس الكوفي يروي عن أبي الشعثاء	٥٢٠/٩	٦
١٠٧	بكير بن شهاب المكي	٦٧/١٠	٦
١٠٨	محمد بن زيد	٣٤٣/١٠	-
١٠٩	يحيى بن عمارة	٣٩٤/١٠	٤
١١٠	مختار بن غسان الكوفي التمار	٢٢٨/١٠	٩
١١١	سالم بن عبد الواحد المرادي	٣٢٧/٢	*٦
١١٢	القاسم بن كثير الخارفي	٣٢٨/٢	٦
١١٣	صالح بن سعيد المؤذن	٣٧٠/٢	٦
١١٤	الوليد بن كثير بن سنان المزني	١٨٣/٣	٨
١١٥	أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر	٢٩٢/٣	٤
١١٦	أبو بصير العبدي الكوفي	٣٩٧/٣	٣
١١٧	زيد بن عطاء بن السائب	١٧٦/٣	٧
١١٨	رافع بن أسيد بن ظهير	٢٨٥/٤	٣
١١٩	هارون بن أبي عيسى	٢٩١/٤	٨
١٢٠	عبد العزيز بن مسلم مولى آل رفاعة	٣٥١/٤	٧
١٢١	مطيع بن راشد البصري	٤٠٩/٤	٧
١٢٢	يحيى بن إسماعيل الواسطي أبو زكريا	٤٢١/٤	١٠

١٢٣	مجزأة بن سفيان بن أسيد	٩٢/٥	١١
١٢٤	عبد الله بن الزبير بن معبد الباهلي	١١٩/٥	٨
١٢٥	عبد العزيز بن السري أبو يحيى الناقد	٢٢٨/٥	١٠
١٢٦	مسلم بن زياد الحمصي	٢١٠/٧	٤
١٢٧	أبو طلحة الأسدي	٢٩١/٧	٤
١٢٨	أبو عصام البصري قيل اسمه ثمامة	٢٩٥/٧	٥
١٢٩	طارق بن مرقع	١٨/٨	٣
١٣٠	أمية بن صفوان	٢٢/٨	
١٣١	غيلان بن أنس أبو يزيد الدمشقي	٢٧٢/٨	٦
١٣٢	حزام بن حكيم بن حزام بن خويلد القرشي	٣٤٦/٨	٣
١٣٣	حمزة بن صهيب	٧٥/٨	٣
١٣٤	عبد الرحمن بن أبي رافع	١٧١/٩	٤
١٣٥	محمد بن عبد الله ويقال عبد الرحمن شيخ من فهم	١٩٤/٩	٤
١٣٦	سلمان بن سمير الشامي الألهاني ويقال سليمان	٢٧٣/٩	٣
١٣٧	نصر بن علقمة الحضرمي أبو علقمة الحمصي	٢٧٧/٩	٦
١٣٨	عبد الله بن عمرو القاري	٣٨٦/٩	٤
١٣٩	يحيى بن عبد الرحمن الثقفي	٤٤١/٩	٦
١٤٠	حسين بن عبد الرحمن الجرجرائي	١٠١/١٠	١٠
١٤١	أبو بكر بن علي بن عطاء بن مقدم	١٤٩/١٠	٧
١٤٢	علي بن المثنى الطهوي	١٦٥/١٠	١١
١٤٣	يحيى بن عمارة الكوفي قيل اسمه يحيى بن عباد	٣٨٩/١٠	٤

فهرست الآيات الكريمة:

الآية	السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
لا يحبُّ اللهُ الجهرَ بالسوءِ منَ القولِ إلا مَنْ ظلِمَ	النساء	١٤٨	٥٤
من أوسطِ ما تطعمونَ أهليكم	المائدة	٨٩	١١٥
وإذا أخذ ربكَ من بني آدمَ منْ ظهورهمْ ذريتهمْ	الأعراف	١٧٢	٢٨٥
الرحمن على العرش استوى	طه	٥	٢٨٧
إذا ناجيتمٌ الرسولَ	المجادلة	١٢	٢٨٠,٢٨٤
أشفقتم أن تقدموا...	المجادلة	١٣	٢٣٧
قل هو الله أحدٌ	الإخلاص	١	١٠٩

فهرست الأحاديث الشريفة

Al-Arna'ote, and Dr. Bashar Awwad in some of what they traced in "taqreeb al-tahdheeb" for Al-Hafedh bin Hajar.

- The second group replied on Al-Hafedh Bin Hajar the verdict of "accepted" in narrators who were considered as ignorant by some critics. This act was clear in many of what was written by Sheikh Shu'aib Dr. Bashar and Al-Hafedh bin Hajar in Their book "al-tahreer".

More than one of critics decided that, if more than one scholar declared that a reporter is an ignorant, and introduced by others than corrected or documented him, that this is overruled on ignorance yet is revoking it, since who recognized an evidence against an ignorant, and who recognized, then he has extra knowledge.

The correct thing is to adopt, and ignore the dismissal of the opinion of who the ignored the situation of the reporter.

The verdict is to look in the reason of the ignorance of Al-Hafedh of Reporter's ignorance - following the ignorance of some critics-before hurrying to pursuit and disputing him in this term.

The third point, is that he reports what follows up on him, as many of what I read for in the "accepted", reasoned that to idiomatic follow-up, therefore, some of the contemporaries sometimes described Al-Hafedh with non-methodology, and sometimes with impossibility of his condition, and sometimes with variance between the theoretical reality and the practical reality in imagining the rank of the "accepted".

And I think that all of that not accurate because, Hafedh did not mean terminology follow up, but he meant we can take it if no one contradids it.

I applied this study on "Al-Hadith Al Mohtara for Dhiaa' Adain Al-Makdesy, who mentioned it in his book that he choosed right and good profits, which were not mentioned in one of the two right books on both.

The value of this study for accepted narrators his witness on accepted narrators' speech, where if this speech was not followed with justification or weakness.

Abstract

This study is one of terms of vilification and modification. It is "Acceptable" rank on Al: Hafedh bin Hajar.

There are three bases to give the narrator the degree "Acceptable".

- Fewness of narrator's HADITH.
- There is not proof that the narrator has been vilified.
- The narrator should go on narrating vilification of the narrators depends on fewness of narrator's "HADITH".

And we can assert this view if we know that most of narrators.

I mean acceptable narrators, narrate one or two "HADITH". So, vilification of narrator for one "HADITH" is better than his vilification "100" "HADITH".

The second basis:

- The narrator has not been vilified.
- Other have been vilified, and this vilification is considered by Al-Hafedh bin HAJAR.
- Inadmissible vilification: this means that if any critic accuses of ignorance to the narrator, on the other hand, some of critics him. Or, the narrators has been vilified by one who we don't consider his vilification.
- The vilification is given to particular narrative.
- Some of them were not mentioned in authentication nor in modification.

For this variety in narrator's versions, either accepted as of vilification "jarh" and modification "ta'deel" as of occurrence and non-occurrence or proved and not proved, for that reason, some of the contemporary reporters were between two groups:

- One group replied on Al-Hafedh bin Jajar the verdict of "accepted" in narrators who trusted this type. One of this group is represented in the research submitted by Dr. Al Kandari, Dr. Al Hajeri Sheikh Shu'aib